أعضاء مجلس الأمة يجمعون على أن مواد قانون المالية لسنة 2021 معالم للنموذج الاقتصادي الجديد

مجلس الأمة

ملحق العدد 90-91
ديسمبر 2020 - جويلية 2021

في إختتام جلسة لطرح الأسئلة الشفوية..
رئيس مجلس الأمة يؤكد:

ماضون نحو الانتخابات التشريعية.. لنستكمل بناء المؤسسات

بوتيرة نَشطة.. وفاءا لثقة الشعب وتطلعاته نشاط تشريعي مكثف بمجلس الأمة

في 11 جلسة ومن خلال 97 سؤال شفوي

أعضاء مجلس الأمة يطرحون انشغالات المواطنين على أعضاء الحكومة

لتقريب المواطنين من المؤسسة التشريعية..
رئيس مجلس الأمة يؤكد في يوم برلماني:
القناة البرلمانية ستعكس المفهوم الحقيقي لدور عضو البرلمان

مجلس الأمة ملحق العدد 90-91

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵜ ⵜⴰⵣⵣⴰⵢⵔⵜ

تشريعيات

12 جوان 2021

ⵜⵙⵅⵓⵍⵉ 12 ⵓⵙⵉⵙ 2021

فجر التغيير

ⵜⵓⵅⵓⵓ ⵙⵓⵉⵅⵙⵏ

ina-elections.dz

جلسـات إستماع

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة تستمع إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

«الواقع والآفـــــاق"

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية تستمع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الحصيلة ومخطط العمل المستقبلي»

لجنة الفلاحة والتنمية الريفية تستمع إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

«تحديات الراهن والمستقبل» . . .

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية تستمع إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

«الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر»

أيام برلمانية

يوم برلماني حول: **«فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) بالجزائر واستراتيجية التلقيح»**

يوم برلماني حول موضوع: **«الصيرفة الإسلامية: استجابة لمطلب اجتماعي ودور في الشمول المالي»**

يوم برلماني حول موضوع: **«القناة البرلمانية: جسر بين الشعب وممثليه ورهان سياسي - إعلامي»**

بعثات استـعلامية

المدية: **قطاع السكن والتعمير والتجهيز والموارد المائية تحت مجهر أعضاء مجلس الأمة**

الشلف : **لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة تقف على مخلفات فيضان واد مكناسة**

تامنراست : **أعضاء مجلس الأمّة يتفقدون واقع وآفاق التربية الوطنية**

غرداية والمنيعة : **وفد عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمّة يستمعون لانشغالات الفلاحين ويقفون على مشاكل وصعوبات القطاع**

بشار وبني عباس : **لجنة الصحة لمجلس الأمة، في زيارة تفقدية للوقوف على واقع القطاع والاستماع لانشغالات مسئولي ومنتسبي الصحة**

دولة المؤسسات

«أنا على ثقة أن بنات وأبناء الشعب الجزائري تحذوهم الإرادة والوعي لتثبيت أسس الاختيار الديمقراطي الحر الكفيل بإرساء دولة المؤسسات والحق والقانون وبناء الجزائر السيدة القوية» . هذه قناعة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وهذا ما سعى إليه منذ توليه مهام القاضي الأول في البلاد. لذا فإن قراره القاضي بحل المجلس الشعبي الوطني وإجراء إنتخابات تشريعية مسبقة لأول مرة في تاريخ البرلمان الجزائري، كان نابعا من هذه القناعة بإنه «ترشح من أجل بناء المؤسسات». فبالرغم من حل الغرفة السفلى للبرلمان واصلت السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الأمة، أو ما يسمى إصطلاحا الغرفة العليا، ممارسة صلاحياتها وواجباتها الداخلية والخارجية بصفة عادية ومنتظمة.

على الصعيد الداخلي اتسم نشاط مجلس الأمة خلال الفترة الممتدة من أول شهر ديسمبر الى أواخر شهر ماي فيما يتعلق بالنشاط الرقابي على عمل الحكومة بتنظيم أحد عشرة جلسة لطرح الأسئلة الشفوية وقد بلغ عدد الأسئلة المطروحة 97 سؤالا شملت انشغالات المواطنين في جميع مناحي الحياة وكذا فيما يخص سياسة الحكومة في عديد القطاعات.

اتسمت المرحلة نفسها بتنظيم جلسات استماع لوزراء الصحة، التعليم العالي والبحث العلمي، الفلاحة والتنمية الريفية وأخيرا الطاقة والمناجم، من أجل مساءلة الحكومة والوقوف على واقع القطاعات وكذا إيصال انشغالات المواطنين. تميزت هذه الفترة أيضا بتخصيص 3أيام دراسية برلمانية تناولت استراتيجية الحكومة للتلقيح ضد فيروس كوفيد- 19، مستقبل الصيرفة الإسلامية، ومشروع انشاء قناة تلفزيونية موضوعاتية برلمانية تكون همزة وصل بين المواطن وممثليه في الهيئات المنتخبة. كما أوفدت لجان الصحة والتجهيز والتربية والفلاحة بعثات استعلامية للوقوف على واقع القطاعات المعنية بها في كل من ولايات المدية، الشلف، تمنراست، غرداية، المنيعة، بشار وبني عباس.

هذا الجرد الوصفي لنشاطات مجلس الأمة ليس الغرض منه إعداد حصيلة بقدر ما هو إلا بهدف تبيان أن الجزائر الجديدة التي يسعى السيد رئيس الجمهورية إلى بنائها ستكون في المقام الأول دولة مؤسسات لا تتأثر بغياب إحداها وهي مؤسسات متكاملة ومتساندة تضمن استمرارية صيرورة الدولة في إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية، تعمل على ترسيخ وتكريس الممارسة الديمقراطية الحقة بعيدا عن المزايدات ودعاة الفوضى وأنصار التهويل والتخويف، الذين همهم الوحيد التشكيك في مصداقية هذه المؤسسات خدمة لأجندات أجنبية لم تستسغ تجسيد رئيس الجمهورية لأهداف الحراك المبارك والأصيل، ولا اصطفاف الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني عن جدارة و استحقاق، إلى جانب مطالب الشعب والتغيير السلس والسلمي لنظام الحكم ومرافقته للحراك و للمسار الديمقراطي الذي افضى الى الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 ديسمبر2019 .

هذا التوجه تعزز يوم 12 جوان 2021 بإجراء الانتخابات التشريعية التي ولأول مرة في تاريخ التعددية في بلادنا شهدت مشاركة وبروز عضو فاعل في المجتمع على الساحة السياسية وهو المجتمع المدني كما أعطت لفئة الشباب التي هي مستقبل البلاد بولوج و بطريقة غير مسبوقة الغرفة السفلى للسلطة التشريعية و المساهمة في التغيير المنشود من قبل السيد عبد المجيد تبون. لذا لا يمكن أن نتفاءل بمستقبل البلاد وعلى المشككين والمناوئين أن لا ينسوا بأن القافلة تسير...

التحرير

الفهرس

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح ڤوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة

رئيس التحرير
سليم رباحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د . بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الامين طالب

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue*majliselouma.dz

قانون المالية لسنة 2021 ..
معالم للنموذج الاقتصادي الجديد 06

تدخلات أعضاء مجلس الأمة خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2021 08

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية 26

القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها
لبنة قانونية جديدة للحد من جرائم الاختطاف 36

تدخلات أعضاء المجلس خلال مناقشة قانون الوقاية من جرائم إختطاف الأشخاص 38

القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018
أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018 50

تدخلات أعضاء المجلس خلال مناقشة قانون تسوية الميزانية 2018 52

رئيس مجلس الأمة بالنيابة :
.. ضرورة الوعي بتحديات ورهانات المرحلة القادمة ..
والإستعداد لها لمواصلة البناء المؤسساتي 62

الأسئلة الشفوية
في إطار عمله الرقابي خصص مجلس الأمة 11 جلسة للأسئلة الشفوية خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر إلى شهر أفريل، طرح خلالها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة 97 سؤالا شفويا 64

في ذكرى يوم الشهيد السيد صالح قوجيل :
نحن أمام مراحل هامـــــة وتاريخية .. خدمة للمصلحة العليا للجزائر 98

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة في ختام أشغال جلسة الأسئلة الشفوية (الخميـس 11 مارس 2021)
مسعى رئيس الجمهورية... بناء دولة مستقرة ودائمة لنا وللأجـــيال القادمة 108

كلمة السيد رئيس مجلس الأمة في ختام أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الخميس 25 مارس 2021
.. الإنتخابات التشريعية.. مرحلة هامة أخرى في مسار بناء الجزائر الجديدة 117

جلسـات إستماع 142

أيام برلمانية 174

بعثات استعلامية 188

جلسات

- قانون المالية لسنة 2021 ..
  معالم للنموذج الاقتصادي الجديد
- القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها
  لبنة قانونية جديدة للحد من جرائم الاختطاف
- القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018
  مؤشرات مالية ميزت السنة المالية 2018

قانون المالية لسنة 2021 .. معالم للنموذج الاقتصادي الجديد

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 26 نوفمبر 2020 على القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021، خلال جلسة عامة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الامة بالنيابة، وحضرها وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار. كما حضر هذه الجلسة كل من : السيد فاروق شيعلي، وزير الأشغال العمومية، والسيدة نصيرة بن حراث، وزيرة البيئة، والسيدة سليمة سواكري، كاتبة الدولة لدى وزير الشباب والرياضة، مكلفة برياضة النخبة...

عرض وزير المالية

.. نحو بعث سياسية دينامكية للإنعاش الاقتصادي

أكد وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان، خلال عرضه لنص قانون المالية لسنة 2021 أمام أعضاء مجلس الأمة، أن صياغة هذا المشروع تمّت في ظرف خاص بسب الصدمة المزدوجة والمتمثلة في استمرار الركود الإقتصادي العالمي من جهة والأزمة الصحية بسبب فيروس كورونا من جهة أخرى. وما انجر عنهما من انخفاض متفاقم في الطلب على المحروقات، مما أدى إلى انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق الرئيسية، وما أعقب ذلك من عواقب غير مسبوقة في بلادنا على جميع المتعاملين الاقتصاديين من دولة ومؤسسات اقتصادية ومالية وغير مالية وكذا الأسر.

موضحا أن هذا المشروع يندرج في إطار بعث سياسة دينامكية للإنعاش الاقتصادي، تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتوليد نمو داخلي فعال، قائم على تخصيص أفضل للموارد العمومية، وانتهاج أساليب جديدة في تمويل الاقتصاد الوطني. كما يهدف إلى المحافظة على التوازنات المالية العمومية، بالتصدي للآثار المتعددة الأبعاد التي نجمت عن الحالة الاستثنائية، التي صيغ خلالها.

مضيفا أن تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2021 ركزت على استعادة مبادئ التقويم الميزانياتي وتحسين الوعاء الجبائي، مع تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع عمليات التصدير، عبر تعزيز تبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية ورقمنتها.

ويطمح مشروع القانون من خلال التدابير المقترَحة- حسب وزير المالية- إلى إعطاء دفع قوي للاستثمار وإلى خلق المؤسسات، لاسيما الناشئة منها، وكذا إلى إعطاء ديناميكية فعالة لعمليات التصدير، وإلى مرافقة المتعاملين الاقتصاديين المتضررين من الآثار السلبية للجائحة.

كما يهدف إلى تبسيط الإجراءات الجبائية و دعم الضمانات الممنوحة لدافعي الضريبة، دون إغفال تعزيز تدابير محاربة الغش والتهرب الجبائيين وتضخيم الفواتير.

مؤكدا أن قانون المالية لسنة 2021 سيكرس اقتصادياً وماليا واجتماعياً، تثبيت الأساسيات الاقتصادية من خلال:

1) العودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي بمستوى يسمح بتعويض الخسائر التي ميّزت الاقتصاد الوطني سنة 2020،

2) التخفيف من الاختلالات الداخلية والخارجية في حسابات الدولة، من خلال الاستعمال الفعّال للموارد المالية المتاحة،

3) وأيضا، الاستمرار في دعم الدولة للفئات الهشة ذات الدخل الضعيف، بهدف الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين، خاصة في مجالات الصحة، والتعليم والقدرة الشرائية.

منوها في السياق ذاته إلى أن تحقيق هذه الأهداف ذات الأهمية الكبرى لاقتصادنا على المدى القصير والمتوسط، سيتوقف، من حيث السِّياقَيْن الوطني والدولي، على مدى انتشار الوَباء ومدته، وأيضا على تطوّر الطلب العالمي على المنتجات النفطية.

معلنا أنه قد تم وضع الميزانية العامة للدولة، بناء على توقعات إيرادات الميزانية التي تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الذي يميز سنة 2020، وآفاق تطور الوضع الاقتصادي على المستويين الوطني والدولي من ناحية، وعلى أساس توقعات نفقات الميزانية التي تدعم الطلب الداخلي للاستهلاك النهائي للأعوان الاقتصاديين وللاستثمار في البنية التحتية الأساسية، من ناحية أخرى.

مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2021:

1 - استقرار السعر المرجعي لبرميل النفط الخام عند 40 دولاراً أمريكيا

2 - استقرار سعر السوق لبرميل النفط الخام، ولكن بفارق خمسة (05) دولارات للبرميل مقارنة بالسعر المرجعي، أي بـ 45 دولاراً أمريكيا خلال ذات الفترة.

3 - بلوغ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في المتوسط السنوي ما قيمته 142.20 دج للدولار لسنة 2021، و149.31 دينار جزائري في 2022 و156.78 دينار جزائري للدولار في 2023. وهذا بافتراض تسجيل انخفاض طفيف في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بنحو 5 % سنويًا.

4- بلوغ معدل التضخم في سنة 2021، نسبة 4.5 %، ثم 4.05 % في 2022، و4.72 % في 2023.

المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الأخرى

بالنسبة للنمو الاقتصادي...

من المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي انتعاشا بنسبة 3.98 % في 2021، بعد انكماشه بنسبة 4.6 % حسب تقديرات إقفال 2020. والنسبة للفترة الممتدة بين 2021-2023، سيستقر معدل حجم الناتج الداخلي الخام حول نسبة 4 %.

... للتضخم

على إثر انخفاض الاستهلاك، وانخفاض الدخل لكل من الأسر والشركات، نتيجة لتنفيذ أدوات السياسة النقدية، سيعرف التضخم تسارعا طفيفا ليبلغ 4.50 % في 2021.

...لصادرات المحروقات

من المتوقع أن تصل عائدات المحروقات خلال الفترة 2021-2023 إلى 23.21 مليار دولار أمريكي في 2021، و28.68 مليار دولار أمريكي في 2022، و26.45 مليار دولار أمريكي في 2023، على أساس 45 دولاراً للبرميل كسعر سوق لبرميل النفط الخام» صحارى بلاند «خلال فترة التوقعات.

...لواردات السلع

من المتوقع أن تنخفض واردات السلع (FOB) بنسبة 14.4 % بالقيمة الجارية لسنة 2021، مقارنة بإقفال سنة 2020، لتبلغ ما قيمته 28.21 مليار دولار أمريكي و27.39 مليار دولار أمريكي في 2022، لتصل إلى 27.01 مليار دولار في 2023، وهذا في إطار الترشيد المستمر للواردات واستبدالها التدريجي بالإنتاج الوطني.

...لميزان المدفوعات

تُظهر الحسابات الخارجية للدولة رصيدًا إجماليًا سلبيًا قدره) - (3.60 مليار دولار أمريكي بالنسبة لسنة2021، مسجلا بذلك تحسنا ملحوظا مقارنة بـ2019، أين سجل(- (16.93مليار دولار أمريكي، و2020 أين سيسجل مع الإقفال (- (12.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بإقفال سنة 2020.

كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام، سينخفض عجز ميزان الحساب الجاري من (- 10.6 %) المتوقع في إقفال سنة 2020 إلى (- 2.7 %) في 2021، في حين سيسجل نسبة (- 0.6 %) من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2021-2023.

بالنظر إلى مستوى العجز الكلي في ميزان المدفوعات في 2021 بـ (-) 3.60 مليار دولار أمريكي، فإن مستوى احتياطي الصرف سيبلغ 46.84 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب 16.2 شهرًا من واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

كما سيشهد مستوى احتياطي الصرف تحسنا تدريجيا في 2022، ليصل إلى 47.53 مليار دولار أمريكي وفي 2023 إلى 50.02 مليار دولار أمريكي بسبب الفائض الذي سيتم تسجيله خلال هذين العامين، بفضل الإجراءات التي ستتخذها السلطات العمومية.

ميزانية الدولة

سيسمح الإطار الميزاني متوسط الأجل (CBMT) خلال الفترة 2021-2023 للحكومة بمواصلة تنفيذ الإستراتيجية القائمة على التحكم في الإنفاق العام والتحسين التدريجي للإيرادات الجبائية، مع الحفاظ على دعم الدولة للسكان من خلال التحويلات الاجتماعية.

1. بالنسبة لإيرادات الميزانية:

ستنتقل إيرادات الميزانية من 5395.84 مليار دينار متوقعة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى 5328.18 مليار دينار في مشروع قانون المالية لسنة 2021.

2. فيما يخص نفقات الميزانية:

ستسجل نفقات الميزانية في مشروع قانون المالية لسنة 2021 مبلغا قدره 8113.03 مليار دينار، بارتفاع قدره 740.32 مليار دينار جزائري (10.04 %) مقارنة بمبلغ 7372.71 مليار دينار في توقعات قانون المالية التكميلي لعام 2020.

تنتج الزيادة في إجمالي النفقات عن ارتفاع كل من نفقات التسيير بـ (+11.83 %) ونفقات التجهيز بـ (+6.80 %) ، مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2020 .

وتنقسم هذه النفقات إلى:
5314.51 مليار دينار لنفقات التسيير.
- 2798.52 مليار دينار لنفقات التجهيز.

وستصل نفقات التسيير في سنة 2021 إلى 5314.5 مليار دينار جزائري، أي بزيادة قدرها 562.1 مليار دينار، وهو ما يمثل (+11.8 %) (مقارنة بالاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020، والتي كانت في حدود 4752.4 مليار دينار.

سترتفع نفقات التجهيز في سنة 2021، من حيث اعتمادات الدفع بـ 178.2 مليار دينار جزائري أي بـ (+6.8 %) مقارنةً باعتمادات الدفع المسجلة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

أهم الأحكام و التدابير التشريعية:

1 - ترشيد استخدام موارد الميزانية.
2. تشجيع الإنتاج الوطني وترقية المنتوج الوطني.
3 - توسيع الوعاء الجبائي وتبسيط الإجراءات.
4 - تعزيز تجسيد مبدأ العدالة الجبائية.
5 - تعزيز الضمانات الممنوحة لدافعي الضريبة عند المراقبة الجبائية.
6 - محاربة الغش و التهرب الجبائيين وكذا تضخيم الفواتير.
7 - تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي.
8 - حماية الاقتصاد الوطني

تدخلات أعضاء مجلس الأمة خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2021

أعضاء المجلس يشيدون بالتدابير المالية والتشريعية لقانون المالية لسنة 2021 ويطرحون إنشغالات المواطنين

أشاد أعضاء مجلس الأمة خلال تدخلاتهم، ما جاء في نص قانون المالية لسنة 2021، لخلوه من أيّة أعباء ضريبية كبيرة من شأنها إرهاق كاهل المواطن... كما نوّهوا بتوجه الحكومة نحو تطوير الاقتصاد الرقمي، وطالبو بأن تشتمل الرقمنة، الإدارة الجبائية...

كما تطرقوا في مداخلاتهم إلى العديد من الانشغالات التي تؤرق المواطن والتي تصب في عنوان التنمية المحلية، وما يجب عمله لتدارك النقائص المسجلة في الميدان.

• **السيد أحمد بوزيان:**

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، الموقر،

السيد وزير المالية المحترم ومرافقوه،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدة والسيدان أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

يقول عز من قائل في محكم تنزيله: «المال والبنون زينة الحياة الدنيا»، وإن كان المال يكسو الرجال مهابة وجلالا، فإنه في المقابل يكسو الدول سطوة واقتدارا، فبفضله تسود الدولة بقوانينها داخليا، وبحضورها وامتدادها خارجيا.

وإن كان للمال من أهمية قصوى فلا شك وبالضرورة أن يكون القانون الذي يناقش المالية هو أساس القوانين.

ولذا جاء مشروع المالية لسنة 2021 في ظرف استثنائي عالمي، مما يجب علينا كمشرعين، أو منفذين، أو هيئات وبصفة عامة كأمة أن تكون هذه المناقشة جدية إلى الحد الذي يضمن توازننا الذي يجب أن يكون كذلك، في هذا الاستثناء الذي خلخل التوازنات الكبرى وغيّر مواقع القوة.

وإن كان ولابد من الحيطة والحذر، فإن الله قد سلم ولطف بنا وسط هذه الأمواج المتلاطمة، ذلك أن احتياطاتنا من العملة الصعبة تقدر بحوالي 60 مليار دولار هذا من جهة، وقلة المديونية الخارجية التي لا تتجاوز 3 ملايير دولار من جهة أخرى، وهو لطف من الله مع سابق التدبير، مما جعل الحكومة تحتفظ بهامش حركة، رغم خطور الوضع.

وفي ضوء ما تقدم ومن خلال اطلاعي على مجمل مشروع القانون تراءى لي ما يلي:

1 – تنشيط الدفعة المالية، من خلال تمويل البنك المركزي للبنوك الوطنية، مع تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، مما يعطي حقنة تنشيطية للاقتصاد.

2 – التركيز على قطاع الفلاحة، خاصة وأن الحكومة ركزت على ثلاثية: الزراعة الصحراوية، والزراعة الجبلية، والزراعة العادية التي يتعاطاها الفلاحون. وبالمنظور إلى شساعة الرقعة الجغرافية، يمكن بأقل الجهود تأمين حاجاتنا الغذائية وتشجيع الصناعة التحويلية وهو ما يمكن أن يوفر الكثير ويسد الخلل في الاستيراد وإمكانية تشجيع الفلاحين، من خلال التقنية الحداثية إلى الوعي بفكرة التصدير. وأشقاؤنا المغاربة على مرمى حجر منا، بتقنية متواضعة يصدرون إلى أوروبا الكثير من المواد الغذائية الاستهلاكية والصناعية.

3– إحياء مشروع الطاقة الشمسية؛ والجزائر تمتلك مساحة شاسعة وهائلة لا يمتلكها بلد غيرها في إمكانية توليد الطاقة الشمسية التي سوف نكون رواد في التصدير، مع إحياء اتفاقية مجمع (DESERTEC) الألماني هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثبت باحثون جزائريون أن الرمال الصحراوية الجزائرية أخصب من غيرها، باحتوائها على مادة السيليكون التي تستخدم في الصناعات الإلكترونية.

4– محاولة إيجاد آليات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وما يسمى بالاقتصاد الموازي الذي يدمر وينهك الاقتصاد الرسمي. وقد أشرت إلى هاتين النقطتين في غير ما تدخل، دلالة على أنهما يشكلان هاجسا عند الفرد والمجتمع.

5– تفعيل قطاع السياحة، فالملاحظ أن ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية والسياحية عموما تنهك جيب المواطن الجزائري وتنفر، مما يعزف عنها إلى وجهات أخرى، هي أقل تكلفة منها بكثير، فعلى الحكومة هنا إيجاد بدائل توافقية بين هذا وذاك وهو ما يشكل بديلا عن المحروقات على المديين المتوسط والبعيد.

6– يجب على الحكومة رقمنة كل شيء، أيا ما كان أمره، فإذا ما شئنا بناء منظومة اقتصادية أو تربوية، فلا بد أن تستند إلى منظومة إحصائية مرقمنة ومحينة، مع تحيين كل الخرائط التي لم تحين منذ سنة الحقبة الاستعمارية وهو أمر سهل وبسيط إذا ما صحت العزيمة وأسند الأمر إلى كفاءات شبانية جزائرية التي هي قادرة أن تفعل الكثير.

وفي الأخير، يجب التأكيد على تثمين الكثير من النقاط الواردة في هذا المشروع، لعل أهمها:

– حزمة الامتيازات والمزايا لصالح المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، إذ تضمن مشروع هذا القانون إعفاءات جبائية وضريبية لهذه الشركات التي تعول عليها الحكومة كمحور أساسي للاقتصاد الجديد.

– إستمرار الدعم والتحويلات الاجتماعية، لكن مع مراجعة آلية الدعم الحالية، لأن تحليل بنية الدعم من خلال نتائج المسح حول الاستهلاك يظهر أن الإعانات تستفيد منها الفئات الأكثر رخاء على حساب الفئات ذات الدخل المحدود.

وعليه، فإن هذه الآلية المعممة للإعانات لم تعد تستجيب للأهداف الرامية إلى تقليص الفوارق الاجتماعية وضمان حماية أكثر للفئات الهشة. من هنا أصبح من الضروري الإسراع في استخلاف طرق الدعم القديمة بتحويلات نقدية مباشرة لفائدة المواطنين، وهذا للقضاء على الغموض الذي يسود هذه العملية.

هذه جملة ملاحظاتي التي أردت الإدلاء بها، من خلال قراءتي المعمقة لمشروع قانون المالية.

وبعيدا عن الإنشائيات، فإن العزيمة وحدها تصنع المعجزة إذا صحت النوايا.

لا تلم كفي إذا السيف نبا

صح مني العزم والدهر أبى

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

• **السيد حميد بوزكري:**

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

حقيقة يعيش العالم أزمة اقتصادية وشللا كبيرا في وتيرة التنمية، خاصة في الدول البترولية، وما زاد في تأزم الوضع الاقتصادي، الوباء العالمي كوفيد 19.

إن المؤشرات توحي باستمرار هذه الأزمة التي تكون انعكاساتها جد سلبية على الحياة العامة للساكنة، وهذا مايلزم الحكومة بالتفكير الجدي والبحث عن حلول لتجاوزها.

لكن وبكل مرارة أصبحنا نتجرع يوميا قرارات، أقل ما يقال عنها، إرتجالية وغير مدروسة من مسؤولي بعض القطاعات الوزارية، حيث كان من الواجب إيجاد حلول لعدة مشاكل أصبحت تؤرق المواطن، نذكر بالخصوص فائض المنتجات الفلاحية والتي من المفروض تسهيل تصديره وليس غلق الدومينو، كما صرح ذات المسؤول.

إن الخسائر التي تكبدها الفلاح هذا العام، ساهمت في إفلاسهم إلى حد كبير، حيث ستكون انعكاساتها وخيمة على القدرة الشرائية للمواطن للمدى القريب، لأن إفلاسهم سيرغمهم علىتوقيف النشاط وبالتالي يقل العرض.

إن هذا الخلل أيضا ينطبق على القطاع الصناعي، حيث تشهد العديد من المؤسسات صعوبات مالية، إذ شرعت في تسريح العمال وغلق المصانع لانعدام المرافقة.

سيدي الرئيس،

السيد وزير المالية،

سجلنا ملاحظات فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2021، نلخصها كما يلي:

أولا: بناء قانون المالية على الموازنة على سعر صرف 142 دينارا للدولار الواحد، أي بانخفاض لقيمة الدينار بنسبة 11 ٪ إجمالي وفي المتوسط 5.5 ٪ هذا في سنة 2021، كما أنه انخفض ب 8 ٪ سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. وبالمقارنة مع سنة 2015 فقد انخفضت قيمة الدينار بما يزيد عن 50 ٪.

لذلك فتخفيض قيمة الدينار بنسبة 11 ٪ هو انخفاض كبير وليس طفيف، كما تم التصريح به، خصوصا أن هناك شبه انهيار للقدرة الشرائية للمواطن، مع فقدان الكثير من مناصب العمل، خصوصا في القطاع الخاص والحر.

فعلى الرغم من عدم تضمين مشروع قانون المالية الحالي على ضرائب إضافية أو زيادة في ضرائب حالية بشكل مباشر، إلا أن تخفيض قيمة الدينار هو ضريبة غير مباشرة، من المتوقع إما زيادة الأسعار في المنتجات أو تقليص حجما لأنشطة ومنه فقدان العمال لمناصبهم.

لذا، نقترح اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، لسد جزء من العجز المستهدف من عملية تخفيض قيمة الدينار، كحل في ظل أزمة السيولة، وإن كان الخوف من التمويل غير التقليدي هو انخفاض قيمة الدينار، فلن يكون أكثر مما تم فعليا بطريقة إدارية.

التمويل غير التقليدي في هذه المرحلة يختلف كليا عنه في المراحل السابق، وكما قلت، هناك شبه أزمة سيولة في السوق الجزائري، خصوصا مع أزمة كوفيد وشبه شلل اقتصادي.

ثانيا: غياب ملامح بناء الاقتصاد المنتظر خارج المحروقات.

لا توجد أي مؤشرات أو ملامح لبناء اقتصاد جديد في قانون المالية لا على المستوى المتوسط أو الطويل، فقانون المالية جاء تقليدي إلى أبعد الحدود، فأين الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي تم الحديث عنها سابقا، ما عدا تلك المتعلقة بالمؤسسات الناشئة أو بعض القطاعات؟

- غياب إجراءات استباقية، كالتخفيف من العبء الضريبي على المتعاملين الاقتصاديين، خصوصا المنتجين، والمؤسسات الخدماتية.

تم الحديث عن تعويض المتعاملين الاقتصاديين المتضررين من الجائحة، نرى أن أفضل تعويض هو تخفيض الضرائب في الوقت الحالي، فبدل انتظار إفلاسهم، ثم دراسة إمكانية تعويضهم، فيجب أن تكون العملية استباقية لتفادي الإفلاس وتسريح العمال.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير،

نبلغكم استياء سكان ولاية الشلف، إزاء الوضع التنموي الذي يعيشونه، حيث لم تحظ الولاية بالاهتمام اللائق، باعتبارها ولاية مليونية، ومازالت تعاني من آثار الزلزال لسنة 1980، هل يعقل أن تبقى مؤسسات صحية وتربوية بالبناء الجاهز، شيدت فقط لتجاوز المحنة آنذاك وأصبحت حاليا في حالة كارثية؟

كما تبخرت أحلامنا بتنمية حقيقية بالأرياف التي مازال ساكنتها يعيشون حياة بدائية، كانعدام ظروف العيش الكريم بها وما الاحتجاجات المتكررة بمختلف المناطق للمطالبة بفك العزلة وتوفير المياه الصالحة للشرب وتحسين وضعية التدريس والمطالبة بسكنات لائقة خير دليل على ذلك؟ هذه الطلبات نرى أنها موضوعية.

إذا كان إطلاق برنامج خاص تحت مسمى مناطق الظل، فإن هاته المناطق هي مناطق ظلام حقيقي، ندعو الحكومة النظر إلى هذه الولاية التي شهدت إجحافا تنمويا وظلمت كثيرا في التحكيم المالي، بخصوص اعتماد المشاريع، بعكس بعض الولايات التي حظيت باهتمام بالغ وتكفلت بعدة انشغالات لساكنتها، خاصة الاستفادة من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية. أيعقل أن تستفيد ولايات أقل من ولاية الشلف، كثافة سكانية ومساحة، من اعتمادات تجاوزت الثلاثة آلاف مليار سنتيم؟ وتمنح لولاية شلف مبلغ 600 مليار سنتيم فقط؟!

فبأي منطق تم توزيع هذه المبالغ؟

أطلب من المعنيين تدارك هذا الخلل، كما أوجه ندائي للسيد الوزير الأول، بالنظر بعين الإنصاف للولاية وخاصة لاستكمال مشاريع حيوية متوقفة منذ مدة، نذكر منها: الطريق المزدوج تنس - الشلف، وهياكل صحية وتحويل المياة الصالحة للشرب لساكنة دائرة بني حواء من سد كاف الدير وكذلك إنجاز مستشفى 60 سريرا بالزبوجة.

نشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

• السيد فؤاد سبوتة:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم.

لا يختلف إثنان في أن إعداد مشروع قانون المالية لهذه السنة جاء في ظرف جد صعب، من جهة الوضع الاقتصادي؛ ومن جهة ثانية الوضع الوبائي، وهذان السببان كفيلان بأن نتوجه إلى ميادين أخرى خالقة للثروة، ولا يجب أن نبقى دائما نعتمد على المحروقات، لأننا لا نتحكم لا في سعرها على المدى القصير ولا البعيد. لدينا من القطاعات التي بإمكانها أن توفر لنا الثروة الحقيقية، لدينا في المناجم ما يمكننا من كسب الكثير من المليارات، لدينا في الفلاحة أيضا هامش إنتاج كبير للحصول على عائدات مالية محترمة، لدينا في الطاقات المتجددة وفي البيئة، وفي السياحة أيضا التي تحتاج فقط لأن نقوّم مسارات الإقلاع التي وضعناها سابقا.

لدي ملاحظتان بخصوص مشروع قانون المالية:

السيد معالي الوزير، ممثل الحكومة،

الأولى: أنني كنت أنتظر أن تقدم تخصيصات مالية هامة لقطاع الصحة، لأنه قطاع شهدنا الكثير من النقائص به، خلال «كوفيد - 19» وتمنيت أن يكون في هذا المشروع - على الأقل - رفع التجميد عن الكثير من المشاريع المتعلقة بهذا القطاع، عندما نتحدث عن قطاع الصحة، نعمل إسقاطا على ما يحدث في ولاية جيجل التي تصنف الآن في دائرة الخطر، من حيث وباء «كوفيد - 19»، أهالينا هناك عانوا الكثير، ووصل الحد إلى وفاة الكثير من الأشخاص، بسبب نقص الوسائل وبسبب أيضا نقص الأوكسجين وهذا غير معقول في جزائر 2020.

السيد الرئيس وضع طائرة خاصة لتنقل اللجنة المكلفة بمتابعة الوباء، رغم هذا لم نشهد لا زيارة وزير الصحة ولا وزير آخر، وهذا شيء غير معقول وغير مقبول، لأن الكيل بمكيالين لا يخدم الجزائر الجديدة التي نأملها جيمعا أن تكون أحسن من سابقاتها.

قلت، في ولاية جيجل، وضع الوباء خطير جدا ونشهد الكثير من الحالات، إلى حد الساعة لا تزال العينات التي تؤخذ من المصابين تنقل إلى ولاية قسنطينة، على بعد حوالي 160 كلم، ووصل التأخر إلى الآن بحوالي 20 يوما، وهذا شيء غير معقول، وهذا يزيد من حدة المشاكل التي تعانيها الأطقم الطبية في المستشفيات الثلاثة للولاية، مستشفى المدينة لمدينة جيجل، مستشفى الطاهير، الذي من المفروض أن يهدم قبل أكثر من 10 سنوات من الآن لكنه لازال إلى الآن يعمل ويشكل خطرا كبيرا على الأطقم الطبية أو على الأصحاء الذين يدخلون إلى هذا المستشفى، مستشفى الميلية أصبح أيضا لا يستوعب العدد الكبير من المرضى، لأنه يقع في منطقة حدودية مع ولاية سكيكدة وولاية ميلة، والكثير من سكان هاتين الولايتين ينتقلون إلى مستشفى الميلية للاستشفاء، هاته الوضعية الكارثية للصحة في ولاية جيجل دفعت بالكثير من الأطباء والعاملين في هذه المستشفيات لدق ناقوس الخطر، من خلال فيديوهات تم نشرها. قلت إنه في مقابل هذه الوضعية نجد أن المسؤول الأول عن الولاية غائب فالذي فشل في تسيير دائرة إدارية، دائرة دراية، وظل لمدة 10 سنوات في مكتبه وهو في وزارة الداخلية، يولى على ولاية جيجل التاريخية، مقر الولاية التاريخية الثانية، الولاية المجاهدة، الولاية التي دفعت الكثير من أبنائها في العشرية السوداء، يصنع الفشل، الآن، لا يصنع الفشل، بل يتميز ويبدع في صناعة الفشل، يكتفي فقط بأخذ الصور مع المساعدات التي نرسلها ويرسلها أبناء الولاية وأبناء الجزائر لهذه الولاية، أتمنى ثلاثة أشياء، وأختم بها سيدي الرئيس:

أولا، أن يعود السيد الرئيس، سالما معافى، ليصحح الكثير من الاختلالات الموجودة في هذه البلاد.

الأمر الثاني، تحية تقدير لكل الأطقم الطبية.. لمحاربة هذا الوباء.

الأمر الثالث، سيدي الرئيس، نشكر المؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي على كل ما يبذله، من أجل الحفاظ على استقرار هذه البلاد وشكرا لكم.

• السيد عبيد بيبي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، لكن في بعض الحالات تتساءل؟ نحن وفي كل سنة تأتينا برامج، وفي كل سنة نناقشها، وفي بعض الحالات تكون نفس المطالب ونفس انشغالات المواطنين التي نقوم بطرحها، لكن - مع الأسف الشديد - في بعض الحالات هذه المناقشة تبقى هنا فقط، ولدينا انشغالات تخص الوطن بصفة عامة ومناطقنا بصفة خاصة، نحن نتمنى أن مشروع هذا القانون المتعلق بقانون المالية لسنة 2021، يعطينا حصيلة الإنجازات والمصاريف كاملة، الخاصة بسنة 2020، ما هي؟ كم صرفنا؟ ماذا بقي من مشاريع؟ ماذا تبقى لنا من ميزانيات؟ حتى نستطيع أن نقوم بالمقارنة، إذا ما تقدمنا في الجزائر أم لم نتقدم؟ هذا من جهة، من جهة أخرى، يجب أن نعرف قيمة الاستهلاكات لاعتمادات الدفع، كم استهلكنا على المستوى الوطني؟ 20 30.% 40.% ، حتى نعرف إذا كان فيه حق؟ حقيقة إذا كان فيه استهلاك وتنمية حقيقية في الميدان أم لا؟ وماذا عن المشاريع التي هي متوقفة؟ والتي وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى 30 ٪ أو 40 ٪ ولكنها متوقفة؟ والتي دائما ما يتم تصويرها في التلفزة ودائما ما يكتبون عنها، فهل ترى الدولة الجزائرية وبالأخص السيد معالي الوزير، أن هناك ميزانيات للتكفل بهذه المشاريع التي بعضها متعطل منذ أكثر من 4 سنوات وأخرى منذ 30 سنة وأخرى 10 سنوات؟ على الأقل، نكمل الشيء الذي هو موجود!

أما بالنسبة للمشاريع التي هي قيد الإنجاز التي ليس لديهم (les C.P de crédit) اعتمادات الدفع، فالناس أنجزوا المشاريع وينتظرون، وهم يطلبون دفع التكاليف للمقاولين، حتى نكمل، وهناك مشاريع اجتماعية تنتظر، العديد من المواطنين، وحبذا لو أنه في مشروع هذا القانون المتعلق بالميزانية لسنة 2021، أنها تتوزع على مستوى الولايات، بالأخص التي لم تأخذ نصيبها من التنمية من قبل بصفة عامة، لأننا وفي عدة مرات تكلمنا عن عدة ولايات، لكن لا حياة لمن تنادي، السكك الحديدية منعدمة في ولاية خنشلة، الطرقات غير موجودة، الطرق المزدوجة غير موجودة، الشغل غير موجود، الاستثمار متوقف، يعني أننا نحب أن يتماشى هذا الكلام مع الحقيقة الموجودة في بلادنا، ولا نبقى نقنع بعضنا البعض بإعطاء أرقام والشعب ينتظر منا الكثير، أن تكون الجزائر الجديدة بأسلوب جديد، بأفكار جديدة، بقوانين جديدة، بالمنافسة التي يجب أن تكون عند المسؤولين، حتى نطبق مشروع هذا القانون، لأن مشكلتنا هي قضية رجال، لا أقل ولا أكثر، حتى نكون متفاهمين، فالأموال موجودة وأعمل على قدر مالي وعلى قدر جيبي وليس أكثر من ذلك، حتى نكون في المستوى.

أما بالنسبة إلى تساؤلنا عن عدم التحكم في السوق وخاصة السوق الموازية؟ لقد تكلمنا عدة مرات ولكن هناك من يتبادل العملات هنا، وهناك من يبيع على الطرقات، فماذا فعلت الحكومة تجاه هذه الأسواق؟!

أنا متواجد هنا منذ 5 سنوات وهذا المشكل مازال مطروحا، فقد تعبنا في اقتراح الحلول ولكن لا يوجد شيء!

أما عن توفير السيولة، سيادة وزير المالية، إذهب وألقي نظرة على مراكز البريد، فهذا المشكل لم يحدث في الجزائر منذ الاستقلال! أبلغ من العمر 70 سنة، لم يحدث هذا قط! الواحد منا يذهب ليسحب راتبه، يصادفه الاكتظاظ المواطنين وانتقال الفيروس وإلى غير ذلك من هذه الأمور! فنحن نتمنى أن تضعوا لنا استراتيجية أو شيئا من هذا القبيل، حتى تمول هذه السوق....

الاستثمار متوقف، فبكل صراحة، يجب علينا سن قوانين الاستثمار، ونترك المسؤولية للمسؤولين، حتى يستطيعوا أن يخلقوا لنا الاستثمار ومناصب الشغل للشباب، وهل يحق أن نترك الشباب دون عمل؟! شباب متخرجون من الجامعات والمعاهد لا يعلمون! فالمشكل في أبنائنا الذين يتخرجون من الجامعات ولا يعملون، هذا هو المشكل الرئيسي داخل الجزائر، يجب أن نخلق مناصب الشغل لهؤلاء الشباب، مؤسسات صغيرة ومناصب شغل - كما قلت سابقا - وكالة (DAIP) سارعوا إلى ذلك فمنذ عامين وهم يتكلمون عنها!

شغلوا الشباب ! فهناك مناصب شاغرة في بعض المؤسسات، نحن نحبذ لو يدمج الشباب في هذه المناصب الشاغرة يقول أنا لا أشغل الناس ! أفتحوا لنا وكالة بطالة إذن واتركوا هؤلاء الشباب يجلسون في بيوتهم..!

• السيد ناصر بن نبري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

السيد رئيس المجلس، بالنيابة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء، والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، سيدي الرئيس، أن أساهم في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2021، من خلال التطرق لأربعة محاور ذات علاقة عضوية بالمالية العمومية، خصوصا، وبالوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بشكل عام، خاصة في هذا الظرف الذي نمر به، والذي يتميز بالخصوصية ماليا وسياسيا وصحيا.

أبدأ بموضوع الجباية المحلية:

نتفق جميعا على أن الجباية المحلية تلعب دورا هاما في تمويل التنمية المحلية، فهي من أهم مصادر التمويل المحلي، ولا يمكن الحديث عن تنمية محلية حقيقة وملموسة، في ظل تقييد ومركزية القرار الذي تعاني منه السلطات المحلية.

ولتحقيق ذلك، لابد من إصلاحات عميقة وهيكلية للمالية المحلية، ومن أهم هذه الإصلاحات: تجديد وتثمين الجباية المحلية وإصلاح مداخيل الأملاك وإصلاح الصندوق المشترك للجامعات المحلية.

كما لا يمكن للجماعات المحلية أن تتطور، إلا إذا تمكنت من تثمين مواردها خصوصا، خاصة باستقطاب نسبة معتبرة من الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يخضع للضريبة.

السيد الرئيس،

تحدثنا كثيرا، كبرلمان وحكومة وخبراء، عن البديل الفلاحي كخيار استراتيجي، لضمان الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي، لكن الحقيقة أن هناك فارقا شاسعا بين الخطاب والسياسات والنتائج المحققة على الأرض.

- فلا يمكن الحديث عن الخيار الفلاحي والأمن الغذائي ونحن بعيدون عن إرساء صناعة غذائية تحويلية حقيقية.

- لايمكن تحقيق هذه الأهداف، في ظل غياب التشجيع والمرافقة في تصدير المنتوج الزراعي المحلي وتوفير أسباب بلوغه للأسواق المحلية، أولا، ثم الأسواق الدولية.

- مازال هناك غياب لدور الدبلوماسية الاقتصادية - أقول - مازال هناك غياب لدور الدبلوماسية الاقتصادية.

-مازلنا متأخرين جدا في توفير وسائل اللوجيستيك الضروري للنهوض بصناعة تحويلية ثم التصدير، وأتحدث هنا عن الشحن الجوي، غرف التبريد، الأروقة الخضراء في الموانئ والمطارات للمنتوجات الزراعية المحلية، المرافقة البنكية، تسهيل عمليات تحويل العملة عبر البنوك الوطنية، افتتاح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج.

فأمامنا عمل كبير، لكن الطريق أمامنا واضح، إذا كنا فعلا نطمح لتحقيق التخلص من التبعية لمداخيل النفط وتحقيق الأمن الغذائي.

قطاع الغابات والبيئة:

السيد الرئيس،

إن العالم اليوم يعيش التحدي الأكبر وهو التغير المناخي، الذي أصبح تهديدا حقيقيا، يجب التعايش معه ومواجهته في نفس الوقت. وتثمين قطاع الغابات والبيئة هو أحد الخيارات التي

لابد منها للتغلب على هذا التهديد، حيث يلعب قطاع الغابات والبيئة دورا هاما في التوازن البيئي والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي الوطني، من خلال الحفظ والاستعادة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي في البلاد. ويعتبر قطاع الغابات والنظم الإيكولوجية الطبيعية من صميم أولويات العالم، بحيث يشكل الحفاظ عليها، وإدارتها المستدامة أولوية في جميع أنحاء العالم، تدعمها اتفاقيات وعقود دولية بشأن الموضوع الذي صادقت عليه بلادنا، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تبقى بحاجة إلى صرامة في تنفيذ بنودها.

فنحن اليوم مطالبون بتثمين وترقية قطاع الغابات والبيئة. وهنا أثمن حملة التشجير الأخيرة التي شاركت فيها الحكومة والجيش الوطني الشعبي والمواطنين، في رسالة رمزية لأهمية هذا القطاع الذي يجب أن يعود لدوره، كما كان عليه سابقا، عندما كان هذا القطاع تحت تأطير كتابة دولة للغابات، حيث كان قطاع البيئة عبارة عن مكتب في هذا الهيكل، نظرا للعلاقة العضوية بين القطاعين.

قطاع الصحة:

وأختم بهذا القطاع الذي أوجه لكل منتسبيه تحية إكبار وتقدير، على الوقفة والتضحية والتحدي الذي يقومون به في مواجهة انتشار» كوفيد 19» رغم الضغط الذي يعيشونه.

السيد الرئيس،

سيدي وزير المالية،

لقد بينت لنا ظروف التعامل مع انتشار فيروس كورونا في بلادنا، كم نحن بحاجة لإعادة النظر في المنظومة الصحية وضرورة تدعيمها ماديا وبشريا؟ كما أننا مطالبون بإعادة النظر في دور القطاع الصحي الخاص في مرافقة وتكملة دور القطاع الصحي العمومي للوصول لمنظومة صحية يمكن للمواطن الوصول إليها بكل سهولة وتلقي الخدمات العلاجية في أحسن الظروف، مع ضمان توفير بيئة مريحة للطواقم الطبية وشبه الطبية عموما ومنتسبي القطاع الصحي بشكل عام.

ذلك ما أردت أن أساهم به في مناقشة مشروع قانون المالية المعروض أمامنا.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

• السيد محمد زكرياء:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد؛

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

الملاحظة الأولى التي تستشف من مشروع قانون المالية لهذه السنة، هو العجز المالي القياسي المعتبر والذي ينعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني وبالتالي على المواطنين. وهذا ما كنا نتوقعه منذ سنوات مضت، مما يبين بوضوح أن الاعتماد على عائدات المحروقات هو السبب الرئيسي لانكماش المداخل وما يترتب عن ذلك اقتصاديا، اجتماعيا وماليا وحتى أمنيا.

فمتى نجد الحل الأمثل لتنويع منتجاتنا، بحيث لا تتأثر كثيرا من الاضطرابات المالية الخارجية، كالفلاحة والصناعة والسياحة إلى غير ذلك.

مثالا لقول الشاعر:

كالعيسِ في البيداء يقتلها الظمأ

والماء فوق ظهورها محمولُ

صحيح أن الحكومة الحالية مشكورة، تسعى لتدارك العجز المالي، نتيجة الظروف الصعبة الحالية التي ورثتها من تراكمات الماضي وأزمة كوفيد 19، وتراجع العائدات البترولية، كتشجيع الشباب لإقامة المؤسسات الناشئة والشراكة بين القطاع العمومي والخاص وفتح رأس مال الشركات وحتى إلغاء قاعدة 51 % ، 49 % وتوظيف احتياطي بنك الجزائر وغير ذلك، منها ما هو مقبول ومنها ما فيه نظر، كاللجوء إلى رسوم جديدة ورفع بعض الرسوم عن المواطنين وهم يئنون تحت وطأة ظروفهم المعيشية الصعبة، خاصة في الجنوب.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

ففي المادة 10 من مشروع القانون المطروح للمناقشة مثلا، وفيما يخص فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية (ISPV)، حيث تم إخضاعها للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بمعدل 15 % بدلا من معدل 5 % المعمول به سابقا، مع إقرار بعض التخفيضات النسبية وتعميمها على كافة التراب الوطني، إلا أن هذه الزيادة مبالغ فيها وسيكون لها، حتما، عواقب سيئة على المواطن وعلى خزينة الدولة.

وحسب نفس المادة، فقد تم إعادة صياغة المادة 79 من قانون الضرائب المباشرة، بحيث أصبحت المداخيل الخاضعة لـ (ISPV) تستفيد من تخفيض بمعدل 5 % سنويا ولا يتجاوز نسبة تخفيضها 50 % بدلا من الصياغة القديمة التي كانت تعفي كليا السكنات الجماعية دون الفردية عند تجاوز اكتسابها 10 سنوات.

سيدي الوزير،

إن هذا الإجراء عالج جزئيا الإشكالية التي نتجت عن تدابير قانون المالية لسنة 2018، والذي أقر التخفيض للسكنات الجماعية دون الفردية مما يعتبره سكان الجنوب إجراء غير معقول ويرقى إلى مستوى التعسف، لأن السكن الفردي في الجنوب تمليه الظروف المناخية والثقافية والاجتماعية وحتى القانونية، فالعلو المسموح به في غرداية لا ينبغي أن يتجاوز 7 أمتار و20 سم وغالبا ما تكون السكنات في الجنوب بسيط وهشة ولا يستفيد سكانها من مختلف صيغ السكنات الجماعية، كما هو الشأن في مناطق الشمال مثلا.

إن هذا الوضع نتج عنه ظاهرة البيوع العرفية، وهي كثيرة، وما يترتب عن ذلك من نزاعات وفقدان موارد هامة للخزينة.

وعليه، فالمطلوب إعادة الرجوع إلى نظام الإعفاء من (ISPV) على العقارات السكنية، مهما كان نوعها، والتي يتم التنازل عنها بعد أكثر من 10 سنوات من حيازتها تحقيقا للعدل والإنصاف.

كما أن المادة 12 من هذا المشروع قد أخضعت مداخيل الإيجارات بالنسبة للسكنات الجماعية إلى 7 % والسكنات الفردية إلى 10 %.

ولنفس الاعتبارات، فالمطلوب إدراج استثناء خاص بمنطقتهم، راجين من سيادتكم تفهم انشغالهم مع الشكر الجزيل.

شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

• السيد محمد عمارة:

بسم الله والصلاة والسلام علىخير خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

الفضليات والأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

نساء ورجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

وبعد تصفحنا لمشروع قانون المالية لسنة 2021، والذي هو محل مناقشتنا اليوم بمجلسنا الموقر استخلصنا، النقاط الإيجابية وكذا السلبية منه، ومن ضمن النقاط الإيجابية هو إصلاح المنظومة الجبائية والجمركية، للخروج من الطريقة الكلاسيكية والتي كانت تبنى سابقا على حساب جيب المواطن.

أما النقاط السلبية، سيدي الرئيس، فتتمثل في غياب مواد تضمن، على الأقل، قدرة الحفاظ على المؤسسات الجزائرية الخاصة منها والعمومية في ظل جائحة كورونا.

مما يجعل - سيدي الوزير - جل هاته المؤسسات في صراع حرب من أجل البقاء.

ومن النقائص أيضا تغييب لغة الأرقام في الميزانية وأهمها أرقام التشغيل، كدمج جميع الفئات التي تنتظر وعود رئيس الجمهورية، كجهاز الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية ومتربصي اتصالات الجزائر وأعوان الأمن الداخلي لشركة سوناطراك.

سيدي الرئيس، ومن بين اقتراحاتنا ونحن بهذا الصدد:

أولا: وضع دراسة شاملة في قطاع الضرائب، حتى يتسنى استئصال مشكل التهرب الضريبي والهروب الجماعي للسوق الموازية.

ثانيا: القضاء على العراقيل البيروقراطية في إدارة الضرائب والرقمنة الحقيقية للقطاع، حيث يتضح لنا ومن موقع الحقائق أن ما نراه في أرض الواقع وما صرحتهم به أنتم، معالي الوزير، في هذا الشأن، شيئان متناقضان وهنا نفهم أن هنالك تقارير مغلوطة تصلكم فيما يخص رقمنة هذا القطاع.

وهنا يطرح أكثر من سؤال:

1. هل قمتم، معالي الوزير، بدراسة تقييمية لرقمنة قطاع الضرائب للسنتين الماضيتين؟ وهل هاته الرقمنة فعالة أم غير فعالة؟

2. هل تعلمون، السيد الوزير، مدى معاناة كل من المكلف بالضريبة ألا وهو المواطن وكذا عون إدارة الضرائب في ظل السنتين الماضيتين، أي منذ انطلاق الرقمنة في هذا القطاع، إنها المعاناة الحقيقية، معالي الوزير؟

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

إن الاقتصاد الوطني بحاجة ماسة للإنتاج المحلي، فكيف يحصل هذا والإنتاج المحلي يسلك طريقا شائكا بالعراقيل والمشاكل؟ أهمها:

- عدم هيكلة وترتيب السوق والذي يضمن للمنتج عامة وللفلاح خاصة تسويق منتجاته في أفضل وأحسن الأحوال، بعيدا عن الانهيار التجاري، كما حصل نفس الشيء مع منتجي محصول مادة الذرة بولاية النعامة.

- وفي ذات السياق، يتوجب إنشاء بنك خاص للفلاح والموال ومنح قروض موسمية من دون فوائد للمنتجين الحقيقيين، ومنح تحفيزات خاصة للمناطق السهبية، من أجل إنتاج المواد العلفية للتقليل من فاتورة الاستيراد.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

إن سكان ولاية النعامة يأملون من مشروع قانون المالية هذا إعادة انطلاق المشاريع المجمدة وبعث مشاريع جديدة نذكر منها على سبيل المثال:

أولا: تخصيص الغلاف المالي لفتح مدرسة شبه الطبي بمقر عاصمة الولاية، النعامة، التي وعدنا بفتحها السيد وزير الصحة خلال زيارته الأخيرة للولاية، والتي ستتمكن فعلا من فتح عدة مناصب شغل لشباب الولاية.

ثانيا: رفع التجميد عن مقر وحدة الحماية المدنية ببلدية عين بن خليل، كونها رابع بلدية من حيث الكثافة السكانية وتحوي أكثر مناطق الظل في الولاية.

أما عاصمة الولاية، النعامة، فساكنتها ينتظرون بفارغ الصبر تسجيل عملية نقل السكة الحديدية خارج المحيط العمراني للمدينة ومشروع الإقامة الجامعية 1000 سرير و 2000 مقعد بيداغوجي بالمركز الجامعي، وكذا مستشفى 60 سريرا لدائرة مكمن بن عمار والبلديات والقرى التابعين لها، دون نسيان إتمام مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 06 الرابط بين مدينة العين الصفراء وجنين بورزق.

دون أن ننسى كذلك، معالي الوزير، بعث مشروع الشبكة الهاتفية للهاتف النقال لساكنة مناطق الظل، المتواجدة عبر الشريط الحدودي وخاصة قرى بلدية الصفصفة والقصديري وعين بن خليل.

وفي الأخير، معالي الوزير، إن شباب أكبر تجمع سكاني في الولاية، ألا وهي مدينة المشرية، يطالبون بإلحاح رفع التجميد عن التوظيف في بعض القطاعات، من أجل امتصاص الهاجس الأكبر، ألا وهي البطالة في هذه الولاية الحدودية. شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

• السيد محمد الطيب العسكري:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، السيدة والسادة الأفاضل، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، الجمع الكريم، أسرة الإعلام، سلام الله عليكم.

تشكل السياسة المالية واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة، إنها ترتكز على استخدام بعض الأدوات الميزانية (النفقات العمومية، الديون العمومية، وفرض الضرائب) للتأثير على الوضع الاقتصادي.

وتبقى السياسة المالية الوطنية الأداة الرئيسية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية في بعض الأحيان.

إن إعداد الميزانية العامة للدولة يعتبر، بلا شك، أصعب عملية تمارسها الحكومة، فهو عمل طويل الأمد، يتم تنظيمه عبر عدة مراحل، وبالفعل، فإن تحضير قانون المالية يجند جميع مصالح إدارة الدولة حول مصالح وزارة المالية بكل طاقتها وإطارتها. هذه عملية طويلة، لأنه يجب أن تبدأ قبل أكثر من عام، قبل سنة الميزانية المعنية، وهي عملية معقدة بقدر ما تستند إلى التوقعات الاقتصادية غير المؤكدة، على سبيل المثال لهذا العام، عدم استقرار سعر برميل النفط والأزمة الصحية غير المتوقعة.

من خلال أحكام مشروع قانون المالية لعام 2021، وكما أكد السيد وزير المالية، تهدف الحكومة إلى الحفاظ، قدر الإمكان، على القدرة الشرائية للمواطنين، وحماية الفئة المحتاجة وخلق ديناميكية للاستثمار لرفع مستوى الإنتاج وتعزيز الإجراءات لتنويع الاقتصاد، وهذا يمثل تحديا كبيرا للحكومة.

تعد مراجعة مشروع قانون المالية تقليدا سنويا، ولكن هذه المرة تم وضع مشروع هذا القانون لسنة 2021 في سياق استثنائي، يتميز بالتزامن مع الركود الاقتصادي العالمي والأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة.

خصوصية مشروع قانون المالية لعام 2021، هو أنه يجب أن يكون قانونا للانتعاش الاقتصادي، يجب أن يستجيب فوريا للفاعلين الاقتصاديين الذين لا يزالون بحاجة إلى دعم الدولة للتعامل مع عواقب الأزمة الناجمة عن وباء فيروس كورونا.

في الواقع، لقد ولدت الأزمة الصحية صدمة في الطلب، بسبب قيود التنقل، وفتح المحلات التجارية، وصدمة في العرض، بسبب الإخفاقات المتعددة في سلاسل التوريد.

في هذه السنة المميزة 2020، نسجل تدابير لتقييد النشاط والتنقل بسبب وباء فيروس كورونا. إن تراجع النشاط كان له أثر سلبي على التشغيل وعلى الأجور، قابلته جزئيا إجراءات التعويض التي اتخذتها الحكومة.

يتأثر استثمار المؤسسات بالتباطؤ العام في النشاط، وكذلك بالزيادة التدريجية في تكلفة تمويل المؤسسات.

يجب أن يضمن الهدف من مشروع قانون 2021 هذا، قبل أي إجراء، العودة إلى مستوى النشاط الذي كان عليه قبل الأزمة بحلول عام 2022. علما أن عام 2020 شهد انخفاضا حادا بسبب الأزمة الصحية، فيجب على الحكومة أن تساهم في نمو كبير في عام 2021، ونتساءل هنا:

هل من الممكن حقا تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 % مثل ما ينص عليه مشروع هذا القانون؟

ويظن المختصون والخبراء أن هذا ممكن فقط من خلال تنفيذ إصلاحات على مستوى الميزانية والجباية والإدارة والخوصصة، في حين أن مشروع قانون ميزانية 2021 لا يشير إلى أي تغيير في هذا الاتجاه.

السؤال الجوهري بالنسبة للحكومة هو معرفة كيف ستتمكن من ضمان الحفاظ على التوازنات المالية للبلد من ناحية، ومن ناحية أخرى أهمية التحديات التي يتعين مواجهتها فيما يتعلق بالإصلاحات والانتعاش الاقتصادي؟

تبدو المهمة معقدة للغاية بالنسبة للسلطة التنفيذية، في ضوء الاحتياجات الاجتماعية التي يتعين العناية بها بشكل عاجل، والحد من الفوارق الجهوية، والأزمة الصحية التي تكون عواقبها ثقيلة، وصعوبة ضمان التوازنات الاقتصادية المنشودة في تلك الأوقات التي تكون فيها الإيرادات غير كافية حقا.

وبالنظر إلى عجز الميزانية المقدر بنحو 2784 مليار دينار، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تنوي الحكومة سد هذا العجز وتمويل الاستثمار؟

كان جواب على نفس السؤال، من طرف السيد وزير المالية، لنواب المجلس الشعبي الوطني يتمثل في تطبيق آليات السياسة النقدية بالتشاور مع بنك الجزائر.

هل البنك الجزائري متعود ومستعد للتعامل مع هذا الإجراء الجديد؟

وهل يمكن إعطاؤنا اليوم إجابة أوضح وأكثر دقة؟

وفي الختام، ندعم مشروع قانون المالية 2021، متمنيا لكل الطاقم الحكومي كل التوفيق، لتنفيذه على أحسن وجه للصالح العام.

هنا تنتهي مداخلتي، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

• السيد محمد بوبكر (مداخلة مكتوبة):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة، المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أغتنم المناسبة ونحن في شهر نوفمبر المجيد لنسترجع فيه تضحيات شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس، من أجل أن ننعم في كنف الحرية والاستقلال والعيش الكريم. اللهم ارحمهم برحمتك الواسعة، وهذا ما يفرض علينا أن نكون، باعتبارنا منتخبين وحكومة، في مستوى تضحيات الشهداء الأبرار والوفاء لأرواحهم الطاهرة وكذا تطلعات الشعب، من خلال التجسيد الفعلي للسيادة الشعبية وتوفير العيش الكريم للشعب الجزائري بصفة عامة وعلى وجه الخصوص الشباب، من خلال تسطير سياسة تشغيل حقيقية لصالح هذه الفئة الهامة في الجزائر.

وعليه، أستسمح مسامعكم لطرح بعض الأسئلة والتي تقتضي منا التمعن فيها:

– هل مشروع قانون المالية، الموضوع أمامنا، سيستجيب لكل الرهانات والتحديات التي تعيشها الجزائر؟

– هل يمكن، من خلال مشروع هذا القانون، إرجاع الأمل في نفس الشباب والفئات الضعيفة المداخيل؟

– تم التصريح بفتح مناصب عمل للشباب ما أرجع روح الأمل عند أغلبهم، ولكن كيف سيتم تمويل هذه المناصب المفتوحة؟

لا يخف على أحد سهر الدولة على التكفل بالجانب الاجتماعي لكل المواطنين ولكن وللأسف الشديد إن أغلب ما يسخّر للجانب الاجتماعي لا يصل إلى مستحقيه من المعوزين وذوي الحقوق. وعليه، لابد من تشديد الرقابة والمتابعة في هذه النقطة بالذات من أجل إعطاء كل ذي حق حقه.

– ما هي الاجراءات الممكن اتباعها للقضاء على السوق السوداء، خاصة وأن هذه السوق تضعف كاهل الاقتصاد الوطني؟

السيد وزير المالية، السيد وزير السكن،

لقد تم إدراج المادة 118 ضمن أحكام قانون المالية لسنة 2020، والتي تنص على إلغاء المادة 48 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المعدلة للمادة 5 من الأمر رقم 08 – 04، المؤرخ في 1 سبتمبر 2008، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، على نحو يكون ترخيص الامتياز بالتراضي بقرار من الوالي، بناء على اقتراح من لجنة المساعدة، على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المنحلة والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات، حقيقة، مضمون هذه المادة واضح ولكن لماذا نجد بعض الولايات التي تعرقل عمل المرقيين العقاريين الذين لا تتضمنهم المادة، لكونهم ينجزون مشاريع عقارية وليست استثمارية وهي معاناة يعيشه المرقون العقاريون، الذين يشترط منهم إنجاز سكنات (LPA)، مقابل منحهم مشاريع ترقوية ولكن دون تنفيذه الوعود بسبب مضامين هذه المادة التي تعد غير واضحة، لماذا كل هذه العراقيل؟ أليس من الضروري وضع نظام مراقبة ومتابعة صارم للتقليل من البيروقراطية من أجل النهوض بقطاع السكن؟ ألا يجدر متابعة مآل الملفات المودعة بالولايات والتي تعرف تأخرا بسبب بيروقراطية بعض الأعوان والإداريين؟

السيد الرئيس، عند الحديث عن الاقتصاد، لابد من التطرق إلى السياحة ولكن وللأسف، رغم إمكانية هذا القطاع النهوض وبقدر كبير بالاقتصاد الوطني ولكننا لا نسجل الاهتمام الكافي به، رغم الثروات التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال.

بالنسبة إلى قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات، ارتفعت ميزانية القطاع بنسبة 2.41 %، ما يعدل مبلغ 527.961.509 مليون دينار، مع فتح 27.000 منصب شغل. والملاحظ تخصيص 100 منصب للأخصائيين النفسانيين و100 للمخربيين وهو عدد غير كاف ولن يغطي الطلب، خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا التي لم تؤخذ بعين الاعتبار.

بالنسبة إلى ميزانية التجهيز، نعلم أن هذا الفصل شهد تقليصا في الاعتمادات المرصدة له لعدة أسباب ولكن السؤال المطروح: كيف سيتم تجهيز المشاريع المنجزة والمنتهية والتي هي قيد الإنجاز؟ وأذكر على سبيل المثال لا الحصر مركز مكافحة السرطان بوهران ومستشفى المحروقين ومستشفيات كل من نجمة وقديل وواد تليلات بسعة 240 سرير ومستشفيات بني ونيف وركزاز بسعة 60 سريرا.

السيد وزير الصحة،

تم التصريح مؤخرا بضرورة إعادة النظر في المنظومة الصحية، من أجل الوصول إلى العدالة الاجتماعية، ولكن الواقع يسجل العكس، من خلال مجانية العلاج وبطاقة الشفاء المعممة.

بالنسبة إلى اللقاح ضد فيروس كورونا، لقد تعهدت الدولة الجزائرية بشرائه مهما كانت تكلفته، ولكن متى يتم اقتناؤه؟

وبالنسبة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أعتبر أنه من المهم رفع قيمة الاعتمادات المخصصة إلى هذا القطاع المهم والذي ترتكز عليه كل القطاعات، مع ضرورة تشجيع إنشاء مخابر البحوث وفرق البحث في المجال العلمي.

وفي الأخير، أستسمحكم لأطرح سؤالا، أعتبره مهما جدا: هل سنتمكن، من خلال مشروع قانون المالية، المعروض أمامنا اليوم من مواجهة الأزمة العالمية والتي تمس كل دول العالم والمرتقبة بسبب جائحة كورونا «كوفيد19»؟

أشكركم على كرم الإصغاء وأعانا الله جميعا في خدمة الوطن.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ولتحيا الجزائر.

• السيدة رفيقة قصري:

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس، بالنيابة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سأدخل مباشرة في الموضوع.

سيدي الوزير،

ما لفت انتباهي هو حجم الواردات المرتقبة في سنة 2021، المقدرة ب 28.2 مليار دولار، ونلاحظ انخفاضا نسبته 10.4 % مقارنة مع توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

أثمن هذا التوجه؛ وأملي أن تواصل الدولة جهودها في التحكم أكثر في الواردات، علما أن احتياطي الصرف سينخفض إلى 47 مليار دولار في نهاية السنة المقبلة.

سيدي الوزير،

تشير المادة 41 إلى إعادة النظر في المعدل النسبي من الرسم الداخلي على الاستهلاك (T.I.C) الذي سيرتفع من 30 % إلى 60 % وستطبق هذه الزيادة على بعض المواد الكيميائية والتبغية والكحولية، لماذا لم تقترح أيضا هذه الزيادة على المنتجات المستوردة، سواء كانت غذائية أو غيرها، المصنفة ضمن المواد الفاخرة أو ضمن الكماليات؟

سيدي الوزير،

فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، أتساءل لماذا حددت نسبة النمو المرتقبة في سنة 2020، بـ 4.48 % فقط، رغم القدرات الهائلة لهذا القطاع الحيوي؟

ونتأسف لما نرى أن وفرة بعض المنتجات الفلاحية تشكل مشكلا، بسبب النقص في قدرات التخزين أو التحويل أو التصدير!

سيدي الوزير،

أرحب بإصدار النصوص التطبيقية لإنشاء وتنظيم الحاضنات على مستوى الجامعات، كما أثمن الإجراء الذي جاء في المادة 90 الذي يرمي إلى تشجيع وتطوير نشر المعرفة على مستوى هيئات التعليم العالي والبحث العلمي.

فيما يتعلق بالتعليم عن بعد، أملي أن هذا النمط الحديث للتعليم سيعرف قفزة نوعية، خاصة في الظروف التي خلفتها جائحة كورونا.

سيدي الوزير،

تشير المادة 146 إلى الدفع الإلكتروني، الذي لم يعرف انطلاقة حقيقية منذ 2017، والسبب، حسب ما جاء في هذا المشروع، هو عدم توفير العدد الكافي لأجهزة الدفع الإلكتروني.

السؤال: هل سيتم فعلا توفير هذه الأجهزة على مستوى المحلات التجارية في نهاية 2020؟

أغتنم هذه الفرصة لأثمن الجهد المبذول من طرف بعض القطاعات التي تشجع الدفع الإلكتروني عن بعد، عبر الأنترنت بواسطة البطاقات البنكية أو البريدية.

سيدي الوزير،

ستواصل الدولة التحويلات الاجتماعي التي ستبلغ نسبتها 24 ٪ من ميزانية الدولة.

أضم صوتي إلى صوت الزملاء، فيما يتعلق بضرورة إعادة النظر في هذا الدعم غير العادل الذي يستفيد منه الغني والفقير.

كما أطلب تكثيف حملات التوعية والتحسيس لمحاربة تبذير المواد المدعمة، سواء أكانت غذائية أو طاقوية أو غيرها.

مثلا في مجال المياه، يشير هذا المشروع إلى مبلغ مالي قدره 56 مليار دينار، مخصص لدعم عملية تحلية مياه البحر، و في المقابل تبذير المياه متواصل، بسبب التسريبات والاستهلاك المفرط لهذه المادة الحيوية وبلادنا تعاني من نقص في الأمطار.

سيدي الوزير،

كثير الكلام والتقديرات حول حجم الاقتصاد الموازي الذي يتراوح بين 40 و 60 مليار دولار أو أكثر، ما هو الحجم الحقيقي لهذا الاقتصاد الموازي؟

فيما يتعلق بنسبة النمو، من المرتقب أنها ستصل في سنة 2021 إلى 3.98 % ونسبة التضخم إلى 4.5 %. لماذا لا يوجد أي مؤشر أو معلومة حول نسبة البطالة المرتقبة في سنة 2021؟

وفي الأخير، أتقدم بكل عبارات الاحترام والتقدير للجيش الوطني الشعبي، وأسلاك الأمن، وأيضا لكل مستخدمي قطاع الصحة، على ما يقدموه من جهد في صالح البلاد والعباد، وشكرا.

• السيد ضياء الدين بلهبري:

شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم،

السادة ممثلو الحكومة،

زميلاتي، زميلائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن التطرق إلى مضمون مشروع قانون المالية يجعلنا نتأكد أن هذا المشروع يستند إلى اختيارات اقتصادية واجتماعية واضحة، تهدف بالأساس إلى بلوغ مستويات أعلى من النمو. ونعبر عن ارتياحنا للتدابير الاجتماعية خاصة، وعدم إدراج لرسوم وضرائب جديد، فضلا عن المحافظة

على الطابع الاجتماعي للدولة، من خلال الحجم الكبير للتحديات الاجتماعية التي رصدها.

وأضم صوتي إلى صوت زملائي في قضية رفع التجميد عن بعض المشاريع الاستراتيجية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مشروع ربط ميناء الغزوات بالطريق السيار شرق - غرب، واستكمال إنجاز ما تبقى من محيط السقي بسهل مغنية والمقدر بـ 3000 هكتار، وبعض المنشآت الصحية والتعليمية عبر أقطار الولاية.

أما جوهر تدخلي اليوم يصب أساسا على المناطق الحدودية الغربية، وشباب الحدود الغربية في ولاية تلمسان.

وكما تعرفون، معالي الوزير، كل حدود العالم تعرف تجارة موازية بين الدولة والدولة المجاورة، حتى في أكبر الاقتصادات العالمية، وهذا حال المنطقة الحدودية الغربية، فيما مضى. لكن جاء اليوم الذي اتخذت فيه الدولة إجراءات قوية، انتهت من خلالها كل مظاهر التهريب والتعاملات التجارية الموازية. ومن هنا نثمن هذه الإجراءات الإيجابية لحماية الاقتصاد الوطني والحد من التسريبات المالية الضخمة، لكن وللأسف، هذه الإجراءات لم يرافقها أي برنامج تنموي نعوض من خلاله سكان المنطقة، حيث انتقل المواطن من مرحلة الفقر إلى مرحلة الجوع، لأنها منطقة تكاد تنعدم فيها المشاريع التنموية. وعبر الحكومات المتعاقبة، سجلنا احتياجات الساكنة، إلا أن الجواب كان دائما أن مواطني.. مناطق الحدود الغربية لابأس بهم، صحيح أنهم، كانوا لا بأس بهم إلا أنه قد انقطع هذا الرزق، وكما يقال «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق». وعلى هذا الأساس الخاطئ استثنيت كل قرى المناطق الحدودية الغربية، من برامج تنموية وبرامج التشغيل وبرامج السكن في عز البحبوحة المالية، فأصبح كل شباب المنطقة يعانون البطالة والتهميش، حيث أصبح السبيل الوحيد هي تجارة المخدرات، وتلك هي الطامة الكبرى. ومن هنا أقول - معالي الوزير - إذا كان هناك شباب مغرر بهم في العشرية السوداء بسبب المأساة الوطنية السياسية، ففي الحدود الغربية شباب مغرر بهم بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت وتمر بها البلاد.

وهناك مخطط ذو شقين من وراء البحار والدول المعادية، أساسه الأول هو إغراق الجزائر وشبابها بالمخدرات، والأساس الثاني هو زج كل شباب المنطقة الحدودية في السجون، وقد نجح المخطط بنسبة كبيرة، حيث إن هناك قرى بأكملها كل شبابها في السجون، وهذا ما خلق ما يعرف بأشباه اليتامى وأشباه الأرامل، لأن كل الآباء محكوم عليهم بـ 20 و 30 سنة في السجن.

ومن هنا ومن هذا المنبر، نناشد حكومتكم، معالي الوزير، باتخاذ إجراءات استعجالية معمقة، من خلال تفعيل صندوق الحدود، أقولها مرة أخرى تفعيل صندوق الحدود للمنطقة، الذي بقي حبرا على ورق، رغم وعود الحكومات السابقة، وهذا للرفع من المستوى المعيشي للمنطقة من مشاريع واستثمارات وبرامج سكنية وبرامج تشغيل وتسهيلات جبائية، وبرامج في المجال الفلاحي والصناعي، لتعويض الساكنة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من شباب المنطقة قبل فوات الأوان؛ وشكرا.

• السيد مليك خذيري:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

بعد التحية للزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة، نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021.

وقبل الشروع في مناقشة محتوى المشروع، نسأل الله العلي القدير أن يعجل بشفاء السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ويعيده إلى أرض الوطن سالما معافى، ونسأله سبحانه وتعالى أن يشفي سائر مرضانا وأن يرفع عنا هذا الوباء.

كلنا ندرك أهمية مشروع قانون المالية، باعتباره القانون الذي يتولى معالجة وترتيب الوضع الاقتصادي والمالي للدولة للسنة المقبلة، كما يمثل فرصة مهمة لتقييم الصحة الاقتصادية والمالية للبلاد، علاوة على أنه يعد بمثابة نص أساسي بحكم أنه يعطي التوجيهات والتدابير البارزة التي سيتم وضعها حيز التطبيق للسنة المالية 2021.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن المناقشة التي تتناول مشروع قانون المالية، عادة ما تشكل لحظة مميزة لنقل الواقع المعيشي وإيصال الانشغالات الاجتماعية للسكان الذين نمثلهم، لذلك نقول، بالرجوع إلى مشروع قانون المالية لسنة 2021، فإننا ندرك كامل الإدراك أنه يأتي في سياق الظرف الصعب والاستثنائي الذي تشهده البلاد، من جراء تراجع أسعار النفط وتداعيات الأزمة الصحية الحالية عالميا ووطنيا.

كما أننا ندرك ونقدر أن الحكومة قد استهدفت، من خلال أحكام هذا المشروع، قدر المستطاع، القدرة الشرائية للمواطن وحماية الطبقة الهشة والتأسيس لديناميكية استمثار، ترفع من مستوى الإنتاج وتعزز مساعي تنويع الاقتصاد، إلا أن ذلك لا يجعلنا البتة نغفل عن عدة انشغالات والتساؤلات التي نراها ضرورية وجديرة بأن تثار.

بالرجوع إلى مشروع قانون المالية لسنة 2021، نجده يتوقع نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 4 % بعد انكماشه بنسبة 4.6 % حسب تقديرات إنهاء سنة 2020، لكن السؤال المطروح في هذا الباب: ألا يمكن أن يكون الناتج الداخلي أقل مما هو متوقع، خاصة إذا علمنا أن الوضع الاقتصادي العام للبلاد غير مستقر أي أن هناك مبالغة في هاته النسبة؟

من جهة أخرى، يلاحظ بخصوص النمو خارج المحروقات، المتوقع أن يبلغ نسبة 2.4 % عام 2021 و 3.37 % عام 2022 و 3.81 % في عام 2023، والتساؤل الذي يمكن أن يطرح في هذا الباب: كيف يمكن التفاؤل بهذا النحو، خاصة إذا علمنا أن كل القطاعات الاقتصادية في البلاد قد تأثرت بشكل مباشر بتداعيات الوضعية الصحية وهو ما سينعكس - لا محالة - على نسبة النمو عموما؟

أما فيما يتعلق بالنفقات الإجمالية للميزانية المتوقعة، يرتقب أن ترتفع من مبلغ 7372.7 مليار دج في قانون المالية التكميلي لـ 2020 إلى 8113.3 مليار دج أي 10 % في 2021، لتصل بعدها 8605.5 مليار دج سنة 2022 و 8680.3 مليار دج سنة 2023، ويتضمن ذلك ميزانية التسيير، حيث يتوقع القانون ارتفاعها بمعدل 5.1 % خلال الفترة (2021 - 2023).

كما يشمل الانفاق الإجمالي لميزانية نفقات التجهيز لتصل إلى 2798.5 مليار دج سنة 2021 أي 6.8 % وإلى 3246.6 مليار دج في 2022 أي 16 %، لتنخفض بعدها إلى 3174.9 مليار دج سنة 2023 أي - 2.2 %.

ويتوقع أن يرتفع عجز الميزانية خلال 2021 إلى 13.57 ٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل 10.4 % في قانون المالية التكميلية لـ 2020، أما بالنسبة للتضخم، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2021 يتوقع تسجيل ارتفاع ليصل 4.50 %.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الباب، المتعلق بالنفقات الإجمالية للميزانية المتوقعة، أين هو مصدر التمويل الضروري لكل ذلك، خصوصا إذا علمنا أن احتياطي الصرف يتضاءل تدريجيا والمداخيل المرتبطة بعائدات المحروقات تتراجع، جراء نقص الطلب وتفاقم العرض؟

وإذا شرعت الحكومة بالتفكير في طرق بديلة للتمويل، فالسؤال المطروح في هذا السياق ما هي هذه الطرق؟ وهل يمكن أن تكون ناجعة، في ظل تأخر واضح في مسارات إصلاح المنظومة البنكية والجبائية والإدارية في بلادنا؟

وما يمكن استخلاصه من القراءة المتأنية لمشروع قانون المالية لسنة 2021، يدفعنا للقول إن تحقيق كل هذه التوقعات سيتوقف أساسا وطنيا ودوليا، على منحنى تطور وضعية انتشار الوباء ومدته، ومرهون أيضا بتطور الطلب العالمي على المنتجات النفطية، ذلك ما يعني أننا غير متحكمين في

مصيرنا ولم نتمكن بعد من التخلص من تبعيتنا المباشرة لقطاع المحروقات.

لذلك أقول، لا أريد أن أكون متشائما، لكن الواقع والمؤشرات تفرض علينا وبشكل مستعجل الإسراع في تحقيق الانتقال الاقتصادي الحقيقي والفعال، والانسلاخ من تبعيتنا المرضية للمحروقات، من خلال تركيز جهودنا على قطاعات هامة وواعدة كالسياحة والفلاحة والصناعات التحويلية الخفيفة ذات القيمة المضافة العالية.

شكرا على كرم الإصغاء.

• السيد غازي جابري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

بداية، نبارك للجزائر دستورها الجديد الذي، بلا شك، سيرسم لمرحلة جديدة، كما لا يفوتني أن أدعو بالشفاء العالج لرئيسنا، السيد عبد المجيد تبون، والعودة إلى أرض الوطن في القريب العاجل.

السيد الرئيس،

لقد تشابهت علينا قوانين المالية من سنة لأخرى والقاسم المشترك فيها هو زيادة الرسوم والضرائب لتغطية العجز المالي، وللأسف لم نلتمس فيه أشياء جديدة أو مبادرات، من شأنها خلق الثروة وزيادة في إيرادات الخزينة، وللأسف مازالت ميزانيتنا تعتمد على الجبائية البترولية بنسبة تفوق 90 %.

السيد الرئيس،

لقد أقر برنامج رئيس الجمهورية عدة إجراءات وآليات، لبعث الحركة التنموية وخلق اقتصاد بديل، وشكل من أجل ذلك فريقا حكوميا، أكثر من 40 وزيرا، ولكن، للأسف، الوثبة المنتظرة لم تأت بعد والحركة التنموية لم تنطلق ومازال المواطن يرواح مكانه.

السيد الرئيس،

حسب ما صرح به بعض الاقتصاديين، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2021، فيه الكثير من الغموض والضبابية، فضلا عن غياب التدقيق الإحصائي والأرقام المالية الواضحة، كما أنه لم يشر إلى مؤشرات ودلائل، من شأنها الدفع نحو إقلاع اقتصادي يخلق الثروة، وحسبهم، فإن هذه العوامل، من شأنها التأثير على القدرة الشرائية للمواطن، نتيجة زيادة الأعباء والرسوم الإضافية، فهل - معالي الوزير - هذا الطرح صحيح أم لا؟ كما أنه لدي جملة من الأسئلة ألتمس منكم الرد عليها، لتوضيح الأمور لنا كبرلمان وللرأي العام:

1. لماذا ولحد الساعة لم تتم رقمنة قطاع الضرائب؟

2. كم وصلت مبالغ التهريب الضريبي؟

3. هل تم استرجاع الأموال والقروض التي استفاد منها المستثمرون والمستمثرون الوهميون والمستوردون سابقا؟

4. لماذا لم تضع وزارة الصناعة دفترا للشروط لمصانع السيارات المتوقفة وكذلك مصانع الأجهزة الكهرومنزلية التي يعاني أصحابها أوضاعا صعبة؟

5. ألا يمكن استبدال الأوراق النقدية الحالية لاسترجاع الأموال المكدسة، الموجودة في الأسواق الموازية؟

6. ما هي أسباب الارتفاع الكبير لأسعار الإسمنت الأبيض وكثرة المضاربة فيه، حيث وصل سعر الكيس

3000 دج بعدما كان في حدود 800 دج؟

7. لماذا تأخرت وزارة السكن في تسوية وضعية سكنات مايعرف بالمفتاح، رغم صدور المرسوم التنفيذي لتسوية ذلك في الجريدة الرسمية وهذا من شأنه زيادات لمداخيل للخزينة؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لدي بعض الانشغالات المحلية بخصوص ولاية بشار.

أولا، قطاع الصحة:

لقد سبق عقد لقاءات مع السيد وزير الصحة، أثناء زيارته للولاية والتزام بإيجاد حلول للمشاكل العالقة بالولاية من تجهيزات، مثل سكانير وأجهزة أخرى، وأطباء اختصاصين وخاصة أطباء الإنعاش، إلى درجة تنقل بعض المرضى إلى الولايات المجاورة في أبسط العمليات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

وبعد إيفادنا لجنة تحقيق وزارية، من أجل الوقوف على المشاكل الخاصة بالقطاع، نسأل السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة بعد هذه المعاينة حتى لا تتحول إلى ذر الرماد في العيون، حسب الرأي العام المحلي؟ كما أطلب تفعيل وتيرة إنجاز مشروع 120 سريرا بدائرة العبادلة الذي يشهد تأخرا كبيرا ووضع حيز الخدمة مستشفى 60 سريرا بكل من دائرة بني ونيف وكرزاز.

إن واقع الصحة الذي تعيشه ساكنة دائرة إقلي، خاصة منهم أصحاب الأمراض المزمنة التي تجعلهم يتنقلون إلى المستشفيات البعيدة، نلتمس منكم، السيد الوزير، تسجيل مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا للدائرة للتخفيف من معاناة ساكنة دائرة إقلي.

ثانيا، قطاع الطاقة:

مشروع إنجاز غاز المدينة المتوقف على مستوى دائرة إقلي، منذ جوان 2019، دون معرفة أسباب هذا التوقف.

لماذا توقفت الأشغال بمحطة الخدمات لتوزيع البنزين ببلدية العبادلة، رغم ما كانت تقدمه من خدمات لساكني المنطقة وهذا، في اعتقادي، إجحاف لأهلها الذين يعانون المرارة في التزويد بالوقود؟

لقد أصبحت تشكل مخازن الوقود ببشار خطر على الأحياء السكنية المجاورة، حتى أن البعض يسميها بالقنبلة الموقوتة ونطالب تعجيل تحويل هذه المخازن، قبل فوات الأوان، لإبعادها عن النسيج العمراني.

ثالثا، قطاع الري:

لقد صرفت الدولة أموالا كبيرة لإنجاز محطة التحلية، وسلمت للجزائرية للمياه منذ 2016 ولحد الآن لم يتم استعمالها، فضاعت الأموال وتبخرت. وعليه، نطلب منكم ومن الحكومة فتح تحقيق في القضية؟

وفي الأخير، تحية تقدير واحترام للجيش الأبيض، على المجهودات المبذولة لمكافحة وباء كورونا، كما نحي الجيش الوطني الشعبي، والأمن بكل أسلاكه للحفاظ على الوطن الغالي.

حفظ الله بلادنا ورفع عنا البلاء والوباء آمين يا رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكرا.

• السيد محمود قيساري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ وبعد؛

إنطلاقا من تصريح السيد وزير المالية في أن هذا الظرف هو ظرف خاص، نحن نحتار في أنه كيف يرتاح التناقض في فكر هاته الحكومة؟ وخاصة لما يراد منا أن نناقش مشروع قانون المالية في حكومة وزنها السياسي في الشارع يكاد يكون منعدما، خاصة بعد الإنزال الحكومي الذي قدمتموه في تمرير الدستور، إذ أننا فوجئنا بأن 87 % من الشعب الجزائري كان رافضا أو مقاطعا لهذا الدستور.

كيف نناقش مشروع قانون المالية، سيدي، ونحن نقف أمام أول حكومة في العالم العربي

و الإسلامي، تستضيف وزير الداخلية الفرنسي، هاته الدولة التي نشرت الرسوم المسيئة للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم؟

كيف نعالج مشروع قانون المالية، سيدي، ونحن نرى أن حكومتنا وضيفها وزير الداخلية الفرنسي يساوي بين الضحية والجلاد، حين نرى في شهر نوفمبر المجيد، توضع أكاليل الورود الزهور على رؤوس القتلة والذين أبادوا الشعب الجزائري؟

سيدي، كيف نناقش مشروع قانون المالية ونحن نرى ولا نجد أي تفسير لاستضافة وزير الداخلية من طرف وزير الشؤون الدينية في حكومتكم؟

وقبل أن أختم أقول، من أراد المصالحة في الجزائر أو المصالحة مع الجزائر عليه ثلاثة أشياء:

الاعتراف بجرائمه، والاعتذار على جرائمه، والتعويض المادي والمعنوي للشعب الجزائري، هذا في الماضي، أما في الحاضر فنطالب بتسليم المطلوبين للعدالة الجزائرية، سواء كانوا إرهابيين أو فاسدون أو من دعاة الفتنة.

أما عن مشروع قانون المالية فسنمرره للحد الأدنى، كونه يوفر الأجور للعمال ومستحقات الناس، أما عن حكومتكم، فنراها، في الأخير، حكومة فاشلة ومستفزة وشكرا.

• السيد بوجمعة زفان:

شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس، بالنيابة،

سيدي الوزير،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة إطارات الوزراة،

جميعنا يدرك الوضعية الاقتصادية والمالية التي تعيشها بلادنا كبقية بلدان العالم، من جراء ما أحدثه انتشار وباء كورونا، عافانا الله وإياكم منه، وما يتطلبه من إمكانيات مالية وبشرية للوقاية منه ومكافحته وحماية كافة المواطنين من تأثيراته.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نترحم على كل من راحوا ضحيته، متمنين الشفاء العالج للمصابين وفي نفس الوقت نتضرع للمولى عز وجل أن يرفع عن بلادنا والعالم أجمع هذا الوباء، مستعينين في هذا المقام بدعاء أحد الحكماء، يقول:

يا لطيف الصنع يا من كلما داهم الأمر جلا ما داهما

يا غياث المستغيثين ويا ما ضي الحكم إذا ما حكما

فرج الأمر علينا سرعة إنما الأمر علينا عظما

سيدي الرئيس،

بالرغم من كل ما تمت الإشارة إليه، لا ننكر الجهود التي تقوم بها الحكومة في تنفيذ البرنامج الذي تعهد به رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية، حيث سجلنا انطلاق بعض مشاريع في ولايتنا أدرار، وقد تدعمت بمشاريع خاصة لفائدة المواطنين المتواجدين في مناطق الظل، عبر جميع أنحاء الوطن وما تتطلبه هذه المشاريع من إمكانيات مالية كبيرة.

سيدي الرئيس،

ونحن نناقش مشروع ميزانية 2021، في هذه الظروف الاستثنائية، لابد من التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين عامة، وفئات الشباب منهم بصورة خاصة، في مجالات التشغيل والسكن والتكفل بالحالات الاجتماعية العسيرة.

كذلك في مجال الري والتصريف وغاز المدينة والنقل، حيث الجهود التي يبذلها السيد والي الولاية والمنتخبون المحليون، على مستوى ولاياتنا الشاسعة الأطراف، تبقى غير كافية وتحتاج إلى المزيد من الدعم المالي والبشري لفتح مناصب جديدة.

سيدي الرئيس،

منذ ما يقارب من سنة، صادق مجلسنا على اعتماد عشر ولايات منتدبة، لتكون ولايات كاملة الصلاحية، ابتداء من جانفي 2021، منذ ذلك الوقت والمواطنون يترقبون بفارغ الصبر وصول هذا التاريخ وهو ما حتم على الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق ذلك في ميزانية 2021 وحبذا لو نعرف ما هو مبرمج لذلك من طرف الحكومة؟

سيدي الرئيس،

بالرغم من الوضعية المالية الصعبة التي تعيشها بلادنا، نرى من الإنصاف الإشادة بالجهود التي تقوم بها الحكومة والسلطات المحلية في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي تعهد به في حملته الانتخابية.

سيدي الرئيس،

ونحن نناقش مشروع ميزانية2021، نرى من الضروري التأكيد على المحافظة على المكتسبات التي تحققت وعلى ضرورة تدعيمها وتوسيعها، من خلال رفع التجميد عن المشاريع ذات الأهمية والأولوية في ترقية حياة المواطن والمتمثلة أساسا في إيجاد المزيد من الفرص لتشغيل الشباب، عن طريق إطلاق عملية إدماجهم في المؤسسات والإدارات العمومية التي تفتقر لذلك، نظر لما تحققه هذه العملية من استقرار وتقليص للبطالة التي تزداد في كل سنة من خرجي الجامعات والمعاهد والتي تتطلب حلا عاجلا.

سيدي الرئيس،

أما بالنسبة لتثمين مداخيل الخزينة، فيجدر التذكير بالحكمة القائلة «ما لا يدرك كله لا يترك جله» باللغة العامة «نصف خسارة ولا خسارة كاملة» وفي هذا الإطار، نقترح إطلاق تشغيل وسائل النقل الجوي والبري، خاصة في ولايات الجنوب، حيث المعاناة كبيرة والتكاليف باهظة بالنسبة للذين يضطرون للتنقل للعلاج في العواصم الكبرى، والذين لهم التزامات ومصالح ضرورية للتنقل؛ وهنا نقترح إطلاق خطوط جوية مرة أو مرتين في الأسبوع، كتلك التي تستعملها الشركات وأعضاء الحكومة في زياراتهم العملية إلى الجنوب، مع الاحترام الصارم للإجراءات الوقائية من وباء كورونا، وشكرا.

• السيد عبد الكريم قريشي:

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية ومن خلاله إلى الحكومة على هذا المشروع المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى أعضاء اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021، وإلى جميع الزميلات والزملاء الذين تدخلوا بملاحظاتهم لإثرائه.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

أمام هذا الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات والذي ازداد صعوبة مع انتشار جائحة كورونا، حاولت الحكومات المتعاقبة الخروج من هذه الأزمة من خلال الكثير من الإصلاحات التي تجسدت في قوانين المالية السابقة والحالي، وبالرغم من كل محاولات الإصلاح تلك، وإنشاء مئات المؤسسات الاقتصادية واستثمار مئات الآلاف من الهكتارات الفلاحية، بقي ذلك دون مستوى الفعالية المستهدفة، وبقيت نسبة اعتمادنا على عوائد المحروقات أكثر من 97 %، دون تجسيد لما حلمنا به منذ عقود وهو مرحلة ما بعد البترول، ومن حقنا أن نتساءل: كم نحتاج من وقت لبلوغ التنوع الاقتصادي الحقيقي خارج قطاع المحروقات؟ وأين يكمن الخلل؟

علينا أن نقر بأن سياسة الدعم بالشكل الذي هي عليه حاليا، تلتهم مبالغ معتبرة من ميزانية الدولة، ولم تحافظ بشكل فعلي على القدرة الشرائية للطبقات الهشة؛ وعليه، فإن الحاجة باتت ماسة إلى إعادة النظر في سياسة الدعم الحالية، بصورة تدريجية، لغرض إعادة توجيهها بصورة مباشرة إلى مستحقيها، من خلال ضبط بطاقية وطنية للطبقات المتوسطة والهشة.

ننوه بتوجه الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي، مطالبين بأن تشتمل الرقمنة الإدارة الجبائية التي بقيت متخلفة، مثلما مثل القطاع المصرفي الذي لم يساير بعد ما هو متاح من أدوات الدفع، فمتى يتم تجسيد الحكومة الإلكترونية؟

كيف نتحدث عن الجباية المحلية ودعم الجماعات المحلية، في الوقت ذاته تسعى الحكومة إلى تنمية المناطق الجنوبية، في حين تمركزون الضريبة على النشاط المهني (TAP)؟ وعليه نطالب باستثناء ولايات الجنوب بالنسبة لتطبيق تمركز الضريبة على النشاط المهني.

إن الاستثمار في مجالات الطاقات المتجددة تعد استراتيجية ضرورية للتنويع الطاقوي، والذي من شأنه ترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة، مع إمكانية تصدير الفوائض نحو الأسواق الأجنبية.

وعليه، من المفيد أن نتساءل عن مدى واقعية وجدية التدابير المعتمدة لغرض الاستثمار في الطاقات المتجددة، حيث مرت عشر سنوات من انطلاق البرنامج الوطني للطاقات المتجددة؟ وهل بلغنا 4500 ميغاواط التي كانت مقررة في هذه السنة أي 2020؟

تعاني أغلب ولايات الجنوب من ارتفاع درجة الحرارة مع بداية شهر أفريل إلى نهاية أكتوبر، مما يضاعف من استهلاك الكهرباء، منوهين بالدعم الذي تقدمه الدولة في هذا المجال، مطالبين برفع كمية استهلاك الكهرباء المدعمة لسكان الجنوب من 12000 كيلو واط سنويا إلى 18000 كيلو واط سنويا، كما نطالب بتدعيم الكهرباء الريفية حتى يستفيد الفلاحون لمضاعفة إنتاجهم.

في مجال الصحة نطالب بالإسراع في إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة، وفي انتظار ذلك، نطالب بالقضاء على العراقيل التي تقف حاجزا في ترقية الصحة بورقلة من خلال إعطاء مستشفى محمد بوضياف بورقلة صفة المستشفى الجامعي، للقضاء على تلك العراقيل، وكذا تفعيل توأمة جميع مستشفيات الجنوب بالمستشفيات الكبرى بالشمال، ولا سيما الخاصة بالحروق.

لقد تسبب نهب العقار في تأخير الكثير من المشاريع الاجتماعية والرياضية بولاية ورقلة، وعليه نطالبكم معالي الوزير بإرسال لجنة تحقيق والاطلاع على الواقع المر في هذا المجال ومعاقبة المتسببين في ذلك.

ترقية مستوى التربية والتعليم بالجنوب وتهيئة الظروف الجيدة للتمدرس، فولايات الجنوب مازالت تتذيل الترتيب في نتائج شهادة البكالوريا.

الرياضة بالجنوب دون المستوى المطلوب بسبب قلة الاهتمام من قبل الشركات الوطنية الكبرى العاملة في مجال المحروقات، سائلا عن معايير الاهتمام بهذا الفريق دون الآخر؟ ولماذا تم إلغاء مركز التدريب بتازروط بتمنراست لتحضير الفرق الوطنية؟ وهذا السؤال بودي لو أن الوزارة المعنية تجيب عنه.

هل يعقل أن يجتاز شبابنا بنجاح، أقول: «بنجاح» في مسابقة القبول منذ 2018، ولم يتم استدعاؤهم لحد الآن بشركة سوناطراك؟ وقد راسلت المعنيين بالأمر دون رد.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

ونظرا لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بها، نطالب أن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم، لما يقوم به من واجب وطني وجهود معتبرة للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري؛ ونؤكد على تسخير كل الإمكانات الضرورية لجيشنا ليتمكن وبسهولة من القيام بكل واجباته تجاه الوطن المفدى.

أشكركم على الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

• السيد محمد خليفة:

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد وزير المالية ممثلا للحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الإطارات المرافقة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الدراسة المستفيضة والتحليلية لمشروع قانون الميزانية لسنة 2021، والتي تأتي في ظروف استثنائية مزدوجة، بدأت بتراجع أسعار المحروقات، ثم وباء كوفيد 19، منذ بداية 2020، مما أرخى بظلاله على تكيف الميزانية مع هذه الظروف، مما أدى إلى ركود اقتصادي مس جميع دول العالم ومن بينها الجزائر، وهو ما أدى بالحكومة إلى اتخاذ جملة من التدابير أثناء إعداد الميزانية السابقة أو الحالية، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من جهة، والتقليل من الانكماش الاقتصادي من جهة أخرى.

ومن بين التدابير التي نسجلها ضمن ميزانية 2021، الاستمرار في التقليل من فاتورة الاستيراد الذي نجحت الحكومة في تقليصه إلى حد كبير، خلال السنة الفارطة، كما نسجل كذلك تحكم الحكومة في التغلب على انتشار وباء كورونا مع المحافظة على استمرار النشاط الاقتصادي ولو بحده الأدنى، ومع كل هذه الإيجابيات فإن التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2021، يبقى بعيدا عن الهدف المرجو من ميزانية الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطن في ظل تنمية حقيقية مستدامة أساسها الاقتصاد المتنوع والمنتج للثروة في بيئة تميزها الشفافية وسيادة القانون، وهو ما لم يتوفر إلى حد الآن، رغم المحاولات المحتشمة التي باشرت بها القيادة الجديدة، لكن يبدو أن الجهاز المناعي لقوى الفساد أقوى من العلاجات المستخدمة، ولكن مع ذلك يبقى التفاؤل في تغلب القيادات المخلصة على بؤر الفساد وإعادة بعث الجزائر إلى المكانة التي تستحقها.

وإليكم سيدي الرئيس، بعض الملاحظات التي سجلتها في مشروع قانون الميزانية المقترح لسنة 2021:

– عدم تضمن مشروع قانون المالية على أي آلية لمحاربة الإكتناز المالي لدى التجار.

– ما المقصود بالتمويل البنكي وغير البنكي لتغطية العجز المسجل في الخزينة ومدى اختلافه عن التمويل غير التقليدي؟

– ما هي أسباب نقص السيولة في الوكالات البريدية خاصة والبنكية عامة؟

– ما هي التدابير المعدة لمواجهة تأثير تراجع سعر الصرف حسب تقديراتكم 2021 – 2023، ومدى تأثير ذلك على القدرة الشرائية للمواطن؟

– نثمن تضمن الميزانية المحافظة على السياسة الاجتماعية للدولة، ونتساءل عن أسباب تلكؤ الحكومة في رفع الدعم غير المباشر وتحويله إلى دعم مباشر إلى مستحقيه؟

– العلاوة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة رغم رفعها إلى 10.000 دج، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب وياحبذا لو يتم رفعها إلى 20.000 دج.

– أما بالنسبة للاعتمادات الموجهة للاستثمار: فإننا نسجل الملاحظات التالية:

– رخص البرامج المتوقعة المخصصة لمخططات البلدية للتنمية والري غير كافية.

– الاعتمادات الموجهة للبنية التحتية للسكك الحديدية ضعيفة جدا مقارنة بتلك الموجهة للبنية التحتية الإدارية.

أما بالنسبة للتدابير التشريعية: فإننا نثمن ما جاء فيها ونأمل أن يتم الإسراع في وضع خريطة طريق لتحقيقها، خاصة ما يتعلق منها بالاستثمار وتطوير القطاع الجبائي.

وفي نفس هدف توسيع القطاع الجبائي نقترح إنشاء مكاتب متنقلة لأعوان الوساطة التجارية تكون في الأسواق الأسبوعية والجوارية وهذا من شأنه أن يحسن أولا الوعاء الجبائي والمحافظة على المعاملات التجارية من الاحتيال والتزوير.

وحول ترشيد استغلال الاحتياطي من العملة الصعبة والتقليل من فاتورة الاستيراد فإننا نقترح:

– الإسراع بتنفيد قانون استيراد السيارات السياحية المستعملة لأقل من 3 سنوات، وتعميمها إلى السيارات النفعية وآليات الأشغال العمومية والري والفلاحة على حساب المستوردين، مع دفع حقوق الجمركة وتوقيف تمويل الدولة استيراد المركبات إلى أن يتم صنعها محليا فعليا.

وقبل الختام إليكم بعض الانشغالات التي يطرحها سكان ولاية بسكرة:

– رفع التجميد عن مشروع معمل تكرير البترول بدائرة لوطاية.

– الإسراع بإنشاء مشروع الميناء الجاف بمنطقة الشقة، بلدية أوماش.

– الإسراع بإنجاز محطات تصفية المياه المستعملة بدوائر بسكرة، أورلال وأولاد جلال.

– الإسراع بتسوية العقار الفلاحي.

– تطهير العقار الصناعي وإنشاء مناطق نشاطات جديدة.

– الإسراع بإنجاز ازدواجية الطرق الوطنية الرابطة بين بسكرة والولايات المجاورة.

– تدعيم القطاع الصحي بمستشفيات متوسطة بدوائر أورلال، جمورة وفوغالة.

– إدراج الولايات المنتجة للتمور كولايات منكوبة بسبب الركود الاقتصادي، خاصة في ظل غلق الحدود وكذلك الحد من التنقلات، مما أثر سلبا على الفلاحين والمنتجين.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم وبارك الله فيكم.

• السيد فتاح طالبي:

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدة والسادة، أعضاء الحكومة،

الزملاء،

الحضور الكريم،

لكم منا كل التقدير والاحترام وبعد؛

من خلال تصفحي لمشروع قانون المالية لسنة 2021، سجلت بصفة عامة أنه قانون مالية ستاتيكي روتيني لا يقدم أجوبة حقيقية لمشكلة محدودية الموارد المالية العمومية؛ قانون المالية يقدم سنويا في ظل مناخ نقدي ومالي غير سليم، يتم فيه التقنن في استخدام السياسة النقدية كأداة لمواجهة ضعف محدودية التحصيل الضريبي وضعف النشاط الاقتصادي.

لن أناقش الأرقام الواردة في المشروع، بل أريد التنويه بمسألة حسابات التخصيص (الحسابات الخاصة)، لا أدري أين وصلت حكاية حسابات التخصيص الخاص فعليا؟ هل بإمكان الحكومة أن تجيبنا أين وصلت مسألة تطهير حسابات التخصيص الخاص؟

الأهم من ذلك، هو أن تعطينا الأرقام التي تحويها هذه الحسابات، فيما أعلم سابقا، وصلت هذه الحسابات إلى أكثر من 70 حسابا، إلى درجة أصبحت هذه الحسابات تشكل منظومة موازناتية موازية لميزانية الدولة، بفعل الاعتمادات المتراكمة داخل هذه الحسابات.

الأمر مقلق وغير صحي تماما من الناحية المالية، القلق مبرر كذلك، إذا علمنا أن الكثير من هذه الحسابات غير خاضعة لمراقبة الهيئة التشريعية.

ما يقلق في هذه الحسابات كذلك هو وجود ضبابية وعدم وضوح الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم هذه الحسابات، الأمر ربما الذي جعلها تتحول من الاستثناء إلى الأصل.

زيادة على الصناديق الخاصة المذكورة أسجل نقطة أخرى موجهة للسيد وزير المالية، بحيث جاء مشروع قانون المالية 2021، بجملة من الإجراءات الضريبية، تخص فرض ضرائب ورسوم جديدة أو تحيين ما هو موجود، ربما هذه الإجراءات عادية، ولكن كل سنة أنتظر من وزارة المالية تحديدا أن تأتينا بآليات تسمح بالرفع من نسبة التحصيل الضريبي، وللأسف الضرائب غير المسددة والتهرب الضريبي حجمها يقدر بمبالغ كبيرة جدا. سؤالي هل نبقى نسن في الضرائب والرسوم كل سنة دون السعي لسن قوانين تساعد على الرفع من التحصيل الضريبي الذي يخدم الموازنة العامة؟

دوما مع وزارة المالية، وأنقل كلامي للحديث عن مديرية الإعلام والوثائق الجبائية، التي يصول مديرها ويجول كما يحلو له، وجعلها مملكة خاصة، فيما يخص تحيين وتنشيط البطاقة المغناطيسية الخاصة بالرقم الجبائي الوطني.

أطلب منكم سيدي الوزير، وأعضاء الحكومة، ضرورة فتح تحقيق حيث هناك تلاعب كبير وخروقات أكبر فيما يخص التلاعب بتجديد وتنشيط البطاقة المغناطيسية الخاصة بالرقم الجبائي الوطني من طرف المدير المذكور شخصيا، وهو يسمى أوكسيل، فمن يصل له ويجالسه ويتفاهم معه تمشي أموره والعكس صحيح!!

ولعلمكم وهذا واقع، هناك مستوردون تخلوا عن عتادهم بالموانئ بسبب السيد المدير المذكور الذي قراراته باتت فوق القانون بسبب غطرسته وفساده.

من الإطار العام نرجع للإطار الخاص، ونأخذ بالحديث مدير أملاك الدولة بولاية ميلة، إذهبوا وراقبوا ما يفعله المدير هناك، هذا المدير الذي عطل سير مصالح الكثير من المواطنين والمستثمرين، رغم قانونية معاملاتهم معه، لقد أصبح رمزا للبيروقراطية والغطرسة في الجزائر الجديدة، نحن نطرح هذه الملفات للتنبيه إلى ما يجري خارج الوزارات بالهياكل التابعة لها، إن لم نرفع نحن هذه الانشغالات لنوصلها لكم، صعب أن يوصلها غيرنا.

وشكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

• السيد نور الدين بالأطرش:

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، وعذرا كنت أظن أن السيد عروس مسجل قبلي في القائمة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

كل باسمه وجميل اسمه،

السلام عليكم.

أولا، أتمنى الشفاء العاجل للسيد رئيس الجمهورية، وأن يردوه إلينا سالما، غانما، معافى، وسائر مرضى المسلمين.

ثاني شيء، تحية تقدير لكل جيوش الجزائر بكل ألوانها، وكل أسلاكها الذين دائما ينتصرون لصالح الوطن.

فيما يخص مشروع قانون المالية –السيد الوزير– أنا منذ أن تقلدت هذا المنصب دائما تأتي في الخطابات «البديل للمحروقات»، فالبديل موجود ولكن القرار محبوس، لما كنا نقرر كان الطريق معبداً، لما تراجعنا ولم نقرر اهترأ الطريق، والله صدقوني أن الأزمة في الجزائر ليست أزمة مال ولا رجال، ليست أزمة موارد مالية، موارد بشرية أو موارد طبيعية، الأزمة الحقيقية، أزمتنا هي أزمة قرار، لما غاب عنا القرار، غاب عنا كل شيء.

ألفنا أن قانون المالية هو توزيع لموارد جاهزة بعمليات حسابية، طرح وجمع، ولتحقيق توازنات على الورق، وموارد بلادنا معطلة، فاستيقظنا بعد حلم النفط المغري الذي جعلنا، عبيد شهوات على حساب الأولويات، ثروة البترول التي أعاقت أمة وعلمتها التفنن في استهلاك مواد مستهلكة جاهزة معلبة مستوردة في إطار تنمية مؤجلة، لماذا دائما نعالج النتائج ولا نعالج مسببات النتائج؟

لماذا ساد اليأس ضمائرنا؟

لماذا لا نخطو خطوة التنمية مثلما عجزت بلدان أخرى في تحقيق نماذج ديمقراطية؟

لماذا لا نحقق نحن أيضا تنمية كما حققنا هذا النموذج الديمقراطي المتمثل في حراكنا السلمي؟

ألا فلنعلم يا سادة بأن المصادقة على قانون المالية ليست انتصارا؟ إنما هو اختبار بعيد عن سخاء الآبار والمسؤولية مسؤولية الجميع، بقي على الحكومة نفسها أن تبحث عن مؤهلاتها، تبحث عن تحقيق المؤهلات وعن تحقيق الرهانات الكبيرة التي لا تقبل التأجيل؛ كنت دائما من هذا المنبر أتكلم عن الأموال النائمة، والله الجزائر كلها أموال نائمة، وكلها ثروة، نحن لحد الآن لم نستهلك إلا 3٪ من مواردنا الطبيعية، ولكن البديل دائما موجود، قلت دائما، بأن هذا البديل هو رهين ومحبوس ولابد أن نحرره، فلماذا؟

لدينا بديلان عن المحروقات وليس لدينا أكثر منهما، عندنا السياحة وعندنا الفلاحة، فلماذا يشد الرحال ملايين الرجال إلى تونس الشقيقة ومساحتها كمساحة بشار في جنوبنا الفسيح وبلادنا شواطئها لا متناهية؟ غابات وصحراء! لماذا تصطنع الدول خرافات من أجل استهواء السياح وندوس نحن على أغلى الآثار؟ هذه كيزة الفينيقية، عاصمة رومانية في سيدي بلعطار ولاية مستغانم، يتآكلها الزمان ويقوضها النسيان، واد الشلف غير بعيد عنها، واد الشلف ما زال العريش يغمره، تكلمت سابقا عن الحواجز المائية، لكن للأسف الشديد لم يصغ إلي، اليوم ندرك جيدا ما معنى الحواجز المائية، ضرب العطش في الصيف والانقطاعات المتكررة للماء ملايين المكعبات من المياه تجرفها السيول نحو البحر ولم نستثمر فيها، كان يمكن لهذه الحواجز المائية أن تكون سبيلا أو عامل نهضة في الفلاحة وأيضا في السياحة. أكثر من ذلك تمردنا على الطابع الفلاحي والزراعي، ورحنا ننشغل في تركيب السيارات ونفخ العجلات، ونسينا بأن معركة الخبز والقمح والحليب والزرع هي المعركة الصحيحة، التي نوليها أولوية الأولويات كما فهم ذلك جداتنا وأجدادنا، وكنا نعدهم أميات وأميين؛ وبالتالي يا سادة، المعركة هي معركة ميدان، ليست معركة مكاتب، المعركة معركة ميدان.. والانتصار لصالح الوطن.

دعوني أقول يا سادة بأن الجزائريين لا يمكن لومهم على أن الشباب «يحرق»، هؤلاء لما يناديهم الوطن يلبون النداء، ولم يقصروا في حق الوطن، وكلما دعاهم الوطن لبوا نداءه، كان يمكن أن تكون هجرتهم إلى الصحراء إلى جنوبنا الفسيح، حيث الأرض وحيث الماء وحيث السواعد، لكن للأسف الشديد كانت هجرتهم إلى قوارب الموت، كل يوم نستيقظ على أخبار مؤلمة، شخص أو مواطن لفظته أمواج البحر ومنهم من وصل ومنهم من لم يصل، ومنهم من هو مفقود وأكباد تحترق، نريد حلا لهاته المشكلة خاصة في ولاية مستغانم.

مثلا أيضا، في ولاية مستغانم الأموال نائمة والتراموايات ما زال لحد الآن لم يكتمل، هذا مال نائم، لماذا نترك الأموال تهدر؟ اليوم لو نخصص له ميزانية وننجزه سنربح هذه الأربع سنوات التي سنتأخر فيها، هذا هو المال النائم، مؤسسة «سيماكس» تتآكلها العوامل الطبيعية، حرروها واتركوا الناس يستثمرون فيها، فالناس تستثمر بأموالها الخاصة.

أكثر من ذلك يا سادة، فيما يخص السكن، هناك معوقات دائما كامل المجمعات الريفية مبنية على أراضي فلاحية فكيف يمكن تحقيق هذا المطلب، وهو الذي يجد المصالح الفلاحية تقف حاجزا أمامه بداعي أن الأراضي فلاحية ولا يمكن إنشاء طريق أو تمرير الماء والكهرباء وغيرها، عليها.

خريجو معاهد التربية البدنية والرياضية من مهام وزارة الشبيبة والرياضة توظيف هذه الفئة وترك التكوين للجماعات إن أردنا الرقي بالرياضة.

لابد أن نكون جنود تنمية في الوقت بدل الضائع.

تكلمت عن مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

تشجيع الصادرات لجلب العملة الصعبة والسكوار غير بعيد عنا بمشهد لا يليق بمقام الجمهورية الجديدة، لماذا لا ننشئ مكاتب الصرف والكل رابح، ما هو السبب الذي يحول دون تحقيق ذلك، ليجعل من العملة الصعبة عملة سهلة؟

• السيد محمد العيد بلاغ:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي بمجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

حضورنا الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتذكر أنني قلت بمناسبة عرض قانون المالية لسنة 2020، بأن لغة الأرقام نكاد لا نتحكم فيها؛ وبالتالي غالب تقديراتنا وتوقعاتنا تكون معرضة لمجانبة الحقيقة والواقع هذا ما يجعلني أتساءل عن أسباب توقع ارتفاع نمو الناتج الخام الحقيقي للاقتصاد إلى نسبة 4 % سنة 2021، في حين لم يتجاوز 1.2 % سنة 2018 و0.8 % سنة 2019، رغم أن الظروف آنذاك لم تكن بهذه الصعوبة، توقع نمو 4 % رغم أن هذا الوباء ما زال قائما، أسعار النفط قد نحافظ على مستوياتها المتدنية وكذلك يجب أن نقول ونقر بركود القطاعات الهامة، كالري والأشغال العمومية، وحتى الفلاحة

والسكن والاستثمار، مقارنة بما كانت تؤديه في السنوات الفارطة، حتى وإن كنا متفائلين وتوقعنا زوال هذا الوباء -إن شاء الله- وارتفاع أسعار النفط فإن ذلك سيكون تدريجيا لأن الاقتصاد الوطني وحتى العالمي سيتنفس شيئا فشيئا وليس بقفزة واحدة.

وددت أيضا - سيادة الوزير - أن ألفت انتباهكم إلى أنه لا يمكن أن نعتمد كلية على المتاحات المالية فقط لتحريك وتيرة التنمية من جديد، بل هناك مشكل تسيير هذه الأموال وعلى جميع المستويات وخاصة منها المستوى المحلي، حيث إن مشاريع كبيرة وهامة وكثيرة تعرف صعوبات ما يجعلها متوقفة وأحيانا متخلى عنها تماما بعدما صرف عليها أموال طائلة. أعلم السيد الوزير، أن المشكل لا يتعلق بقطاع المالية لوحده، بل يقاسمكم فيه مختلف مسؤولي القطاعات الأخرى، دون أن أنسى ذكر دور السادة الولاة وأيضا ممثلو القطاعات الوزارية على المستوى المحلي، أي المديريات التنفيذية للولايات.

هذا التسيير الذي طالما كان سببا في تبذير المال العام وإهداره سواء بسوء نية أو بإهمال، فالمهم أن الخسارة هي الخسارة، سأورد لكم حالة على سبيل المثال وليس الحصر، لأن الأمثلة كثيرة وعديدة وفي مختلف ولايات الوطن وفي شتى القطاعات.

هل تعلمون سيدي الوزير، أن ولايتي تشتكي دوما من التهميش وقلة الإمكانيات تصرف بها أكثر من 100 مليار في مشروع واحد منذ عدة سنوات دون إتمامه ليس لعدم وجود الاعتمادات المالية، بل لجهل المسؤولين آنذاك بقوانين الجمهورية؟ ولأنه أنجز على أملاك غابية فقد تبرأ منه كل المسؤولين المتعاقبين أمام مرأى من المواطن الذي استاء كثيرا لمثل هذه الوضعية، بل ذهب إلى درجة المطالبة بالتحقيق.

إنني عن ولاية خنشلة أتكلم ومشروعها الخاص بإنجاز الحديقة الحضرية للتسلية الذي تحول إلى آثار ولكن دون تاريخ.

وددت بمثالي هذا والأمثلة كثيرة، سيدي الرئيس، أن أؤكد على إمكانية تفادي الكثير من الخسائر للأموال العمومية من خلال ترشيد النفقات والتسيير المحكم لها وهذا لن يتأتى إلا بتولية هذه المسؤوليات لأصحابها ومتابعتهم من خلال التقييم الدوري للنسب المادية للإنجاز والمالية لاستهلاك القروض.

في النهاية وددت أن أؤكد على وجوب العمل لرفع نسبة التحصيل الضريبي عوض البحث في كل مرة عن إنشاء ضرائب جديدة تثقل كاهل المواطن البسيط الملتزم، ويتهرب عن دفعها دائما الذين تعودوا على عدم دفعها، وعلى حد علمي، فإن نسبة الضريبة غير المحصلة كبيرة لدرجة أنها من شأنها إن حصلت، أن تغطي جزءا لا يستهان به من العجز المسجل، هذا العجز الذي يعادل ما من شأنه تغطية قسم التجهيز بكامله دون اللجوء إلى الطرق الأخرى للتمويل والتي لم ترد بوضوع في هذا القانون.

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، شكرا السيد الوزير والسلام عليكم.

• السيد مصطفى جغدالي:

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أستهل مداخلتي بالدعاء للسيد رئيس الجمهورية، بالشفاء متمنين له العودة إلى أرض الوطن متعافيا معافى، وتعازينا لكل ضحايا «كوفيد19»، والشكر والتقدير لكل من هم ساهرين على أمن وصحة المواطن، من جيشنا الوطني الشعبي والأجهزة الأمنية الأخرى.

وقبل أن أدخل في صلب الموضوع، بالمناسبة نحن نشجب وندين أي تضييق على حرية الرأي والتعبير بحق أي عضو، تصريحا أو تلميحا، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من أي جهة كانت ومهما كانت، تخول لها نفسها تدجين أو تأطير الأعضاء!

سيدي الرئيس بالنيابة،

أستهل مداخلتي، كنا ننتظر قانون المالية لسنة 2021 للجزائر الجديدة، أن يأتي بطبعة جديدة وليس بصورة طبق الأصل في مضمونها للقوانين السابقة، ونفس الملاحظات المنهجية مع فجوة مالية تقدر بـ 20 مليار دولار، والكلام على أن هذا القانون سيرفع نسبة النمو إلى 4 % في ظروف اقتصادية صعبة محليا وعالميا، وهذا نعتبره من الخيال، مع العلم أن وقت البحبوحة المالية كانت نسبة النمو تقدر بـ (3 %).

سيدي الرئيس بالنيابة،

أسئلة تطرح نفسها:

- لماذا لا يتكلم قانون المالية عن الركود الاقتصادي؟
- ولماذا لا يتكلم عن مرفق السيولة المالية؟
- أين هي البدائل الحقيقية للنمو؟ وهل تتجه الجزائر نحو المديونية أم التمويل غير التقليدي؟

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن جميع قوانين المالية المتعاقبة مبنية على حساب المواطن في شكل ضرائب، إن الحكومة الحالية تسير بلادنا بمعزل عما يحصل في العالم من أزمات مالية واقتصادية جراء جائحة كورونا، إلا أن القانون الذي بين أيدينا وجدنا فيه بعض التحويلات الاجتماعية لشراء السلم، مثله مثل القوانين السابقة، في ظل غياب حقيقي لبطاقية وطنية عادلة بين أبناء الجزائر، ومعالجة ملف التشغيل وملف التوظيف وحاملي الشهادات الجامعية، وتسوية ملف متقاعدي الجيش الوطني الشعبي، نطلب إعادة النظر في طلبات السكنات الاجتماعية مع رفع الراتب من 24 ألف دينار جزائري إلى 36 ألف دينار جزائري، وللعلم أن الحد الأدنى كان من 12 ألف إلى 18 ألف دينار جزائري.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن غياب رؤية اقتصادية حقيقية، وفتح باب الاستثمار الصناعي والفلاحي والسياحي ومعالجة كل هذه الملفات بطريقة شفافة وعادلة، مع تقريب الإدارة من المواطن، وإقرار دولة القانون لا تزول بزوال الرجال، مع تغيير ذهنيات من هم في السلطة، لأن معظمهم عندهم نظرة سلبية لأصحاب المال والمستثمر الناجح، والأجدر أن تكون لهم مخططات حقيقية لإخراج البلاد من الأزمات المتتالية سياسيا واقتصاديا وصحيا.

سيدي الرئيس بالنيابة،

تكلمنا في السابق عن التهرب الضريبي والجمركي باسم تركيب السيارات، تكلمنا عن بيع أملاك الدولة خاصة عن بيع العقار الصناعي بالدينار الرمزي، تكلمنا عن أشباه المستثمرين في مختلف القطاعات الفلاحية والصناعية، في جميع ربوع الوطن، تكلمنا كذلك عن تغيير الأوراق النقدية مع حذف الصفر وتغيير ذهنية تلكم بالفرنك، أي عشرة دينار، عشرة آلاف فرنك، تكلمنا عن خسارة مالية بما يعادل 12 مليار دولار، ما يسمى بـ (Fret maritime)، تكلمنا عن قوانين من دون نصوص تنظيمية مثل قانون المرور، وقانون المناجم لسنة 2014، تكلمنا عن تقسيم ثروات البلاد بالتساوي على ولايات الجزائر، تكلمنا عن المحسوبية والجهوية في المناصب العليا للوطن وطلبنا أن توزع بالتساوي بين الجهات والمناطق، لا نستطيع معالجة مشاكل البلاد بإقصاء إطاراته المسيرة، بل الأجدر أن نعتمد على استراتيجية تسيير تمكننا من استغلال كفاءات هذه الإطارات، على سبيل المثال، حين كلف - وللأسف - وزير الموارد المائية بمعالجة التذبذب في التزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر التراب الوطني، هل يعقل إقصاء 14 مدير ري جلهم من الجهة الغربية للوطن وغير معنيين بهذه المشاكل والتذبذبات؟

هل الإقصاء يعتبر خارطة طريق للخروج من الأزمة؟ على سبيل المثال: ولاية النعامة التي تعيش اكتفاء ذاتيا في التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتمويل الولايات المجاورة، وهل يعقل أن يتم إعادة تنصيب المدير السابق في الموارد المائية بعد سجنه مدة سنة كاملة؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى إطار سامي من نفس الوزارة يسجن مدة 47 يوما مع وجه انتفاء الدعوى أي دون دعوى قضائية ولم يتم إعادة إدماجه إلى يومنا؟

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن هذه التجاوزات لا تليق باستراتيجية الجزائر الجديدة التي قام عليها الحراك المبارك، وإن جائحة «كوفيد 19» كشفت النقائص التي تعرفها الصحة في الجزائر، فأصبح من الضروري اللجوء إلى وضع مخططات تسيير تلوح في إنشاء الوكالة الوطنية للصحة العمومية مستقلة وتعتمد في تسييرها على النماذج العالمية الناجحة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

في الأخير، لما نتكلم عن ولايتنا مجرد كلام، وللأسف منذ 20 سنة وولاية المسيلة مهمشة اقتصاديا وتنمويا لأسباب سياسية يعلمها الجميع، وألح في طلبي هذا على ربط المسيلة بالطريق السيار شرق -غرب، على مسافة 45 كلم؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

• السيد محمد بن طبة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وبقلوب مؤمنة صادقة نتوجه إلى الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفي ولي أمرنا السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وأن يمتعه بالصحة والعافية وأن يعيده إلى أهله وبلده وشعبه سالما غانما وأن يعينه على أداء رسالته النبيلة اتجاه الجزائر الجديدة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي الوزير،

رحم الله أمير الشعراء أحمد شوقي، حين قال ورددنا من بعده:

قِفْ دون رأيك في الحياة مجاهدا

إن الحياة عقيدة وجهاد

والجهاد بالمال رتبة عالية جدا، عرفنا ذلك حين وجدنا الله في قرآنه قدم الجهاد بالمال على الجهاد بالنفس في جميع آياته، عدا آية واحدة في سورة التوبة (إن الله اشترى من المومنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة).

وهذا لا شك يظهر قيمة وأهمية المال والمؤسسات القائمة على شؤونه، ومن هنا تأتي أهمية وزارة المالية وأنها أم الوزارات وأنها الأصل لا الفرع، ولكن على قدر هذه الأهمية تأتي المسؤوليات الثقيلة بدءا بالأمانة وانتهاء بالكفاءة (إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم). ولا غرابة أن نظهر هذا الاهتمام بقانون المالية فالناس بطبيعتهم قد مالوا لمن عنده مال، والناس قد ذهبوا لمن عنده ذهب.

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي الوزير،

نحن ندرك أن هذا المشروع صيغ في ظرف خاص واستثنائي خيم عليه استمرار ركود الاقتصاد العالمي في ظلمة الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن كوفيد 19، أعاذنا الله منها، وهكذا، فإن المشروع ولد في فضاء متأزم تثبطه أعتى المشكلات، أخبثها تلك الثوارت المضادة التي حاولت وما زالت تحاول بكل ما أوتيت من جهد وقوة أن تأتي على الحرث والنسل في ربوع هذا الوطن، الذي يأبى أن يستسلم، بل يسعى لبعث الحياة وصناعتها.

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي الوزير،

مع كل ما ذكرت دعوني أقول لكم إن الجزائر الجديدة لا تؤخذ إلا غلابا، ولهذا فإن الإرادة وصدق النية اللذين لمسناهما فعلا، وحدهما لا يكفيان، فالواقع الذي نعيشه ما زال بعيدا عن الطموحات والتطلعات، فالمواطن ما يفتأ يواجهنا بأنه يسمع كلاما كثيرا ولا يرى أفعالا وبعبارة فصيحة «يسمع جعجعة ولا يرى طحينا».

دعني - معالي الوزير - أعرض عليكم بعض الصور من بعض الولايات، خاصة الجنوبية منها، وبصفة أخص ولاية ورقلة والمقاطعة الإدارية تقرت.

فهل أتاكم - معالي الوزير - حديث السيولة، حديث الطوابير الطويلة اليومية أمام مراكز البريد، حيث يقف المواطنون الساعات وعدة أيام ثم يرجعون بخفي حنين لا سالمين ولا غانمين، أو ليتحصلوا على جزء من مرتباتهم بعد أن يكونوا قد نسوا تماما ما يسمى بالوقاية والتباعد الاجتماعي والوحش الخفي الخطير المسمى كورونا، يعبث بينهم وبهم، فيتضررون أكثر مما ينتفعون؟!

وهل أتاكم حديث المواطنين الذين اصفرت وجوههم غير ضاحكة، وجوة كالحة وأبصار زائغة وأفئدة هواء، مواطنون توقفت بهم الحياة بتوقف النشاط الاقتصادي، لا مرتبات ولا مدخرات لهم، يتطلعون إلى مساعدات لم تأت ولا يدرون إذا ما أتت هل تجدهم في انتظارها أم لا؟ تماما مثل الكثير في مجتمعنا ممن يلجأون في حالات خطيرة مستعجلة إلى العيادات الخاصة لتؤجلهم إلى مواعيد بعيدة مسماة أو غير مسماة فيهلكون دون الموعد!!

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي الوزير،

في ظل تشجيع الاستثمار الفلاحي، خاصة فقد جاء في ردكم على اللجنة أن الدعم الفلاحي مهم جدا ويكفي أن القطاع لا يخضع للضريبة.

بربكم، معالي الوزير، كيف نتكلم عن الإعفاء الضريبي ومنتجي التمور يعانون الأمرين من جراء كساد منتوجهم، لقد انقلب الخريف عندهم من موسم الفرح إلى موسم الهجرة إلى الإفلاس، فهل تدرون أن الفلاحين هذا العام خاصة في وادي ريغ ثمن غلاتهم من التمر لا تغطي مصروفاتهم على النخيل بَلَهَ أن يصرفوا على أهاليهم ويستعدوا للمواسم المقبلة، ما المشكلة معالي الوزير؟ أهم السماسرة الذين يسيطرون على السوق فيحطمون من دونهم؟ أو مشكل التصدير، أو هو العراقيل الإدارية التي عششت وباضت وأفرخت وتناثرت فضلاتها عبر الزمان والمكان؟ أو هو شيء غير هذا كله؟ نرجو الإجابة الشافية الكافية لكي نكون والناس على بصيرة.

الفلاحون يستغيثون، يريدون حلا، فهل من مستجيب؟

معالي الوزير،

تحدث هذا المشروع عن الصيرفة الإسلامية وإحساسي أن اعتمادها كأنه جاء ضرورة ظرفية وإذعانا لطلبات متعددة، وليس قناعة واختيارا استراتيجيا، أتمنى أن أكون مخطئا في إحساسي هذا مع السؤال، هل فعلا استطعتم أن تقنعوا غيركم بها وقبلها هل أنتم فعلا مقتنعون؟

بالنسبة للتحويلات الاجتماعية فإن دار لقمان باقية على حالها، لا إحصائيات دقيقة ولا استراتيجية في الأفق ولا آجال لضبط هذا الملف وتبقى الفئات الهشة هي الخاسر الأول.

مع كل هذا نثمن جل ما جاء في هذا المشروع ولكننا ندعو إلى صدق النية ووضوح الرؤية وضبط الاستراتيجية والحرص الشديد والوفاء بالعهد والتعهد حتى لا نقول كلام الليل يمحوه النهار، وبعد ذلك الاستمرارية وإن كانت بخطى قليلة، فإن الجبال العظيمة من الحصى الصغيرة، عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «سددوا وقاربوا واعلموا أنه لن يدخل أحدكم عمله الجنة، وإنّ أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل» رواه البخاري.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه صالح البلاد والعباد.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

• السيد ساعد عروس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السادة أعضاء الحكومة،

أساتذتي، أعضاء مجلس الأمة،

السادة ممثلو الإعلام،

إطارات مجلس الأمة وموظفوه.

سيادة الرئيس بالنيابة،

إن مضمون مشروع هذا القانون هو خلوه من أي أعباء ضريبية كبيرة من شأنها أن ترهق كاهل المواطن، وهو إجراء نثمنه لأنه يعبر عن حرص الدولة على إعطاء الأهمية للمواطن اجتماعيا واقتصاديا، مما يحافظ فيه على معيشته مع الانتقال من الاقتصاد القائم على التبعية للمحروقات إلى اقتصاد متنوع ومنتج، وذلك بالعودة إلى الفلاحة والصناعة على خلق الثروة، كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية، والذي أسفر عن الورشات الكبرى لإصلاح هياكل الدولة، بدءا بالدستور وصولا إلى العديد من المؤسسات وإضفاء أساليب الشفافية والصرامة في تطبيق القانون، والعمل دون هوادة والضرب بيد من حديد من أجل صون المال العام.

ولا أخوض كثيرا في قانون المالية، لأن زملائي تطرقوا إليه كثيرا بالتفصيل.

سيادة الرئيس بالنيابة،

إن رئيس الجمهورية، في لقائه مع الحكومة والولاة جدد التزامه بالمضي قدما بالجزائر إلى تحقيق الأهداف التي ضحى من أجلها الشهداء والمجاهدون من إرساء دولة العدل والقانون التي نادى بها الحراك المبارك الأصيل.

إن إرساء دعائم الإصلاح من الضمانات الأساسية لبعث الطاقات الكامنة في المجتمع وتفجيرها مؤكدا على أن أعظم الثروات هي الشباب القادر على الإبداع والإبتكار، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة، مع حماية بلادنا من الفساد ومحاربته وتجفيف منابعه كتضخيم الفواتير والاستيراد العشوائي والاختلاسات مع ضرورة تدعيم آليات الرقابة، فالفساد خيانة للأمانة والوطن.

سيادة الرئيس بالنيابة،

إن الجزائر تشق طريقها بطرق ثابتة وواثقة نحو وجهتها الصحيحة والسليمة، وذلك بفضل تلاحم ووعي الشعب الجزائري الذي يعرف دوما في الأوقات الحاسمة كيف يفوت الفرصة على الأعداء ويصون وحدته الترابية والشعبية، وهو واجب مقدس وأمانة غالية في أعناقنا جميعا، وفاء منا لأمانة شهدائنا الأبرار وخدمة للجزائر، التي ستظل شامخة بجيشها الباسل المغوار وإلا كيف نفسر منذ انتخاب رئيس الجمهورية، بدأت حملات إعلامية وأحيانا رسمية من قبل دولتين كلاسيكيتين لهما ثأر قديم وحساسية، وهي تدرك أن الهدف الحقيقي، ليس خدمة بلد ما، بقدر ما هو إحراج للجزائر واختبار مدى صلابتها؟ مع أن الجزائر موقفها معروف وثابت وموحد ديبلوماسيا منذ القدم حول الصحراء الغربية أو فلسطين، وهذا لسان حال رئيس الجمهورية، في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة، إلا أن بعض العواصم بدأت نسمات التطبيع بين العرب وإسرائيل تهب رخاء عليها وتجعل ضمها الصحراء الغربية مسألة وقت مقابل السير في ركاب المهرولين لبيع القضية الفلسطينية والصحراوية؛ وعلى المجموعة الدولية أن تلتفت مجددا إلى مأساة إنسانية للشعب الصحراوي الذي بقيت قضيته مدفونة تحت رمال الصحراء طيلة نصف قرن تقريبا، وعلى أصوات الحق والحرية في كل عواصم العالم أن يطلبوا من هذه المجموعة الوفاء بالتزاماتها لتحرير الصحراء الغربية.

سيادة الرئيس بالنيابة،

إن الدستور الجديد، الذي أعطى مكانة هامة للشباب، هذه الطاقة البشرية التي يعول عليها في مواصلة بناء المجتمع تفرض علينا المزيد من الاعتناء بها وتوجيهها وما الهبة الوطنية التي عشناها أخيرا والتي تفوح منها عطور الوطنية المخلصة، رغم اختلاف الأفكار وتماسك المجتمع الجزائري لدليل قاطع على مدى المواطنة والوطنية التي يتمتع بها الشباب الجزائري، لذا وجب على المؤسسات المعنية أن تولي اهتماما أكبر لهذه الشريحة الاجتماعية الهامة، وعلى الحكومة أن تسهر على تطبيق تعليمات رئيس الجمهورية، فيما يخص هذا الملف الهام.

سيادة الرئيس بالنيابة،

أصبح الرئيس، الذي بدأ الشعب يكتشفه - وكأنهم يرونه للمرة الأولى - رمزا للجزائر العميقة ورمزا لمناطق الظل، ورمزا للعدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس، وتحول في 10 أشهر إلى رمز في محاربة الاستيراد والنهب المنظم وتحويل المال العام، وتحول إلى ملهم للجزائريين الحالمين بدولة قوية وعادلة تحترم شعبها وتساوي بينهم وتسعى لأن تجعلهم شعبا سعيدا.

سيادة الرئيس بالنيابة،

إننا نعيش في عالم لا مكانة فيه للضعيف، لذا وجب علينا جميعا أن نتسلح بالوطنية وأن نحافظ على هذه الأرض الطيبة المسقية بدماء الشهداء والمحفوظة من عند الله، والتي نفتخر بها جميعا، فأملنا مزيد من الانتصارات لبلدنا على درب التنمية الشاملة المستدامة، وفق توجيهات رئيس الجمهورية، الذي قال ذات مرة إنه يمشي في طريقه لتحقيق مشروعه ووضع نفسه ثمنا لهذا المسعى، وقال قولته الشهيرة «أو نهلك دونه»، والرجل الذي يضع نفسه فداء لشعبه لا يمكن أن يخسر أو يفشل.

شكرا سيادة الرئيس بالنيابة،

• السيد عبد القادر شنيني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

سيدي الوزير،

مهما كثرت الظروف السلبية التي رافقت السنة الجارية، والتي سوف تواكب السنة المقبلة، الجميع يحبذ ويثمن الجهد الكبير المبذول من طرفكم لتصميم ميزانية عادلة وراعية خاصة للتحويلات الاجتماعية.

لكن ما لفت انتباهنا هو بناء ميزانية عامة على مؤشرات اقتصادية كبرى غير ثابتة ومبالغ فيها سواء تمثل الأمر بالمحروقات وغير حقيقية بالنسبة للتضخم إذا راعينا عدد المواطنين المتضررين جراء هذا الوباء والذين فقدوا كل وسيلة للحصول على قوتهم، أرقام فاجأتنا خلال السنوات الماضية، لأننا راهنا على ما لم يمكن تحقيقه وعلى تكهنات دول أخرى، كان من الأنجع أن نراعي أكثر التطور الصحي في بلادنا أمام جائحة كورونا، وتوفير اللقاح ومدى نجاعته ورعاية المحيط العلمي الذي يسوده انكماش اقتصادي، التراجع القوي العالمي للنمو، حماية الاقتصاد وغلق الأسواق للدول الكبرى.

سيدي الوزير،

نحن دوما نلح إلى بناء اقتصاد قوي بزرع شبكة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقينا من اللجوء إلى ميزانيات تكميلية أو اللجوء إلى وسائل ترقيعية لسد العجز المالي الذي يجرنا دون شك إلى عدم احترام العدالة الجبائية، كما طالبنا بالتوجه للزراعة ودعمها من طرف الدولة لتبعدنا عن ريع المحروقات، وتضمن لنا الأمن الغذائي، للأسف حققنا الشطر الثاني نوعا ما والشطر الأولى لم ير النور بعد، وكلمة «صناعة» أصبحت تزعجنا.

سيدي الوزير،

الجزائر بوابة إفريقيا وانضمام الجزائر إلى المنطقة الحرة للتجارة الإفريقية تعد فرصة ثمينة لوطننا، سوف يسمح لنا بالنهوض باقتصاد شامل يمكننا من اقتحام الأسواق الإفريقية،

شريطة توفير الطرقات خاصة تأهيل طريق الوحدة الإفريقية، وتعزيزها بشبكة من السكك الحديدية وإتمام ميناء شرشال، مشاريع كبرى يجب أن تحظى بأولوية الأولويات.

سيدي الوزير،

العديد من المشاريع الكبرى متوقفة بعدما سجن منجزوها، ألا ترون أن الدفع بتلك المشاريع من جديد ستوفر مناصب شغل؟

خلال مناقشات الميزانيات السابقة كان الإلحاح على إيجاد وسائل تمكننا من احتواء الجباية الخاصة بالتجارة الموازية والسوق السوداء، طمئنونا هذه المرة.

وفي الأخير - سيدي الوزير - ولاية غرداية عرفت تأخرا كبيرا في التنمية، تأخر ناتج عن الأحداث الأليمة التي مرت بها، واليوم ولاية غرداية تعرف هدوءا وأمنا تاما نتمنى أن تعطى لها أهمية خاصة في ميدان الطرقات، نتمنى منكم إيصال انشغالاتنا إلى أعلى مستوى.

تقبلوا فائق الشكر، والاحترام، أتمنى لكم التوفيق والسداد في مهامكم، وشكرا.

• السيد عياش جبابلية:

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس بالنيابة، المحترم،

معالي وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس بالنيابة،

بداية أريد أن أعرب عن تمنياتي الخالصة بالشفاء العاجل للسيد رئيس الجمهورية، وعودته الميمونة لأداء مهامه واستكمال برنامجه الذي قطع منه أشواط مهمة، قبل أن يتعرض لهذه الوعكة الصحية التي نتمنى أن تكون عابرة بسلام وطهورا إن شاء الله، كما نتمنى الشفاء العاجل لكل مواطنينا ونترحم على أرواح موتانا ونتضرع إلى الله أن يرفع عنا هذا الوباء الفتاك بعد الارتفاع الحاد الذي سجلناه خلال الفترة الأخيرة من الإصابات.

مما يدفعنا إلى دعوة الجميع بالتحلي باليقظة والحذر والالتزام الصارم للتوجيهات الطبية التي لا مناص من التقيد بها للتخفيف والقضاء على النتائج التي تحصد يوميا أرواح طاهرة وتكبد الدولة مصاريف جمة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن قانون المالية المعروض أمامنا يأتي مرة أخرى في ظرف جد حساس، تكالبت عليه مجموعة من العوامل من ضعف الإيرادات وتفاقم التكاليف والمصاريف التي تضع الحكومة في وضع لا تحسد عليه، حيث إن المؤشرات الاقتصادية من عجز في الميزانية وزيادة في معدل البطالة وارتفاع مستوى التضخم، يتطلب مخططاً حكومياً واضحاً لمواجهة هذه الإشكاليات، يستند أساسا على الصراحة والشجاعة والشفافية لنا كممثلي الشعب وكذا المواطنين لكي يتجند الجميع لمجابهة هذه الوضعية، وأن نبتعد عن الوعود الجوفاء والتلاعب بالأرقام لكل مرة دون تحقيق الحد الأدنى منها، والسؤال المطروح على السيد وزير المالية، الذي من جهته يكون قد ورث عجزا للميزانية يتم ترحيله من سنة إلى أخرى جراء السياسات الحكومية المتعاقبة.

فما هي الحلول المتوخاة من هذه الحكومة في الأجل المنظور حتى لا تزداد هذه الأزمة تفاقما وتدخل الاقتصاد الوطني برمته في إشكاليات من شأنها أن تنعكس على الجبهة الاجتماعية بشكل يصعب تسييرها ومواجهتها؟

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن برنامج رئيس الجمهورية، بشقه التنموي فيما يخص مناطق الظل التي استبشر بها المواطنون خيرا، أصبحت تعرف وتيرة محتشمة وتعرف تأخرا وبطئا في الإنجاز، خاصة في ولاية باتنة ببلدياتها 61، واتساع مساحتها واختلاف طبوعها الجغرافية، مما يستدعي تخصيص أغلفة مالية أخرى تستجيب للطلب الهائل لاحتياجات المواطنين لتغطية العجز في الكهرباء والغاز والمرافق التربوية من ثانويات، متوسطات وعجز بـ22 مجمعاً تربوياً ابتدائيا ومرافق الشباب وتدعيم قطاع الصحة، الذي يعاني عجزا فادحا في مواجهة داء الكورونا، الذي تزداد تفاقما وتتذر بوضع خطير قد تعيشه الولاية هذه الأيام لا قدر الله، كذلك نذكر بطلبنا الكلاسيكي الذي تقدمنا به لعدة مرات وفي عدة لقاءات مع أعضاء الحكومة وهو طلب إنجاز مستشفى 240 سريراً بدائرة عين التوتة، وآخر بدائرة بريكة ومستشفى آخرى يسع 100 سرير بدائرة الشمرة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

مطلب آخر يلح عليه سكان ولاية الأوراس، وهو إنجاز السدود المائية وأخص بالذكر: سد بريش، سد بن فظالة وسد تابقارت وكذا محيطات السقي بالولاية.

إن مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الولائية تعاني من تراكم في الديون، مما يصعب عليها أداء مهامها ويهددها بالإفلاس وتعطل مهامها العمومية لخدمة المواطن.

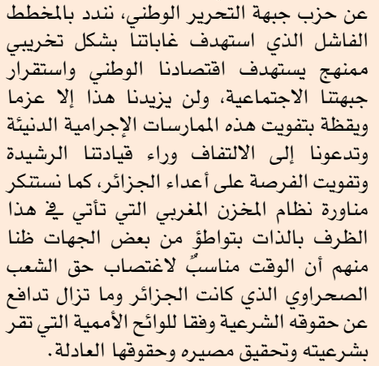

- مؤسسة (ADE) تسيير وتوزيع المياه: حيث إن مخبر التحاليل لهذه المؤسسة مدان بأكثر من 80 مليار سنتيم لدى شركة الكهرباء والغاز، كما نسجل عجز موارد واعتمادات الولاية لتشيط الشركات الولائية المختلفة مثل: (C- ERGR- HRIF- CLIMBAT- SER EST) التي تفتقد إلى مخطط عمل يعيدها إلى ديناميكيتها السابقة لتقديم خدمات المواطنين وتنشط التنمية واليد العاملة.

ويبقى المطلب التقليدي والملح على رفع التجميد على المشاريع التي تطالب بها كل الحساسيات الاجتماعية لسكان الولاية؛ المستشفى الجامعي وسكة النقل (الترامواي) والملعب الأولمبي وتشيط مطار الشهيد الرمز مصطفى بن بولعيد.

وفي الأخير، وبصفتي عضو مجلس الأمة، منتخبا عن حزب جبهة التحرير الوطني، نندد بالمخطط الفاشل الذي استهدف غاباتنا بشكل تخريبي ممنهج يستهدف اقتصادنا الوطني واستقرار جبهتنا الاجتماعية، ولن يزيدنا هذا إلا عزما ويقظة بتفويت هذه الممارسات الإجرامية الدنيئة وتدعونا إلى الالتفاف وراء قيادتنا الرشيدة وتفويت الفرصة على أعداء الجزائر، كما نستنكر مناورة نظام المخزن المغربي التي تأتي في هذا الظرف بالذات بتواطؤ من بعض الجهات ظنا منهم أن الوقت مناسبٌ لاغتصاب حق الشعب الصحراوي الذي كانت الجزائر وما تزال تدافع عن حقوقه الشرعية وفقا للوائح الأممية التي تقر بشرعيته وتحقيق مصيره وحقوقها العادلة.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

دعم وتثمين التحفيزات والإجـــــراءات التي أقرتها الدولة لتحقيق التنمية بكل أبعادها

السيد علي جربـاع
حزب التجمع الوطني الديمقراطي

من جهتهم عبر رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث الممثلة في المجلس (التجمع الوطني الديمقراطي، الثلث الرئاسي، حزب جبهة التحرير الوطني) عن وجهات نظر عائلاتهم السياسية، حول نص القانون ، حيث ثمنوا خلال مداخلاتهم كل التدابير التشريعية والتحويلات الاجتماعية التي تضمنها المشروع ، وأكدوا أنها تترجم بحق السياسة الاجتماعية للدولة رغم الانخفاض الكبير لمداخيل البلاد من العملة. كما أشادوا بالمساعي التي ما فتئت تبذلها الدولة من أجل التصدي للجائحة منذ قرابة السنة، من أجل توفير ظروف عمل مناسبة للأطقم الطبية والحرص على توفير الحماية لهم، كما انتقدوا جوانب القصور في عمل السلطات العمومية من أجل التكفل الجيد بالتطلعات المشروعة للمواطنين.

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

إطارات الدولة،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام الهادف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تزامن مناقشتنا ودراستنا مشروع قانون المالية لسنة 2021، والذكرى 66 لاندلاع الثورة المظفرة ثورة نوفمبر 54، ثورة عظيمة صنعت التاريخ وأبهرت العالم وقهرت الجبابرة وقصرت آمال القياصرة وقصمت ظهور الأكاسرة وغيرت مجرى الأحداث، وأعطت لشعوب العالم دروسا عملية في الجهاد والتضحية والثبات والاستشهاد، هذه الثورة المباركة التي وضعت حدا لاستدمار مقيت دام أكثر من 132 سنة، ذاق خلالها الشعب الجزائري العظيم أحداثا مليئة بالآلام والحرمان والدم والظلم.

فمن واجب الأجيال المتعاقبة الآن أن يتفحصوا صور الماضي الأليم ليقفوا على الحقد الدفين، الذي كانت فرنسا الاستدمارية تمارسه ضد الشعب الجزائري الأعزل آنذاك ومن واجب الشباب استحضار كل المشاهد الأليمة وإمعان النظر ليعرف كرم الله وفضله وانعامه علينا بنعمة الحرية والاستقلال.

هنا، علينا أن نقف جميعا وقفة إجلال واحترام وتقدير وعرفان لمن فجروا ثورة نوفمبر رجالا و نساءا.

فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا. فرحم الله شهدائنا الابرار وحفظ الله مجاهدينا الأخيار وجعلهم تاجا على رؤوسنا.

المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ندين بشدة الانتهاكات الشرعية الدولية من قبل المملكة المغربية ونظام المخزن تجاه الشعب الصحراوي الأعزل، هاته الانتهاكات التي تجسد على أرض الواقع عقيدة استعمارية بكل أبعادها فقضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وحق الشعب في تقرير مصيره.

نعم، ثورة 54 استلهم منها الأحرار في العالم فكانت قبلتهم، وفي هذا السياق، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ندين بشدة الانتهاكات الشرعية الدولية من قبل المملكة المغربية ونظام المخزن تجاه الشعب الصحراوي الأعزل، هاته الانتهاكات التي تجسد على أرض الواقع عقيدة استعمارية بكل أبعادها فقضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وحق الشعب في تقرير مصيره. حق شعب في ألا يحرم من حبات رمل آبائه وأجداده، فمن هذا المنبر ندعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الافريقي بإعادة المينورسو لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ووقف انتهاكات نظام المخزن.

إن اختيار الفاتح نوفمبر موعدا للاستفتاء على التعديل الدستوري، هو رسالة مفادها أن الشعب الجزائري واحد موحد ووحدته قيمه الوطنية والدينية.

وله دلالات تكمن في إصرار السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والذي من هذا المقام نتمنى له الشفاء العاجل والعودة الى أرض الوطن قريبا لمواصلة مهامه النبيلة والتاريخية في خدمة وطننا الغالي وشعبنا العظيم. قلت إصرار السيد الرئيس على جعل هذا اليوم انطلاقة حقيقية لبناء جزائر جديدة، قوية، مهابة وعليه يكون الاستفتاء على الدستور أولى لبنات التغيير الذي طالب به الشعب الجزائري العظيم في حراكه الأصيل.

السيد الرئيس بالنيابة،

يشكل أول نوفمبر2020، يوما تاريخيا لمصادفته لحدث هام، ألا وهو الاستفتاء على القانون الأساسي للدولة الجزائرية. فبإقرار الجزائريات والجزائريين التعديل الدستوري من الناحية القانونية. قد حكموا المصلحة العليا للوطن. وفي هذا السياق الكل يشهد بأن الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير، كان في مستوى المسؤولية الملقاة أو الموضوعة على عاتقه في ممارسة حقه الانتخابي وفي ضمان الظروف الآمنة للشعب وتمكينه من أداء واجبه الانتخابي في كنف الهدوء والأمان والسلم وراحة البال، فتحية إكبار وتقدير لجيشنا الوطني الشعبي ولقيادته الرشيدة.

قلت، فبإقرار الجزائريات والجزائرين التعديل الدستوري وجب علينا استقراء واقع الاستفتاء وبعقلانية ومسؤولية عالية والعمل على بناء جسور الثقة بين المواطن والمسؤول.

سيدي الرئيس بالنيابة،

الجزائر على غرار بقية الدول العالم تعاني وتواجه تحديات وأزمات صحية اقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، وما انجر عنه من شلل اقتصادي من جهة وانهيار أسعار المحروقات من جهة أخرى، كان له الأثر والانعكاس و تبعات سلبية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أكثر من 95 % من موارد المحروقات.

إذن الاقتصاد الوطني في وضع صعب بشهادة جل الخبراء الاقتصاديين ومن مميزاته أنه يمتلك مقومات الانتقال إلى اقتصاد حقيقي، لكن في الوقت نفسه يواجه مجموعة من التهديدات إن صحت هذه الكلمة منها:

اعتماده على مداخيل النفط، عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فساد مالي، قانون صفقات يحتاج الى تعديل.

إذن في ظل هذا المخاض العسير، وفي ظل ظرف عالمي استثنائي وخاص ميزته جائحة كورونا و تأثيرها على النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض في نسبة النمو جاء قانون المالية لسنة 2021، نعم جاء قانون المالية لسنة 2021 في إطار:

سياسة الصرامة وترشيد النفقات العمومية وتطهيرها بهدف المحافظة على التوازنات المالية وعلى مستوى تضخم منخفض.

جاء ليحمي المنتجات الجزائرية وليقضي على التلاعبات باتخاذ إجراءات ضريبية وجمركية وبإجراءات تقضي على المنافسة غير المشروعة وغير النزيهة وغير الشريفة كالتلاعب في عمليات التوطين ومحاولة الحصول على تحفيزات وإجراءات كانت موجودة سابقا.

جاء بالعديد من التحفيزات والإجراءات والتي من المؤكد أنها ستخلق حركية جديدة في الاستثمار الصناعي، ويتعلق الأمر بالتحفيز الموجه للاستثمارات الصناعية، لاسيما في إطار الشراكة الأجنبية بإلغاء قاعدة 51/49 باستثناء القطاعات الاستراتيجية.

جاء أيضا بتدابير تشجيع الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني والإنعاش الاقتصادي من خلال التحفيزات المتضمنة تخفيضات و إعفاءات لرسوم على بعض النشاط للمؤسسات الناشئة والحاضنات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وهذا ما يشجع كل من يقوم بعملية التصنيع.

وهو أيضا ما يحقق ديناميكية جديدة بالنسبة للاستثمار الصناعي بداية من سنة 2021.

جاء قانون المالية لسنة 2021، للمحافظة على القدرة الشرائية بمختلف الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود ودون المساس بالطابع الاجتماعي للدولة.

إذن الجزائر انتهجت رؤية جديدة للاقتصاد تتماشى مع العقلانية وفق المعايير الدولية المبنية على الشفافية والتخطيط والموضوعية مع اشراك المتعاملين الاقتصاديين لإعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني وقيمة مضافة له وهو ما ندعمه ونؤيده في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.

الجزائر انتهجت رؤية جديدة للاقتصاد تتماشى مع العقلانية وفق المعايير الدولية المبنية على الشفافية والتخطيط والموضوعية مع اشراك المتعاملين الاقتصاديين لإعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني

السيد الرئيس بالنيابة،

إن اعتماد 40 دولارا كسعر مرجعي يعد خطوة جريئة و شجاعة من قبل الحكومة، وهو توقع سليم كما يراه الكثير من الخبراء والاقتصاديين والمحللين والمختصين في ظل انتعاش طلب متوقع على النفط مع بدأ تعافي الاقتصاد العالمي.

السيد الرئيس بالنيابة،

الكل يعلم بأن قانون المالية هو بمثابة عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع إذ يتم بموجبه تحمل العديد من الالتزامات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما تخصيص مبلغ 50 مليار دينار –على ما أعتقد– لتمويل انجاز مشاريع بمناطق الظل، وتسجيله على مستوى البرامج البلدية للتنمية يضاف إلى هذا المبلغ الاعتمادات المالية المسجلة إلا دليل على ما سبق الإشارة إليه.

يضاف إلى هذا و ذاك الكثير من التحفيزات والإجراءات تجسد فعليا التزامات الدولة لتحقيق

التنمية بكل أبعادها، وهو ما ندعمه و نؤيده و نثمنه في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.

السيد الرئيس بالنيابة،

وقبل الختام وليسمح لي السيد الرئيس أن أعرج و في عجالة عن مواضيع لها من الأهمية في دفع عجلة اقتصادنا الكبير.

نعم السيد الرئيس بالنيابة،

يجب التفكير و بعمق في الإجراءات العملية القادرة على دفع الاستثمار والمتمثلة بالخصوص في:

1 – الرقمنة: نعم هي السبيل الأنجع للنهوض بالاقتصاد الوطني لتطور وازدهار الجزائر و خاصة في قطاع الصناعة و الاقتصاد ذلك بترسيخ مبدأ الشفافية في التعاملات الاقتصادية، فالرقمنة تمثل البنية التحتية للجزائر والركيزة الأساسية لبناء اقتصاد متكامل، وهي حجر الأساس لجزائر الغد، هي جسر نحو الجزائر الجديدة. إن عدم تطبيق هذا البناء النظامي يوفر ارضية خاصة للبيروقراطية والمحسوبية والتوزيع غير العادل للمكاسب إن صح هذا المصطلح، مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة وبهيء الأرضية لسوء استغلال السلطة و بالتالي استفحال ظاهرة الفساد.

ولعل أبرز نقطة في التحول الرقمي في الجزائر هو الأنترنت، يجب أن نقضي وبصفة نهائية على مصطلح «لا يوجد سرعة في التدفق» نقضي عليه تكنولوجيا وتقضي عليه كثافة تؤسس للعمل السلبي. نوفر الجيل الجديد من الأنترنت ونواكب عصرنة هذه الأجيال وتحديثها. يجب أن يصبح هذا القطاع من القطاعات الأولى التي تستجيب لثقافة التحول الرقمي، توفر هذه المادة في كل وقت و بكل المؤسسات وبتقنية عالية.

ولضمان الدور الصحيح لقطاع تكنولوجيات الاتصال وجب أقلمة القوى العاملة وفق التحديات التكنولوجية والتحول الرقمي لمفروض علينا دوليا و تكنولوجيا.

السيد الرئيس بالنيابة،

في ظل تراجع ايرادات الدولة نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية كان لابد علينا البحث عن موارد أخرى، ولعلي أرى كما يرى الكثير من المختصين أن الجباية العادية

يجب أن نقضي وبصفة نهائية على مصطلح «لا يوجد سرعة في التدفق» نقضي عليه كثافة تؤسس للعمل السلبي. نوفر الجيل الجديد من الأنترنت ونواكب عصرنة هذه الأجيال وتحديثها.

التي تعد أداة لتوجيه سلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي كموردا أساسي للدولة ولإعطاء هذا المورد فاعلية أكثر لابد:

أولا: أن نمتلك إدارة ضريبية متطورة ومتينة ونظام جبائي متطور ولا يتأتى ذلك إلا برقمنة وعصرنة مصالح الإدارة الضريبة وتحديث الأنظمة الجبائية وتوفير الإمكانيات وتكوين إطارات المصالح الجبائية، خاصة في ظل الانتقال من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وعلى أيدي إطارات جزائرية كفؤة لا على أيدي أساتذة أجانب بمدارس خاصة و لفترة لا تتعدى لثلاثة أيام، طبعا دون أن نغفل عن الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

ثانيا: التطبيق وبصرامة وهذا بشهادة أهل الاختصاص محتويات أحكام مواد قانونية موجودة في مختلف القوانين الضريبية.

منها ما هو مدرج بباب الضرائب المباشرة و منها ماهو مدرج ضمن باب الضرائب الغير مباشرة ولعلي أذكر وباختصار شديد جدا.

ففي باب الضرائب المباشرة نجد:

1 – الرسم العقاري الذي يشكل في بلدان أخرى 90٪ من واردات البلديات والجماعات المحلية ،أما عندنا فلا متابعة من قبل إدارة الضرائب سواء في مجال الوعاء أو التحصل في ظل بطاقة عقارية محينة.

2 – الضريبة على الدخل الإجمالي على الفوائد التي تجنبها البنوك العمومية الوطنية والأجنبية من الأموال المودعة (المواد 55 وما يليها من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وخاصة المادة 59 منه، أما في باب الضرائب غير المباشرة فنجد على سبيل المثال:

الرسم على ضمان الذي تخضع له مصوغات الذهب و الفضة والبلاتين، ففي هذا الموضوع المجال طويل لا يتسع المقام للخوض فيه، ومعالي وزير المالية يعرف جيدا ماذا اقصد بالتحديد.

إذن التطبيق ولصرامة محتويات المواد القانونية في مختلف القوانين الضريبية في مثل هذه الحالة يمكننا الاعتماد على الجباية العادية لتمويل خزينة الدولة و عدم الاعتماد على الريع البترولي.

سدد الله خطاكم ووفقكم لما فيه الخير والبركة لهذا البلد، عاشت الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمته وتعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الديمقراطي؛ الآن الكلمة للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

نحو مقاربـــة مالية جديدة ترتكز على التخطيط

السيد الهاشمي جيار،
الثلث الرئاسي

لا مفر من مقاربة جديدة تتسم باستباق الأمور، والتخطيط، والعودة دون تردد إلى أساسيات وقواعد وآليات المالية العمومية، والاقتصاد، والتنمية المستدامة، والتسيير الفعال، والإنصاف

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

لا شك أن موضوع الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها بلادنا تشغل بال الجهاز التنفيذي الذي يَسعى إلى حصر عواملها و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوزها. هذا يعني أن خارج البرلمان، هناك من يجتهد، بعيدا عن الأضواء، للتفكير والتحليل بناء على معطيات ومصادر عديدة.

وعليه، فإن مساهمتنا كبرلمانيين لا يمكنها أن تزعُم أنها أكثر تعلق بموضوع حساس كهذا. ولكن دورنا واحتكاكنا الوطيد بالواقع وإحساسنا القوي بما يدور في الميدان يلزموننا بالتعبير عن رأينا وانشغالاتنا بكل نزاهة فكرية، آملين أن تكون مساهمتنا مسموعة و مفيدة.

ومن هذا المنطلق، نلاحظ أوّلاً أنّ القطاعات المعنية قد اجتهدت هذه السنة كعادتها لإعداد مشروع قانون المالية المعروض علينا. وهو القانون الذي سوف يُعتمد عليه كركيزة أساسية من ركائز نشاط الدولة خلال السنة القادمة، بما يحمله من قواعد وتوجيهات وتدابير تشريعية تشكل كلها محاولة للتحكم في مالية الدولة ولإنعاش الاقتصاد من خلال إجراءات جبائية تحفيزية اتجاه المقاولين الناشئين، وكذا المنتجين، والمصدّرين، دون تجاهل القطاع العام في شقه المتعلق بالتجهيز على المستويين المركزي والمحلي.

كما نلاحظ في نفس الوقت أن هذا الاجتهاد جاء تحت إكراهات عويصة أدت إلى اختلالات في توازن المالية العمومية، وذلك بسبب الضغط القوي لكل من النفقات الاجتماعية وغيرها التي أصبحت الموارد الضريبية والإسهامات المختلفة غير كافية وحدها لتفادي كل من العجز التجاري والعجز في الميزانية، مما يجبر لا محالة الخزينة العمومية على اللجوء للاقتراض الذي لا مفر منه. ويعتبر هذا الخيار مراهنة أكيدة على قدرة البلاد لتجاوز أزمتها مستقبلا. وهي مراهنة في محلها إذا تم ارتباطها فعلا بإصلاحات لا تخص الجانب الظرفي والاستعجالي فحسب، بل كذلك الجانب الهيكلي وعلى آفاق أبعد من الآفاق القصيرة لقانون المالية.

وبطبيعة الحال، فإن المراهنة على المستقبل ليست بخيار سهل من الناحية السياسية، لأنها لا تجلب بالضرورة اهتمام وانخراط الرأي العام الذي أصبح منهمكا بانشغالاته اليومية المباشرة والمعاناة المختلفة الناجمة عن كل من المحيط الخارجي لبلادنا والمحيط الداخلي لمؤسستنا.

لكنه خيار لا بد منه نظرا للتماطل الملحوظ في الإصلاحات الهيكلية المعلن عنها منذ زمن طويل، وكذا لتراكم الاختلالات التي عرفته بلادنا أثناء ثلاثة عقود مضت. وقد يؤدي أي تأخير آخر في هذا المجال، لا قدر الله، إلى الاستفحال والانحطاط التدريجي والتخلف المزمن. وعليه، فلا مفر من مقاربة جديدة تتسم باستباق الأمور، والتخطيط، والعودة دون تردد إلى أساسيات وقواعد وآليات المالية العمومية، والاقتصاد، والتنمية المستدامة، والتسيير الفعال، والإنصاف. وهذا ما فهمناه من برنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان منذ شهور قليلة والذي يترتب تطبيقه في الميدان على توفير ثلاثة شروط على الأقل، وهي:

الشرط الأول: أن نركز بمنتهى الإتقان ومن دون طبوهات على فهم أسباب أزمتنا المالية والاقتصادية وشرحها للرأي العام بموضوعية على سبيل الإطلاع والتحسيس.

الشرط الثاني: أن يقوم السياسيون والمسيرون على كل المستويات بأمل أذْنهم إلى مختلف الفاعلين الاقتصاديين، أي كل الذين يؤثرون على الجهاز الاقتصادي ويتأثرون به في النشاط اليومي. ذلك لأن انتشار الإكراهات في جو يسوده غياب الثقة، قد أدى بأغلبية المواطنين، وخاصة فئة الشباب إلى اليأس، والتراخي، والهجرة غير الشرعية، والاعتقاد بأن المسائل الاقتصادية بطابعها التقني مبهمة وغامضة لا يستطيع الحديث عنها إلا عدد قليل من الناس، وأنه لا يبقى لهم ولمثليهم إلا أن يُسلموا بقساوة الأزمة لهؤلاء الذين انتحلوا بالفعل القدرة الكافية على تحديد ما يليق بالبلاد والعباد. وبطبيعة الحال، هذا لا يساعد على التعبئة الضرورية للمجتمع برمته طالما يبقى النقاش حول المسائل الاقتصادية حكرا لفئة محدودة من المنظرين في وسائل الإعلام ودوائر أخرى دون غيرهم، وكأن الأمر لا يهم على نطاق واسع المنتجين، والمستثمرين، والموزعين، والمصدرين، والمستهلكين، والمسيرين، ورجال القانون، والمجتمع المدني. هذا لا يعني بطبيعة الحال تغييب الخبراء، ولكن النخبوية والاستئثار بالفكر مهما كان شكله قد يؤديان أحيانا إلى الاستخفاف اتجاه عالم الكدّ اليومي، ولا يفيدان المجتمع من الناحية العملية.

أما الشرط الثالث: الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار، لتطبيق البرنامج الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، فقد يكمن في جعل القيمة الكافية للعنصر البشري داخل الإدارة الاقتصادية وذلك من خلال تعبئته، وتكوينه المتواصل، وتمكينه من التخلص من الممارسات والأساليب القديمة التي لا تتماشى إطلاقا والتحديات الراهنة الموضوعة على عاتق البلاد.

وفي هذا السياق، وبخصوص المال العام وقوانين المالية، فقد تتجلى ضرورة تصميم جديد في إطار سياسة إصلاحية مضادة للأزمة، علما بأن تجربتنا قبل ثلاثة عقود مضت بَيّنت بأن هذا الموضوع ليس بالأمر البسيط، سواء تعلق الأمر بالإدارة، أو الاقتصاد ، أو السياسة.

بخصوص المال العام وقوانين المالية، فقد تتجلى ضرورة تصميم جديد في إطار سياسة إصلاحية مضادة للأزمة، علما بأن تجربتنا قبل ثلاثة عقود مضت بَيّنت بأن هذا الموضوع ليس بالأمر البسيط، سواء تعلق الأمر بالإدارة، أو الاقتصاد ، أو السياسة.

لا مفر من إجراءات مُبدعة تعالج أسباب الأزمة وتمكن البلاد من التحكم في ماليتها ومن استباق المخاطر الأكيدة التي تهددها على المدى القصير وتؤثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى

لكنه ليس بالأمر المستحيل على المسؤولين والمؤسسات إذا وضعوا أنفسهم في حالة اليقظة الإستراتيجية و إذا استخلصوا الدروس اللازمة من أخطائهم الذاتية وتجارب غيرهم، وإذا انتبهوا لما يدور في أعماق المجتمع، وإذا تناولوا موضوع الإصلاحات في العمق، بعقلانية وبصيرة وهدوء، آخذين في الحسبان سؤال جد هام وهو: كيف تكون الجزائر في نهاية العشرية 2030 التي نحن بصدد التوجه إليها في عالم يتسم بالتنافس الشديد وعلاقات القوة المبنية على الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا وتأهيل العنصر البشري.

وفي هذا المنظور، اسمحوا لي سيدي وزير المالية المحترم، أن أتجرأ على طرح موضوع للتفكير حول ميزانية الدولة من منطلق السعي المعلن عنه من طرف السلطات العليا للبلاد نحو التجديد في جميع المجالات بهدف تجاوز الأزمة وتحقيق النجاعة المطلوبة للسياسات العمومية في مختلف القطاعات. ويتعلق الأمر بإعداد الميزانية مستقبلا على أساس ثلاثة أجزاء متكاملة ومترابطة، كالتالي:

– الجزء الأول: يتعلق بميزانية ضريبية يميزها التوازن الإجباري بين الواردات والنفقات العادية، بما فيها أعباء الاستثمار؛

– الجزء الثاني: يتعلق بميزانية ذات شكل بنكي تحتوي على قروض الدولة للمنتجين الحقيقيين، تمولها موارد الخزينة العمومية و مخصصة للاستثمار وفق شروط صارمة؛

– أما الجزء الثالث: فيتعلق بميزانية مخصصة فقط للنمو الاقتصادي وممولة عن طريق طبع النقود بعلاقة مع نمو الناتج الوطني الخام. وقد تتم هذه العملية من خلال سندات خاصة لخزينة الدولة يتم بيعها للبنك المركزي من طرف هذه الأخيرة. وتخصص موارد هذه العملية إلى إجراءات ذات المنفعة العامة أو تُساهم في تمويل الميزانية الضريبية سالفة الذكر، مؤدية بذلك إلى انخفاض الاقتطاع الضريبي.

وهكذا فقد تمكننا هذه الهيكلة الجديدة لميزانية الدولة بأن نضمن في آن واحد كل من توازن الواردات والنفقات العادية، وتمويل المنتجين الحقيقيين والتكفل الفعلي بالنمو الاقتصادي.

ومهما يكن من أمر، فإن الإكراهات المالية والاقتصادية واضحة المعالم على المدى القريب، سواء تعلق الأمر بجباية المحروقات والعجز في الميزانية، أو بعدم قدرة الإنفاق العام في شكله الحالي على أن يكون محركا كافيا للنمو الاقتصادي.

وعليه، فلا مفر من إجراءات مُبدعة تعالج أسباب الأزمة وتمكن البلاد من التحكم في ماليتها ومن استباق المخاطر الأكيدة التي تهددها على المدى القصير وتؤثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى المتمثلة في الإنتاج، والإستهلاك، والإدخار، والاستثمار، والتجارة الخارجية، وقيمة العملة، والتشغيل التي أصبحت كلها في قلب الانشغالات الأساسية، سواء من الناحية الظرفية أو من الناحية الهيكلية.

والجدير بالذكر أن كل هذا ليس بجديد في اجتماعاتنا، وانشغالاتنا، ومناقشاتنا، وتوصياتنا، واقتراحاتنا. لكن الحلول قد أبطأت في تجسيدها على أرض الواقع باعتبار الاختلالات المتواجدة في ميكانزمات التنفيذ الميداني وكذا إهمال القوة الدافعة المتمثلة في العنصر البشري الذي حان الوقت لوضعه في قلب السياسات العمومية بشكل عام، والسياسات الاقتصادية بشكل خاص.

وختاما، لا يسعني إلاّ أن أؤكد بأن الوضع المعقد الذي تمر به بلادنا في جميع المجالات يمكن التحكم فيه إذا تظافرت الجهود في إطار مواجهة جماعية للرهانات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والأمنية المطروحة على الأمة.

كما لا يسعني إلاّ أن أتوجه إلى الله العلي القدير، داعيا الشفاء لمرضانا والرحمة والغفران لموتانا وأن يرفع عنا الوباء الذي نعاني منه والبشرية جمعاء، وهو السميع المجيب.

شكرا على إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد حوباد بوحفص

حزب جبهة التحرير الوطني

ندعـــوا إلى إصلاح اقتصادي حقيقي

على الحكومة اليوم قبل غد التّفكير والبحث مليّا عن بدائل أخرى، وفق رؤيةٍ شاملةٍ للإصلاح الاقتصادي الحقيقي، باعتماد استراتيجية اقتصادية تَخُطّ معالمها كفاءات جزائرية من الدّاخل، أي أولئك الذّين يصنعون التميّز في الكثير من المؤسسات العمومية والخاصة، ويَخُطّهَا أيضا أبنائنا في الخارج الذّين يتمنّون خدمة بلدهم

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة اعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة2021، في شهر جَمَعَ بين مناسبتين مهمّتين في تاريخ الجزائر،أوّلاها هو إحتفالنا بالذكرى السادسة والستين لاندلاع ثورتنا المجيدة من أجل إنتزاع الحرية والاستقلال من الاستدمار الغاشم، وسيبقى بيان أول نوفمبر خالداً خُلودَ الثّورة المظفّرة ومَرْجَعِيّتَنَا ومصدر إلهامنا وإلهام الأجيال الصاعدة، وهو ما يحرص على التأكيد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبّون، في كل مرّة، وهي مناسبة نَتَضَرّعُ فيها إلى الله تعالى بأن يُشفي رئيسنا وأن يُعيده إلينا سالماً مُعافى لإستكمال مسيرة بناء الجزائر الجديدة، والرّمزية الثّانية هي مُصادقة الجزائريات والجزائريين على الدّستور الجديد الذي يتوافق مع الإرادة الشعبية في بناء دولة تَسُودُها العدالة ويتمتّع فيها المواطن بحقوقه، ويشعر فيها الفرد بالإنتماء إلى وطن سُقي بدماء الشهداء، وهو إستجابةٌ صريحةٌ للتّطلعات المُعبّرعنها في الحراك الشعبي للثاني والعشرين فبراير من السنة الماضية.

السيدات والسادة،

يُطرح مشروع قانون المالية للدراسة أيضا في ظلّ ظروف صحّية صعبة تُواجه الجزائر كما دول العالم جرّاء كُوفيد19، والذّي أثّر بشكل واسع على الحركية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وقلّص من مستوى الخيارات والبدائل لمواجهة هذا الوباء، لم ينفع الغلق الجزئي ولا الكليّ للقضاء عليه،ليبقى وعي المواطن وإدراكه بخطورة الفيروس وإتباعه للبروتوكول الصحي كفيلٌ بمحاصرة هذا الوباء،في انتظار تسويق اللّقاح المُكتشف، وهنا نُنوّه بقرار السيد رئيس الجمهورية القاضي باقتناء اللّقاح من المخابر الكبرى حين التأكد من نتائجه مهما غلى ثمنه، من منطلق أن صحة الجزائريين واحدة من أولوياته التي عبّر عنها في الكثير من المناسبات.

حيث نقف وقفة احترام وتقدير أمام جُهود الأطقم الطبية في مواجهة هذا الوباء، إلى جانب المصالح الأخرى نترحّم على موتى الفيروس وعلى أولئك الذّين توفّوا وهم يُعالجون المرضى. و ندعوا من هذا المنبر المواطنات والمواطنين للالتزام الصارم بالتّدابير الصحية التي أقرّتها الحكومة لمواجهة الفيروس وحفظ النفس.

السيدات والسادة،

إن مشروع قانون المالية الذي أَعَدّتْهُ الحكومة جاء في ظلّ انكماش اقتصادي غير مسبوق، واضطرابات في أسعار النفط، وعدم اتضاح الرُؤيَة بخصوص ارتفاع سعره من عدمه، على المدى القصير والمتوسطِ والبعيد، ولأننا نعتمد على المحروقات بشكل كُليّ في إعداد كل سياساتنا التنموية، ونُركّز على استيرَاد أغلب المنتجات من الخارج، وَجَبَ على الحكومة اليوم قبل غد التّفكير والبحث مليّاً عن بدائل أخرى، وفق رؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي الحقيقي، باعتماد اسْتراتيجيَّة اقتصادية تَخُطّ معالمها كفاءات جزائرية من الدّاخل، أي أولئك الذّين يصنعون التميّز في الكثير من المؤسسات العمومية والخاصة، ويَخُطّهَا أيضا أبنائنا في الخارج الذّين يتمنّون خدمة بلدهم، ولا يحتاجون إلاّ لالتفاتة وتقدير فقط، لأنهم هُم كذلك وَطَنِيُّونْ حتى النّخاع، دونَ إغفال الفاعلين الاقتصادِيين والاجتماعيين، والتّركيز أكثر على ثروات أخرى تَزْخَرُ بها بلادنا وتفتقر إليها الكثير من دولَ العالم، ولدينا في قطاعات الفلاحة والمناجم والسياحة والبيئة وغيرها من الميادين ما يُمكّن الجزائر من إحداث القفزة المنتظرة .

هذا ما نُسجّل بارتياح مواصلة اهتمام الدولة بالتنمية في مختلف أشكالها ضمن المشروع المعروض علينا وحرصها وتأكيدها المحافظة على طبيعة النظام الاجتماعي للدولة الجزائرية، والذي تجلّى بوضوح من خلال زيادة حجم التخصيصات الاجتماعية، التي ستُسْهم لا محالة في دعم الطبقات الهشّة والمتوسطة، فإننا في الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني نؤكد على الحكومة ما يلي:

1 – العمل الفعلي على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر سواء بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين أو الأجانب وذلك عبر مراجعة ترسانة القوانين التي تحكم الاقتصاد الوطني.

2 – التوجه بشكل مستعجل نحو رقمنة المؤسسات المالية والجمركية والجبائية لترشيد إنفاق المال العام والقضاء على ظاهرة التهرب الجبائي وتقويم المنظومة البنكية والتحكم في مسألة الدعم الاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى امتصاص السيولة المالية التي يُمثلها الاقتصاد الموازي،وقُرابة الخمسين مليار دولار التّي تُمثّل مداخيل السوق السوداء من تجارة العملة الصعبة.

3 – دعم وتحفيز الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة لضمان تموين السوق الوطني بالمنتجات ومن ثمّة التّقليل من فاتورة الاستيراد.

4 – الاهتمام بقطاعات أخرى خالقة للثروة كما هو الحال بالنسبة للميدان الفلاحي وقطاع المناجم، الذي من شأنه أن يُغْنِينَا عن استيراد الكثير من المواد بالإضافة إلى قطاع البيئة والطاقات المتجدّدة المنتجة للثروة، شأنها شأن السّياحة التي تحتاج إلى تفكير عقلاني لتحقيق الإقلاع المنشود.

5 – المتابعة الدقيقة والصّارمة لتطبيق توجيهات السيد رئيس الجمهورية، بخصوص الكثير من الملفّات وعلى رأسها ملف إدماج عقود ما قبل التشغيل، والبحث عن بدائل جديدة لتوفير مناصب الشغل للآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد.

6 – فتح المجال أمام الكفاءات الجزائرية في الخارج للمساهمة في خدمة بلدها وهي التي أثبتت فعاليتها وصنعت أمجاد الكثير من المؤسسات العالمية وفي كل المجالات.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،

إنّنَا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني نُؤكّد التزامنا الدائم بالعمل على تقوية أُسس الدولَة الجزائرية وتغليب المصلحة العليا للدولة في كافة النقاشات المطروحة على الساحة الوطنية، والمساهمة في إرساء دولة الحق والقانون خدمةً للوطن والمواطن، ونؤكّد على دعم مسارات الإصلاح التي باشرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبّون، ضمن رؤيته نحو بِناء الجزائر الجديدة.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني وأمام التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر تقف وقفةَ عرفانٍ وتقديرٍ أمام جهود الجيش الوطني الشعبي سليلِ جيشِ التحرير الوطني، الذّي رافق جُلّ التحولات التي شَهِدَتْهَا وتَشْهَدُهَا بلادنا بكل إحترافية، وهو يقف اليوم سَدًّا منيعا لحماية الوطن، في ظلّ وضع إقليمي متوتر وهو ما يتطلب مناً جميعا أَلنَّئَيَ عن كل الخلافات التي من شأنها تشتيت جهد الخيّرين في هذا البلد.

إنّنَا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني نُؤكّد التزامنا الدائم بالعمل على تقوية أسس الدولة الجزائرية وتغليب المصلحة العليا للدولة في كافة النقاشات المطروحة على السّاحة الوطنية، والمساهمة في إرساء دولة الحق والقانون خدمةً للوطن والمواطن، ونؤكّد على دعم مسارات الإصلاح التي باشرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبّون، ضمن رؤيته نحو بِناء الجزائر الجديدة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رد وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان

قانون المالية هو ترجمة قانونية ومالية وتنظيمية لبرنامج الحكومة

أكد وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان خلال رده على مجمل مداخلات السيدات والسادة أعضاء، أن قانون المالية هو تعبير أو ترجمة قانونية ومالية وتنظيمية لبرنامج الحكومة، وهو تطبيق مباشر لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، حيث حدد معالم النموذج الاقتصادي الجديد المبني على تنويع مصادر التمويل بالاستثمار في ميادين جديدة (المناجم الفلاحة السياحة الصناعة والصناعات التحويلية...

بالإضافة إلى تقليص فاتورة الاستيراد واستبداله بالمنتوج الوطني، والاعتماد على السوق المالية لتمويل المشاريع، كما سيتم الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتنفيذ المشاريع العمومية، وسيتم في نفس الاتجاه إصلاح نظام البورصة والنظام البنك وترشيد النفقات.

المحافظة على أساسيات الاقتصاد الوطني والدفع بالإنعاش الاقتصادي

وخلال رده حول العجز الميزانياتي أوضح الوزير أن هذا العجز يفسر بمستوى نفقات التسيير التي يصعب تخفيضها، والناجمة أساس عن اتخاذ العديد من التدابير (الإبقاء على التحويلات الاجتماعية ، التكفل بجهاز الإدماج المهني، النفقات الضريبية، مكافحة الأزمة الصحية أثر جائحة كورونا) هذا من جهة، ومن جهة أخرى يفسر بمستوى نفقات التجهيز لاستكمال وإطلاق المشاريع العمومية لتحقيق أهداف النمو والحفاظ على مناصب الشغل ، بالإضافة إلى مبلغ التدخلات المالية العمومية من أجل التكفل بعجز الصندوق الوطني للتقاعد. مؤكدا في ذات السياق أنه سيتم تمويل هذا العجز بالتشاور مع بنك الجزائر.

وبخصوص مسألة التنمية الاقتصادية أوضح وزير المالية أنها تشكل تحديا ورهانا أساسيا لاسيما في الظرف المالي الحالي للبلاد. وفي هذا الباب أشار إلى أن الحكومة تسعى إلى المحافظة على أساسيات الاقتصاد الوطني والدفع بالإنعاش الاقتصادي ، لبلوغ الناتج الداخلي الخام ما يقارب نسبة 4 بالمائة في سنة 2021 تخفيف الاختلالات الداخلية والخارجية في الحسابات الحكومة، والاستعمال الأمثل والفعال للموارد المالية المتاحة والعمل على إطلاق المشاريع الاستثمارية الكبرى الهيكلية والمهيكلة، التي من شأنها أن تساهم في خلق الثروة وفرص العمل، خاصة مشروع ميناء الوسط «الحمدانية» والمشاريع التي تخص قطاع المناجم، والتي هي ستوفر مئات الآلاف من مناصب العمل في الفترات المقبلة.

ركائز النموذج الإقتصادي الجديد

وعند تطرقه للنموذج الاقتصادي الجديد، أوضح الوزير أن هذا الأخير يمر عبر استثمار أكبر في الموارد المتاحة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتكثيف الصادرات خارج المحروقات، وترشيد الإنفاق العام مع تكييف الإطار التشريعي للممارسات الاقتصادية والتجارية. كما سيركز هذا النموذج على الانتقال الطاقوي والاقتصاد الرقمي، مع إيلاء أهمية كبيرة للمؤسسات الناشئة التي ستكون قاطرة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة. منوها في ذات السياق على الطابع الاجتماعي للدولة من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وبالأخص الطبقات الهشة.

وفيما يخص نسب التضخم الواردة في هذا المشروع، أكد الوزير أنه يتم قياسها بنسبة تغير مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو المؤشر الذي يتكون بنسبة 60 بالمائة من أسعار المواد الغذائية وكذا الخدمات. وعليه فهي التي تكون الأثر الكبير على التضخم من حيث التغير في مؤشر أسعار الإستهلاك ، وللتحكم في مستوى التضخم عند مستويات مقبولة، تم اتخاذ عدة إجراءات نقدية ومالية وميزانياتية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واحتواء التضخم بمعدلات مستدامة من خلال إنشاء بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة الفائضة في سوق النقد.

وعن تحسين وجهات التحويلات الاجتماعية ، أشار وزير المالية إلى أن هاته المسألة ليست بالشيء الهين، والذي يسمح بمعالجة سريعة لتجاوزها وحلها واقعيا وعمليا ، معلنا في السياق ذاته أن الحكومة شرعت منذ سنة 2016 في إطلاق دراسة حول إصلاح الإعانات والتحويلات الاجتماعية .

وحول صناديق التخصيص الخاص أكد وزير المالية أن الإجراء الرامي إلى غلق بعض حسابات التخصيص يندرج في إطار متابعة الأعمال الرامية إلى تطهيرها، وفقا لتوصيات السلطات العمومية وهذا من خلال إعادة الاعتبار للمبادئ الميزانياتية ، معلنا عن غلق 36 من ضمن 57 حسابا خلال سنة 2021.

نحو عصرنة قطاع المالية

وبخصوص عصرنة قطاع المالية لا سيما فيما يتعلق برقمنة الإدارة الجبائية ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين ، أعلن الوزير أن وزارته قد أطلقت مؤخرا نظاما معلوماتيا يسمح للمؤسسات التابعة لمديريات كبرى المؤسسات بالتصريح والدفع الضريبي إلكترونيا (الدفع عن بعد) فضلا عن ذلك ، يمكن للأشخاص والهيئات التابعين لمراكز الضرائب وكذا المراكز الجوارية للضرائب المزودة بهذا النظام المعلوماتي اكتتاب تصريحاتهم الجبائية ودفعها إلكترونيا. إلى جانب إجراءات أخرى ترمي إلى عصرنة الإدارة الجبائية ومنها إمكانية الحصول عن بعد على رقم التعريف الجبائي من طرف المكلفين ، والولوج إلى موقع المديرية العامة للضرائب الذي يسمح بتحميل جميع أنواع التصاريح الجبائية والتقنينات، إلى جانب تمكين المكلفين بالضريبة من طرح انشغالاتهم عبر موقع تفاعلي الذي سيعمم مستقبلا إلى كافة هياكل الإدارة الجبائية لتحسين الخدمة العمومية وضمان نجاعتها.

توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

ضرورة تبني نموذج اقتصادي عصري ومتنوع

أكدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في تقريرها التكميلي الذي أعدته برئاسة رئيس اللجنة السيد محمد الطيب حمارنية، وقرأه مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية السيد عبد الحق قازي تاني، بأن نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021 قد أتى بجملة من التدابير التي تصب في خانة المحافظة على استقرار مقومات اقتصادنا وإن كانت مرتبطة إلى حد ما بمدى انتشار الجائحة وتطور الطلب العالمي على المنتجات البترولية، وتعزيز الدعم الموجه للأعوان الاقتصاديين من شركات وأسر والذين تكبّدوا خسائر بسبب الجائحة.

كما دعت إلى ضرورة التفكير الجدي في تبني نموذج قوامه إصلاحات جذرية وعميقة للانتقال إلى اقتصاد عصري ومتنوع باستغلال كل مقدرات الأمة ولاسيما الطاقات البشرية الهائلة وذات الكفاءة الكبيرة التي تتوفر عليها، والاتجاه نحو قطاعات المعرفة والتكنولوجيات الجديدة، وهذا لن يتأتى إلا بتوفير مناخ أمثل لاستثمار متكيف مع التحولات غير المسبوقة التي يشهدها العالم اليوم..

وقد رفعت اللجنة بعض التوصيات في ختام تقريرها وهي :

• ضرورة التعجيل في التجسيد الفعلي لمشروع رقمنة الإدارات المالية، في اقرب الآجال مع ضمان التكوين المستمر للمستخدمين

• توفير كل الظروف المناسبة من اجل تطبيق احكام القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية في موعده، مع اجراء تقييم دوري للصعوبات التي تعترض تنفيذه الجيد.

• التعجيل بالإصلاح الجبائي المعلن عنه من قبل السلطات العمومية ، من اجل تعبئة الموارد العادية وتحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين

• التعجيل في اصلاح المنظومة البنكية من اجل مرافقة الاستثمار الحقيقي المدر للثروة وللقيمة المضافة

• مواصلة الجهود المبذولة من اجل ترشيد التجارة الخارجية والحفاظ على احتياطي الصرف

• ضرورة الخروج بتصور واقعي لآلية جديدة للتحولات الاجتماعية، من اجل منح الدعم لمن يستحقه.

• ضرورة اجراء تقييم دقيق للنفقات الجبائية والاستغناء عن تلك التي لا تضفي اية قيمة مضافة للاقتصاد الوطني

• القيام بحملات إعلامية وتحسيسية للترويج لمنتوج الصيرفة الإسلامية عبر مختلف الوسائط.

• رفع العراقيل عن الاستثمار الوطني المنتج والتعجيل بمعالجة الملفات العالقة على المستوى المحلي.

• إيجاد حل طارئ لتوفير السيولة المالية في كل مكاتب البريد والبنوك لرفع المعاناة عن المواطنين وبخاصة فئة المتقاعدين.

كلمة السيد محمد الطيب حمارنية، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2021

الإصرار على تعزيز الجبهة الاجتماعية ودعم الطبقة الهشة والمتوسطة

« بسم الله الذي لا إله إلا هو القادر على كل شيء، الهادي إلى الطريق المستقيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم، المعلم الأمين، الذي لا تلحقه إساءة الحاقدين بأقوالهم أو برسومهم ولا مكر الماكرين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، هذا الرجل الذي يعطينا كل يوم دروسا في الصبر والتحدي والجد والمثابرة، مثلما كان بالأمس مع رفاق الواجب في جبهة القتال لدحر العدو والفوز بالاستقلال، إنه من طينة المخلصين الأوفياء، الذين طهروا الأرض والعرض والنفوس، بعرقهم ومايزالون، فحق له علينا الذكر والتمجيد والاعتزاز.

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة الموقرة، هذا النموذج من الصناديد الذين آمنوا بجزائر الاستقلال والشموخ، كيف لا وهو من جيل التغيير والتجديد والبناء والتصحيح، جيل جديد تعتز به الجزائر وتفتخر.

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، كم كنا نراها حين كانت ممثلة للشعب تحت قبة البرلمان، وهي تجهر بالقول والصواب مدافعة عن الحقوق والمبادئ والقيم، وها هي اليوم بيننا على الطريق نفسه حلقة وصل وترابط وتكامل فلها كل التقدير والاحترام.

السيدات والسادة الوزراء الذين أكملوا عقد الحضور الوزاري، في هذا المكان الطاهر وشرفوا أهله بالحضور للدعم، وهم يشاركوننا حب الاجتهاد ونكران الذات لكي نجهر بالقول الحق والصواب المبين، مدافعين عن الحقوق والمبادئ والقيم في جزائر اليوم والغد.

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة المجدون الأوفياء، المدافعون الأقوياء، المصطفون إلى جانب الشعب والوطن، رغم القيل والقال وكثرة السؤال، هو الواجب ونحن له حاملون وعليه قادرون.

السيدات والسادة، رجال ونساء الإعلام المخلصون لهذه الأمانة الثقيلة، سلام المحبة والاحترام والتقدير.

ونحن في لجنة المالية قد أتممنا ما كلفنا به، من تمحيص ومراجعة وتعديل وإثراء، ثم تبسيط وإعداد التقرير النهائي الذي عرض عليكم بكل صدق، لنكون اليوم وفي هذه اللحظة الفاصلة قد أدينا الأمانة وأعدناها لكم، فقلتم فيها مشكورين قول الفصل، ولا يسعني باسمي الخاص ونيابة عن زملائي في اللجنة الذين جدوا واجتهدوا، إلا أن نشكركم لنقاشاتكم الجادة وتوجيهاتكم الواعية ولثقتكم الغالية وأنتم تعلنون قبولكم ومصادقتكم لهذا المنجز، متمنين أن يجد عند الطاقم الحكومي وبخاصة وزير المالية، ارتياحا واستحسانا ودافعا للمزيد من العطاء.

هذا العمل الذي نقف فيه عند اجتهادات وإنجازات الرجال، الذين صدقوا النية وأخلصوا العمل، فالشكر لممثل الحكومة وزير المالية ومن خلاله الطاقم الحكومي على إنجازهم وصبرهم وجدهم واجتهاداتهم، في ظل هذه الظروف الصحية الصعبة نتيجة الجائحة وما أحدثته وتحدثه من دمار على مستوى الأرواح والاقتصاد، وما رافقها من تدهور لأسعار البترول ونكسة في الأسواق العالمية، الذي يربك ويزيد الأمور تعقيدا، إلا أننا في المقابل لاحظنا الإصرار على تعزيز الجبهة الاجتماعية ودعم الطبقة الهشة والمتوسطة، والعمل على إبقاء الدولة كحاضن لكل أبنائها، وهي الإضافة النوعية التي نعتز بها.

إن لهذه الوقفة معناها وصداها لخصوصية الملف المطروح حيث إن الشعب برمته ينتظر قانون المالية لسنة 2021 وما سيعود عنه نفعا لا ضرا، لأن التاريخ يسجل ولا يهمل.

فشكرا للجميع، وأخص زملائي الأعضاء على ثقتهم في أعضاء اللجنة وعلى صبرهم ومصادقتهم المشرفة.

نتمنى أننا وفقنا وما التوفيق إلا بالله، ودعوانا أن يعود رئيس الجمهورية معززا مكللا بالصحة والعافية من رحلة العلاج، سالما لأهله وشعبه ووطنه، لا يتبعه أذى ولا سقم وقد أعطاه الله من رحمته القدرة والمقدرة على قيادة البلاد والعباد بنفس أقوى وإرادة أصلب ورؤية أثقب لما فيه الخير واليمن والبركات لهذا الوطن المفدى، وبذلك تغلق الأفواه الناعقة في الخوى وتصمت الألسنة المسمومة والمحرضة وتقطع أوهام الحالمين وترسى دعائم المحبة والبناء والإخاء، إنه على كل شيء قدير، شكرا لصبركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. .»

كلمة السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2021

النص يرسي قواعد وأدوات حديثة من شأنها تعزيز الشفافية في تسيير المال العام و تحكم أكبر في النفقات العمومية

«بسم الله الرحمان الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه محمد رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، المحترم، وأعضاؤها الأفاضل المحترمون،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،
السيدات والسادة إطارات الدولة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني بعد المصادقة على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021، أن أسدي الشكر الجزيل إليكم سيادة الرئيس بالنيابة، المحترم، على إدارتكم السديدة لجلسات نقاش قانون المالية لسنة 2021.

الشكر الجزيل لكم سيادة الرئيس بالنيابة، وإلى السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وأعضائها المحترمين على حسن التعاون، خلال مسار الأشغال البرلمانية، على مستوى هذه الغرفة الموقرة، وعلى ما أبدوه من علو كعب في نقاشاتهم لهذا القانون، وما أثرونا به من اقتراحات وإثراءات.

الشكر الخاص طبعا، موصول إلى كافة السيدات والسادة الأعضاء، أولا لتشريفنا بملاحظاتهم وإثراءاتهم، ثانيا لمصادقتهم على الأحكام التي تضمنها نص قانون المالية الجديد.

تلكم الأحكام التي حرصت عليها الحكومة تطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والتي حرصت الحكومة من خلالها على استبقاء دعم الدولة حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين بما يصون كرامتهم، ويحمي بصفة خاصة الشرائح الهشة منهم.

كما سعت السلطات العمومية بما ورد من أحكام في نص القانون المصادق عليه اليوم، خاصة فيما يتعلق بالجزء الجبائي إلى مواصلة بعث ديناميكية الإنعاش الاقتصادي، من خلال ترقية الاستثمار الخالق للثروة عبر النشاطات المنتجة، التي تشكل فرصا حقيقية لتنويع اقتصادنا الوطني، وتحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط والبعيد.

لئن كان للأزمة المزدوجة التي تعاني منها اقتصاديات العالم أثر حقيقي على توازنات المالية الداخلية ونسب النمو، لكن الحكومة عازمة ببرنامجها المصادق عليه، وبقانون المالية المصادق عليه اليوم، تجاوز هذه المرحلة الحساسة المحملة بتداعيات جائحة كورونا، برفع رهان الرقمنة وإرساء أسس اقتصاد المعرفة، من خلال جملة من التدابير لاسيما التي تستهدف منها توفير كل ظروف إنشاء ونجاح المؤسسات الناشئة المبتكرة، والمؤسسات الصغيرة إلى جانب عصرنة أنظمة تسيير الإدارة العمومية بشتى تخصصاتها وإصلاح النظام البنكي والبورصة.

أخيرا، فإن هذا النص يواصل إرساء قواعد وأدوات حديثة من شأنها تعزيز الشفافية في تسيير المال العام وفي تحكم أكبر في صرف النفقات العمومية بما يساهم في تقليص العجز الميزانياتي.

السيد الرئيس بالنيابة، المحترم،
السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،
أجدد شكري لكم جميعا وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا لما فيه الخير للبلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. ...»

القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها

لبنة قانونية جديدة للحد من جرائم الاختطاف

صادق أعضاء مجلس الامة يوم الخميس 26 نوفمبر 2020 على نص القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، خلال جلسة عامة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الامة بالنيابة، وحضرتها وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار نيابة عن وزير العدل حافظ الأختام.

عرض السيد وزير العدل حافظ الأختام

عقوبات مشددة ستسلط على المختطف

خلال عرضه لنص القانون على أعضاء المجلس خلال جلسة علنية يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2020، تطرق وزير العدل حفظ الاختام السيد بلقاسم زغماتي، لأسباب المبادرة بالمشروع والحاجة اليه والاهداف التي يرمي الى تحقيقها في ظل انتشار جرائم الاختطاف المقيتة التي لا تمت بأي صلة على قيم وتقاليد شعبنا ودينه الحنيف.

كما تناول بالشرح والتوضيح المحاور الرئيسية التي تضمنها المشروع والمتمثلة في الوقاية من جرائم الاختطاف، حماية ضحايا الاختطاف، القواعد الإجرائية، الاحكام الجزائية، التعاون القضائي الدولي.

منوها ان مشروع هذا القانون يتميز عن القوانين الأخرى بخاصية الجميع بين الوقاية من جرائم الاختطاف من ناحية، وحماية الضحايا والتكفل بهم وبأسرهم من ناحية أخرى.

مؤكدا في الأخير أن عقوبات مشددة ستسلط على المختطف إذا كان الضحية طفلا، وإذا اقترن الاختطاف بظروف خطيرة كطلب فدية أو تعذيب الضحية أو الاعتداء عليها أو قتلها.

نص القانون

يحتوي النص المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها على 54 مادة مقسمة على سبعة فصول.

يطبق نص هذا القانون وفقا لمادته الثانية (2) على أفعال خطف الأشخاص أو القبض عليهم او حبسهم او حجزهم بدون امر من السلطات المختصة وخارج الحالات التي تجيز او يأمر فيها القانون بالقبض على الأشخاص ، والتي يشار اليها في هذا القانون بـ « جرائم الاختطاف».

تتولى الدولة وضع استراتيجية وطنية للوقاية من جرائم الاختطاف بكل اشكالها، وتسهر على تنفيذها من طرف السلطات العمومية المختصة وفقا للمادة (5) منه.

كما تضمن الدولة التكفل الصحي والنفسي والاجتماعي لضحايا الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وتيسير اندماجهم في الحياة الاجتماعية طبقا للمادة (9) منه.

ويستفيد ضحايا الاختطاف من تدابير الحماية الاجرائية وغير الاجرائية المتعلقة بالضحايا والشهود والخبراء المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية وفقا للمادة (13).

تناول الفصل الرابع والخامس على التوالي القواعد الإجرائية والاحكام الجزائية، في حين تناول الفصل السادس كيفية التعاون القضائي الدولي واللجوء اليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

تدخلات أعضاء المجلس خلال مناقشة قانون الوقاية من جرائم إختطاف الأشخاص

أعضاء المجلس يثمنون أحكام النص .. ويطالبون بضرورة التطبيق الصارم لها

ثمن أعضاء المجلس خلال مداخلاتهم كل الأحكام التي تضمنها المشروع، مشددين على ضرورة التطبيق الصارم لها، مؤكدين أن المشروع سيلقى استحسانا واسعا من المواطنين الذين طالبوا بردع المجرمين وتسليط أقصى العقوبات عليهم، ومطالبتهم بتطبيق عقوبات الإعدام ضد مرتكبي جرائم الاختطاف.ويرونها الحل الأنسب للحد من انتشار هذا النوع من الجرائم.
كما تطرق بعض الأعضاء إلى ما يرونها أسبابا لانتشار جرائم اختطاف الأشخاص والتأكيد على ضرورة معالجتها لاسيما الاجتماعية والاقتصادية منها.

• السيد أحمد بوزيان:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر،

السيد وزير العدل، حافظ الأختام، المحترم، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة مرافقوهما،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

أستهل حديثي، ولا يحلو الحديث إلا بذكر الله القائل في محكم تنزيله.

بسم الله الرحمن الرحيم: » ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون «

إنطلاقا من هذه الآية الكريمة في قطعيتها وثبوتها، جاء مشروع هذا القانون، بعدما تفاقمت ظاهرة اختطاف الأشخاص، خاصة الأطفال منهم، حتى غدت ظاهرة تقلق جميع شرائح المجتمع، وأضحت حديث العام والخاص، القاصي والداني، وقد تصدرت وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية، بل غدت حديث نقاش مرعب في وسائل التواصل الاجتماعي.

هذه الظاهرة الجديدة التي تساوقت مع تغير بنية المجتمع الجزائري التي لم يألفها فيما سبق، ما جعل المشرّع الجزائري يحيّن مجموعة من القوانين تتكيف مع الظاهرة الجديدة والتي عرض أسبابها مشروع هذا القانون والمتمثلة في مجموعة من التصورات تحليلية منها وردعية، تعاقب الفاعل والداعي إليه. فقد عرض مشروع هذا القانون ظاهرة الاختطاف التي أضحت جرما مشهودا يستهدف جميع فئات المجتمع دون استثناء، مما دعا إلى تعديل قانون العقوبات مرات عدة، كان آخرها سنة 2014، وإن كانت من معاقبة لمرتكبي جرائم الاختطاف، غير أنه كان لا يتضمن أي أحكام متعلقة بالوقاية وهو ما يستدركها مشروع هذا القانون، من خلال تحديد مجال تطبيقها، رغبة في الحيلولة دون وقوعها مسبقا، من خلال إستراتيجية وطنية تتغاي ذلك بآليات: اليقظة والإنذار والكشف المبكر عن هذه الجريمة، ووضع برامج، سواء تحسيسية للمواطن أو إعلامية عبر جميع القنوات، ثم تقديم أشكال المساعدة سواء: القانونية أو الاجتماعية أو الصحية من خلال التكفل الصحي وإدماج الضحايا وعلى وجه الخصوص الأطفال، الذين تبقى معهم مجموعة من العقد تصاحب حياتهم النفسية والجسدية مدى الحياة.

ولم يقتصر مشروع هذا القانون على اختطاف المواطنين داخل الوطن، بل تعداه إلى حماية المواطنين خارجه وكذا إلى حماية الأجانب داخل الوطن، بما يسمى الجريمة العابرة للحدود، وقد نص مشروع هذا القانون على رفض التعاون القضائي بالخارج إذا كان ذلك يمس السيادة الوطنية.

ولم يغيب مشروع هذا القانون التعاون مع الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان وحماية الطفل وهو ما يسهل عملية تحقيق هذا المشروع على المستوى النظري.

غير أن هذا المشروع في شقه النظري قد يرقى إلى التثمين، ولكن قد علمتنا التجارب أن الجزائر تمتلك ترسانة قانونية هائلة ويبقى الخلل واضحا وظاهرا وجليا في التطبيق، فثمة هوة عميقة بل سحيقة بين الشق النظري والشق التطبيقي، فما نلاحظه من رأي العين والتجربة الشخصية أنه يبقى مجرد حبر على ورق، لا يشفي غليلا ولا يطمئن المواطن الذي يبقى خائفا على نفسه وسط تغول المجرمين، ولا على عياله وأهله وسط انتشار المختطفين الذين لا يلقون رادعا يحسم هذا الإجرام وربما ينتقل إلى سجن يلبي جميع رغباته.

وما أثارته حادثة اختطاف الشابة شيماء التي أثارت قضيتها سخط المواطنين، بغض النظر عن استقامتها أو انحرافها، فنحن غير معنيين بذلك جملة وتفصيلا، وإنما نحن معنيون بالواقعة التي هزت المشاعر حتى الصخر، حيث تعرضت للاعتداء الجنسي والضرب والتعذيب ثم الحرق والتنكيل، فأي وحش هذا الذي فعل! وأي جرم قد ارتكب! فلا أخال عاقلا يعارضني، أيا ما كان توجهه أو قناعته إلا القتل وتنقية الأرض منه وهو أقل ما نطالب به.

إن مشروع هذا القانون مجرد نظر، ما لم تتم عملية - كما يقول الأصوليون - إنزاله على الواقع، وقد ذكر هذا المشروع عقوبة الإعدام ذكرا عارضا، على استحياء، وهو ما يجب أن نؤكد عليه، ملحين، كما يطالب المجتمع الجزائري برمته بقطع دابر هذه الظاهرة التي شوهت مجتمعنا الأصيل وهو أمانة الشهداء في بناء مجتمع جزائري طموح.

وفي الأخير، أستسمحك سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، بالنيابة، فلدي انشغال حملته وحامل الهم مهموم وأستغل سانحة وجود السيد وزير العدل، حافظ الأختام في دقيقة، من هم ضحايا السيارات المحجوزة الذين استنجدوا بي، بعدما ضاقت بهم السبل، إذ استنفذوا كل الطرق القانونية لاستعادة سياراتهم، لكن العدالة لم تنصفهم بحجة عدم وجود الملفات القاعدية لهذه المركبات التي صدرت بشأنها أحكاما نهائية وهي الآن تتآكلها العوامل الطبيعية.

لقد درجنا - سيدي الوزير - في معاملاتنا اليومية على هذا المثل: الثقة في الوثيقة، والحقيقة أن هذا المثل لا يخلو من صحة أبد .. بل من وسائل الإثبات، المحررات الكتابية، غير أنه أصبح لا يعتد بهذا المثل في الجزائر الجديدة، ولم يعد أداة إثباتية، رغم إرتكاز قانون الإجراءات المدنية عليه كثيرا في مدونته.

السيد الوزير،

إن الذي يشتري سيارة من السوق ويدفع ثمنها، أيا كان هذا الثمن، لم يدفعه لأجل كتلة حديد تسير في الطريق، إنما فعل ذلك لأجل ثبوتية وثائقها، وصحتها القانونية، بوثيقة هي الأخرى لها حجتها القانونية والإثباتية، غير أن هذا المشتري لا يكون في مأمن من القانون مرة أخرى، إذ في أول حاجز أمني تصادر هذه المركبة بحجة أنها مسروقة أو مهربة، أو.. أو..!

سيدي الوزير،

ألم يكن هذا المواطن قد احتمى بالقانون نفسه، إذ وثقها وصادق على هذا التوثيق عند مهندس المناجم؟ فقد أصبح القانون نفسه يدينه وغدا مغفلا في نظره، إذ القانون لا يحمي المغفلين! وقد كان يقظا حد النباهة قبل ذلك! فأين الخلل سيدي الوزير؟ هل هو في القانون؟ أم في الشخص؟ أم في آليات الإثبات المسخرة أصلا من قبل الدولة؟

ثم من لهذا المواطن الذي دفع مالا، أيا كانت قيمته؟ ومن يعوضه؟ وهو لا حول له ولا قوة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

• السيد فتاح طالبي:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الزملاء،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد الاطلاع على مشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها؛

أولا، نثمن ما جاء به المشروع المذكور، الذي جاء فعلا لسد فراغ قانوني والمساعدة على بعث الطمأنينة والسكينة في نفوس المواطنين.

ثانيا، فيما يخص الفصل الخامس المتعلق بالأحكام الجزائية.

وردت عقوبة الحبس من 10 إلى 20 سنة وغرامة مالية من 1 مليون إلى مليوني دينار جزائري، وبالمؤبد، إذا تعرض الشخص المخطوف إلى التعذيب أو العنف.

والله، سيادة وزير العدل، المحترم، لو سخرتم مراكز الأبحاث لدراسة نفسية مثل هؤلاء المجرمين لأيقنتم بأن التخفيف عنهم لا يغير فيهم قيد أنملة، بل لابد من تشديد العقوبة إلى أقصاها.

أنا أطرح الرأي بضرورة تسليط عقوبة الإعدام على مثل هؤلاء، لأن الإعدام هو السبيل الوحيد للردع، والسبيل الفعال، الإعدام قد يؤدي بهم إلى مراجعة كل خطوة يقومون بها.

وأفتح قوسين، سيادة وزير العدل، المحترم، بالقول لسنا مجبرين بما ورد في المواثيق والاتفاقيات المتعلقة بعقوبة الإعدام، لأنها أصلا غير ملزمة، وشكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

• السيد محمد زكرياء:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، الفاضل،

السيد وزير العدل، المحترم، ومرافقوه،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

زميلاتي، زملائي، المحترمون،

أسرة الإعلام، الكرام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي الوزير،

يرتكز مشروع هذا القانون على الوقاية من الجرائم المتنوعة في اختطاف الأشخاص ومكافحتها، وتتطلع الدولة مشكورة إلى إنجاح هذه المهمة النبيلة، التي غفل عن الوقاية منها سابقا، إلا أن الأصل في هذه القضية، حسب رأيي، يرتكز أساسا على الأسباب التي أدت بالخاطف للقيام بهذه الجريمة الشنعاء، التي لا يقدرها حق قدرها إلا من ابتلي بها، وإذا عرف السبب بطل العجب، كما يقول المثل.

فهذه الأسباب - حسب رأي المختصين - تعتمد على ضعف الوازع الديني، العقد النفسية، خاصة الجنسية، الإهمال العائلي، انتشار المخدرات، التساهل في الردع، والانفلات الأمني، النزاعات العائلية والانتقام، طلب الفدية والابتزاز، بسبب الفقر في بعض الحالات، وهناك أسباب أخرى طبعا.

وعليه، فمعالجة هذه الظاهرة الغريبة عن مجتمعنا، إضافة إلى الوقاية منها وردعها، يكمن في معالجة هذه الأسباب في مجتمع عانى من ويلات الإرهاب ومن تدني المستوى المعيشي، خاصة أثناء هذه الجائحة، جائحة كورونا واستفحال وسائل التواصل الاجتماعي...إلخ.

إذن، فالحلول تكمن في معالجة هذه الأسباب، كما يفعل الطبيب، أو ما يسمى مسببات المرض. فمعالجة هذه الأسباب تتطلب تجنيد علماء الاجتماع والمختصين في علم النفس وفعاليات المجتمع، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين والإعلاميين، والمجتمع المدني، خاصة أئمة المساجد، وأعيان البلد ووجهاء القوم وجمعيات الحي... وغيرهم، على أن تتدخل بالتنسيق مع تدخل القضاء والأمن ومخططات الإنذار والتبليغ لتفادي الفشل.

إن المقاربة الأمنية - سيدي الوزير - ضرورية دون منازع، إلا أنها وحدها لا تكفي، ،كما ندعو إلى ضرورة توعية الأهالي للمحافظة على أولادهم ومراقبتهم لتفادي التساهل الذي نلاحظه في بعض الأحيان.

ففي سنة 2014 مثلا، سجلت 220 عملية اختطاف، نجحت المصالح الأمنية في استرجاع حوالي ربع الضحايا، أي 52 شخصا، فما هو مصير الآخرين يا ترى؟

سيدي الوزير،

فهل يستطيع أن يكفكف دموع الأم المكلومة في فقدان فلذة كبدها أو زوجها بسجن المجرم 10 أو 15 سنة، ثم يخرج من السجن ليواصل منكراته؟!

وننوه بتوجه الحكومة بسن مشروع هذا القانون، الذي يشدد العقوبات، لاسيما الإعدام ضد قاتل الأطفال شريطة التأكد من الجريمة وذلك في حالة التلبس الواضح وعند القيام بكل التحريات والتحقيقات، فهل البشر أرحم بالعباد، من خالق العباد عز وجل؟!

فالإعدام هو حق مقدس للضحية، والقتل حكمه في شريعتنا هو القصاص، وجريمة الاختطاف هو ما ورد في الآية الكريمة» إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم».

وهل هناك فساد في الأرض – أيها السادة – أكثر من اختطاف البشر وقتلهم، والتنكيل بهم أحيانا، كما وقع للمراهقة شيماء مؤخرا ؟!

وشكرا والسلام عليكم.

• السيد محمود قيساري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى نبينا وحبيبنا، محمد صلى الله عليه وسلم، الذي نحب من يحبه، ونكره من يكرهه.

بادئ ذي بدء، لابد من فضح خطة العدو التقليدي والدائم للجزائر أمة، شعبا وحكومة، نراه يحارب الإسلام، إسلام السلام، يغلق المساجد، يمنع المصلين من أداء فرائضهم بحجة الإرهاب، ثم يدعم الإرهابيين بالمال ويطلق سراحهم بحجة تحرير الرهائن.

سيدي، إن هاته المرحلة تفضح أن عدونا التقليدي بصدد التحضير لمرحلة أخرى لكي يؤذي الجزائر.

وعليه، أنتم مطالبون - سيدي، وزير العدل -

بالعمل، عملا حثيثا وجادا على تقوية الجبهة الداخلية للوطن، وهذا لن يتأتى إلا عبر غلق كل إخفاقات السياسات التي كانت خاطئة في بعض الأحيان، وكانت عمدا في أحيان أخرى في الإدارة السياسية لأزمة التسعينيات، عن طريق العمل على تعميق مسار المصالحة، وغلق الملفات ومخلفاتها.

وهكذا، يمكننا مواجهة التحديات ورهانات المرحلة القادمة الخطيرة والحساسة، المفروضة والمختلقة من عدو الماضي، عدو الحاضر وعدو المستقبل.

هذا كبداية، ثم لدينا طلب وبكونكم عضوا في الحكومة وهو يخص إخواننا في الحماية المدنية، نريد من خلالكم تحميلهم مسؤوليات وإعطاءهم حقوقهم.

بالنسبة للمسؤوليات، نطالب جنابكم الكريم، بإعطاء صفة الضبطية القضائية للتحقيق في كل الحوادث مجال تخصصهم، وكون أن ضابط الحماية المدنية هو أول شخص يصل إلى مركز أو مقر الحادثة، كالتحقيق في الحريق أو الانتحار.... إلخ، نطالب بإعطائهم صفة الضبطية القضائية، هذا من باب تحميلهم للمسؤولية.

كما نطالب بدفع مستحقاتهم، لاسيما ثمانين ساعة عمل إضافية كل شهر، لا يتقاضون مقابلها أي شيء، وهي من عرقهم، فحبذا لو نعطيهم حقهم في ذلك.

كذلك تمكينهم من حقهم النقابي والدستوري وعدم معاقبتهم نظير ذلك بالفصل من العلم وتشريد عائلاتهم هذا من جهة أخرى.

إعطاؤهم علاوات ومنح نقل العدوى، على غرار زملائهم في قطاع الصحة فهم أول من نستغيث بهم، كذلك إعطاؤهم علاوات ومنح التنقل للجنوب.

وفي الأخير، في الشأن الاجتماعي - سيدي - ارتداء الكمامة والضريبة الخاصة في حالة عدم ارتدائها، نراها ضريبة تنقذ الأرواح والعائلات وتجنبهم هذا الوباء، لكن هناك تذمر لدى المواطنين من مبلغ الضريبة وهو مليون سنتيم وهو كثير وكثير جدا، لاسيما أنه يفوق نصف الراتب الرسمي أي القاعدي، وشكرا.

- **السيد ضياء الدين بلهبري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السادة أعضاء الحكومة، الأفاضل،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

إن ظاهرة اختطاف الأطفال ظاهرة قديمة في كل المجتمعات، فهي ليست جديدة على مجتمعنا، وأهدافها تختلف باختلاف الدافع المعنوي، أي نية الجاني، قد تكون لأهداف مالية أو المتاجرة بالأطفال أو بيع الأعضاء البشرية أو لأغراض السحر والشعوذة، أو لأهداف إجرامية بنية الاعتداء الجنسي. وغالبا -. للأسف- تنتهي بقتل الطفل، بنية محو الأدلة، واللافت للانتباه أن هذه الظاهرة لم تكن تحظى بالالتفات اللازم في بلادنا، رغم الأرقام المرعبة في السبع سنوات الماضية، ورغم الترسانة القانونية.

وهنا نستدل بمقولتك - سيدي الوزير - في هذا المجلس الموقر في قضية الفساد، ألا وهي» إن لم تكن هناك إرادة سياسية لمحاربة اختطاف الأطفال«، فلو أصدرنا مئة ألف مادة قانونية وجمعنا عباقرة القضاة، فلا نصل إلى أية نتيجة، وهنا أقولها صراحة، لقد أصبحت - معالي الوزير - أملا في منظومة سن القوانين وتطبيقها.

أي أن تدافع وترافع من أجل بلوغ إرادة سياسية حقيقية، نصل من خلالها إلى اجتراء جريمة اختطاف الأطفال من جذورها، أقول هذا الكلام بحرقة لما عايشناه في ولاية تلمسان، »ملاك« طفلة ذات أحد عشر ربيعا تختطف من أمام منزلها، من عائلة فقيرة، لا تملك حتى قوت يومها. قضية الاختطاف أسالت ولا تزال تسيل الكثير من الحبر والدموع منذ أكثر من شهرين ولم يظهر لها أي أثر، رغم الحملات الشعبية للبحث عنها ورغم ما بذلته تشكيلات أسلاك الأمن والسلطات، إلا أنه لم يظهر لها أي أثر، قضية قلبت الساكنة رأسا على عقب وزرعت رعبا كبيرا في النفوس، وصلنا إلى حد أن طفل أقل من 12 سنة لا يغادر المنزل إلا بحارس خاص أبوه، أو أمه أو أخوه المهم مستحيل خروج أي طفل دون حارس، معناه أصبحنا نعيش حياة اللاأمن.

ومن هذا المقام، أنقل إلى سيادتكم رسالة قوية من ولاية تلمسان، ألا وهي تطبيق عقوبة الإعدام شنقا حتى الموت لأي مجرم اختطف أو شارك في اختطاف طفل، أقولها وأكررها - معالي الوزير- تطبيق عقوبة الإعدام وليس الحكم مع وقف التنفيذ وشكرا.

- **السيد طاهر غزيل:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد وزير العدل، المحترم،

السيدة الوزيرة، المحترمة،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالتدخل، لإنقاذ المؤسسة العمومية مخبر أشغال غرداية، الكائن مقرها الاجتماعي بولاية غرداية، التي تتعرض هي كذلك للاختطاف من نوع آخر، هو اختطاف المؤسسات الوطنية الرائدة في المجال التقني، حيث تتعرض هذه المؤسسة التقنية إلى حملة مغرضة عن طريق الرسائل مجهولة المصدر، وهي توظف - سيدي الوزير - 750 عاملا من عموم الوطن، أغلبهم مهندسون وتقنيون وخريجو الجامعات الجزائرية وتحتوي هذه المؤسسة على عشرة فروع مقسمة على ولايات الجنوب، وهذه المؤسسة تحتل المرتبة الأولى لعدة سنوات على المستوى الوطني.

أما الاختطاف الذي تتعرض له، أنه تم الحكم على أربعة إطارات من مسيري الشركة بسنة سجنا نافذة، ما هي التهمة؟ هي استغلال المنصب، مزاولة التدريس تطوعا في الجامعة.

كذلك هناك تهمة ثانية وهي منح امتيازات للغير، إذ تم منح سيارة إسعاف لعامل مريض ليتنقل بها للمستشفى.

وتهمة ثالثة اتخاذ إجراءات مخالفة للقوانين وهي ترقية عمال وهو من حقهم كونها تحقق أرباحا.

في هذا الإطار، نحن نرى هذه الحملة الغرض منها تحطيم المؤسسة العمومية الناجحة التي ما فتئت تقدم نتائج جيدة على الصعيد التقني ومراقبة مشاريع قطاع الأشغال العمومية، خصوصا تأمين حدود الوطن في جنوبنا الكبير، والتدخل في مطار هواري بومدين، إذ تعتبر المؤسسة الوحيدة المكلفة بمراقبة المشاريع الكبرى.

وفي الأخير، مع الأسف، أن هذه الرسائل محل تحقيق من طرف الجهات القضائية، بالرغم من أننا نقدر أن الأفعال المذكورة فيها لا تعدو إلا أن تكون أخطاء ناجمة عن سوء تقدير أو ممارسات يلجأ إليها المسؤول بحسن نية لتسهيل نشاط المؤسسة أو تحفيز العمال الذين يقدمون مجهودات إضافية، دون أن يكون لذلك أي تأثير سلبي على المؤسسة.وقد أشار السيد رئيس الجمهورية، أعاده الله لنا سالما غانما معافى - إن شاء الله - بالتدقيق في تعليمة موجهة إلى سلك الأمن والجهات القضائية المتعلقة بالرسائل مجهولة المصدر.

سيدي الوزير، نحن في غرداية لدينا شركتان وطنيتان ناجحتان هما، الشركة الجزائرية لصناعة الأنابيب (ALFAPIPE) وهي شركة اقتصادية، ومخبر الأشغال العمومية في الجنوب (LTPS)، حيث إن إطارات هاتين الشركتين كل يوم أمام المحكمة، بتهمة كيدية، ليت لو هذه التهم كانت اختلاس أو تزوير!

سيدي الوزير نرجو منك متابعة هذه القضية والتي كنت سأطرحها كسؤال شفهي ونشكرك وندعمك والسلام عليكم.

- **السيد بوجمعة زفان:**

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر،

السيد وزير العدل، حافظ الأختام،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعد ظاهرة الاختطاف والسرقة كذلك، ظاهرة مشينة ودخيلة على مجتمعنا المعروف بتقاليده وأعرافه المبنية على التعاون والتضامن والإخاء وحسن المعاملة، وهو ما جعل المواطنين من كثرتها يعيشون في قلق وعدم الارتياح ولا اطمئنان من انتشارها في المجتمع.

سيدي الرئيس، من غير المعقول إقدام أي شخص أو مجموعة على اختطاف أفكار أو جماد أو حيوان أو نبات فما بالكم باختطاف شخص أو طفل أو تغييبه وتعذيبه أو قتله؟!

وعليه، فإن المواطنين يسعون بكل الأساليب والإمكانيات المتاحة لهم، من أجل مكافحة هذه الظاهرة، بالتعاون مع مختلف المصالح الأمنية المعنية، ومع كل الجمعيات واللجان المهتمة بهذا الموضوع، لاسيما بعد دخول أبنائنا إلى المدارس، حيث يتطلب الأمر بذل المزيد من الوعي والتحسيس والجهد، من أجل محاربتها، كل من موقعه ومجال اختصاصه.

سيدي الرئيس، كلنا يعلم ما يعانيه الأولياء من عدم الاستقرار والاطمئنان على أبنائهم وأزواجهم أثناء خروجهم من البيوت إلى المدارس وإلى مقرات عملهم، إلى أن يتم رجوعهم.

هذه الحيرة جاءت منذ انتشار وباء كورونا كذلك. ومراعاة للظروف والوضعيات الاجتماعية والمالية الصعبة التي تعيشها أغلب العائلات، وهذا ما يحتم على الدولة وعلى المجتمع برمته تقديم المساعدة والتعاون لتحقيق الأمن والاطمئنان للمتمدرسين والأولياء على حد سواء.

سيدي الرئيس،

نستبشر خيرا بهذا العمل وهذه المبادرة التي قامت بها الدولة، من خلال طرح مشروع هذا القانون، المتعلق بمكافحة هذه الظاهرة وسرقة الأطفال والأشخاص، حيث يكمن ذلك، في نظرنا، فيما يلي:

1. حرص المجتمع بكل فئاته على اعتماد التحسيس والتوعية في أوساط المجتمع وفي الهيئات والمؤسسات المختلفة بما في ذلك المؤسسات الدينية.
2. تكييف هذه الجريمة جناية وليست جنحة.
3. تحديد عقوبتها بالسجن المؤبد أو الإعدام لمرتكبيها.
4. إتاحة الفرصة للجمعيات، زيادة على النيابة العامة، برفع الشكوى ضد مرتكبي هذه الجريمة.
5. حرمان مرتكبي هذه الجريمة من الاستفادة من ظروف التخفيف أو الاستفادة من الإفراج المشروط.
6. كذلك محاولة مراقبة ذوي السوابق العدلية ومتابعة تصرفاتهم أثناء خروجهم من مؤسسات إعادة التربية.

وفي النهاية، فإنه يتضح جليا خطورة تأثير هذه الجريمة بصورة أكثر عند الأشخاص والعائلات في المجتمع المتماسك الذي تعرض فرد من أفراده إلى هذا الجرم الشنيع، الدخيل على مجتمعنا وشكرا.

- **السيد محمد بن طبة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم،

السيد وزير العدل، حافظ الأختام، ممثل الحكومة، المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لطالما تطلعنا لمثل هذا المشروع، وطالبنا به في هذه القاعة وخارجها، وأذكر أني قلت يوما هنا إن المواطن الصالح المسالم وصل به الأمر أنه يمشي ويتوجس خيفة، ويخشى أن يأخذه الموج من حيث يرتقب ومن حيث لا يرتقب، بينما المجرم يمشي مرفوع الهامة، مستقيم القامة، مفتحة له الأبواب، يصغى إليه ويكاد يقال له رضي الله عنك.

جاء هذا المشروع ليسد فراغا كبيرا، كان السبب في انتشار الجرائم بمختلف أشكالها، لاسيما جرائم الاختطاف والتعذيب، انتهاء بالقتل وهي الجرائم التي كانت شاذة وغريبة عن مجتمعنا، ومن هنا تأتي أهمية هذا المشروع، خاصة وأنه لم يركز فقط على التجريم والمعاقبة إنما قنن للوقاية والحماية، وصولا إلى فتح أبواب الأمل للتائبين والمتعاونين، مما جعله مشروعا جامعا متكاملا، استجاب لكثير من التطلعات. وإذا رأى البعض فيه شيئا من القسوة، نقول له ما قال أبو تمام:

فقسا ليزدجروا ومن يك حازما
فَليقْسُ أحيانا على من يرحم.

ونقول ما قال محمد العيد آل خليفة:

ومن دلائل ضعف المرء طيبته
فلا تكن طيبا إلا بمقدار.

وقول المتنبي:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا
مضر كوضع السيف في موضع الندى.

سيدي الرئيس بالنيابة،
معالي الوزير،
قالت العرب »القتل أنفى للقتل «ويقصدون أن لاشيء يقضي على القتل كالقتل، وراح البلغاء منهم يفتخرون بهذا الإيجاز، ويحسبون بذلك أنهم بلغوا جوا مع الكلم ولا عبارة أبلغ من هذه يمكن أن تؤدي نفس المعنى، حتى جاء القرآن الكريم بما يعلو ولا يعلى عليه فقال «ولكم في القصاص حياة» فاندهشوا وأدركوا قدر العبارة التي طالما تغنوا بها، فإذا هي حاصرة تكرر فيها القتل، وهو لفظ مستهجن مكروه زيادة على كونها دالة على إزهاق الروح والتشفي، رغم أن المقام مقام تحذير من بشاعة هذا الفعل، وكون بعض القتل أيضا لا يكون أنفى للقتل وهو قتل ابتداء.
وعلى عكس ذلك، جاءت الآية مفعمة بالحياة، فلفظ القصاص أولى من لفظ القتل، لأن القصاص لا يكون إلا بحق، والجر في الآية يشعرنا أن الحياة مخبوءة في القصاص، فيتحول إلى نبع للحياة وحارس لأمنها واستقرارها.
ولذلك نطالب بتطبيق الإعدام، تنفيذا لا أحكاما فقط وليشهد على ذلك طائفة من المواطنين.
وعلى كل حال، فنحن نثمن هذا المشروع، ونتمنى أن نراه واقعا، متسائلين في نفس الوقت لماذا لا نرى كلا ما على الأعمال الشاقة التي نأمل أن تطبق في بعض الجرائم، حتى لا يكون السجن مجرد عزلة تبدأ وتنتهي؟
أخيرا، سيدي الرئيس، معالي الوزير، أوجه النداء لكل مواطن صالح في هذا المجتمع ألا ينأى بنفسه في صياغة المجتمع الجديد، الذي يكون التعاون والتناصر والتناصح فيه أقوى من قوة القانون، فلنكن إيجابيين ونأخذ بنصيحة الخليفة الراشد، سيدنا أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، حين قال يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية» يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضّل إذا اهتديتم« وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول» إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده «.

• **السيد عبد القادر قرينيك:**

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
معالي وزير العدل، حافظ الأختام، الفاضل،
السيدة الفاضلة، وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، يقول تعالى: »وإذا الموءودة سئلت، بأي ذنب قتلت، وإذا الصحف نشرت، وإذا السماء كشطت، وإذا الجحيم سعرت، وإذا الجنة أزلفت، علمت نفس ما أحضرت « صدق الله العظيم.
سيدي الرئيس، لقد جاءت رسالة السماء واضحة تكرس الحق في الحياة والحرية ولاشك ـ سيدي ـ أنكم استلهمتم من وحي هذه الآية الكريمة، كما استلهمت في وقت سابق، لأبتدأ مداخلتي فيما يخص جرائم اختطاف الأطفال والقصر وقتلهم والتنكيل بهم.
إن جرائم الاختطاف وما يتبعها من تداعيات بإلحاق الضرر في تماسك المجتمع، تمثل آفة دخيلة انتشرت في أوساط المجتمع الجزائري كالنار في الهشيم، لترهب كل مواطن وتحرمه من نعم الأمان، خاصة تلك المتعلقة باختطاف القصر.

وما لحظناه في الآونة الأخيرة من اختطاف وقتل وتنكيل، تضيق لها الصدور وتدمع لها العيون وتدمى لها القلوب، عندما تستوقفنا تلك المشاهد لأمهات ثكالى، فقدن فلذات أكبادهن ودموع آباء راضين بقضاء الله، وانهيار أجداد تمنوا مصيرا غير هذا المصير لأحفادهم، بسبب أشخاص تجردوا من بشريتهم وإنسانيتهم ليشبعوا غرائز تعجز العقول عن احتوائها!
ولكن ـ سيدي الرئيس ـ نظام اللاعقاب المنتهج هو الذي شجع مثل هاته الجرائم، لتأخذ منحى تصاعديا خطيرا ومرعبا، ومن هنا نثمن كل ما جاء به نص هذا المشروع، مما يستوجب سن قوانين رادعة للحد من هذا الشكل من الجرائم التي جاءت استجابة لمطالب الشعب الجزائري باختلاف مشاربهم وشرائحهم الاجتماعية لطمأنة القلوب وتهدئة النفوس والذي بدوره لفظ واستنكر وطالب بالقصاص، ليحمي أطفاله ويدافع عنهم بقوة القانون، مستغيثين تارة برئيس الجمهورية، وتارة بشخصكم الكريم.
أما فيما يخص جرائم الاختطاف على العموم، فإنها جرائم عابرة للحدود والأوطان وحتى القارات، فاختطاف البشر والاتجار بهم أحيانا، وبأعضائهم أحيانا أخرى، مثلما يحدث في قارتنا السمراء، على وجه الخصوص، ليباعوا في أسواق النخاسة كعبيد، وتباع أبصارهم وأسماعهم وحتى قلوبهم في أكبر العواصم الأوروبية التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، في تجرد من الإنسانية وتحد للبارئ المصور بتجريد هؤلاء البشر من نعم أنعم الله بها عليهم، أما الاختطاف مقابل الفدية فإنها أم الجرائم وجب التصدي لها بكل حزم وصرامة.
كما لا يفوتني- سيدي الرئيس، معالي الوزير- أنه لا يجب إغفال الوقاية من هاته الآفة، وتتمثل ـ حسب رأينا المتواضع ـ في دراسة عميقة للمسببات والعقوبات:
1. دراسة نفسية وبسيكولوجية عميقة للموقوفين، لاستخلاص الدوافع التي أدت بهم لارتكاب هذا الجرم. وللوقاية منه إدخال الجامعة الجزائرية، لأن الجامعيين أدرى بالمجتمع الجزائري.
هنا لا يمكن استيراد قوانين وتوصيات خارجة عن البلد، أبناء الجزائر هم يعرفون الأسباب ويمكن لهم القيام بدراسة نفسية.
2. تسليط أقصى العقوبات، بما فيها الإعدام وتنفيذها على كل من ثبت تورطه في اختطاف القصر والاعتداء عليهم جنسيا والتنكيل بهم.
3. عدم إخضاع الدعوى العمومية لجريمة اختطاف الأطفال إلى التقادم، وخاصة الجرائم التي انتهت بالقتل.
4. تحصين قانون الأسرة وسن قوانين خاصة فيما يخص اختطاف الوالدين لأبنائهم، شريطة عدم إلحاق الضرر بهم ومعاقبتهم لكن ليس في نفس الباب.
5. تعزيز آلية المراقبة في الأوساط التربوية ودور الحضانة.
6. مرافقة المتضررين من جرائم الاختطاف نفسيا وماديا، لجبر الضرر الناجم عن الاختطاف وتبعاته.
7. تعزيز دور المساجد في محاربة هذه الآفة والوقاية منها وإعطائها حيزا واسعا في الخطب والدروس.
ومن هنا تأكدوا – سيدي الرئيس، معالي الوزير – أنه سيحتضن هذا المجلس الموقر مشروع هذا القانون ليحتضنه الشعب مرة أخرى لأنه كان ولازال مطلبا شعبيا.
تلكم هي مداخلتي، سيدي الرئيس، حول مشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص، شكرا على كرم الإصغاء، دامت الجزائر حرة مستقلة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، شكرا سيدي الرئيس.

• **السيد علي جرباع:**

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم والفاضل،
السيد وزير العدل، حافظ الأختام، المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،

السيدات والسادة الحضور،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.
تعد جريمة اختطاف الأشخاص من الجرائم الخطيرة التي تشكل اعتداء على حرية الإنسان وتمس بالفرد والمجتمع على حد سواء، ذلك أن ظاهرة الاختطاف تعد اعتداء على حق المجني عليه في التنقل والتجوال بحرية كاملة، بالإضافة إلى الإضرار بأمنه الشخصي، باعتباره دعامة من دعائم الحرية الشخصية، كما أن اختطاف شخص واحتجازه وتقييد حريته وإرهابه هو عدوان على المجتمع بأكمله، كما ظهرت على الساحة عصابات إجرامية منظمة مارست جرائم الاختطاف، سواء على المواطنين أو الأجانب واحتجازهم للضغط على طرف ثالث غالبا ما يكون هو طرف الحكومة، بغية التأثير عليها في أدائها لأعمالها.

إذن، يعد الاختطاف من الجرائم الخطيرة التي تناولتها المنظومات القانونية المختلفة بالتجريم، وبينت الجزاء العقابي لها، في إطار سياسة تجريم تهدف لمحاصرة الجريمة والحد منها بصورها المتعددة، ولعل من أفضعها جريمة اختطاف الأطفال وقتلهم، باعتبارهم الحلقة الأضعف، ومع تنامي هذه الظاهرة الخطيرة وفي ظل الأرقام الهائلة والمروعة التي تسجلها يوميا هذه الجريمة ومع التوسع الكبير، جعلت الجميع، حكومة وشعبا، يدق ناقوس الخطر وبات من المستحيل السكوت عنها، حيث أصبح من الضروري إيجاد آليات تحمي الطفل الذي يعتبر ركيزة المجتمع ورجل الغد، كونه الشخص الذي تعتمد عليه الدولة في بناء مستقبلها.
فاجتهد المشرع بإيجاد قواعد قانونية، من شأنها حماية الطفل، فاستحدث قانونا لحماية الطفل وهو قانون15 – 12، الذي يعنى بتوفير الحماية الاجتماعية والقضائية، كآلية وقائية تكرس لحماية هذه الفئة البريئة، غير أنه أثبت مع مرور الوقت بأنه غير كاف، لذا أقر المشرع مكافحة هذه الجريمة، من خلال سن عقوبات ردعية ضمن قانون العقوبات من جهة، وأقر قواعد من شأنها حماية حقوق الطفل وذلك من خلال تحريك الدعوى العمومية ضمن قانون الإجراءات الجزائية، لكن مع مرور الوقت وللتكيف مع التطور المذهل للجريمة، أثبتت هذه العقوبات عدم جدواها، فكان لزاما على السلطات المختصة البحث عن آلية أكثر حماية، ليس للأطفال المختطفين وحدهم، بل للمختطفين بصفة عامة حماية لهم وأكثر ردعا لهؤلاء المجرمين.
جاء مشروع القانون نتيجة لردود الأفعال الرافضة لهذه الظاهرة وسط تضامن اجتماعي واسع، يلح على تطبيق أقصى العقوبات على مرتكبي هذه الأفعال أو الأعمال المقيتة.
إذن، هو بالدرجة الأولى قضية رأي عام، كما هو التزام من الدولة بحماية المواطنين وتعزيز العدالة وسلطان القانون لتقوية المسار الديمقراطي، وإعادة هيبة الدولة لتكون عادلة بحمايتها للضعفاء.
جاء مشروع هذا القانون لتكريس مبدأ الوقاية من جرائم الاختطاف، فبارتكازه على هذا المبدأ قبل وقوع الجرم، حمّل الجميع كامل مسؤولياته، ابتداء من الأسرة إلى المؤسسات ذات الشأن بمختلفها، فعلى الجميع أن يتحمل مسؤولياته كاملة وألا نلقي باللائمة على الدولة في بعض الأحيان.
جاء مشروع هذا النص بتوفير التكفل الصحي والنفسي والاجتماعي لضحايا الاختطاف ودون الخوض في هذا الموضوع كثيرا لكون الزملاء قد خاضوا فيه بما فيه الكفاية.
سيدي الرئيس، أضم صوتي إلى صوت من نادوا بتفعيل دور سلطة السمعي البصري في مراقبة وسائل الإعلام، لتجنب التهويل الإعلامي، للحفاظ على سرية التحقيق، حفاظا على سلامة الضحايا وخصوصياتهم، كما أقترح وضع بروتوكولات عامة مشتركة بين الهيئات المعنية بالوقاية من جرائم الاختطاف والتنسيق بينهما، علاوة على اشتراك الباحثين والمختصين في إعداد دراسات، من شأنها المساهمة في صياغة الإستراتيجية الخاصة بالوقاية من جرائم الاختطاف.
في الأخير، معالي الوزير، بودي أن أطرح بعض الاستفسارات وهي للتوضيح، طبعا، ولرفع اللبس ولوضع النقاط على الحروف ولوضع حد للغط.
هل التزامنا بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقنا عليه في1989، وخاصة المادة السادسة، يعد عائقا في تنفيذ عقوبة الإعدام في مثل هذه الجرائم؟
هل يعتبر تنفيذ حكم الإعدام مساسا بسمعة الجزائر أمام المجتمع الدولي، في خضم إقرار الشعب الجزائري التعديل الدستوري، الذي خصص له حيزا واسعا لحقوق الإنسان وترقيتها وفي مقدمتها الحق، في الحياة الذي يعد حقا مقدسا؟
هل تنتهي آثار عقوبة الإعدام عند هذا الحق، وفق الفقرة الأولى من المادة 263 من قانون العقوبات؟ أم أنها تمتد إلى تطبيقها في حق المساجين المحكوم عليهم بالإعدام مند 1993 بسبب تورطهم في أعمال إرهابية؟
بالرجوع إلى نص المادة الثانية، يفهم منها أنها تنطبق في حق الفاعل المادي، فهل تنطبق على من يأمر بها ويبقى في الخفاء وهو ما يطلق عليه قانونا بالمصطلح الفاعل الذهني.
بالرجوع إلى نص المادة السابعة والعشرين، في الفقرة ما قبل الأخيرة، عند استمرار الخطف لأكثر من 10 أيام، هل المقصود بها عشرة أيام قبل الملاحقة الجزائية في حقه؟
في الأخير، وفقكم الله لما فيه الخير لبلدنا، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

• **السيد عبد القادر جديع:**

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد وزير العدل، حافظ الأختام،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.
نشكر من ساند وبادر بمشروع هذا القانون، ولكنه غير كاف، لماذا غير كاف؟ توجد شريحة من الأشخاص لم نتكلم عليهم ويتم اختطافهم في المناطق الحدودية من طرف التنظيم الإرهابي، هؤلاء المختطفون تم تسليحهم سنوات الإرهاب وبعد تحسين الوضع الأمني تم اختطافهم، حيث نجد أناسا من الدبداب ورقلة، الوادي، حيث إن أبناءهم مشردين ومن هذا يجب وضع آلية لحماية لهؤلاء الأشخاص الذين كافحوا الإرهاب في التسعينيات، ولسنا ندري اليوم أين هم؟ في ليبيا أو في مالي؟! هذا السؤال الأول.
السؤال الثاني: ما هو مصير الآباء الخاطفين لأبنائهم المحضونين الرافضات تسليمهم عند أمهاتهم؟
السؤال الثالث: كيف تتعامل وزارة العدل مع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، ثم تظهر براءتهم بعد مدة؟ وشكرا.

رد وزير العدل حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي:

... ضرورة استئصال جرائم الإختطاف من المجتمع

خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس، أكد وزير العدل حافظ الاختام ، على ضرورة استئصال هذه الجريمة كليا من المجتمع، مهما كلفنا ذلك.

وخلال رده على سؤال حول تنفيذ عقوبة الإعدام أوضح الوزير ان الموضوع اثار نقاشا كبيرا في بلادنا ولايزال مستمرا أيضا في الكثير من بلدان العالم، مفندا في السياق ما يروج في بعض الأوساط من ان الدولة أوقفت تنفيذ عقوبة الإعدام بإملاءات خارجية او بسبب انضمامها الى اتفاقيات الى اتفاقيات او معاهدات دولية، مؤكدا ان الجزائر لم تمض على أي اتفاقية او معاهدة تمنعها من تنفيذ عقوبة الإعدام ، بالجزائر تتمتع بالسيادة الكاملة في سن القوانين التي تراها مناسبة ومفيدو للنظام العام، ولم يستبعد وزير العدل حافظ الأختام تنفيذ عقوبة الإعدام اذا اقتضت المصلحة العام لذلك، مؤكدا وجود إرادة سياسية للدولة في مواجهة جرائم الاختطاف ونص هذا القانون الذي كان بتعليمات من رئيس الجمهورية شخصيا اكبر دليل على ذلك .

وبخصوص جبر الضرر ، أوضح الوزير أنه إذا حكم على شخص بالإعدام ونفذ فيه الحكم، لا يمكن بعد ذلك جبر الضرر، والمسؤولية لا تصبح مسؤولية القاضي الذي نطق بالإعدام، بل مسؤولية المجتمع، لأن القاضي مُكن من هذه الوسيلة، أو مُكن قانونا من هذه العقوبة ونطق بها ونفذت، وفي حالة ما ارتكب القاضي خطأ يصبح يتحمل المسؤولية المجتمع كله وليس القاضي أو وزارة العدل.

اما فيما يخص عقوبة الاشغال الشاقة للمحبوس، فأكد وزير العدل حافظ الاختام ، أن الجزائر قد أمضت على اتفاقيات ومعاهدات دولية تحمي حقوق المحبوسين وتمنع تسليط عقوبة الاشغال الشاقة عليهم، كما تتجه الى اعتماد نظام قضاء العقوبة في الوسط المفتوح بدلا من الوسط المغلق.

وبشأن تقادم الدعوى العمومية في جرائم الاختطاف، أوضح الوزير ان هذا الامر منطقي كون هذه الجريمة ليست مستمرة في الزمان.

اما حول اختطاف الأطفال من طرف الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة الابوية، بحجة ان الحكم الذي نطق به القاضي بخصوص الحضانة لم يُرض احد الطرفين، سواء كان الاب ام الام ، فأوضح الوزير ان هذه الوقائع لا تندرج ضمن مشروع هذا القانون كونها متضمنة في قانون العقوبات.

وعن دور المسجد في الوقاية والحد من هذه الجرائم ، اكد الوزير وجوب مساهمة المسجد في توعية الأشخاص من خطورة جرائم الاختطاف وغيرها من الجرائم، وكيفية الوقاية منها، لما لهذه المؤسسة الدينية من تأثير في المجتمع.

داعيا في السياق ذاته الى ضرورة تحلي وسائل الاعلام بالاحترافية في معالجتها لهذه الجرائم وعدم التسرع في الادلاء بمعلومات قد تعيق سريات عملية التحري، وان تدع مصالح الامن والنيابة العامة القيام بمهامها، وانتظار صدور بيان اعلامي من طرف وكيل الجمهورية يلخص وقائع الجريمة ومن ثم التطرق إعلاميا للقضية.

توصيات لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

أكدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي في تقريرها التكميلي الذي أعدته برئاسة رئيس اللجنة السيد سليمان زيان، والذي قرأه خلال الجلسة العامة مقرر اللجنة السيد فؤاد سبوتة، أن المنظومة التشريعية الوطنية قد تعززت بهذا النص ولاسيما في مجال الوقاية من احدى اخطر الجرائم من جهة ، ومكافحتها من جهة أخرى والتي لم تعد تهدد بانتشارها امن وسلامة وحياة الافراد فحسب، بل تهدد امن وسلامة المجتمع برمته. كما ثمنت عاليا كل الاحكام التي تضمنها النص واوصت بما يلي:

- **ضرورة التنفيذ الفعلي لعقوبة الإعدام،**
- **اجراء دراسات نفسية معمقة لمرتكبي جرائم الاختطاف لاستجلاء الحقائق حول الدوافع الرئيسية لها.**
- **اقحام الجامعة الجزائرية في مجال الدراسة والبحث عن الأسباب الحقيقية لارتكاب جرائم الاختطاف.**
- **تفعيل دور المساجد في التوعية بخطورة جرائم الاختطاف**
- **تفعيل دور المجالس المحلية في الوقاية والحد من هذه الجرائم**
- **تفعيل دور وسائل الاعلام المختلفة في التحسيس بخطورة هذه الجرائم وضرورة الوقاية منها، والتحلي بالاحترافية في التعامل مه خكذا قضايا ، بما يخدم السير الحسن للعدالة، للوصول على مرتكبي هذه الجرائم.**

كلمة السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان نيابة عن وزير العدل حافظ الأختام بعد المصاقة على نص القانون

هذا النص له أثر مباشر في التصدي لكل أشكال هذا الإجرام وإستئصاله من مجتمعنا وتحقيق الأمن والإستقرار والسكينة داخليا

«يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر، لأعرب لكم عن جزيل الشكر وخالص التقدير والامتنان لمصادقتكم على نص القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، الذي يشكل لبنة جديدة يضاف إلى الترسانة القانونية الوطنية المتعلقة بمكافحة الجريمة، ويشكل هذا النص الذي حظي بمصادقتكم آلية عملية جديدة من شأنها تسهيل عمل المصالح والهيئات المكلفة بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها ومن المنتظر أن يكون له أثر مباشر في التصدي لكل أشكال هذا الإجرام واستئصاله من مجتمعنا وتحقيق الأمن والاستقرار والسكينة داخليا.

ويكتسي هذا القانون أهمية بالغة لكونه يتضمن تكييف منظومتنا القانونية الوطنية وفقا للمستجدات التي يعرفها المجتمع وبما يخدم تطلعاته للقضاء على الظواهر الدخيلة لديه ومنع انتشارها، ومن الأحكام الواردة فيه تعد أكثر ملاءمة للتحولات الجارية في المجتمع وما أفرزته من تغيير في أنماط الجريمة والمجرمين قصد التصدي لها وحماية المجتمع من آثارها.

ويقترح هذا القانون لظواهر الإجرام الواردة فيه حلولا تتبع من واقع المجتمع وحقيقة وأبعاد هذه الظاهرة في بلادنا، وتكييف وسائل الوقاية منها ومكافحتها مع تطوير هذه الأخيرة ومسايرتها لمختلف الأشكال وتقرير عقوبات لها تتماشى مع خطورتها، والتي من شأنها تحقيق الردع العام والخاص على حد سواء.

ويستجيب هذا النص القانوني لانشغالات المواطنين الذين ناشدوا السلطات المختصة في العديد من المناسبات بضرورة وضع حلول عملية للتصدي لجرائم الاختطاف وعلى الخصوص التي تطال الأطفال، ومن شأن مصادقتكم على نص هذا القانون تعزيز ثقة المواطن في السلطات العمومية، وسيكون له أثر مباشر في الحد من تفشي جرائم الاختطاف عبر مختلف مناطق الوطن.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

لا يفوتني في الأخير، أن أعرب لكم في هذا المقام عن خالص امتناني لما لمسته لديكم خلال مختلف مراحل دراسة نص هذا القانون من روح المسؤولية والحرص الدائم على رقي منظومتنا القانونية بما يخدم الوطن والمواطن، والشكر موصول لرئيس وأعضاء اللجنة القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

أشكركم مرة أخرى جزيل الشكر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

كلمة السيد سليمان زيان، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، **بعد المصاقة على نص القانون**

هذا القانون تميز بخاصية الجمع بين الوقاية من جرائم الاختطاف من ناحية، وحماية الضحايا

« شكرا سيدي الرئيس بالنيابة المحترم، بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، التي تنوب عن السيد وزير العدل، حافظ الأختام، المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

الطاقم الحكومي الحاضر المحترم،

زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس الموقر المحترمون،

أسرة الإعلام،

كل الحضور،

السلام عليكم.

دعوني أغتنم هذا المنبر لأقول وأتمنى الشفاء العاجل للسيد رئيس الجمهورية والعودة الميمونة إلى الوطن.

حقيقة، بالمصادقة على القانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها ستضاف بدون شك لبنة جديدة للترسانة القانونية الجزائرية، وكل هذا – طبعا – قصد بناء دولة الحق والقانون وحماية المواطن من هذه الجرائم الشنيعة التي مست أمن وطمأنينة العائلات باختطاف فلذات أكبادها، مما أدى إلى تفاعل وتعاطف كل الشعب الجزائري مع الأطفال والعائلات التي كانت ضحية لهذه الجريمة الشنعاء.

هذه الظاهرة التي تعتبر غريبة عن مجتمعنا، إلا أنها استفحلت بقوة في الآونة الأخيرة، أو في السنوات الأخيرة، فأصبح من الواجب استصدار قانون لمعالجة هذه الجريمة الشنعاء والذي كان مطلبا ملحا من المجتمع، وحتى من السادة الزملاء أعضاء المجلس في تدخلاتهم منذ سنين، لذا نشكر مسؤول القطاع الذي سارع بإعداد هذا القانون، الذي سيكون لا محالة أداة للردع بقوة لهذه الجريمة.

وما يميز هذا القانون، أو من محاسنه ليس عقوبات الردع وفقط، وإنما تميز عن القوانين الأخرى بخاصة الجمع بين الوقاية من جرائم الاختطاف من ناحية، وحماية الضحايا وهو مهم جدا والتكفل بهم وبأسرهم صحيا ونفسيا واجتماعيا ومساعدتهم قضائيا.

وأخيرا، أهنئ الشعب الجزائري بهذا المولود الجديد، وأهنئ السيد وزير العدل وكل إطارات قطاعه على هذا العمل القيم الذي نال المصادقة بالإجماع من طرف أعضاء المجلس، وأشكره على رحابة صدره والإجابة بتأني عن الأسئلة المطروحة من طرف الزملاء، والشكر موصول لأعضاء لجنة الشؤون القانونية عن المجهودات التي بذلوها، ومن خلالهم إلى كل الزملاء أعضاء المجلس الموقر الذين تفاعلوا بقوة مع هذا القانون، والشكر موصول إليكم السيد رئيس المجلس بالنيابة المحترم، وإلى السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة التي رافقتنا في أشغال أعمالنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

كلمة رئيس مجلس الأمة بالنيابة بعد المصادقة على قانون المالية لسنة2021 والقانون المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها

وفي كلمته الختامية بُعيد المصادقة على مشروعي القانونين، أكد السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة على أهمية القوانين المصادق عليهما لضمان استقرار المجتمع الجزائري، مشيدا بالعمل الذي بذله أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، حين دراسة ومناقشة هذين القانونين، وعلى تعاطيهم الراقي والمسؤول مع هذه القانونين، كما توجّه بتشكراته إلى أعضاء المجلس نظير المستوى الذي أبانو عنه أثناء تدخلاتهم المسؤولة...

وفيما يلي نص الكلمة :

«نحن الآن بصدد بناء دولة ولا نبني هذه الدولة في فترة شهر أو شهرين فهذه الدولة ستبقى للأجيال»

بهذه المناسبة، أولا: أشكر الأخوات والإخوان وكل أعضاء مجلس الأمة على مستوى اللجان المختصة على عملهم الهام، سواء في المناقشة أو في تحليل القضايا المطروحة في مشروع قانون المالية لسنة 2021، كما أشكر كل أعضاء مجلس الأمة المتدخلين على تدخلاتهم التي كانت مسؤولة وواعية، والتي تصب جميعا في سبيل خدمة الجزائر وبنائها.

الشفاء العاجل لرئيس الجمهورية
.. وعودة قريبة لمواصلة بناء الجزائر الجديدة

وبهذه المناسبة كذلك نتمنى من كل قلوبنا الشفاء العاجل للسيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وعودته – عن قريب – إلى أرض الوطن لمواصلة مهامه النبيلة والتاريخية لبناء الجزائر الجديدة، وبناء الجمهورية الجديدة.

قانون المالية لسنة 2021
...هو بمثابة مرآة للبرنامج المسطر من طرف رئيس الجمهورية

وبهذه المناسبة أيضا، أردت التذكير بأن قانون المالية هو مرآة البرنامج المسطر من طرف رئيس الجمهورية، المصادق عليه من طرف الشعب من خلال الانتخابات الأخيرة لرئيس الجمهورية، كون الشعب عند انتخابه لرئيس الجمهورية انتخب على برنامجه، والبرنامج يحتوي على 54 التزاما حول الجزائر حاضرا ومستقبلا، ونحن في البرلمان، بعد الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومة الجديدة صادقنا على هذا البرنامج بالإجماع.

وعليه، والتزاما منا، صادقنا على برنامج عمل الحكومة وهو برنامج رئيس الجمهورية، هذا وقد أردت توضيح هذا الجانب كون الأمور كلها مترابطة ومتسلسلة، وليست منقطعة عن بعضها البعض.

نحن الآن في وضعية لم تكن في برنامج الرئيس، وهي الوضعية الصحية التي نمر بها، ولا أحد كان ينتظر هذا، ولكن رغم هذا واجهنا الوباء بتجنيد كل الإمكانيات وكل المؤسسات ومازال الكفاح متواصلا.

صحيح أن هذا الوباء عطّل بعض المحطات التي كانت مقررة في تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، وعلى هذا تقتضي هذه المرحلة التعامل مع الوضع الراهن بدون أن نتخلى عن وعودنا للشعب.

لقد لاحظنا من خلال اللجنة المختصة وكذا تدخلات الأعضاء ظاهرة الاقتصاد الموازي، فقد حان الوقت لدراسة هذا الجانب بكل مسؤولية وسّن قوانين وإجراءات لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الوطني، لأن الاقتصاد الموازي نتجت عنه سياسة موازية، بالأمس كان لنا اقتصاد موازٍ أما اليوم فلدينا سياسة موازية، ولهذا يجب دراسة هذه الوضعية بعمقٍ، كون الجزائر مقبلة على محطات هامة ومصيرية تتمثل في إعادة بناء الهرم المؤسساتي للدولة أفقيا وعموديا، وهذا من خلال قانون الانتخابات الذي هو في طور الدراسة، والذي تأتي بعده الانتخابات المحلية وغيرها، لاستكمال بناء المؤسسات، وعلى هذا يجب علينا أخذ الاحتياطات وأن ننظم أنفسنا ونضع في الحسبان هذا الربط بين الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية.

ثانيا: المديونية الخارجية وهي نقطة مهمة، والتي حدد رئيس الجمهورية موقفه منها بعدم اللجوء لها، وهذا من أجل الحفاظ على استقلالية القرار السياسي، فليس للجزائر شيء ثمين غير قرارها السياسي، و هو ليس وليد اليوم بل منذ الأزل، وكنا تكلمنا في محطة من المحطات أن التغييرات ستكون عامة وشاملة، إلا شيئا واحدا، وهو الجزائر وعلاقاتها مع الخارج، مثل نوفمبر الذي هو مكسب لا يمكن التخلي عنه، وسنضحي من أجله، لأنه إذا فرطنا فيه فلن يبقى لنا شيء !!

الجزائر مقبلة على محطات هامة ومصيرية تتمثل في إعادة بناء الهرم المؤسساتي للدولة أفقيا وعموديا، وهذا من خلال قانون الانتخابات الذي هو في طور الدراسة، والذي تأتي بعده الانتخابات المحلية وغيرها، لاستكمال بناء المؤسسات، وعلى هذا يجب علينا أخذ الاحتياطات وأن ننظم أنفسنا ونضع في الحسبان هذا الربط بين الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية.

القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار
... وموقف الجزائر من القضية ثابت وراسخ

الجزائر كانت ومازالت وستظل دائما لها كلمة حول القضايا العادلة في العالم والقضايا التي تخدم الشعوب، حول تحرير الشعوب وتقرير مصيرها، ليس من اليوم فقط، وهو مكسب كبير لنا، وهناك دول تبغضنا من أجل هذا المكسب. لكن في الأخير الجزائر لها الحق !!

عندما نتكلم عن الصحراء الغربية ومنذ 45 سنة قلنا من البداية إن هذا الشعب مستعمر، بالأمس من طرف إسبانيا وبعده استعمر من طرف المغرب، وهي أمور واضحة وكنا بجانب الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره بكل حرية، والقضية أصبحت في هيئة الأمم وهي التي تتكفل بهذا الملف، ونحن نساند ونتابع جمعية الأمم، ولا يوجد مشكل بين الجزائر والمغرب؛ المغرب له مشكل مع الصحراء الغربية، وموقف الجزائر واضح وهو تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه، فإذا أراد البقاء مع المغرب فله ذلك، وإن أراد الاستقلال فله ذلك!!

نحن عشنا مراحل وفي بعض الأحيان نتناسى تاريخنا، فالجزائر كانت بجنب كل الشعوب في إفريقيا لتحريرها وقدمنا لهم مساعدات، وكما كان يقول الزعيم (أملكار كابرال) الذي مات مقتولا: الجزائر هي مكة الثوار!!

واليوم نرى بعض الدول الإفريقية تفتتح قنصليات في مدينة العيون، فمن البديهي أن يكون لك مواطنون لافتتاح قنصليات، والغريب هو عدم وجود أي مواطن لهذه الدول هناك!! والمقصود من وراء هذا هو الجزائر.

أتذكر القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الستينات لما استقلت - أظن - عشر دول إفريقية، أتت بها فرنسا إلى جمعية الأمم لتكون ضد استقلال الجزائر ولمساندة فرنسا، وهذا مسجل

في جريدة المجاهد آنذاك، وفي ذلك الوقت نظم المرحوم يزيد - رحمه الله - مؤتمرا صحفيا بعد خروجه

من اجتماع جمعية الأمم وأدلى بتصريح قال فيه: بالأمس كانت المعركة في الأوراس بين المجاهدين وبين الرماة (Les Tirailleurs) السينغاليين واليوم آنا في معركة ضد ممثلي البلدان الإفريقية المستقلة حديثا !

التاريخ لا يُنسى، والذاكرة لا تُنسى، وفي محيط الجزائر توجد تقلبات سياسية وكما قال السيد رئيس الجمهورية، هذه الهرولة للاعتراف بالكيان الصهيوني ما وراءها؟ وما المقصود منها؟ المقصود به ليس الشعب الفلسطيني فقط والذي هو الأساس، ولكن المقصود هي المواقف العربية والحقيقة الثورية.

ما الذي جاء بدولة الإمارات لتفتح قنصلية في مدينة العيون؟ ويجب أن نتساءل ما وراء هذا؟ ويجب أن نأخذه بعين الاعتبار، وللأسف، وللأسف الأبواق وبصفة خاصة من الخارج التي تتحدث ضد الجزائر واستغلال مرض الرئيس، والتأويلات حول مرضه وحول الجزائر، هذه حملة وحرب إعلامية يجب مواجهتها ولابد لنا كرجال مخلصين لهذا البلد: المجاهدين، المناضلين، المجتمع المدني، المرأة، يجب أن يعي الكل بخطورة هذه الحملة لمواجهتها كرجل واحد، نحن الآن بصدد بناء دولة، ولا نبني هذه الدولة في فترة شهر أو شهرين، فهذه الدولة ستبقى للأجيال، وما كنا نتكلم عليه من قبل - في هذه القاعة - كله تحقق. من كان يظن أننا سننظم انتخابات رئاسية، وأجرينا هذه الانتخابات، وهذا بفضل إيماننا في الجزائر وبفضل مؤسسات الدولة الهامة وهو الجيش الوطني الشعبي، .. فالجيش الوطني الشعبي تسميته مرتبطة بالوطن وبالشعب، جيش سليل جيش التحرير بحق وجدارة، واليوم هو يحافظ كمؤسسة على استقرار البلاد واستقلالها وحدودها وهذه مهمته وقوته، والتي أراد الأعداء الطعن في هذا الجيش مثلما حاولوا بالأمس الطعن في جيش التحرير في قضية أولوية السياسي والعسكري، فالعسكري آنذاك كان - عن قناعة - مجاهد وسياسي حامل للسلاح.

للأسف، وللأسف الأبواق وبصفة خاصة من الخارج التي تتحدث ضد الجزائر واستغلال مرض الرئيس، والتأويلات حول مرضه وحول الجزائر، هذه حملة وحرب إعلامية يجب مواجهتها ولابد لنا كرجال مخلصين لهذا البلد: المجاهدين، المناضلين، المجتمع المدني، المرأة، يجب أن يعي الكل بخطورة هذه الحملة لمواجهتها كرجل واحد

إسمحوا لي لو أطلت عليكم، في ذلك الوقت وفي بداية اندلاع الثورة كان يقال «أهؤلاء الحفاة العراة يخرجون فرنسا؟» وكانوا يقولون الأمطار قادمة وسيهطل الثلج وسوف يتم اصطيادهم كالأرانب، هذا الكلام كنا نسمعه آنذاك. فالأمطار والثلوج هطلت وهؤلاء الأرانب أصبحوا أسود. وبعدها توالت الأحداث: 20 أوت والمعركة الكبرى في تبسة وهي معركة الجرف التي دامت سبعة أيام بلياليها، وبدأ الناس المشككون في نجاح ثورة أول نوفمبر ينضمون إلى هذه الثورة محطة بعد أخرى، وفهم الناس الدرس جيدا وأهمية الكفاح، ولكن العقلية والذهنية موجودة حتى يومنا هذا، وأعني: هذا سياسي وهذا عسكري، ربما توجد في بلدان أخرى، ولكن ليس في الجزائر ولا في تاريخها.

وعندما نتكلم ونقول: نوفمبر يعود، فإنه يعود بمبادئه والتي بها تحررت البلاد، يعود بنضالنا وإخلاصنا. ولما نتكلم عن الحكومة لا نتحدث عنها كأشخاص بل نتكلم عنها ككيان.

عند الحديث عن ليبيا وكما قال السيد رئيس الجمهورية في مؤتمر برلين: ليبيا خط أحمر، والحل يجب أن يكون ليبيا - ليبيا، اليوم كل الناس تتغنى بأن الحل يجب أن يكون ليبيا - ليبيا، ولا أحد يتكلم عن الجزائر التي بادرت إلى هذا الطرح، والتي كانت ضد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لليبيا!!

يجب التجند كرجل واحد لتجاوز الإشكاليات المرحلية وتلبية لوصية الشهداء

أيتها الأخوات والإخوة، بهذه المناسبة، تطرقت لهذه الجوانب وهي ملفات مفتوحة، ويجب التجند كرجل واحد لنتجاوز الإشكاليات المرحلية، من أجل بناء دولة تدوم للأجيال وفاء وتلبية لوصية الشهداء، حيث إن آخر كلمة كان يقولها الشهيد – وأنا سمعتها شخصيا كما سمعها المجاهدين في مختلف الجهات– هي: «اتهلاو في الجزائر» فيجب أن نحافظ على الجزائر!!

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر، ويحيا الشعب الجزائري، شكرا والسلام عليكم والجلسة مرفوعة.

القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على نص القانون المتضمن تسويـــــــة الميزانية لسنة 2018

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الاثنين 28 ديسمبر 2020 على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، خلال جلسة عامة ترأسها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الجلسة حضرها ممثلا للحكومة السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان...

عرض وزير المالية ايمن بن عبد الرحمان
مؤشرات مالية ميزت السنة المالية سنة 2018

تطرق وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان خلال عرضه لنص القانون على أعضاء المجلس، للمجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية لسنة 2018 في ظل التطورات التي طرأت على المستوى الدولي والمتعلقة بالنمو العالمي، خاصة الطلب على منتجات الطاقة، حيث أكد أن نسبة النمو المحققة في سنة 2018 بلغت 1.4 %، بزيادة تقدر بـ 0.1 بالمائة مقارنة بسنة 2017... بينما سجّل الناتج الداخلي الخام في نفس السنة ما قيمته 20259 مليار دج، أما فيما يتعلق بمعدل التضخم لسنة 2018 فقد قُدّرت بـ 4.3 %، مقابل 5.6 بالمائة سنة 2017... أما فيما يتعلق بالصادرات، فقد أبرز ممثل الحكومة بأن الصادرات قُدّرت في السنة المعنية بـ 41.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 34.6 مليار دولار أمريكي سنة 2017. في حين عرفت الواردات زيادة بـ 2.77 مليار دولار حيث بلغت سنة 2018 ما مقداره 46.33 مليار دولار ، وقد أرجع الوزير تلك الزيادة إلى ارتفاع استيراد مجموع المواد الغذائية والسلع المتعلقة بالتجهيزات الصناعية.

هذا، وقد وصلت احتياطات الصرف خارج مخزون الذهب في نهاية 2018، إلى 79.9 مليار دولار أمريكي ، بينما بلغت مستحقات الدين العمومي نهاية 2018 ما قيمته 7697.1 مليار دينار منها 7558 مليار دينار للدين الداخلي و 139 مليار دينار للدين الخارجي.

وكشف السيد الوزير أنه تم تخصيص مبلغ 2.349.69 مليار دينار من حاصل الجباية البترولية لـ 2018 لميزانية الدولة و437 مليار دج لصندوق ضبط الارادات و 4.03 مليار دينار للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات و 44.05 مليار دينار لفائدة الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة...

وبخصوص ميزانية التجهيز أوضح الوزير أنها اندرجت في إطار متابعة الجهود المبذولة مسبقا للتحكم وترشيد النفقات العمومية من خلال اتباع حذر بهدف اكتمال المشاريع في طور الإنجاز في آجال محددة وتكاليف متوقعة، و تمويل المشاريع الجديدة، مع احترام السقف الذي حددته السلطات العمومية وتسجيل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي فقط والتي تتوفر فيها الشروط اللازمة لانطلاقها؛ بالإضافة إلى تسديد الديون المستحقة على الدولة من جهة، ومساهمة استثنائية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) بهدف المحافظة على خدماته من جهة أخرى.

وفي ختام عرضه ذكر الوزير بعنوان سنة التسيير 2018، ببعض المؤشرات والنتائج المهمة التي أظهرت آثار النفقات الميزانية على الخدمة العمومية.

بعد الاستماع لعرض وزير المالية، سجل أعضاء المجلس عددًا من التساؤلات والانشغالات تمحورت أساسا حول العجز الميانياتي المسجل عقب تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تدهور العملة الصعبة مقابل العملات الأجنبية، وعن الحلول المتخذة لذلك . كما تساءلوا عن أسباب تجميد تجسيد النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك خاصة مع استفحال ظاهرة البيروقراطية الإدارية، والتي باتت تشل العمل الاستثماري وتنال من إرادة المتعاملين الاقتصاديين وعلى الاستثمار المحلي والأجنبي، وعن الإجراءات التي ستتخذ للحد من هاته الظاهرة.
وتطرقوا إلى الصعوبات التي تواجه العديد من القطاعات الصناعية في مباشرة نشاطاتها، بسبب التماطل في إعداد دفاتر الأعباء الخاصة بها وعن الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بهذا الانشغال في القريب العاجل، وتساءلوا أيضا عن التصور الجديد لإصلاح آلية الدعم للفئات الهشة المعمول بها حاليا والتي أظهرت أنها لا تحقق أية نجاعة اقتصادية وتكبد الميزانية أموالا طائلة.

السيد فؤاد سبوتة:

شكرا، لله الحمد، وللوطن المجد، وللشهداء الوفاء بالعهد.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، الموقر،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

إن عرض مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018، قد جاء مباشرة بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه على قانون المالية لسنة 2021، والذي أعد في ظل معطيات اقتصادية ومالية صعبة تعيشها بلادنا، على غرار دول العالم.

وإذا كان عرض مشروع قانون تسوية الميزانية، يعد مناسبة للتمحيص في النقائص المتعلقة بتنفيذ ميزانيات التسيير والتجهيز، فإن الوضع الذي تعيشه البلاد اليوم، جراء العديد من العوامل الداخلية والخارجية، يجعلنا على يقين من أن الضرورة والواجب والحتمية، تقتضي منا جميعا الوقوف مع الذات ومراجعة الحسابات وتقويم الاختلالات، من أجل الذهاب إلى الجزائر الجديدة، وفق نظرة سليمة ومتبصرة؛ وأستسمحكم، معالي الوزير، في عرض بعض النقاط التي أعتبرها مهمة، في إطار هذا التقويم الذي أتحدث عنه.

أولا: ضرورة الإسراع في تشكيل خلايا تفكير على مستوى كل القطاعات الوزارية، تتكون من خبراء ومختصين، وفاعلين في الميدان، ومن الكفاءات الجزائرية في الداخل والخارج، تعكف هذه الخلايا على بلورة تصور واضح لمستقبل القطاع على المدى المتوسط والبعيد، وفقا للمعطيات الحالية والمقاربات المستقبلية، دون تملق ولا تكابر ولا مجانبة للصواب، مع أخذ الوقت الكافي لإنجاز التصور المشروع الذي سيسمح بالتقدير الجيد لاحتياجات القطاع، والتقييم الحقيقي لمدى نجاعة الاستثمارات العمومية والخاصة، وانعكاساتها على المواطنين، على أن تعرض المسودة لاحقا في لقاء أو ندوة، تضم مختلف الفاعلين للنقاش مجددا والإثراء، على أن تكون مخرجاتها ورقة الطريق لمستقبل القطاع.

ثانيا: خلال عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021، تطرقت إلى مسألة عصرنة قطاع المالية، وها أنا أجدد الدعوة مرة أخرى إلى الحكومة للإسراع في رقمنة إدارات المالية، ممثلة في قطاعات الضرائب والميزانية والجمارك وأملاك الدولة، وهيئات أخرى مماثلة، مع الاهتمام أيضا بالتكوين المستمر للعنصر البشري، بما يسمح بتحسين التسيير المالي للقطاع والمعالجة الحقيقية لظاهرة التهرب الجبائي والنشاط التجاري الموازي.

ثالثا: الإسراع في فتح مكاتب الصرف، التي تمت الموافقة عليها في البرلمان منذ سنتين، دون أن تجد مجالا لها للتجسيد على أرض الواقع، والهدف من تجسيد ذلك هو القضاء على السوق الموازية، ومن ثم استفادة ودعم الخزينة العمومية بالملايير من العملة الصعبة، يمكن لهذه الأموال أن تكون رافدا من روافد دعم الاقتصاد الجزائري، في ظل معطيات السوق العالمية.

رابعا: الإسراع في إعداد القانون المتعلق برفع التجريم عن فعل التسيير، وهي مسألة جوهرية وضرورية، وضرورة ملحة للدولة عموما، بالنظر لما تشهده المؤسسات العمومية والإدارات المحلية من ركود وسبات، أثر سلبا على تنفيذ كل السياسات التي وضعتها الحكومة، من أجل دفع عجلة التنمية في كافة القطاعات. وهو القانون الذي سيسمح بتحديد المسؤوليات تحديدا دقيقا، بما يجعل من المسؤول الكفؤ والوطني الغيور على بلده، يزيد في اجتهاده من أجل المساهمة في عملية البناء الوطني. وفي المقابل يسمح هذا القانون للدولة من تتبع مسارات المال العام بشفافية أوسع ونجاعة أكبر.

خامسا: إيلاء أهمية أكبر لعمل مجلس المحاسبة، الذي يحتاج إلى دعم، من حيث العنصر البشري، وأيضا من خلال توفير الآليات التي تسمح له من مراقبة صرف المال العام. وعلى هذا الأخير، أي مجلس المحاسبة، مضاعفة الجهد خدمة للصالح العام.

سادسا: على الحكومة التفكير مليا والإسراع في إيجاد بدائل جديدة وأخرى لخلق الثروة، بعيدا عن المحروقات، فعلا لا قولا، حتى نتمكن من رفع التجميد عن المشاريع المرتبطة بشكل مباشر بالحياة اليومية للمواطنين، خاصة ما تعلق بالمستشفيات والمصحات الطبية، وكم أننا في ولاية جيجل في أمس الحاجة لهكذا إجراء، لرفع الغبن عن أهالينا في كامل تراب الولاية، إلى ذلك السماح لمشروع منفذ الطريق السيار، الرابط بين العلمة وميناء جن جن من إعادة بعثه من جديد، لأنه المشروع الوحيد والأوحد الذي بإمكانه فك العزلة عن ولاية تاريخية، مجاهدة، تعد ولاية ظل بامتياز، ولنا فيما عاشته الولاية من إرهاب وزلازل وفضيانات ووباء، وما خلفته هذه كلها، الدليل والواقع المر الذي نعيشه في ولاية جيجل.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

تلكم، بعض النقاط التي أردت من خلالها تقديم تصور ولو مبسط حول القطاع المالي في الجزائر، وآمل أن تجد مجالا للأخذ بها، أو على الأقل ببعضها؛ شكرا لكم جميعا.

السيد حميد بوزكري:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،
السادة أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
سلام الله عليكم جميعا.

بعد اطلاعنا على الوثائق المرفقة لنص المشروع المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، سجلنا تقريبا نفس الملاحظات المتكررة في الميزانيات السابقة. ففي مجال الضريبة لاحظنا استمرار الوضعية السلبية للتحصيل، وتبقى العملية دون تحقيق نتيجة مرضية، رغم تحسنها بالمقارنة مع سنة 2017، بمعدل 12.34 %، بمبلغ قدره 4506.41 مليار دج، كما سجل التهرب الضريبي، في شطره المتعلق بالرسم على القيمة المضافة، الحصة الأكبر من الديون الجبائية بقيمة 34.84 %، ثم حاصل الضرائب غير المباشرة بنسبة 18.79 %، كما تبقى إجراءات التحصيل الجبري لديون الضريبة دون جدوى، لانعدام الصرامة في تنفيذها، ربما تحتاج إلى نصوص قانونية أكثر ليونة، مع تحسين ظروف الأعوان المكلفين بالتحصيل وحمايتهم.

إن الوضع الاقتصادي للبلاد يفرض علينا المرور بأقصى سرعة إلى رقمنة قطاع المالية واستعمال التكنولوجيا في المعاملات التجارية، لما تضفيه من شفافية في تسيير حركة الأموال؛ وبالتالي، القضاء على الممارسات السلبية. كما نرى أنه من الضروري القضاء على «الشكارة» في المعاملات، لأن التجارة الموازية غير القانونية حقا أصبحت تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، لذا يستوجب تعميم استعمال البطاقة الإلكترونية، مع إلزامية استعمالها في كل التعاملات، وضرورة التعامل بالشيك، فيما يخص التبادل التجاري، أو اقتناء السلع باهظة الثمن، كما أن رهان عصرنة القطاع يستوجب أيضا النظر في الإمكانيات المادية والبشرية التي تحتاج إلى مزيد من الدعم والاهتمام.

سيدي وزير المالية،

إن القانون رقم 08 – 15، الذي يعدل قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها الذي يشهد في كل مرة تمديدا في آجاله، دون تسجيل تحسن في دراسة الملفات، حيث بلغ عدد الملفات المودعة للتسوية حوالي نصف مليون ملف، ويبقى عدد الملفات التي تمت تسويتها ضئيلا جدا، ويراوح مكانه، نظرا للعراقيل البيروقراطية في دراسة الملفات.

إن الغرض من سن هذا القانون هو معالجة وضعية أملتها ظروف خاصة مرت بها البلاد، وجعلها في إطارها القانوني، لكي يسمح بتنظيم العمران وتطهير قوائم طلبات السكن، بالإضافة إلى تمكين الخزينة العمومية من إيرادات إضافية، رغم كل هذا يبقى المواطن، يتنقل بين أروقة الإدارات للاستفسار عن ملفه، وفي بعض الحالات يمتنع رؤساء بعض الدوائر منح المواطنين مقررات التسوية، بالرغم من قبول ملفاتهم من طرف اللجان المختصة؛ وهذا يعتبر مخالفة للقانون وتعسفا في استعمال السلطة. هذه الظاهرة يعتمدها بعض رؤساء الدوائر في ولاية الشلف. وتعرف إجراءات الدفع للقروض المالية لوضعيات المشاريع تعقيدا كبيرا، مما أثر سلبا على السير الحسن للمصالح العمومية، حيث يتم التأشير على الصفقة أو الموافقة على الالتزام من طرف المراقب المالي، وبعد ذلك وبعد استنفاذ الإجراءات الإدارية المعروفة والحصول على مقرر تسجيل وبعد الشروع في الإنجاز يتم الرجوع إلى المراقب المالي، في كل مرة يتم تقديم قروض الدفع على سبيل التأشير. إن هذا الإجراء الأخير نرى أنه لا جدوى منه، بحكم التأشير المسبق على الصفقة، التي استوفت كل الشروط القانونية؛ وبالتالي، نرى أنه من الضروري مراجعة هذه الإجراءات لإضفاء ليونة على التسيير وتخفيف حجم العمل المتكرر الذي يؤدي إلى تراكم الملفات؛ وبالتالي، يستحيل مراقبتها في وقتها القانوني والتدقيق في محتواها. وتعرف الكثير من المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية تأخرا وعدم الالتزام بالآجال التعاقدية، بسبب عدم نضج الدراسة أو تعرضها لعراقيل غير محتملة.

إن القيم المالية المرصودة لهذه المشاريع تتآكل مع مرور الزمن وتفقد قيمتها، خصوصا مع تراجع قيمة الدينار الذي فقد حوالي 50 % من قيمته، مقابل الدولار، منذ سنة 2016 إلى يومنا هذا... أأكمل سيدي الرئيس؟

إن عدم احترام الآجال يرهن الأهداف المرجوة من المشروع ويزيد من صعوبة التجسيد، مثلما تشهده ولاية الشلف من ورشات لمشاريع، بعضها لمدة أكثر من 15 سنة، كمشروع الطريق المزدوج (تنس – شلف)، منذ سنة 2014، سد كاف الدير منذ سنة 2005، مستشفى الأمراض السرطانية ومستشفى عين مران منذ سنة 2008. وهذا الأخير الأشغال به على وشك الانتهاء، ندعو مسؤولي القطاع الإسراع لوضعه حيز الخدمة، لأن سكان المنطقة الغربية للولاية ينتظرون هذا المرفق بفارغ الصبر.

كما أريد أن ألفت عنايتكم، وأنقل لكم انشغال ساكنة دائرة الزيوجة، لأجل تجسيد مشروع إنجاز ملعب ألعاب القوى بمختلف المرافق، حيث تم تسجيل المشروع سنة 2014، أختيرت المنطقة لمعايير علمية وتقنية بحتة، وسيكون هذا المركب قبلة لرياضيي النخبة لإقامة تربصاتهم، لكن نسبة الإنجاز تراوح مكانها، نظرا للأشغال الإضافية الطارئة التي تحتاج إلى إعادة تقييم.

للإشارة، منطقة بيسة قدمت عدة عدائين، بمستوى عال، تألقوا على المستوى الوطني والقاري، كما رفعوا راية الوطن في الكثير من المحافل الدولية.

إن الضبابية في التسيير في بعض الصناديق الخاصة واللاعدل في توزيع اعتماداتها، خلق فوارق تنموية بين الولايات، نذكر منها: صندوق التضامن للجماعات المحلية والذي شهد توزيعا غير عادل للمبالغ المالية على الولايات، ولم تحظ ولاية الشلف من نصيبها كباقي الولايات، حيث تشهد العديد من البلديات اختلالات تنموية أثرت كثيرا على استقرار الساكنة، فمن الضروري إعادة النظر في الكثير من مناطق الظل بالولاية، خصوصا توفير المياه الصالحة للشرب، وفك العزلة والربط بالكهرباء والغاز، مع تحسين ظروف التمدرس وتقديم خدمات صحية معقولة.

قبل الختام، أريد التوجه إلى الحكومة بضرورة النظر إلى وضعية عمال الإدماج الجتماعي، الشبكة الاجتماعية، لأجل تمكينهم من الإدماج، على غرار موظفي عقود ما قبل التشغيل، لأنها حقيقة فئة تعاني منذ سنوات، من غير المعقول وغير المنصف عدم إدماجهم في مناصب قارة.

هذا ما أردنا المساهمة به في إطار مناقشة مشروع هذا القانون، نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عبد الحليم لطرش:

سيدي رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم،
السيدة والسيد ممثلا الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نشكر اللجنة المختصة على التقرير المعروض، وكل من ساهم في إثرائه، والشكر موصول كذلك إلى إطارات الدوائر الوزارية، المساهمة في تحضير مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس،

بعد تصفحنا لمشروع هذا القانون وفي ظل المعطيات التي وردت به، فإننا نلاحظ تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية مقارنة بسنة 2017، خاصة ما تعلق بانخفاض نسبة التضخم، لكن يبقى هذا غير كاف، في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي عاشتها الجزائر سنتي 2019 و2020، وانكماش مداخيل البلد. كما سجلنا في المقابل ارتفاعا في عجز الميزانية بمبلغ قدره 296.1 مليار دج، مقارنة بسنة 2017؛ كل هذه المؤشرات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يبقى من الضروري تحليلها ودراستها والعمل على تكميل ما هو إيجابي، وتصحيح ومعالجة العوامل المؤدية إلى المؤشرات السلبية.

السيد الوزير،

مما سبق، فإني أطرح بعض التساؤلات، التالية:

1 – لقد انتقلنا في السنوات الأخيرة من دراسة قانون تسوية الميزانية (س – 3) إلى (س – 2)، وهذا شيء إيجابي، ونحن اليوم لا نطالب، في الوقت الراهن، بدراسة قانون تسوية ميزانية (س – 1)، لأننا نعلم أن العوامل التي تسمح بتحضيره غير متوفرة في الوقت القريب، لكننا نطالب أن يتم عرض مشروع هذا القانون مستقبلا قبل عرض مشروع قانون المالية، كما هو معمول به في بعض الدول.

2 – لقد ورد في تقرير مجلس المحاسبة عدة ملاحظات، منها القصور في تسيير الحسابات الخاصة، ومتابعتها وتقييمها، حتى أن هناك بعض الغموض في تبرير نفقاتها، مما أدى إلى غلق العديد منها بقانون المالية 2021، وهنا نتساءل بخصوص الصناديق المتبقية والسارية المفعول على الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتفادي ارتكاب نفس الأخطاء بخصوص تسييرها؟

3 – لقد أكد تقرير مجلس المحاسبة كذلك أن نتائج التحصيل الجبائي والجمركي والأملاك الوطنية تظل غير مرضية سنة 2018، بسبب عدم تفعيل آليات الرقابة على المكلفين بالضريبة، بهدف الحد من التهرب من أداء الالتزامات الجبائية والجمركية، فما هي الإجراءات التي ستتخذها مصالحكم في هذا الإطار؟

4 ـ ما هي آثار صرف الأموال المطبوعة سنة 2018، في أعقاب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الوطني، كما أنه لم يرد في التقرير تفاصيل كبرى عن كيفية صرفها؟

5 ـ من التوصيات التي وردت في تقرير مجلس المحاسبة تمويل المشاريع الناضجة فقط، وهذا ما جاء به قانون المالية 2021، والمصادق عليه مؤخرا. وهنا نتساءل عن مصير المشاريع غير المنتهية والتي تم إعادة تقييمها بمبالغ ضخمة؟ كما نتساءل ما هي المعايير التي يعتمد عليها في تحديد مصطلح المشاريع الناضجة؟

6 ـ منذ سنوات تداولت الحكومات المتعاقبة على تعويم سعر صرف الدينار الجزائري، كما عجزت هذه الحكومات عن القضاء على السوق الموازية لصرف العملة ولم تتمكن من فتح مكاتب للصرف، ولم تتمكن كذلك من كبح تهريب العملة وتضخيم الفواتير التي يستفيد منها المستوردون باستغلال فارق الصرف بين البنك والسوق السوداء؛ وفي ظل الانخفاض المتتالي لقيمة الدينار، لماذا لا يتم اللجوء إلى تحرير سعر صرف الدينار، مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطن وحماية الفئات الهشة والقدرة الشرائية؟

7 ـ آخر نقطة، لقد سمحت وزارة المالية، خلال السنوات القليلة الماضية، لمختلف الدوائر الوزارية، بتحويل عمال التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكامل، لكن هناك بعض القطاعات الوزارية سمحت بتحويل ما نسبته 50 فقط من العمال، على غرار قطاع وزارة التضامن، وهنا نتساءل، متى يتم السماح بتحويل النسبة المتبقية من العمال إلى التوقيت الكامل؟

سيدي الرئيس، بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير،

في الأخير، لقد عرفت ولاية جيجل مؤخرا فيضانات، أدت إلى إلحاق أضرار ببعض المنشآت، وهنا أستغل الفرصة لأشكر كل من ساهم في الوقوف من أجل إصلاح هذه الأضرار، من سلطات محلية ومتطوعين من مؤسسات أشغال ومواطنين، في انتظار مساهمات السلطات المركزية، قصد تخصيص أظرفة مالية من أجل القيام بعملية الصيانة... وهنا أرجو من سيادتكم تبليغ انشغالنا إلى السيد وزير الأشغال العمومية، بخصوص جسر الملاقي ببلدية العنصر، والذي انهار سنة 2018 بسبب الفيضانات، وعزل أكثر من 30 ألف مواطن، والمسالك المفتوحة مؤقتا الآن لتعويضه مهددة كذلك في ظل الظروف المناخية الحالية، علما أن لقاءنا كمجموعة نواب عن ولاية جيجل للبرلمان بغرفتيه مع وزير القطاع، شهر فيفري 2020، أسفرت عن وعود من أجل تخصيص غلاف مالي لإنجاز هذا الجسر لكنها لم تتحقق على أرض الواقع إلى يومنا هذا!

شكرا، والسلام عليكم.

السيد محمد الواد:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يمثل مشروع القانون المعروض أمامنا اليوم مرآة عاكسة لنتائج تنفيذ ما جاء في قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2018، كما يندرج مشروع هذا القانون المتضمن تسوية الميزانية، في إطار الرقابة البعدية أو اللاحقة التي تمارسها السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية. وإن كانت المدة التي تفصل بين التنفيذ والرقابة تقدر بسنتين، فإننا نأمل حقا ـ كما قال السيد الوزير ـ أن تتقلص المدة إلى سنة واحدة، إضفاء لمزيد من الشفافية في التسيير. وهنا أردت الإشارة إلى نقطة واحدة ووحيدة، إلا أنه وعلى الرغم من أن المؤشرات التي جاء بها مشروع القانون هذا كانت مطمئنة ومريحة، إلا أن التصحيحات والتعديلات الضرورية لتحسين تسيير المالية العمومية يبقى من الواجب اتباعها، إذ يستوجب بلوغ هذه الغاية السعي إلى التجسيد الأمثل والميداني للتعهدات المالية ولطبيعة المشاريع المقترح القيام بها خلال السنة المعنية، كل ذلك بما يسمح بالحفاظ على النمو الاقتصادي ومناصب الشغل.

أختم وأقول، ونحن على أبواب استقبال سنة 2021، نسأل الله تعالى أن تكون سنة أحسن من التي سبقتها، وأن تكون جائحة كورونا سحابة عابرة وإن طالت، كما نسأله أن يحفظ الجزائر من كل أذى ومكروه، وأن يحفظ شعبها وأن يشفي رئيسها ويعلي شأنه وأن يوفقه لمواصلة استكمال ورشة الإصلاح الكبرى التي باشرها، وتجسدت أولى لبناتها بالاستفتاء على الدستور، كما أدعو الجميع إلى وضع اليد في اليد كالبنيان المرصوص وذلك لمصلحة الجزائر فقط.

وأخيرا، لدي انشغال فيما يخص الطريق الوطني رقم 22 (RN 22) الرابط بين مدينة تلمسان ومدينة سبدو، على مسافة 10 أو 15 كلم، المنطقة المسماة زاريفط، وهي عبارة عن منعرجات خطيرة ولقد طالبنا مرارا بتوسيع هذا الطريق على مسافة 10 كلم خاصة – كما قلت إنها صعبة، وذلك بين مدينة تلمسان ومدينة تني، لكن إلى حد الآن لم نر شيئا، ولا ننسى بأن هذا الطريق هو الذي يمول الجنوب والهضاب العليا منها: ولاية النعامة وحتى بشار وتندوف، طريق تستعمله الشاحنات وخصوصا التي تنقل الوقود، وشكرا.

السيد محمد قطشة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر،
معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام والصحافة،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، يعتبر وثيقة تلخص ظروف تنفيذ الميزانية وقانون المالية للسنة المعنية، ويتعلق أيضا بتقييم شروط استعمال المسيرين المعنيين للاعتمادات المرصودة للميزانية، مقارنة مع الموازنة التي حددتها السلطات المعنية. وتخضع هذه الوثيقة إلى تقييم مجلس المحاسبة، يستخلصها من أهم المعاينات والملاحظات والتعقيبات ويساهم باقتراحاته وإصدار توصيات، قصد البحث عن التصحيحات والتعديلات الضرورية لتطوير تسيير المالية العمومية.

من هذا المنطلق، واستنادا على تقرير مجلس المحاسبة، لوحظ وككل سنة تكرار نقائص تؤثر سلبا على نجاعة وفعالية تسيير المال العام ومن أهمها: نقص النضج في الدراسات وهذا يخالف أحكام المرسوم التنفيذي 98 ـ 227، المؤرخ في 14 يوليو1998، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم، كذلك برمجة المشاريع نتج عنها إعادة التقييم المتكرر، التأخر في تنفيذ البرامج المسجلة، اللجوء المتكرر من سنة إلى أخرى إلى تصحيح اعتمادات ميزانيات هيئات وزارية، وإشارة على نقص التقديرات الميزانية، وبالمقابل فإن الاقتطاعات المتكررة والبواقي الكبيرة من الاعتمادات على مستوى الميزانية العامة أو ميزانيات الهيئة المستفيدة من الإعانات لدليل على المبالغة في تقدير الميزانية.

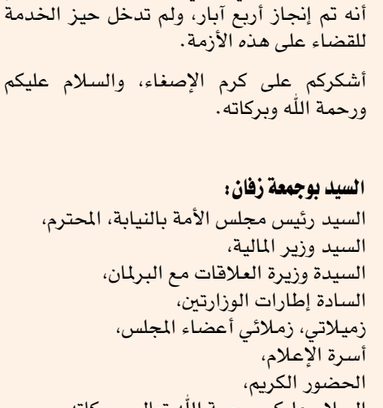

فيما يخص وزارة الموارد المائية:

أدى نقص نضج العمليات للتجهيز العمومي من جهة، والتأخر في تنفيذ المشاريع من جهة أخرى، إلى إحداث جملة من التغييرات على هيكلة العمليات، وبصفة متكررة للعديد من رخص البرامج، وذلك أثناء فترة تطوير المشاريع ونجم عنها ارتفاع تكاليف المشاريع في الكثير من الحالات.

وفي هذا الصدد، ورغم رصد الدولة لمبالغ معتبرة، تعاني بلدية مسعد، ولاية الجلفة، وهذا انشغال ألتمس من معالي الوزير، أن يوصله إلى معالي السيد وزير الموارد المائية، وهذا للقضاء على أزمة العطش التي تعاني منها بلدية مسعد، للعلم أنه تم إنجاز أربع آبار، ولم تدخل حيز الخدمة للقضاء على هذه الأزمة.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد بوجمعة زفان:

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السادة إطارات الوزارتين،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بما أن مشروع قانون تسوية ميزانية 2018، يعتبر العامل الأساسي الذي يحدد النتائج المرتبطة بتنفيذ قانون المالية وقانون المالية التكميلي للسنة المعنية، حيث يبرز المعطيات الموضوعية التي تبين الإيجابيات والسلبيات أثناء الممارسات الفعلية والإجراءات العملية لتنفيذ الميزانية، حسب القوانين والإجراءات المحددة لذلك. ومن ثم يظهر الفرق بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية العامة للدولة، وكذلك النتائج التي تبين مدى تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة بالخزينة، فضلا عن التغييرات الخاصة بالاقتراض والمساهمة.

سيدي الرئيس،

إن كل ما تم ذكره يمّكن السلطة التشريعية من معرفة مكشوف الخزينة المتاح، وذلك قصد القيام بالرقابة على عمل السلطة التنفيذية وتقييم نتائجها في تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية.

وفي هذا الصدد، يندرج اقتراحنا أن يتم البحث عن أسلوب أكثر دقة لمعالجة النقائص المسجلة في السنة المعنية، من أجل تفاديها في السنة الموالية، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع التنموية ومشاريع الاستثمار التي تخلق مناصب العمل للشباب المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين.

سيدي الرئيس،

وحتى لا تذهب الجهود المبذولة من طرف الحكومة هكذا، فيما يتعلق بجعل الولايات المنتدبة حقيقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، تلبية لحلم مواطني هذه الولايات.

إسمحوا لي أن نستغل هذه السانحة، وأن نذكر

ونؤكد، في نفس الوقت، على اقتراحنا أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2021، حول ضرورة إعطاء الأهمية الخاصة والبحث عن الصيغة الأكثر ملاءمة، التي تسمح بالتكفل بملف تشغيل الشباب، ومواصلة ترقية المؤهلين والعمل على توفير فرص أكثر للتوظيف، وكذا الاعتناء بالفئة الهشة ذات الدخل المحدود، وذلك من خلال العمل على رصد المبالغ المالية والقيام بالإجراءات التي تمّكن من تطبيق القانون المصادق عليه من طرف مجلسنا، والمتعلق بترقية الولايات المنتدبة، إبتداء من الفاتح جانفي الذي تفصلنا عنه أيام معدودة فقط؛ وشكرا.

السيد محمود قيساري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. وبعد؛

سأخاطبكم، السيد الوزير، تارة كوزير للمالية وعضوا للحكومة تارة أخرى.

أولا، نبدأ بغرامة الكمامة الفردية التي تؤرق العديد من المواطنين، يعني أنها تفتقر لأي سند علمي أو طبي لإلزامية المواطن لبس الكمامة، وحيدا منفردا داخل سيارته، نريد سندا صحيا لهذا الأمر.

الشيء الآخر، نريد منكم أن تعطونا نسبة البطالة لهذه السنة، نريد أيضا تفسيرا لتهاوي قيمة الدينار سيدي، هل هي استراتيجية منتهجة من طرفكم؟ نتمنى شرحها، أم بين قوسين، هربت من بين أيديكم يا أخي؟ الشيء الآخر، نرى وبقوة تآكل احتياطي الصرف وبشكل رهيب، ويفتقد إلى الكثير من الشفافية في هذا الصدد، نريد الشفافية في معرفة مدى تآكل احتياطي الصرف.

سيدي، هناك قاعدة صريحة في الفلسفة، وهي »إن رأس المال جبان«، ونحن نرى مؤخرا إقحام الاقتصاد وإقحام قوت الجزائريين في التجاذبات السياسية، يعني، نطالب ألا يقحم الاقتصاد ولا رجال الأعمال وألا يقحم قوت الجزائريين في التجاذبات السياسية،هذا من جهة، ونريد أن نعرف استراتيجيتكم لوقف هجرة رجال الأعمال، رأينا الكثير من رجال الأعمال يهاجرون، والوجهة إلى تركيا خاصة، نعرف أن رأس المال يذهب أين يوجد الاستقرار السياسي، نعرف أنه نزيف حاد، لمّا نقول هجرة رجال الأعمال يعني نزيف رأس المال، ما هي سياستكم وما هي خطتكم واستراتيجيتكم لوقف ذلك؟

سيدي، يراد هنا تسوية ميزانية 2018، هاته الميزانية التي كانت سنتها محل لغط، وكانت فتيلا للاحتجاجات، وكانت غضبا للبرلمان، وحتى أننا نتذكر الأخت الوزيرة بمقولتها الشهيرة»: الشعب لم يكن فرحان بهذا القانون لسنة «2018 وبالتالي بالنسبة لتسوية مشروع هذا القانون، نرى أن الأشخاص الذين اشتغلوا على هذا القانون في 2018 كلهم مدانون لدى العدالة نأتي اليوم لنسوي لهم الميزانية! هل هي تبرئة منا لهم؟ أم هي تبرئة المدان من طرفنا، أم إدانة البريء من طرف القضاء؟! وهنا نحن في تناقض! نسوي ميزانية الناس الذين يحاكمون من أجلها «يشارعو عليها» كما يقال بالدارجة، وهذه من جهة أخرى.

سيدي، بالنسبة لدفاتر الشروط، وها أنا الآن أخاطبكم كعضو للحكومة، دفتر الشروط نحن ننتظره منذ سنة، لم نر دفتر الشروط هذا، هذا الشيء الأول؛ الشيء الثاني، وزير الصناعة صرح منذ قليل بتوقيفه لقانون مرر في البرلمان بغرفتيه، وهو السماح باستيراد السيارات لأقل من 3 سنوات، يوقفه في تعد صارخ على صلاحيات

البرلمان، وصلاحياته هو، حيث إن هذا قانون والقانون لا يبطله إلا قانون آخر؛ وبالتالي، أصبح وزير الصناعة هو عضو لهيئة تنفيذية وعضو لهيئة تشريعية، وكما يقال أصبحنا نرى أنه هو الحكم وهو الخصم. هذا القانون مرر ونحن نطالب بتطبيقه في الحين، ودفتر الشروط هذا نرى أنه لن يحّضر، خاصة المتعلق بصناعة السيارات، هذه الصناعة تحتاج على الأقل إلى 10 أو 8 سنوات حتى نصل إلى صناعة نهائية. من الآن وعلى مدى 10 سنوات. سوق السيارات ملتهب، فالسيارات قديمة، مهترئة، لكن أسعارها ملتهبة، إلى متى والمواطن يدفع؟!

نحن نطالب بتطبيق القانون والصلاحيات، فإذا كان عنده تحفظ على القانون يرجع إلى البرلمان ولا يتجاوز صلاحياته، هذا ما نريده وشكرا سيدي الوزير.

السيد نور الدين بالأطرش:

سلام الله عليكم جميعا.

ونحن نتكلم بصدد الميزانية، سوف أخوض في أمور لها صلة بهذه الميزانية، وكثيرا ما نطيل الخطابات وإطالة العهد مع الوطن، ونتكلم أيضا عن الثقة بين المواطن والسلطة.

إن الجمهورية الجديدة إنما هي الجمهورية التي تستفيد من إيجابيات الماضي وتمحق وتحرم على نفسها الممارسات السلبية الماضية، هي جمهورية تجعل من الصدق والثقة والمصارحة عنوانا و شعارا لها وعملة جارية.

كثيرا أيضا ما نطيل الخطابات ـ كما قلت ـ عن تلك الثقة بين المواطن والسلطة، فالمواطن يبحث دائما عن سبل العيش البسيطة في وطنه، كيف وأي منطق يقبل أن نصدر مواردنا الطبيعية ولا نستفيد منها؟ وأي منطق أيضا يقبل أن نستهلك مواد مستهلكة، معلبة، مستوردة، جاهزة، في إطار تنمية مؤجلة وموارد بلادنا معطلة؟!

وما معنى أننا نصدر الكهرباء والانقطاعات دائمة ومتكررة، حتى انتابنا الخوف وعقدة كهربائية ننتظر دائما انقطاعه؟

ما معنى أيضا أننا نصدر الغاز إلى أوروبا وأنبوبه يمر على قرى والبرد يحاصر شعبه؟

أي معنى ـ أيضا ـ أن نربط كل الشبكات بالماء الشروب ويصل إلى البيوت متغيرا لونه ويصل أيضا طعمه خائبا ثم نكلف أنفسنا عناء تسديد الفواتير؟

وأي معنى للتكلم عن التنمية خارج المحروقات؟وفي هذا الصدد، أردت أن أفتح قوسا حول محطة في ولاية مستغانم، عتادها وآلاتها يتآكلها الزمن ولم نكلف أنفسنا عناء حمايتها أو الإسراع بهذا المشروع المتأخر منذ 3 سنوات، هذا المشروع الذي من شأنه أن يمتص البطالة وأن يشغل الشباب، وأن يجعل القطيعة مع الانقطاعات المتكررة للكهرباء، ثم نفكر بعد ذلك مليا في تصدير الكهرباء.

دائما ما نتكلم عن الأغلبية في وطننا وهي فئة الشباب، هذا الشباب لما يرى أبناء وطنه من الناجحين في دائرة التهميش، يمل من السياسة المنتهجة في وطنه، هذا الشباب الذي لم نثق فيه بصدق، وجعلنا ابتكاراته وجعلنا تفكيره خارج منطق السياسة المنتهجة.

دعوني أقول أيضا يا سيادة، بأن الجزائر اليوم بحاجة إلى كل مواردها، وبحاجة إلى سواعد أبنائها داخل الوطن وخارج الوطن، الحكومة لابد أن تبحث عن تحقيق المؤهلات المتاحة لها، في إطار الرهانات التي لا تقبل التأجيل.

كنا دائما نتكلم عن مناطق الظل، وما معنى أن نتحدث عن تنمية خارج المحروقات ولم نجعل من الزراعة والسياحة أولوية الأولويات؟ كما فهم ذلك أجدادنا ـ كما قلت ذلك سابقا ـ من جدود وجدات، كنا نعدهم أميين وأميات، تعلموا أن معركة التحرير تبدأ أيضا من إنتاج القمح والشعير، فأبدعوا في محراث خشبي خرافي، واستبدلنا القمح بتركيب السيارات ونفخ العجلات.

لماذا همشنا محو الأمية ومعلمي محو الأمية بداعي الكورونا؟

المصادقة على هذا المشروع، يا سادة، ليس انتصارا، إنما هو تأشيرة للاختبار، بعيدا عن سخاء الآبار، والاختبار الأكبر... دقيقة سيدي الرئيس.

السيد الوزير،

نعود إليكم فيما يخص محطة توليد الكهرباء المتواجدة في مستغانم، هذه المحطة عرفت تأخيرا لمدة سنوات، أتمنى، سيدي الوزير، أن تأخذوا هذا المطلب على محمل الجد، وأن تمولوا هذا المشروع الذي طال انتظاره، عتاده وآلاته تتآكلها لحد الآن العوامل الطبيعية. وبالتالي، لابد أن تتدخلوا في هذا المشروع وإنهاء أزمته في أقرب الآجال، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد ساعد عروس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة، والوفد المرافق له،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان والوفد المرافق لها،

أساتذتي، أعضاء مجلس الأمة، كل واحد بإسمه،

السادة ممثلو وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة،

السادة إطارات وموظفو مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تواجه الجزائر واحدة من أسوء الأزمات الاقتصادية، التي مرت بها في تاريخها، في ظل انخفاض عائدات النفط، بسبب تراجع أسعار المحروقات، حيث فقدت أكثر من 40 % من مداخيلها هذا العام، مقارنة مع سنة 2019، وتزامن الانخفاض مع تداعيات جائحة كورونا التي فاقمت المشاكل الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الدينار وارتفاع التضخم وانهيار الاحتياطات الأجنبية، وتوقف عديد الشركات عن العمل.

سيادة الرئيس،

السيد الوزير،

دخلت الجزائر العام الجديد وهي مثقلة بأزمة كورونا، وتراجع النشاط الاقتصادي وفق البيانات الرسمية، جراء الغلق الذي أقرته الحكومة، منذ شهر مارس، ومس بالأخص قطاعات حيوية كالأشغال العمومية والبناء والنقل والتجارة، إلى جانب تراجع عائدات النفط وما خلفته من آثار سلبية على القطاعات العامة والخاصة. أما العلامة الكبرى فكانت من نصيب الفلاحة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لقد حقق القطاع الفلاحي في العام الجاري قفزة في كميات إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية ونوعيتها، وأكدت المؤشرات الإيجابية التي سجلها هذا القطاع الحيوي عدم تأثره بتداعيات الجائحة الكونية، التي ضربت الاقتصاد العالمي.

إن تقديرات المصالح الفلاحية قدرت تجاوز الناتج الداخلي الخام لقيمة الإنتاج الفلاحي للعام الجاري عتبة 25 مليار دولار، مقابل 23 مليار دولار في الموسم الفلاحي للعام الماضي، فقطاع الفلاحة فرض نفسه كقطاع استراتيجي في اقتصاد البلاد، بفضل موارده البشرية والطبيعية، بما يضمن الأمن الغذائي، حتى في ظل الظروف الصحية الصعبة التي مرت بها الجزائر.

وعليه، سيدي الوزير، شجعوا الاستثمار في الفلاحة والمحاصيل، وسعوا نطاق زراعتها، خاصة في المناطق النائية؛ وعلى الحكومة أن تشجع الفلاح، إمنحوا له جملة من التحفيزات الجبائية، إسمحوا لهم بحفر الآبار الارتوازية، إمنحوا لهم الفرص بفوائد معقولة، شجعوهم على خوض تجربة التصدير للخارج وسوف ترون العجب!

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لقد تطرقتم للإطار الاقتصادي الكلي المعتمد في قانون المالية لسنة 2018، ونتائج تنفيذه، إذ تم تحضيره ضمن سياق خاص تميز بتقليص الإيرادات المالية، إثر التراجع المحسوس للمواد الطاقوية على المستوى الدولي، حيث اضطرت الدولة إلى اتخاذ جملة من التدابير الجبائية والميزانية، بهدف تحسين الإيرادات وترشيد النفقات، من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية لتحسين النمو.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

ولتجنب التكرار، فإننا نثمن ما جاء في تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وما تضمنه من ملاحظات وتوصيات واستنتاجات مجلس المحاسبة، الذي نتمنى أن يكون له دور فعال في هذا الشأن.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

إن مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، له نفس الاختلالات المسجلة للأسباب التالية:

- الاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات.
- إعادة التقويم المالي للمشاريع الكبرى.
- ضعف منظومة التحصيل الضريبي.
- التهرب الضريبي.
- الاستيراد المفرط.
- تضخيم الفواتير.
- تقهقر العملة الوطنية.

لقد ورثتم عن الحكومات السابقة ما لا يحمد عقباه، ولذلك عليكم ـ سيدي الوزير ـ فتح الملفات الإصلاحية، والمضي قدما في هيكلة الاقتصاد، لأن المعالجة الظرفية لا يمكن أن تستمر، ولا يمكن تحقيق التقويم الاقتصادي دون القيام بتلك الإصلاحات.

سيادة الرئيس،

ستمر هذه السنة بجراحها وآلامها فيما فقدناه من عزيز علينا، بسبب هذا الوباء أو بغيره، والسلامة لكل مصاب مريض، ستمر هذه السنة والشعب الجزائري يودعها بكل ما فيها من مرها وحلوها، وستغدو مجرد ذكرى في صفحة الماضي، إن شاء الله، ستمر هذه السنة بكل ما حملته من صعوبات جمة، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ستمر هذه السنة مع كل ما شكلته من اضطرابات أثرت على الحياة اليومية للجزائريين، بسبب هذه الجائحة وما خلفته من ركود اقتصادي وجمود تجاري. ستأتي السنة الجديدة، إن شاء الله، ويعود الرئيس إلى أرض الوطن، سالما بجانب شعبه الذي أظهر تعاطفا وتضامنا معه، وسيعود الأمل، ستأتي السنة الجديدة لنواصل معا مسار بناء الجزائر الجديدة، في ظل القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، والمضي قدما نحو بناء الجزائر التي حلم بها الشهداء.

زميلاتي، زملائي، لكم مني كل الحب والتقدير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رد وزير المالية على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

الأخذ بتوصيات البرلمانيين على مستوى الحكومة

بعد عرض الوزير فُسِحَ المجال أمام أعضاء المجلس للتعبيرِ عن انشغالاتهم وطرح تساؤلاتهم بشأن مشروع القانون، و قد تولى وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان الرد عليها.

في بداية رده شكر وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على تدخلاتهم، معتبرا إياها قيمة مضافة أكيدة، ومرجعا لتحسين تسيير المال العام وعمل الوزارة خاصة خلال السنة المالية القادمة 2021، مؤكدا في نفس السياق، أن التوصيات الموصفة من قبل البرلمانيين ومجلس المحاسبة، تعد موضوع اهتمام خاص على مستوى الحكومة وعلى مستوى وزارة المالية خاصة. وأن جميع الدوائر الوزارية مدعوة إلى تقديم إجابات عن الملاحظات التي تبديها هذه المؤسسة الموقرة، واضطلاعها بصفة شاملة بالإجراءات التي تم الشروع فيها بالتحديد لتدارك النقائص والمخالفات المسجلة.

نحو الإصلاح الميزانياتي

فبخصوص الإصلاح الميزانياتي ذكر الوزير بأن هذا الإصلاح يهدف إلى الانتقال من التقييد الميزانياتي المبني على الوسائل إلى التقييد الميزانياتي المرتكز على النتائج، حيث اتخذت مصالح وزارة المالية سلسلة من التدابير وهي:

1. إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيق القانون العضوي الجديد، والتي عددها 12 نصا، وقد تم الإمضاء على 11 نصا، وبقي نص أخير، سوف يمر قريبا في مجلس الحكومة.
2. تطوير أنظمة المعلومات المتعلقة بإعداد ومتابعة تنفيذ قوانين المالية، وهذا الإطار هو في طور الإنجاز.
3. تعميم الإطار الميزانياتي الجديد، من خلال تنظيم الندوات والاجتماعات للتحسيس بأهمية هذا الإطار الميزانياتي الجديد.
4. القيام بأعمال لإعداد ميزانيات البرامج على مستوى كل الدوائر الوزارية والمؤسسات التابعة للدولة.

أما الإصلاح المحاسبي فسيهدف - حسب الوزير- بالدرجة الأولى إلى الانتقال من المحاسبة النقدية(أي التحصيلات والإنفاقات) إلى محاسبة الحقوق المعاينة، التي تكمل المحاسبة الميزانياتية(أي على أساس النقود) من خلال المحاسبة العامة التي تدرج الالتزامات، أي الحقوق والالتزامات وكذا الأصول الثابتة، ومن خلال المحاسبة التحليلية، التي تسمح بحساب تكاليف المصالح العمومية المقدمة من قبل الدولة، ويتمثل الهدف من هذا النظام الجديد، أي النظام المحاسباتي في تحسين الأداء والحكم الرشيد.

ميزانية التجهيز أوضح الوزير أنها اندرجت في إطار متابعة الجهود المبذولة مسبقا للتحكم وترشيد النفقات العمومية من خلال اتباع حذر بهدف اكتمال المشاريع في طور الإنجاز في آجال محددة وتكاليف متوقعة، وتمويل المشاريع الجديدة، مع احترام السقف الذي حددته السلطات العمومية وتسجيل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي فقط والتي تتوفر فيها الشروط اللازمة لانطلاقها

حول مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية

وحول مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية، أوضح وزير المالية أن مراجعة قانون المحاسبة العمومية هو في طور الإنجاز. كما سيتم الشروع في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بها بمجرد الانتهاء من وضع النظام الجديد خلال السداسي الأول من سنة 2021.

وردا عن سؤال حول عدم التحكم في التقديرات الميزانياتية، أوضح الوزير أنه بالنسبة للإطار الاقتصادي الكلي، وبغية تحديد مختلف المداخيل، لاسيما الجبائية منها، خلال السنة المالية المقبلة، تعتمد وزارة المالية على طرق اقتصادية قياسية، معروفة ومستعملة من قبل وزارات المالية لمعظم الدول، وكذا المؤسسات المالية والمنظمات الدولية للتنمية، المعترف بها والمتعارف عليها.

وإن التقدير الدقيق للموارد المالية والنقدية يتطلب التحكم في كافة المتغيرات الاقتصادية والنقدية، التي تؤثر على الدخل الوطني والتغييرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد الوطني؛ وبالتالي، تؤثر على الموارد المالية للدول والبنوك المركزية لهذه الدول.

وعلى الرغم من صعوبة تقييم بعض الإيردات، باستخدام طرق التقدير، فإن وزارة المالية في الجزائر تعتمد طرق تقدير بديلة، أي طريقة التقدير المباشرة، وطريقة السنة قبل الأخير، وطريقة الزيادة أو النقص النسبي، وكذا طريقة التقدير المتواصل. مضيفا أن الفوارق بين التوقعات والإنجازات في تقديرات مجاميع المحاسبة الوطنية تظل مقبولة عند مقارنتها مع توقعات البلدان الأخرى، وخاصة بلدان الجوار.

أما عن إعداد الميزانية، فذكر الوزير أن التقديرات الميزانياتية تندرج في الإطار الإجمالي للمدى المتوسط الذي يأخذ بعين الاعتبار احترام التوازنات المالية الكبرى اللازمة فيما يخص استمرارية قدرات الدولة في ضمان التكفل بالطلب والخدمات العمومية. ويمكن لبعض الوضعيات غير المتوقعة أن تتدخل خلال السنة وتفرض التكفل بها. وفي هذه الحالة، يتم اللجوء إلى ميزانية الأعباء المشتركة التي تمثل احتياطاتها المجمعة إجراء وقائيا للتغطية المالية للوضعيات من هذا النوع، ولا يمكننا بالتالي إدراجها في إطار الميزانية القطاعية.

حول مراجعة التقديرات الجبائية

وفيما يخص الجباية فإن مراجعة التقديرات الجبائية حسب الوزير متعلقة مباشرة بتعديلات النفقات الميزانياتية للدولة ويتم إجراء التصحيحات كلما اقتضى الأمر، وذلك بموجب قانون مالية تكميلي يؤخذ أثناء السنة. ومع ذلك، فإن إدخال نظرة ميزانية ثلاثية السنوات 2017)(2019، بعنوان قانون المالية 2018، يمثل إجراء يهدف إلى تحسين التحكم في التقديرات الميزانية، ذلك أن المقترحات المصاغة من قبل الآمرين بالصرف يتعين إدراجها في إطار توازن النفقات وتسقيفها.

وحول عدم احترام مبدأ السنوية الميزانياتية، واللجوء إلى تمديد تواريخ اختتام الالتزامات ودفع النفقات، فذكر وزير المالية بأنه يجوز تمديد تاريخ اختتام الالتزام بالنفقات، المحدد في 20 ديسمبر من السنة التي يتعلق بها، بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية، وهذا وفقا لأحكام المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 92 - 414، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، المعدل والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، وأجري تمديد تواريخ إيداع ملفات الالتزامات ودفع النفقات إلى 5 و 15 فبراير 2019، على التوالي، للتكفل بطلبات بعض القطاعات التي حفزت التماسها أساسا بسبب التأخر في إصدار المراسيم المتضمنة تحويل ونقل الاعتمادات الميزانياتية، والقيود المتعلقة بالتكفل بعملية التوظيف والترقية التي لم تنته بعد، والتأخر في برمجة بعض مشاريع الصفقات العمومية والملحقات الخاضعة لمراجعة لجان الصفقات العمومية المختصة. مشيرا في هذا الصدد إلى أنه تقرر تمديد آجال اختتام الالتزام بالنفقات المحددة بالنسبة لهذه السنة المالية، نظرا للظروف الخاصة التي تمر بها البلاد من كوفيد 19 خاصة، فقررنا تمديد هذه الآجال إلى 31 ديسمبر2020.

أما فيما يخص الانشغال الذي طرح بحدة من طرف أعضاء مجلس الأمة، والذي يخص التجاوزات ذات الطابع التقييمي للاعتمادات الميزانياتية، فأوضح الوزير أنه يتطابق إجراء تجاوزات الاعتمادات التقييمية الناجمة عن نفقات ميزانية التسيير بعنوان سنة 2018، مع أحكام المواد: 27 و 28 و29، من القانون رقم 84 -17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المعدل والمتمم، والمتعلقة بقوانين المالية الذي ينص على أنه» تحسب النفقات التي تطبق عليها الاعتمادات التقييمية عند الاقتضاء من حساب يفوق مبلغه مبلغ التخصيص المسجل في الفصول المتعلقة بهذه النفقات« مشيرا في ذات السياق إلى أن القانون المذكور آنفا لم يتوقع إجراء تسوية هذه التجاوزات، غير أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية نص في مادته 31 بأنه» تتم تسوية تجاوز الاعتمادات المالية التقييمية بتحويل أو نقل الاعتمادات المتوفرة في الميزانيات العامة للدولة أو بتقييدها في حساب النتائج« .

وحول تأخر في انطلاق المشاريع وأهمية إعادة التقييم، أكد الوزيرأنه شهدت عدة مشاريع تأخرا كبيرا في انطلاقها، مما يؤدي غالبا إلى إعادة تقييمها؛ وبالتالي، إلى إضفاء تكاليف أخرى وإضافية على ميزانية الدولة، ولمعالجة هذه الوضعية تم دراسة مشروع النص على مستوى مجلس الحكومة، و تمت المصادقة عليه، والذي سيحدد شروط تسجيل المشاريع العمومية، حيث يخضع كل تسجيل إلى مؤشرات جد قاسية، منها: نضج الدراسات، والعمل خاصة على تحديد مدة الإنجاز وأثر هذا المشروع على الساكنة وعلى المستوى الوطني بصفة عامة.

و بخصوص رقمنة جهاز الضرائب، أوضح وزير المالية بأن نظام (جبايتك) أي نظام الإعلام الخاص بالمديرية العامة للضرائب قد سهل كثيرا الإجراءات على المكلفين بالضريبة بصفة خاصة، منوها إلى أنه متواجد على مستوى 24 ولاية، أي 24 مركزا للضرائب، و 3مراكز جوارية، ومديرية كبريات المؤسسة.

حول مكافحة الغش والتهرب الجبائيين

أما عن السؤال المطروح والخاص بمكافحة الغش والتهرب الجبائيين، فأوضح الوزير أنه لا يمكن لهذه الظاهرة أن تكون من مسؤولية قطاع واحد، بل هي مسؤولية كل القطاعات، وأن وزارته تعمل على القضاء عليها. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة، تتدخل فعلا عدة عوامل لتحديد بعد أعمال المصالح الضريبية في هذا المجال، لاسيما عدم فرض الضرائب على المداخيل المنجزة خارج المجال التجاري، المكلفون بالضريبة الذين ينظمون أسعارهم، إبتداء من إنشاء سجل تجاري وهمي إلى غاية المشتريات دون فواتير. ولتحسين الرقابة ومردودية الجباية وزيادة الشفافية في مسار الإرادات، وبغية الحد من هاتين الظاهرتين فقد تم إدخال رقم التعريف الجبائي، ووضع بطاقية وطنية لمخالفي التشريع والتنظيم الجبائي، الجمركي، التجاري والبنكي، وهذا تطبيقا لأحكام قانون المالية 2009.

مضيفا أن التعاون القطاعي المشترك بين الصالح الجبائية والمصالح الأخرى المكلفة بمكافحة الغش قد تم تدعيمه من خلال التبادلات، لاسيما مع الجمارك، مصلحة الضرائب، المركز الوطني للسجل التجاري والمصالح المكلفة بمحاربة تبييض الأموال وكذا مصالح بنك الجزائر. أما على الصعيد الدولي، يتم استعمال بصفة منتظمة إجراء تبادل المعلومات مع الدول التي وقعّت مع الجزائر إتفاقيات تعاون جبائي لاسيما المكلفين بالضريبة الذين يمكنهم التلاعب بالأسعار، أي أسعار التحويل، أو المشتبه فيهم بتبيض الأموال، غير أنه يجب إدخال إجراءات إضافية جديدة، كتعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة، وفرض الفوترة في التعاملات التجارية.

وفيما يخص التحكم الأحسن في التحويلات الاجتماعية، فاعتبر وزير المالية أنه يعد انشغالا ليس فقط للسلطات العمومية بل لكل المواطنين، تحقيقا للعدالة الاجتماعية، مؤكدا أن السلطات العمومية سوف تعمل على تحقيق تحكم أفضل وتوجيه أفضل لهذه الإعانات، خلال السداسي الأول من سنة 2021.

وبالنسبة للانشغال المطروح والخاص بحسابات التخصيص الخاص، فقد تم- حسب الوزير- في سنة 2021 غلق أكثر من 36 حسابا خاصا، وسوف يتم غلق الباقي في 2022، مع ترك بعض الحسابات التي تخص التنمية الوطنية ومعادلة توزيع الإيرادات على البلديات.

وحول تقليص مدة عرض مشروع قانون تسوية الميزانية، فذكر الوزير أنه قد تم الانتقال من س - (5) إلى س - (4) وفي هذا العام تم تحقيق وثبة بالانتقال إلى)س - (2، وسوف تنتقل، إلى) س - (1 في 2021 وسينتج عنها زيادة في التحكم والشفافية.

وبخصوص السؤال المتعلق بفتح مكاتب الصرف، فأعلن الوزير بأنه قد تم منح أكثر من 200 رخصة بالنسبة لمكاتب الصرف خلال سنوات التسعينيات، وقد استردت أكثر من 160 رخصة من طرف بنك الجزائر، وبقيت الآن حوالي 40 رخصة، هي متواجدة في مختلف الفنادق الكبرى التي تتعامل مع السياح ومع الأجانب. منوها في ذات السياق بأن مكاتب الصرف هي حقيقة موجهة للأجانب، وليست موجهة للساكنة المقيمين.

توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

مواصلة جهود رقمنة الإدارات المالية من خلال توفير التجهيزات والأنظمة المناسبة وضمان أمنها

وقد كانت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد محمد الطيب حمارنية ، رئيس اللجنة قد أعدت تقريرا حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018 ، أوصت في ختامه ببعض التوصيات ارتأت أنها ضرورية للتكفل بها وهي :

- وضع كل الشروط المناسبة من أجل تطبيق القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية في آجاله مع تحسيس كافة الإدارات والمؤسسات العمومية بأهمية هذا الإصلاح والذي يكل إصلاحا للدولة وليس للميزانية فقط.
- مواصلة جهود رقمنة الإدارات المالية (الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك، الميزانية..) من خلال توفير التجهيزات والأنظمة المناسبة وضمان أمنها، وكذا تكوين المورد البشري المؤهل
- تجسيد الإصلاح الجبائي المنبثق عن الجلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي بالتكفل بالتوصيات المرفوعة خلالها
- مواصلة تطهير الحسابات الخاصة للخزينة ولاسيما حسابات التخصيص الخاص وضمان مطابقة تسييرها للمبادئ الميزانياتية والمحاسبية
- تفعيل كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية في مجال التحصيل الجبائي وتطبيقها بدون هوادة على المتقاعسين وهذا نظرا للضرر الكبير الذي تتكبده الخزينة العمومية من جراء التهرب الضريبي.
- التحكم أكثر في عمليات تسجيل مشاريع التجهيز العمومي ومتابعتها وتطهير مدوناتها، من خلال فرض الاحترام الصارم للأحكام التنظيمية المعمول بها في هذا المجال
- مواصلة جهود تقديم مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية إلى غرفتي البرلمان في ميعاد أحين مما هو عليه في الوقت الحالي بعنوان سنة (س- 1) على الأقل.

كلمة السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية، بعد المصادقة

إرادة السلطات العمومية في إضفاء المزيد من الشفافية والوضوح في تنفيذ ميزانية الدولة

« السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم، الفاضل،

السيدات والسادة الحضور،

بعد التصويت على مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018، أسدي لكم جزيل الشكر، السيد الرئيس، بالنيابة، وامتناني لكم على حسن إدارتكم لمجريات النقاش، وللسيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية الفاضل، وأعضاء اللجنة الأكارم على حسن التعاون، طيلة الأشغال على مستوى هذا المجلس المحترم والموقر، بمناسبة عرض ودراسة ومناقشة مشروع قانون جلستنا هذا. والشكر موصول بصفة خاصة إلى كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على تصويتهم على مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018. هذه العملية الإجرائية التي سمحت لنا بتقليص فترة تسوية ميزانية الدولة إلى) س – 2 (عوضا عن)س – 3 (بل و)س – 4 (السارية إلى غاية عامنا هذا. وهذا إن دل على شيء، سيدي الرئيس، فإنما يدل على إرادة السلطات العمومية في إضفاء المزيد من الشفافية والوضوح في تنفيذ ميزانية الدولة، والتصريح بكل المؤشرات والنقائص المرتبطة بتنفيذ ميزانيات التسيير والتجهيز للدولة.

إن التسيير الفعال للمخصصات المالية العمومية يقتضي منا، خاصة، مواصلة التركيز على الاستعمال الرشيد والفعال لهذه الموارد من منظورمنتهج، وفق ما تقتضيه به الأحكام الجديدة للقانون العضوي لقوانين المالية موازاة مع التحسين التدريجي للتحصيل الجبائي، وتفادي كل ضغط جبائي في هذا المجال، عبر توسيع الوعاء الضريبي، سيما في ظرفنا الحالي الذي يتطلب تكثيف الجهود، من أجل تجاوز المرحلة الاستثنائية الراهنة التي أثرت على كل اقتصاديات الدول.

سترافق السلطات العمومية كل الطاقات الوطنية المخلصة، في سبيل مواجهة التحديات المالية والصحية الحالية، وإيجاد جو كفيل بتوفير متطلبات الاستمرارية الميزانياتية مستقبلا، فضلا عن نبذ كل سلوك سلبي يسير في الاتجاه المعاكس للإدارة العامة الإصلاحية في تحقيق مسار تنموي وطني ومحلي مستدام، ذلك المسار الذي غايته النهائية تحقيق النجاح والتطور والازدهار لهذا البلد المفدى المبارك والمعطاء.

شكرا جزيلا للجميع، ودعوتي الخالصة، أن يسدد الله العلي القدير خطانا ويبارك كافة جهود المخلصين من أبناء الوطن، لما فيه الصلاح والخير لوطننا المفدى والمواطنين الكرام؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. ...»

كلمة السيد محمد الطيب حمارنية، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بعد المصادقة

« بسم الله الذي منح بلادنا عظمة الأرض والرجال، وألهمنا الحكمة والرشاد، ونعمة البصر والبصيرة والتبصر، وهدانا إلى فضيلة الصواب، والصلاة والسلام على النعمة المهداة إلى الناس أجمعين، سيد البشرية، محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي علمنا أن نكون قلبا واحدا خفاقا بدم الجد والاجتهاد، فيأتي بناؤنا مرصوصا صامدا، لا ينخر عظمه السوس ولا يصيبه الوهن، لأن الوحدة قوة وثبات، والتشتت ضعف وهوان، ونحن لسنا كذلك.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المجاهد، الصادق مع نفسه ووطنه، الذي نتعلم منه الجهاد في الحياة، والصبر والتحدي في الأزمات والاجتهاد والجد لرقي الوطن حتى الممات، فله منا كل الشكر والتقدير.

السيد وزير المالية، الحاضر بيننا متوجا بالنجاحات، ممثلا لأعضاء الحكومة الموقرة، وأنت النموذج لإطارات الأمة، بذكائك وخبرتك وتفانيك في العمل، بكل حزم وصرامة وصدق ونباهة وأمانة، لأنكم – سيادة الوزير– من الرجال الذين آمنوا بجزائر التغيير والتجديد، الذين رفعوا لواء جزائر جديدة، طموحة، قوية، ثابتة، لواء جزائر جديدة، طموحة، قوية، ثابتة، بحرائرها وبنيها المخلصين، الأوفياء والصادقين. السيدة وزير العلاقات مع البرلمان، هذا العقد الفريد، الغالي، الذي يشكل حلقة الوصل والتواصل ليكتمل البناء ويشتد، كي يعطي للبلاد ما تستحقه منا وتنتظره وتتمناه، لك منا، السيدة الوزيرة، كل التقدير والدعم والاحترام.

وزميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الصادقون، المخلصون، الواقفون إلى جانب الشعب والوطن غير مبالين بالقيل والقال، والإفك والبهتان، أنتم المسلحون بالصبر والسلوان، لكم كل المحبة والاحترام، السيدات والسادة الإعلاميون على اختلاف المنابر الإعلامية، يا من أخلصتم النية والعمل، وكنتم بحق ضميرا لأمتكم، نابضا دوما بالحياة والحقيقة، فحق لكم منا التقدير والعرفان.

سلام التقدير والاحترام لكم جميعا.

ونحن في لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، نجدد معكم اللقاء، بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2021، مستبشرين خيرا بملامح انفراج الأزمة الوبائية، التي أثرت سلبا على تعافي نمو البلاد واقتصادها، وكذا لإطلالة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الباعثة على الارتياح، واستكمال مسار الجزائر الجديدة، وهو يؤكد عبر تغريدته الإصرار على تنفيذ التزاماته، ومتابعته اليومية والآنية ويسدي التعليمات والوجيهة ليكون نصره على المرض والأبواق الماكرة الحاقدة، بعودته القريبة إلى أرض الوطن، التي أحبته وأخلص لها.

نلتقي لأشكر السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، على تعاونهم ومصادقتهم على جهد زملائهم في اللجنة، الذين جدوا واجتهدوا في مقاربة التسوية لميزانية 2018، وهو عمل تطلب الكثير من الصبر والمتابعة والمثابرة، من أجل التبسيط والإعداد للتقرير النهائي الذي عرض عليكم بأمانة ونال منكم القبول والرضا.

فهنيئا لنا جميعا بهذا التتويج الذي يحفزنا على مواصلة التقارب والتعاون والتكامل، لخدمة جزائرنا الغالية، لنكون اليوم وفي هذه اللحظة الفاصلة قد أدينا الأمانة، ولا يسعني باسمي الخاص، ونيابة عن زملائي أعضاء اللجنة، إلا أن أشكركم لنقاشاتكم الجادة، وتوجهاتكم الواعية ولثقتكم الغالية، متمنين أن يجد عند الطاقم الحكومي، وبخاصة، السيد وزير المالية، ارتياحا واستحسانا ودافعا قويا للمزيد من البذل والعطاء، هذا العمل الذي أخلص فيه قضاة مجلس المحاسبة وإطارات قطاع المالية جهودهم للمهنة والوطن، لأنهم ببساطة هم الجنود العاملة خلف الستار والأضواء، بهم و بأمثالهم، في كل القطاعات، تعلو راية الوطن غالية خفاقة.

نتمنى أننا وفقنا وما التوفيق إلا بالله، ونؤكد دعوانا أن يعود السيد رئيس الجمهورية، قريبا، سالما معافى، فقطع رؤوس الأفاعي المتربصة، وألسنة دعاة الفتنة، ومن في قلبهم مرض. شكرا لصبركم وسنة ميلادية جديدة كلها نجاح ومسرات ورفع لكل بلاء وانتكاسات.

المجد للوطن والخلود للشهداء، والسلام عليكم...»

رئيس مجلس الأمة بالنيابة :

.. ضرورة الوعي بتحديات ورهانات المرحلة القادمة ..

في كلمته الختامية بعد المصادقة على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، توجّه السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة بخالص تشكراته إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس على المجهودات المبذولة حين مناقشة وإبداء الرأي من نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، كما تقدّم بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة 2021 بأحر التهاني إلى ممثلي الحكومة وكذا أعضاء مجلس الأمة ومن خلالهم إلى عموم المواطنات والمواطنين، متمنياً أن تكون سنة 2021 سنة خير واستقرار وازدهار...

السيد صالح ڤوجيل، أعرب عن تطلعه للعودة الوشيكة والميمونة للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لمواصلة بناء الجمهورية الجديدة واستكمال مهامه النبيلة والتاريخية، مشدداً على ضرورة الوعي بتحديات ورهانات المرحلة القادمة ومن ثمّ الاستعداد لها لمواصلة البناء المؤسساتي أفقياً وعمودياً...

وفي الختام، جدّد السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، التذكير بالمبادئ الراسخة والثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية، القائمة على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، مؤكداً بأن مواقف الجزائر نابعة عن قناعات وليست لها أية خلفية أو حسابات سياسوية ضيقة...

وفيما يلي نص الكلمة :

« قبل اختتام لقائنا هذا الذي سادته مناقشات مطولة مست كل الجوانب؛ نشكر جميع الأخوات والإخوة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، على الجهود المبذولة في الاجتماعات العديدة مع السيد وزير المالية، كما أشكر جميع المتدخلين في المناقشة على إبداء آرائهم؛ وفي الأخير، نهنئ أنفسنا جميعا على هذه النتيجة.

لن نطيل كثيرا، وبما أننا على أبواب السنة الجديدة 2021، نهنئ أنفسنا ونهنئكم جميعا بهذه المناسبة، كما نهنئ من خلالكم جميع المواطنات والمواطنين الجزائريين، كما نتمنى ونرجو عودة السيد رئيس الجمهورية إلى البلاد، حتى يواصل عمله النبيل والتاريخي لبناء جمهورية جديدة، الجزائر التي نعيش فيها اليوم وغدا وبعد غد، ولتبقى دائما في مستوى مكانتها.

في السنة القادمة، إن شاء الله، تنتظرنا مجموعة من المحطات

والتحديات والصعوبات، لكننا جاهزون، والشعب الجزائري جاهز ليتحدى كل هذه الصعوبات، وسنكون – إن شاء الله – في الموعد من أجل بناء الدولة، التي لن تكون دولة مرحلة، بل دولة الأجيال ودولة الجميع؛ طبعا ذلك يتطلب مجهودات وتضحيات ويتطلب الصبر أيضا، لأن هذا العمل الجبار لا يمكن القيام به خلال أشهر أو سنوات، بل أكثر من ذلك، وبمشيئة الله سيعود السيد الرئيس، الذي وعد بالتحضير لقانون الانتخابات، سواء كانت تشريعية أم محلية، وهذا العمل يتطلب منا فهم هذه المحطة وفهم أهميتها، لأننا من خلاله سنستكمل بناء مؤسسات الدولة، أفقيا وعموديا، ونعطي المفهوم الحقيقي للممارسة السياسية النزيهة، النظيفة، ونحاول حمايتها من خلال هذا القانون من كل السلبيات والأشياء التي عشناها في الماضي، وبصفة خاصة سنحميها من المال الفاسد، لأن الخطورة في المال الفاسد والاقتصاد الموازي، وكما قلت في لقاء سابق، إننا نعايش، منذ سنوات، هذا النظام وهذا الاقتصاد الموازي، ومازلنا لا نتحكم فيه، والقرارات التي اتخذت مؤخرا من طرف الحكومة، وبصفة خاصة من طرف وزارة المالية تسير في هذا الاتجاه، وذلك حتى نتحكم في هذا القطاع الخطير في المرحلة القادمة، لأنه عندما يلتقي الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية، تتشكل الخطورة التي يجب أن ننتبه لها، ويجب أن نواجهها من خلال القوانين التي سيتم إصدارها، حتى يتم غلق الباب على كل السلبيات ويكون هناك تمثيل شعبي حقيقي، كما ستكون للشعب ثقة في المسؤولين الذين اختارهم، وثقة في المنتخبين المختارين الذين يعرفون في أنفسهم أن الثقة اكتسبوها من الشعب، ولم تعط لهم من أي أحد آخر سوى الشعب، وبهذا نرفع مستوى

أتمنى ونرجو عودة السيد رئيس الجمهورية إلى البلاد، حتى يواصل عمله النبيل والتاريخي لبناء جمهورية جديدة، الجزائر التي نعيش فيها اليوم وغدا وبعد غد، ولتبقى دائما في مستوى مكانتها.

والإستعداد لها لمواصلة البناء المؤسساتي

الوعي السياسي، وكذا مستوى الممارسة السياسية، من خلال مؤسسات الدولة.

النقطة الثانية أيضا، حتى ولو أننا قد كررناها عدة مرات، الحكم ليس هو الدولة، فالدولة للجميع والحكم يتغير من محطة إلى محطة، حسب رغبات الشعب، وهذه تحتاج إلى ثقافة سياسية، وكذا إلى ثقافة عامة، ففي كثير من الأحيان يكون الجانب الثقافي غائبا، وهو يكتسي كل الأهمية، فعندما نتربى ثقافيا على هذه الممارسة فهذا هو الضمان لمستقبلنا والضمان لأجيالنا القادمة، وهدفنا نحن دائما أن تبقى الجزائر دائما مرفوعة الرأس في كل المحطات، وفي كل الحالات يجب أن تبقى الجزائر مرفوعة الرأس، كما كانت أثناء الثورة المسلحة، وكما كانت أثناء الاستقلال، وتقف للدسائس التي تحاك ضدها بالمرصاد، لأن الجزائر مرفوعة الرأس دائما ولن تحنيه !!

اليوم، نحن في هذه المرحلة وهذه المحطة الهامة، ويجب أن نتسلح بالجدية، ولا نفكر إلا في بلدنا، صحيح أن الطموحات شيء شرعي وطبيعي، لكن ليس على حساب البلاد، فسلوكاتنا مستقبلا يجب أن تتغير، ولكل هذه المفاهيم، حتى يعرف كل واحد منا أين تبدأ مسؤوليته وأين تحد، كل مؤسسة تعرف مسؤولياتها من أين تبدأ وأين تنتهي، في إطار التكامل، ولكن الهدف واحد.

السيد رئيس الجمهورية خص بعنايته جانبا من الجوانب الهامة للمستقبل ووضعه في الدستور، عندما يكون للأغلبية اتجاه آخر يتم تعيين رئيس الحكومة منها، ولكن يتعايش مع رئيس الجمهورية حسب القوانين وحسب ما هو منصوص عليه في الدستور، وهذا يعني أن جميع الاحتمالات المتوقعة مستقبلا موجودة في الدستور، وهذا الجانب يسطر لأول مرة في الجزائر.

منذ الاستقلال والثورة التحريرية إلى اليوم، كم رئيس حكومة كان لدينا؟ وكم كان لدينا من وزير أول؟ هناك فرق بين رئيس الحكومة والوزير الأول، لما يتجه الرئيس إلى هذا الجانب ويوليه العناية ويضعه في الدستور، فذا شيء إيجابي جدا، فكما يعنينا نحن، فإنه يعني من يأتي من بعدنا أيضا حتى نضمن استقرار البلاد.

جانب آخر، وهو استقرار المنطقة، الواقع الذي نعيشه اليوم لم نكن نعيشه قبلا، لأن الأمور كانت مخفية، لكن اليوم ما كان مخفيا خرج للملإ، فهذه ليبيا في حدودنا، فمواقف الجزائر معروفة في هذا الجانب، والمناورات حول هذا البلد الشقيق تتلوّن وتتغير من أسبوع إلى أسبوع، نحن نحتاط لأن هذا البلد هو بلد مجاور بحدود تبلغ 1400 كلم، إضافة إلى أنه بلد شقيق، وبالإضافة أيضا إلى إخلاصنا من أجل ضمان الاستقرار في ليبيا، وهذا لن يعجب الجميع ولن يرضي جميع الناس، حتى بالنسبة لبعض الأشقاء، أو الذين يُظهِرُون أنهم أشقاء، لن يتماشوا مع هذه الطريقة، وكذلك الأمر أيضا بالنسبة للصحراء الغربية التي لنا حدود معها، منذ 45 سنة، جاء شعب الساقية الحمراء ووادي الذهب واحتلوا الصحراء الغربية وانتزعوها من المغاربة، وكم رأينا من ناحية الإعلام ومن الدسائس ومن اللوبيات المستعملة لإضعاف الجزائر، الأبواق من أوروبا وخارجها، في كل المحطات الهامة، ونحن نعلم من يمولها؛ إن الجزائر - كما قلت - تسير في اتجاه بناء المستقبل، وفي نفس الوقت حتى نحافظ على الجزائر ونحافظ على مكانتها ونحافظ على كلمتها؛ نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للغير، ولن نقبل بأن يُتدخل في شؤوننا الداخلية، هذه نبذة فقط، فكل شيء سوف يتغير في الجزائر، من ناحية التنظيم، من ناحية الهيكلة، بناء الدولة، وبناء المؤسسات، شيء واحد لن يتغير وهي مواقف الجزائر تجاه الخارج، ستبقى كما كانت في نوفمبر، كما هي اليوم، كما ستكون غدا، وهذه هي بطاقة الجزائر في العالم، سواء قبلها العالم أم لا، سواء قبلها الصديق أم لا، هذه هي الجزائر، وهذا ما نناضل من أجله، وعندما تكون هذه المبادئ على بالنا ونتسلح بها يكون بمقدورنا تجاوز كل الصعوبات، ونواجه جميع التحديات، ونضع حدا لكل التدخلات، ونحن فخورون.

نحن في هذه المرحلة وهذه المحطة الهامة، ويجب أن نتسلح بالجدية، ولا نفكر إلا في بلدنا، صحيح أن الطموحات شيء شرعي وطبيعي، لكن ليس على حساب البلاد، فسلوكاتنا مستقبلا يجب أن تتغير، ولكل هذه المفاهيم، حتى يعرف كل واحد منا أين تبدأ مسؤوليته وأين تحد، كل مؤسسة تعرف مسؤولياتها من أين تبدأ وأين تنتهي، في إطار التكامل، ولكن الهدف واحد

إن الجزائر – كما قلت – تسير في اتجاه بناء المستقبل، وفي نفس الوقت حتى نحافظ على الجزائر ونحافظ على مكانتها ونحافظ على كلمتها؛ نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للغير، ولن نقبل بأن يُتدخل في شؤوننا الداخلية،

وسأبوح لكم عن سر نشاطنا، في هذا المنصب الذي أنا فيه، لما أقابل الأجانب وأتحدث إليهم، سواء أكان سفيرا أم وزيرا أم أي مسؤول كان، أحس بمكانة الجزائر، وحرية التكلم إلى الأجانب لأنه ليس لدينا أي خلفية !

على كل حال، إسمحوا لي لأن لقاءنا هذا كان طويلا، وكان من الضروري أن نتطرق إلى هذه الجوانب التي لها أهمية كبيرة؛ وبالمناسبة أكرر أيضا، تهنئة جميع الجزائريات والجزائريين بمناسبة السنة الجديدة، ونتمنى أن تكون سنة استقرار، سنة بناء، وسنة أخوة، وتكون في إطار رفع التحديات.

تحيا الجزائر، يحيا الشعب الجزائري، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته « .

الأسئلة الشفوية

في إطار عمله الرقابي خصص مجلس الأمة **11 جلسة** للأسئلة الشفوية خلال الفترة الممتدة من شهر ديسمبر إلى شهر أفريل، طرح خلالها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة **97 سؤالا شفويا**

أعضاء مجلس الأمة يطرحون أحد عشر(11) سؤالا شفويا على أعضاء الحكومة

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 24 ديسمبر 2020، برئاسة السيد حميد بوزكري نائب رئيس مجلس الأمة، خصصت لطرح أحد عشر(11) سؤالا شفويا على أعضاء الحكومة، ويتعلق الأمر بكل من قطاعات: الطاقة، والتعليم العالي والبحث العلمي، والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، فضلا على قطاعي الفلاحة والتنمية الريفية، والصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛ وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية إلى جانب السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ وجاءت الأسئلة على النحو التالي:

قطاع الطاقة ...

مستغانم: إستمرار المعاناة في قطاع الطاقة...رغم جهود الدولة المبذولة

• ردا عن سؤال للسيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، المتمحور حول ظاهرة الانقطاع المتكرر للكهرباء بالمناطق الريفية والقرى، وعن استغلال الطاقة الشمسية على مستوى ولاية مستغانم أوضح السيد الوزير عبد المجيد عطار أنّ ولاية مستغانم التي تمتد على طول 120 كم ساحل، تتزود بالطاقة الكهربائية على النحو الأتي:

• 6 مصادر طاقوية ضغط عالي ومتوسط

• حاملة متنقلة (1) مع شبكة ضغط عالي بـ 2505 كم عبر كل تراب الولاية، منها 526 كم شبكة تحت الأرض، 1979 كم شبكة جوية.

• تم تزويد الولاية سنة 2008 بمنبعين لتحويل الطاقة (post source) ، ومصدر طاقة واحد من نوع 10، و 30، و60 كيلو فولط.

• حاملة متنقلة من نوع 20 ميغافولط لمنطقة الدهرة الريفية وشمال غرب مستغانم.

• ما بين 2008 إلى 2014: تمّ إنجاز 3 منابع لتحويل الطاقة الكهربائية .

• ما بين 2014 إلى 2016: 3 منابع لتحويل الطاقة وحاملتين متنقلتين ((post mobile من نوع 20 ميغافولط.

• ما بين 2016 إلى 2020 تم إنجاز 5 منابع لتحويل الطاقة وحاملتين متنقلتين إضافة للحاملات المنجزة سابقا.

وفيما يتعلق بتزويد الشبكة الحضرية في مدينة مستغانم، فلقد تم تشغيل شبكة تعمل بالضغط العالي والمتوسط تقدر بـ 10 كيلوفولط من خلال منبعين لتحويل الطاقة، كما أن هناك منبع 10، 30، و60 كيلوفولط، وآخر من 10 إلى 60 كيلوفولط في ميناء مستغانم.

أما بخصوص الإجراءات المتخذة لتحسين جودة الخدمة، واستمراريتها فأكد السيد الوزير أنه من بين 68 كم من الشبكة تمّ إنجاز 28 كم لحد الآن، كما تمّ إنجاز 365 محول ضغط عالي ومتوسط من بينها 13 محول تم إنجاز سبعة منهم (07) وسته (06) في طور الإنجاز حاليا.

كما تمّ إنجاز محول من 30 إلى 60 كيلوفولط في إطار مخطط التنمية لمنطقة الجنوب والجنوب الغربي للولاية.

وبخصوص صيانة الشبكة والمحولات تم إنجاز 52 كم من الشبكة واستبدال 13 معدات(محول).

أما في رده عن شق السؤال المتعلق باستخدام الطاقة الشمسية فأوضح السيد الوزير، بأنه لحد اللحظة لم تسجل أي معاملة مع شركة سونلغاز ماعدا تلك العملية المرتبطة بشبكة الإنارة العمومية من طرف الولاية، وفي الحصيلة -أضاف السيد الوزير- أن نسبة تغطية الولاية بالطاقة الكهربائية تصل إلى 97 % والغاز ب 58 % .

كما أضاف السيد الوزير، بأنه يوجد هناك 38 طلب للربط بالكهرباء في المساحات الفلاحية، منها 13 تم إنجازها خلال سنة 2020 و5 في طور الانجاز، والباقي سيتم ربطهم كليا خلال سنة 2022 حسب وضعية المساحات الفلاحية بالولاية .

كما أن هناك 06 طلبات للمستثمرين من أجل الربط بالكهرباء، أنجز 02 فقط و04 لايزالون لم ينجزوا بعد. أما الطلب بالربط بالغاز الطبيعي فهناك (02) طلبان.

أما بخصوص مناطق الظل، فالولاية تحصي 266 منطقة ظل مسجلة - حسب السيد الوزير- وتحت الدراسة في بداية السنة منها 154 تمّ ربطهم بالكهرباء منذ شهر أوت وسبتمبر الفارطين، و369 منطقة ظل تنتظر طلباتها للتزود بالغاز الطبيعي، أغلبها بعيدة عن شبكات نقل الغاز، وقد أنجز منها 12 % والباقي سيتم إنجازها سنة 2021.

التشغيل على حسب إحتياجات العمل وليس بمبدأ الحصص

كما كان للسيد وزير الطاقة، سؤال وُجّه إليه من طرف عضو مجلس الأمة، السّيد الطّاهر غزيل، بخصوص توظيف سكان ولاية غرداية على مستوى شركة «سوناطراك»، وعدم تمويل الشركات البترولية للمشاريع الرياضية بولاية غرداية؟

وقد أكد السيد الوزير خلال رده أنّ عروض العمل المقدمة من طرف وكالة التوظيف ANEM تستند اساسا على احتياجات هياكلنا التشغيلية و مواقعها الجغرافية، وليس على مبدأ الحصص، والجدير بالتنويه أنه قد تم إيداع عرض العمل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل من طرف شركة سوناطراك في 22 سبتمبر 2019، وذلك وفقا للأحكام التنظيمية واستنادا للقرار رقم 01 الصادر عن رئيس الوزراء بتاريخ 11 مارس 2013، وكذا التعليمة الوزارية المشتركة الصادرة في 11 يناير 2017.

الغرض من عرض العمل هذا، هو منح 1438 منصب عمل مقسم على (9) ولايات، 89 % منها تتعلق بهياكل الولايات الجنوبية وهي كالاتي:

- **ولاية ورقلة** 515 **منصب عمل.**
- **ولاية إليزي** 216 **منصب عمل.**
- **ولاية الأغواط** 475 **منصب عمل.**
- **ولاية أدرار** 49 **منصب عمل.**
- **ولاية غرداية** 14 **منصب عمل.**
- **ولاية تمنراست** 11 **منصب عمل.**

وعدد مناصب العمل مرتبط بالوضعية الجغرافية

للمشروع، وبخصوص عملية تحويل الموظفين الذين تم توظيفهم بولاية الأغواط نحو مديرية الاستغلال بواد نومر التابعة إداريا لولاية غرداية، فإنه لم يتم تنفيذ هذه العملية لحد الآن، علما بأن مصالح مديرية سوناطراك قد وجهت رسالة إلى السيد والي ولاية غرداية بتاريخ 27 أوت 2020، وهذا بغرض إيجاد حل لهذه الإشكالية.

وفي شق السؤال المتعلق بتمويل الشركات البترولية للمشاريع الرياضية بولاية غرداية أوضح السيد الوزيرأن مجمع سوناطراك يهتم بالجانب المتعلق برعاية النوادي الرياضية، ولكن كل ما يتعلق بإنجاز النوادي الرياضية، فالدعم المالي ليس من صلاحيات الشركة.

مذكرا في ذات السياق، أنّ النوادي الرياضية بالجنوب قد استفادت برعاية من طرف الشركات التابعة لسوناطراك، على غرار:

ENGTP. SORFET. INAC. SARPI. ENGCP

وبغلاف مالي قدر بـ 21 مليون و 500 ألف دينار جزائري.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

إلزامية الارتقاء بمستوى الطور الثالث

وفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وجه عضو مجلس الأمة محمد الطيب العسكري سؤالا شفويا للسيد عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العملي تضمن فحواه مطالب بإجراء إصلاح حقيقي لدراسات الدكتوراه، من خلال تسيير إداري وعلمي.

خلال رد السيد الوزير أوضح بأن تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه، وكذا رفع مردوديته لطالما شكّل محورا ذا أولوية من طرف القطاع، والرامي للارتقاء بنوعية التكوين لخريجي التعليم العالي من أجل رفع قدراتهم المعرفية والمهارتية، ولقد تجلى ذلك من خلال التدابير المتخذة وهي:

• إحداث لجنة وطنية لتأهيل مسالك التكوين في الدكتوراه تكلف بدراسة العروض المقترحة من طرف مؤسسات التعليم العالي، وأيضا تحديد مناصب التكوين المفتوحة في كل عرض بما يتناسب مع القدرات العلمية والبشرية لكل مؤسسة.

• إحداث لجنة تكوين في شهادة الدكتوراه لكل شعب التكوين على مستوى كل مؤسسة جامعية مؤهلة.

• ضبط كيفية تنظيم التكوين في الدكتوراه في السنة الأولى من حيث دعم المهارات الأساسية والمنهجية والتعليمية وتعميقها من حيث تعزيز قدرات الطلبة في مجال استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتحكم في اللغات الأجنبية.

• وضع ميثاق الأطروحة الذي يحدد بدقة حقوق و واجبات الطالب بما يسمح لهيئة التقييم بضمان المتابعة البيداغوجية للطالب.

• تحديد كيفية إعداد الدكتوراه ومناقشتها بما في ذلك إعداد الأطروحة في إطار إشراف دولي مشترك.

• فسح المجال في فتح التكوين في الطور الثالث في شكل مدرسة الدكتوراه بوصفها صيغة تنظيمية ذات طابع بيداغوجي وعلمي تشترك فيها مجموعة من مؤسسات التعليم العالي بهدف الاستفادة من القدرات العلمية والمادية والبيداغوجية والبشرية المتاحة لدى تلك المؤسسات بتنظيم تكوين محدد في الدكتوراه يتم توطينه على مستوى مؤسسة جامعية مؤهلة ضمانا لترشيد النفقات واستبدال الوسائل واستعمالها بصفة مشتركة.

ليؤكد السيد الوزير، بأن إحداث مدارس الدكتوراه من شأنه إضفاء مرونة على تنظيم التكوين للطور الثالث، بإعتماد خريطة تكوين تراعي احتياجات مختلف قطاعات النشاط وتستند إلى شبكة موضوعاتية تتيح حركية أكبر للمسجلين حسب الشعبة.

وبخصوص شروط الالتحاق بالتكوين في شهادة الدكتوراه، فقد تم تكريس المسابقة كأداة لانتقاء الطلبة المقبولين لمزاولة هذا التكوين، مع العلم بأن اعتماد هذه الآلية يعود أساسا إلى الأعداد الهائلة من الطلبة الحاملين لشهادة ماستر الراغبين في الالتحاق بهذا الطور مقارنة بمحدودية المناصب التي يتم فتحها سنويا فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المترشحين للاختبارات الكتابية لمسابقة الدكتوراه لسنة 2019/2020 131000 مترشح من أجل 6300 منصب تكوين مفتوح، علما أن عدد المترشحين عادة ما يتضاعف، وهذا لأنه يمكن للمترشح الواحد المشاركة في ثلاث مسابقات وفي مؤسسات جامعية مختلفة على الأقل، ما يرفع بدوره عدد المشاركين إلى نحو 400000 مشارك في المسابقة.

مذكرا في الأخير، أنه طبقا للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء في شهر أوت الفارط، فإن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عمد إلى مضاعفات فرص المشاركة لعدد أكبر من المترشحين في هذه المسابقة الحائزين على شهادة ماستر.

تيارت: شروط بيداغوجية وعلمية وهيكلية من أجل إنشاء كليات جديدة

وعن سؤال السّيد أحمد بوزيان، المتضمّن طلب إنشاء كلية للغات الألمانية والإسبانية وقسم الشريعة على مستوى جامعة تيارت؟

أشار السيد الوزير،أن جامعة تيارت ما فتئت تشهد تطورا من خلال الديناميكة التي يعرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، سواء من حيث إثراء فروع التكوين في مختلف التخصصات، أو إقتراح عروض تكوين جديدة في إطار نظام LMD

و حول فتح فرعي اللغتين الاسبانية والألمانية بجامعة تيارت، أوضح السيد الوزير أنه يتطلب إتباع إجراءات تنظيمية محددة تبدأ أساسا من

الجامعة نفسها، وهذا شريطة توفر شروط هيكلية وبيداغوجية وعلمية، فضلا عن قدرات التأطير العالي من صفوة الأساتذة في التخصصات المطلوبة، ويقع على عاتق الوزارة بعد ذلك دراسة طلب الجامعة والموافقة عليه ، مستعينة في ذلك برأي لجان بيداغوجية للتقييم والتأهيل.

مشيرا في ذات السياق ، أن فتح فرعي لغات اسبانية وألمانية بالجامعة لا يقتضي وجوبا فتح كلية جديدة، بل سيتم من حيث المبدأ في إطار الكلية القائمة حاليا والمتمثلة في كلية الآداب واللغات، ذلك أن إحداث كلية جديدة يقتضي توفر جملة من الشروط البيداغوجية والتنظيمية، ومنها الارتباط الوثيق بين التكوين القائم بذاته وليس بفرع أو فرعين فقط، علاوة على أن إعادة النظر في تنظيم الجامعة في شكل كليات يتطلب إصدار مرسوم تنفيذي جديد معدل ومتمم، ومع ما يرتب عنه من أثر مالي ينبغي أخذه بالحسبان.

معلنا، أن المصالح المخولة للإدارة المركزية التابعة للوزارة لم تتلقى أي طلب بهذا الخصوص لغاية اللحظة من جامعة تيارت.

وبخصوص الشق الثاني من السؤال، والمتعلق بفتح قسم الشريعة، فإنه يقع على عاتق جامعة تيارت تقديم ملف للوزارة مستوفي فيه كل الشروط البيداغوجية والعلمية والهيكلية، طبقا لدفتر الشروط المُعَدّ لهذا الغرض من أجل دراسته وفقا للإجراءات المَعمول بها في القطاع.

مشيرا في الأخير، أن الطلبة المنحدرين من ولاية تيارت والذين يرغبون في التكوين بالتخصصات المشار إليها في السؤال، يتم التكفل بهم سنويا من طرف المؤسسات الجامعية التي تتوفر على هذه الفروع، وهذا طبقا للتنظيم الجاري به العمل، مع استفادتهم من الخدمات الجامعية.

قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

حزمة إجراءات قانونية وإدارية صارمة من أجل كفالة الطفولة المسعفة

ردا عن سؤال السيد فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، والذي يلتمس فيه تحيين القوانين المتعلّقة بكفالة الأطفال المسعفين من طرف العائلات؟

أوضحت السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بأنّ التطورات الحاصلة في النسيج الاجتماعي الجزائري، ولّدت حاجة متزايدة للعائلات المحرومة من الانجاب للجوء إلى التكفل بطفل، يقابله محدودية عدد الأطفال الموضوعين على مستوى مؤسسات الطفولة المسعفة الذين ستوفون شروط الوضع القانونية حسب مقتضيات أحكام قانون الأسرة، وكذا الأحكام التنظيمية.

وحسب السيدة الوزيرة، فقد بلغ عدد الأطفال المتكفل بهم على مستوى مراكز الطفولة المسعفة التابعة للوزارة، على ما يزيد عن 1000 طفل، وهو عدد متغير نظرا لتغير الوضع القانوني والإداري لهؤلاء الأطفال باختلاف طريقة وضعهم (ذكور-إناث-ذوي احتياجات خاصة).

و يتوزعون حسب الفئات العمرية كالتالي:

• من 0 إلى 6 سنوات

• من 6 سنوات إلى 13 سنة

• من 13 سنة فما فوق.

و في هذا الإطار، ينبغي وضع الأُطر والنظم لوضع هاته الطفولة حتى نعي جيدا كيف يتم التعامل مع كل فئة باختلاف طريقة وضعهم سواء أكانت إدارية أو قانونية، وتتكفل مؤسسات الطفولة المسعفة بالطفل المحروم من العائلة والموضوع بشكل نهائي، والأمر هنا يتعلق بالطفل يتيم الأب أو الأم أو كلاهما و الذي ليس له أصول وأقارب، والطفل الذي فقد أبويه بشكل نهائي بموجب أمر وضع قضائي بشكل نهائي، والطفل المولود من والدين معروفين والمتخلى عنه قبل الاعتراف به من طرفهما، أو أصولهما والذي يتم التصريح والاعتراف به كطفل مُتخلى عنه بموجب أمر قضائي.

والطفل المولود من أبوين غير معروفين، وتمّ العثور عليه في مكان ما أو تم وضعه بمؤسسة حماية الطفولة، والمعترف به كمُتخلى عنه.

والطفل المجهول النسب، والذي تمّ التخلي عنه من طرف أمه البيولوجية بعد إمضائها على محضر التخلي، ودون المطالبة به بعد مدة 3 أشهر و يوم.

تستقبل مؤسسات الطفولة المسعفة أيضا، الطفل المحروم من العائلة المتخلى عنه بشكل مؤقت، ويتعلق الأمر بأولئك الأطفال الذين يعانون أولياءهم من ظروف صعبة بشكل مؤقت من الجانب العقلي أو الجسدي، أو الاجتماعي أو الطفل الذي تم التنازل عنه وعن وصايته إلى جانب عدم قدرتهم التكفل به، طبقا لأحكام قوانين الحضانة (مادة 67 من قانون الأسرة) دون اللجوء إلى الأصول أو الأقارب.

الطفل الموضوع بمؤسسة الطفولة المسعفة، عن طريق أمر بالوضع من طرف قاضي الأحداث في الحالات المنصوص عليها في القوانين الجزائية (المادة 455) وما يليها، وبصفة مؤقتة.

وبهذا الشكل، فإن القطاع يشرف على التكفل بالأطفال المحرومين من العائلة عبر شبكة مؤسساتية يبلغ عددها 53 مؤسسة، موزعة

عبر 40 ولاية أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 04/12 المتضمن القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات الطفولة المسعفة حسب الفئة العمرية، و تعتبر مؤسسات الطفولة المسعفة الفضاء الأول الذي يستقبل الطفل المحروم من العائلة فيما يخص الوضع النهائي، كما يمكنها أن تكون الفضاء الثاني لأولئك الأطفال الموضوعين بصفة مؤقتة.

هذا ، وتعمل مؤسسات الطفولة المسعفة جاهدة لتوفير مناخ اجتماعي عائلي في انتظار الادماج الاجتماعي والمهني، والذي يصبو إليه قطاع التضامن وقضايا الأسرة.

أما بخصوص الكفالة، فإن القطاع محكوم بقواعد قانونية صرحها قانون الأسرة فالناحية الإدارية يتولاها القطاع لكن وجب اتباعها للجانب القضائي المرتبط بالمادتين (116-117) من قانون الأسرة بالنسبة للكفالة.

أما بخصوص الأحكام التنظيمية، فيؤطرها المقرر الوزاري الصادر في 26 أكتوبر 2005 المتضمن إنشاء تسيير وتشكيل اللجنة الولائية المكلفة بدراسة ملفات طلبات الكفالة، وهو سلسلة من الاجراءات الاجتماعية والإدارية التي تشرف عليها المصالح الاجتماعية لوضع طفل محروم في أسرة كفيلة، طبقا لمعايير وشروط تستكمل وجوبا بإجراءات قانونية وهي الكفالة المحررة من طرف جهة مختصة .

مذكرة في ذات السياق ، أنّ العدد القياسي لطلبات الكفالة على مستوى مصالح مديريات النشاط الاجتماعي عبر الولايات بما يزيد عن 6000 طلب، وفي ظل افتقار مؤسسات رعاية الطفولة المسعفة لأعداد الأطفال المستوفون شروط الوضع القانوني في إطار نظام الكفالة، وكذا الأطفال المتواجدين بالمؤسسات والصادرة في حقهم الأمر بالوضع من جهات قضائية مختصة، وكذا الأطفال الغير مُتخلى عنهم نهائيا من طرف أمهاتهم البيولوجية، بالإضافة للأطفال الذين هم في وضعيات صحية خاصة.

أما الأطفال المستوفون شروط الوضع في إطار الكفالة الخاضع لقانون الأسرة، يتم وضعهم في وسط عائلي بمجرد بلوغهم سن (3 أشهر ويوم) بموجب سلسلة من الإجراءات الإدارية التي تشرف عليها مصالح الاجتماعية بالولايات مع مراعاة الترتيب الزمني لإيداع الملف.

وبخصوص الأطفال الموضوعين في إطار نظام الكفالة، فلقد سجل القطاع وبعنوان 2020 أزيد من (500) طفل سواء في الداخل أو بالخارج، اما عن الوثائق المطلوبة في الملف الخاص بالكفالة فهذا أيضا يحكمه القانون، وتتعلق أغلبها بالحالة المدنية والاجتماعية للمعنيين خصوصا الحالة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر المستقبلة، والتي من شأنها تمكين اللجنة المختصة بإبداء الرأي والتأهيل، كما من شأنها تسهيل دراسة الطلبات ليتم تسجيل المقبولين منهم في سجل مختوم ومرقم حسب تاريخ الطلب.

كما تعتبر الإجراءات المتعلقة بالمقابلة مع الأخصائي النفساني والطاقم الطبي للمؤسسة، قبل الوضع من طرف العائلة صاحبة الطلب، وكذا فصل الجهات المختصة إقليميا في الطلب كالجهات القضائية وتسجيل عقد الكفالة على مستوى المحكمة في حالة ما إذا تمت بموجب عقد موثق.

وبخصوص هذا الملف، أكدت السيدة الوزيرة أن القطاع يتعامل مع قطاع العدالة وكذا الهيئات الوطنية لا سيما الهيئة الوطنية لترقية الطفولة لبحث كل السبل الكفيلة، لتسهيل إجراءات دمج هذه الفئة في الأوساط العائلية عبر القنوات القانونية والاجتماعية التي تضمن المصلحة الفضلى للطفل.

قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

إجراءات وتدابير للحد من تذبذب السيولة المالية

ردا عن سؤال السيد بن زعيم عبد الوهاب، عضو مجلس الأمة، بشأن معالجة مشكلة نقص السيولة المالية على مستوى المراكز البريدية؟

أوضح، السيد إبراهيم بومزار، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، أن التذبذب الحاصل في السيولة المالية على مستوى بريد الجزائر، و المتزامن مع الفترة التي تشهدها الجزائر والعالم ككل كان جراء تفشي وباء كوفيد19- و أن الوزارة قامت باتخاذ جملة من الاجراءات والتدابير بالتنسيق مع مؤسسة بريد الجزائر، و بنك الجزائر، ومديريات الولائية للمواصلات السلكية، وأيضا مديريات الوحدات الولائية للبريد، وهذا من أجل تسيير الحجم المتزايد للسحب المالي من قبل المواطنن، ومن هذا المنطلق تم تنصيب خلية إصغاء ومتابعة تضمن ممثلين عن قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبنك الجزائر مكلفة بالمتابعة اليومية لوضعية السيولة المالية من أجل ضمان توفرها على الدوام على مستوى المكاتب البريدية، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير و المتمثلة في:

• التعليق المؤقت لعملية سحب الأموال لفائدة الأشخاص الاعتباريين الحائزين على حسابات بريدية من أجل منح الأولوية لعملية سحب الأجور والمعاشات والمنح الخاصة بالمواطنين.

• توجيه الأشخاص الاعتباريين إلى إستعمال وسائل دفع كتابية المتاحة على غرار الصكوك المصادق عليها، التحويلات من حساب إلى حساب، وكذا تحصيل صكوك بريدية من خلال نظام المقاصات الإلكترونية بناء على المنظومة المصرفية.

• التسقيف عبر الشبكات البريد كإجراء تضامني، وهذا من أجل السماح لأكبر عدد ممكن من المواطنين لسحب مستحقاتهم من الأجور والمعاشات والمنح في حينها.

• تسخير أعوان ومكاتب البريد المتنقلة للإدارات العمومية والمؤسسات بغية السماح بسحب أجور الموظفين على غرار القطاعات المجندة من أجل مجابهة الجائحة (قطاع الصحة، الحماية المدنية، الأسلاك الأمنية.. وغيرها).

• العمل أيام العطل الأسبوعية والمناسبات.

• ترقية عملية التشغيل المتبادل بين الشبكتين النقديتين البريدية والبنكية والمفعّلة منذ شهر جانفي 2020 من أجل تمكين المواطنين الحاملين للبطاقة الالكترونية البريدية (الذهبية) من سحب أموالهم بواسطة الموزعات الألية البنكية العمومية والخاصة.

• إنجاز وتكثيف عملية الدعم المتبادل داخل الشبكة البريدية بين الولايات من أجل توفير السيولة النقدية إنطلاقا من الولايات التي تمتلك فائضا من السيولة.

• إعفاء الأقساط التي تدفعها البنوك والمؤسسات المالية على مستوى المكاتب البريدية بصفة استثنائية من تطبيق تعريفات حسابات بريدية الجارية المتعلقة بها.

• وضع عربات نقل الأموال الخاصة ببريد الجزائر تحت تصرف بنك الجزائر، وفروعه من أجل تغطية للسيولة على المستوى الوطني.

• ترقية العمل عن طريق الدفع الإلكتروني بالتنسيق مع كل الفاعلين والذي سجل نتائج جد مشجعة بشأنه، حيث بلغ عدد عمليات خدمات الدفع عن طريق الانترنيت بواسطة البطاقة الذهبية خلال الـ (11) شهرا من السنة الجارية ما يقارب خمس (05) مرات بالمقارنة بالسنة الفارطة، وأيضا بواسطة الدفع الالكتروني عن طريق النهائيات TPE حيث بلغت نسبة التعامل به 08 مرات بالمقارنة بالسنة الفارطة

• كما تم إدخال عدة خدمات دفع مبتكرة مثل خدمة الدفع عبر رمز الاستجابة السريع QR CODE والتي تسمح تحت المسمى التجاري بريدي PAIE لزبائن بريد الجزائر من تحقيق عمليات الدفع باستعمال هواتفهم الذكية، وذلك بصفة سريعة سهلة، وآمنة في نفس الوقت حيث تعتبر هذه الخدمة من أسرع طرق الدفع اللامادية، إذ أنها لا تعتمد على البطاقة النقدية، أو السيولة النقدية، وهي من أهم وسائل الدفع المتطورة في العالم، والتي تعكس حرصنا الدائم على تعميم خدمات الدفع الالكتروني، والإدماج المالي في الجزائر وفق ما تقتضيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وأيضا المستقبلية.

ولقد سجلت مصالح بريد الجزائر مبلغ السحوبات للسنة الجارية إلى غاية 30 نوفمبر 2020 (4022 مليار دينار جزائري)، وقد شهد هذا المبلغ تراجعا طفيفا بالمقارنة بالسنة الفارطة قدر بـ 6 % ، ومن بينها مبلغ (763 مليار) تم سحبه عن طريق الشبابيك الألية.

ورقلة: نظام التجوال الوطني من أجل التغطية بالهوائيات وشبكة الهاتف النقال

و ردا عن سؤال السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة الذي يطالب فيه بتوفير التغطية لبعض مناطق ولاية ورقلة بالهوائيات وبشبكة الهاتف النقال.

أوضح وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، السيد إبراهيم بومزار أنه توجد (4) مواقع لمتعامل الهاتف النقال (موبيليس) على طول الطريق الرابط بين قطارة- مسعد حيز الخدمة، كما انه تم إلغاء (4) أخرى لنفس المتعامل في إطار برنامج 2011، وهذا بعد التأكد من عدم توفر الطاقة الكهربائية في الأماكن المخصصة من طرف شركة سونلغاز.

غير أنه، قد تمّ إعادة بعث هذه المشاريع؛ وسوف يتم تجسيدها بالاعتماد على الطاقة الهجينة وهذا تشجيعا للطاقة المتجددة، مضيفا أنه قد تمّ اتخاذ إجراءات من أجل تغطية الطريق الرابط بين مسعد وقطارة في إطار الخدمة الشاملة للخدمات الالكترونية، أما على مستوى تقاطع سلمانة - أم العظام فنحصي هناك محطتين قاعدتين حيز الخدمة للمتعامل (موبيليس)، كما تمت أيضا برمجة محطتين إضافيتين سيتم تنصيبها وتشغيلها بالاعتماد على الطاقة الهجينة بسبب إنعدام الطاقة.

وفي نفس السياق، يتوفر على مستوى الطريق الرابط بين مسعد - تقرت في شقه التابع لولاية ورقلة على ثلاث محطات تابعة للمتعامل (موبيليس)

• قطارة: هوائي حيز الخدمة.

• محطة على مستوى النقطة الكيلومترية 26 إكتملت أشغال الهوائي بها وستدخل حيز الخدمة فور توفر التجهيزات بالقريب العاجل.

• محطة على مستوى النقطة الكيلومترية 52 لاتزال قيد الدراسة حيث سيتم الاعتماد فيها على الطاقة الشمسية.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن بلدية العالية تتوفر على (11) محطة قاعدية.

• (07) محطات خاصة بالمتعامل موبيليس بمختلف التكنولوجيات (GSM-3G-4G)

• محطتين (02) تابعتين للمتعامل الوطني اتصالات الجزائر.

• محطتين (02) تابعتين للمتعامل OPTIMUM TELECOM ALGERIE

ونوّه السيد الوزير، أنّ القطاع يسعى وبالتنسيق مع كافة المختصة من أجل تجسيد ما جاءت به أحكام القانون 04/18 في 10 ماي 2018 المحدد للقواعد العامة للبريد والاتصالات الالكترونية، والهادف إلى تقاسم المنشآت القاعدية بين مختلف المتعاملين.

كما يجري التحضير لإطلاق ما يعرف بنظام التجوال الوطني، ما يمكن المواطنين من الوصول تغطية إلى باقي الشبكات في المناطق التي لا تتوفر إلا على شبكة متعامل واحد فقط ومن خلال شريحة واحدة.

قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

وهران: المحافظة على الثروة الغابية بالعمل على ترقيتها وتهيئتها

ردا عن سؤال السيد عبد الحق قازي تاني، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بخصوص حماية وتهيئة بعض الغابات بولاية وهران، وإدراجها ضمن المسالك السياحية المحمية؟

أوضح السيد عبد الحميد حمداني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية أنه لابد من الإشارة إلى أن القطاع بادر منذ سنة 2006، وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عن طريق المديرية العامة للغابات بإنشاء غابات للاستجمام ضمن أراضي تابعة للأملاك الغابية الوطنية، والترخيص باستغلالها في إطار أحكام المادة 35 من القانون 12/84 المؤرخ في 23 جوان 1984 والمتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم، والتي صنفت انواع الاستغلال المرخص به، وكذا النشاطات الملحقة المرتبطة بالغابة ومحيطها المباشر، فضلا عن منح حق الامتياز، لإنشاء مساحات الاستجمام والتنزه والسياحة البيئية في إطار القوانين والتنظيمات التي سخرتها الدولة من اجل تجسيد هذه المشاريع على مستوى الوطن

على مستوى ولاية وهران فلقد حظيت ب (04) غابات استجمام على مساحة تقدر بـ 96 هكتار، وقد تم صدور قرارات إنشائها في الجريدة الرسمية 2019، وسيتم وضع الإجراءات من أجل الإعلان عن إظهار منفعة وذلك باختيار المستثمرين المؤهلين، وهي موزعة على أربع بلديات كالتالي:

- غابة راس العين ببلدية قديل (34) هكتار
- غابة المنزه ببلدية وهران (23) هكتار
- غابة سفح أرزيو بلدية أرزيو (18)هكتار
- غابة مداغ بلدية عين الكرمة (21) هكتار.

وفيما عرفت الأملاك الغابية الوطنية عدة انتهاكات، كعمليات قطع وإتلاف الأشجار، وتغيير الطبيعة القانونية لأراضيها، الأمر الذي أدى بالمديرية العامة للغابات باتخاذ إجراءات قانونية وذلك من خلال رفع دعاوي أمام الجهات القضائية المختصة، فولاية وهران وحدها قد سجلت في سنة 2019 عدة انتهاكات نذكر منها:

- (45) حالة تتعلق بالبناءات الغير شرعية.
- (20) حالة تتعلق باستغلال الأراضي .
- (12) حالة تتعلق بقطع الأشجار.
- (10) حالات بتعرية الأراضي.

وبخصوص غابة كانستال، فإنها تتربع على مساحة 120 هكتار، وقد تم تهيئتها إلى غابة ترفيه سنة 2018 ، وهذا في إطار البرنامج القطاعي لسنة 2017، وبالنظر إلى احتجاجات وشكاوي المواطنين، والمجتمع المدني على أشغال التهيئة تم توقيف الأشغال على مستوى الغابة وعدم مباشرة أي تدخل في هذا الفضاء، كما تم تعيين مؤسسة ولائية في تسيير هذا المنتزه.

أما بخصوص الغابات الأخرى، كغابة المسيلة الواقعة ببلدية بوتليليس على مساحة 2600 هكتار، وغابة العذراء، الواقعة ببلدية مسرغين على مساحة 600 هكتار، واللتان تتميزان بتنوعهما الايكولوجي وكثافة غطائهما النباتي جعلهما مصنفان كغابات للحماية، ومن أجل ذلك يسعى القطاع الوزاري للمحافظة عليها في إطار مختلف المشاريع، والتي تقوم بها من جهة ، ومن جهة أخرى سيتم دراسة وضعيتها من خلال مراجعة الإطار القانوني للغابات الذي سيعرض قريبا على مستوى الهيئات المعنية بتحديد الإجراءات عن طريق دفتر شروط.

أدرار: إمكانيات فلاحية معتبرة وتسهيلات من أجل استثمار مربح

وخلال رد السيد عبد الحميد حمداني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أيضا عن سؤال عضو مجلس الأمة، السّيد بوجمعة زفان، بخصوص تسوية وضعية ملفّات الفلاحين الذين يطالبون بتخصيص أراض للاستثمار على مستوى ولايّة أدرار؟

أكد السيد الوزير، أنّ ولاية أدرار عرفت نقلة نوعية في المجال الفلاحي في السنوات الأخيرة، حيث سجلت تطورا في الانتاج الفلاحي، وهذا من خلال إستحداث 45000 مستثمرة فلاحية، ما جعله يحقق نتائج ملموسة في بعض الشعب الفلاحية سيما منها (التمور والحبوب)، وتخصيص ما يفوق 8000 هكتار لزراعة الذرة لسنة 2020.

وعرف العقار الفلاحي لولاية أدرار تطورا متسارعا، بفضل الإجراءات التنظيمية المتخذة من طرف السلطات العمومية بهدف تأمين مستغلي الأراضي الفلاحية، وتشجيع الإستثمار بها من أجل استغلال حقيقي ورشيد للعقار الفلاحي عن طريق الحيازة أو الامتياز، مع ضرورة استرجاع الأراضي الغير مستغلة.

فالنسبة لعملية الحيازة على الملكية العقارية للأراضي الفلاحية في إطار قانون 18/83 المؤرخ في 18 أوت 1983، فإن المساحة الممنوحة بولاية أدرار مقدرة بـ 150000 هكتار، لفائدة 12000 مستفيد، منها 24400 هكتار تحصل أصحابها وعددهم (1721) على قرارات رفع الشرط الفاسخ، من بينهم (220) مستفيد يحوزون على عقود ملكية عقارية لمساحة مقدرة بـ (2600 هكتار).

وبخصوص عملية استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي من خلال المناشير الوزارية المشتركة رقم: 180، 108، 1839 فلقد تم منح مساحة (200000 هكتار) لفائدة (5800 مستفيد) تحصلوا على عقود الامتياز.

وفي إطار متابعة إنطلاق المشاريع، تمّ استرجاع(102000هكتار) تخص 170 مستفيد.

مشيرا في السياق ذاته، أنه طبقا للمنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع لأملاك الدولة، والمخصص للاستثمار في إطار الاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز فإنّ دراسة ملفات مشاريع الاستثمار والموافقة عليها تتم على مستوى اللجنة الولائية، حيث يتم تحويل الملفات التي تفوق مساحتها (100 هكتار) على مستوى مصالح الدائرة الوزارية من أجل إبداء الرأي التقني، هذه الأخيرة قد قامت بدراسة كل الملفات المحولة إليها لإبداء الرأي وعددها 107 ملف، حيث تم إرسال (43 ملف) في سنة 2019 و (67 ملف) في سنة 2020 إلى ولاية أدرار، من بينهم (75 ملف) المشار إليهم في السؤال وهذا من أجل النظر فيهم وفق التنظيمات المعمول بها، ورفع التحفظات إذا استلزم الأمر ذلك.

مضيفا، بأن دائرته الوزارية ستقوم بكل الإجراءات اللازمة من اجل تسوية هذه الوضعية نهائيا بإرسال لجنة تقنية مركزية على مستوى الولاية.

قطاع الصحة والسكان واصلاح المستشفيات

استراتيجية سليمة للتحكم في الجائحة

ردا عن سؤال السيد عبد القادر شنيتي، عضو مجلس الأمة، الذي يستفسر فيه عن كيفيّات استقبال وعلاج مرضى كورونا خلال فترة 2020 - 2021

أوضح السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمن بن بوزيد، أنه قد بلغ عدد الاصابات منذ بداية الجائحة في الجزائر (99000 إصابة)، منها (2696 وفاة).

وأفاد السيد الوزير، أن عمال قطاع الصحة قدموا حياتهم من أجل إنقاذ أرواح إخوانهم، فلقد سجلنا وفاة أكثر من (140 عامل بقطاع الصحة)، وإصابة أكثر من (14 ألف)آخرين.

مضيفا، أن عمال السلك الطبي والشبه طبي وخارجهما من أعوان نظافة، وآخرون مكلفون بنقل المرضى أعلى درجات الوعي والانضباط والتفاني في عملهم لمواجهة هذا الوباء، قد قاموا بعملهم على احسن وجه متجاوزين بذلك خوفهم من الاصابة بالعدوى بالوكوفيد- 19، أو نقلها إلى عائلاتهم، وفضلوا الاستمرار في تأدية عملهم مع الحرص على اتباع أقصى الإجراءات الاحترازية.

وعليه، فلقد كانت أولوية القطاع مع بداية انتشار الوباء هو حماية عمال قطاع الصحة الذين يتواجدون في الصفوف الأولى لمواجهة هذه الجائحة، وهذا بتوفير إمكانيات الوقاية من المرض وتجنب العدوى مقابل كل هذه التضحيات في مواجهة كوفيد19- توج السيد رئيس الجمهورية مستخدمي قطاع الصحة بمنحهم مكافئة على شكل منحة شهرية تقدم بصفة استثنائية جراء الخطر الذي يتعرضون له يوميا أثناء تأديتهم لواجبهم، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 79/20 المؤرخ في 21 مارس 2020، المتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مختلف مستخدمي الصحة.

وعن استراتيجية القطاع في استقبال وعلاج مرضى كوفيد19- وضّح السيد الوزير، أنه قد تمّ:

- التركيز على ضرورة حماية المرضى غير المصابين بالكوفيد19- خاصة الفئات الذين يعانون من ضعف الجهاز المناعي، كمرض السرطان، والقصور الكلوي.
- تخصيص عدة مصالح للعناية بمرضى الكوفيد19- على مستوى أغلبية المؤسسات الصحية، الأمر الذي سمح بتوفير أكثر من (18 ألف سرير) على المستوى الوطني، وأكثر من 400 سرير للعناية المركزة، هذا إلى جانب توفير العنصر البشري بصفة مستمرة للتكفل بالمرضى.
- تفاديا لانتقال العدوى بالمؤسسات الاستشفائية المستقبلة للمرضى حرص القطاع على ضرورة اتباع بروتوكول خاص لاستقبال المرضى .
- تخصيص أماكن للفرز بعيدة عن الاستعجالات مخصصة لكل المرضى.

ولقد سمحت هذه الاستراتيجية المنتهجة بتوفير العلاج لجميع المرضى كوفيد19- على مستوى الوطن.

أما بخصوص المقترح المتضمن إنشاء مؤسسة استشفائية خاصة بعلاج مرضى كوفيد19-، أوضح السيد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات انه من غير الممكن عمليا، كون أنه غير معقول استقبال عدد هائل من المرضى في مؤسسة واحدة لأن الإمكانيات المادية والبشرية في هذا الإطار ستكون محدودة.

بومرداس: مستشفى خميس الخشنة مشروع في انتظار رفع التجميد

رد السيد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات، السيد عبد الرحمن بوزيد، عن سؤال السّيد ناصر بن نبري، الذي يتساءل فيه عن تجسيد مشروع إنجاز مستشفى مدينة «خميس الخشنة» بولاية بومرداس؟

و أوضح، أن ولاية بومرداس تحوي على ثلاث مؤسسات استشفائية (الثنية- دلّس-برج منايل)، كما استفادت من انجاز (04) مؤسسات استشفائية جديدة (02) منها متخصصة، والأخرى عمومية.

بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية المتخصصة، فلقد تمّ الانتهاء من أشغال بناء مستشفى متخصص في الأمراض العقلية بطاقة استيعاب (120 سرير) ببودواو، وستدشن قريبا.

كما يُشرع في استكمال الإجراءات اللازمة لانطلاق إنجاز مؤسسة استشفائية متخصصة في التكفل بالأم والطفل بطاقة استيعاب (08 سرير) ببومرداس.

وبخصوص المؤسسات العمومية، فلقد انطلقت أشغال إنجاز مستشفى (240 سرير)، حيث بلغت نسبة إنجازه (25 سريرا)، هذا الأخير الذي كانت لنا زيارة له حيث أعطينا رأينا التقني بخصوص تباعد قاعات العمليات عن قسم الجراحة ، وطلبنا منهم أن يكونان متقاربين جدا مع بعضهما (mon-bloc) ، تفاديا لمشاكل التسخين والتبريد والتفل.

كما انه بالفعل، لم تنطلق أشغال انجاز مستشفى (60 سرير) بخميس الخشنة، وهذا راجع لكونه خاضع للتجميد منذ 2015 في إطار السياسة المنتهجة من طرف الدولة في ترشيد النفقات، موضحا في ذات السياق، انه لا يوجد تحسن وضعية مالية بإمكانها الدفع بالمشروع مجددا، وإزالة التجميد عنه.

مشيرا، أنّ هذا المشروع تمّ تسجيله في 18 أوت 2008، كما انّ الأرضية المخصصة له المقدرة (02 هكتار)، قد تمّ تحويلها لصالح مؤسسة AADL سنة 2016، من أجل بناء مساكن، مما استوجب برمجة أرضية أخرى مساحتها (03 هكتارات) على أن تتكفل مؤسسة AADL بتكلفة دراسة التعديلات نتيجة تغيير الأرضية، إلا أنه تبين أن قطعة الارض هذه بها محطة غاز ذات ضغط عالي، وعليه الأرضية غير متوفرة لهذا المشروع، ولقد وعد رئيس بلدية خميس الخشنة بالأخذ على عاتقه تحويل المكان، فضلا عن هذا وفي انتظار رفع التجميد عن المشروع وتخصيص قطعة أرض جديدة لإنجازه، تقرر تحويل المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في الأمراض العقلية ببودواو إلى مؤسسة استشفائية عمومية.

أعضاء مجلس الأمة يطرحون (08) أسئلة شفوية تخص قطاعات: الأشغال العمومية، العدالة، و المالية

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 07 جانفي 2021، برئاسة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، خصصت لطرح ثماني(08) أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة، ويتعلق الأمر بكل من قطاعات: الأشغال العمومية، العدالة، و المالية؛ وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية إلى جانب السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ وجاءت الأسئلة على النحو التالي:

قطاع المالية

معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالقليعة : بين التعريب أو اكتسابه للبعد الدولي

أوضح السيد وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان، خلال رده عن سؤال السّيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة بخصوص تعريب معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالقليعة، ومنه تعريب الامتحانات والمسابقات؟

أن المعهد، أُنشيء بموجب اتفاقية دولية (معهد جزائري-تونسي) بموجب الاتفاقية المؤرخة في 03 سبتمبر 1981، الموقعة بين الجزائر وتونس، وتم إنشاء معهدين جزائري وتونسي للتكوين ، معهد تمويل التنمية للمغرب العربي (IFID) بتونس، ومعهد الاقتصاد الجمركي IEDF بالقليعة (الجزائر) بتمويل من وزارة المالية، وهذا من أجل تكوين إطارات جزائرية ويتم توظيفها بعد التكوين في الدرجة الثالثة المتخصصة في المالية العمومية، والذي يدوم سنتين في المصالح المركزية و اللامركزية للوزارة، وكذا المؤسسات المالية للبنوك والتأمينات التابعة للقطاع المالي، ما يعني أن أي تغيير أو تعديل في إجراءات الاتفاقية يجب ان يتم بالتشاور بين الطرفين.

وتشير الفقرة الثانية في المادة (08) من نص الاتفاقية، إلى انه يتعين على الإطارات قيد التكوين اتقانهم للغات الفرنسية والانجليزية، فضلا عن اللغة العربية.

كما تخضع الخيارت البيداغوجية (محتوى البرنامج) اللغة والأدوات إلى تزكية الطرفين الجزائري والتونسي وبنفس الكيفيات والصيغة للمؤسستين، مثلما تنص عليه المادتين 4-5 من نص الاتفاقية.

لا تجرى الامتحانات باللغة الفرنسية، بل بإمكان المترشحين من البلدين الاجابة باللغة العربية في مادة الثقافة العامة، التي تتطلب تحكما أكثر في اللغة العربية.

بإمكان المترشح الناجح في الاختبارات الكتابية، استعمال اللغة العربية في الامتحان الشفوي.

يعلن عن تفاصيل المسابقة باللغتين العربية والفرنسية في الصحافة الوطنية المكتوبة والمسموعة، فضلا عن الملصقات التي تعد باللغتين أيضا، وترسل إلى مختلف مؤسسات التعليم العالي لجميع الولايات.

تفتح المسابقة لحاملي شهادات التعليم العالي في أغلب التخصصات بما فيها التقنية منها (إعلام آلي-رياضيات- الإحصاء-الهندسة) ولا يقتصر الأمر على تخصصي الاقتصاد والقانون فقط.

يشارك بالمسابقة مترشحون من خريجي مختلف المؤسسات الجامعية ممن تلقوا تكوينهم أيضا باللغة الفرنسية مثل خريجي المدارس العليا بما في ذلك مدارس (التجارة - الاقتصاد- المالية-التسيير)، التي يقدم فيها التعليم بشكل كلي باللغة الفرنسية.

هذا ويتخلل المسار التكويني بالمعهد؛ أنشطة بيداغوجية باللغتين العربية والانجليزية (المحاضرات - الندوات- المرافقة البيداغوجية)، وتترك للطالب حرية اختيار اللغة في الأعمال البيداغوجية، تقديم البحوث تقارير التربصات، مذكرات التخرج.

إنّ كل هذه الإجراءات، تصب في سعي المعهد كمؤسسة دولية في التكوين ما بعد التدرج في المالية العمومية، إلى إعداد إطارات كفأة تتحكم في أدوات العمل وتقنياته باللغات الثلاثة (العربية-الفرنسية-الانجليزية) مثلما تنص عليه الاتفاقية التأسيسية للمعهد، ولإعطاء نصيب أوفر للغة العربية في التكوين فإنني سأسدي تعليمات خلال هذه السنة إلى إدارة المعهد لتوسيع النقاش مع الطرف التونسي في مجلس الإدارة حول تدريس بعض المواد الأساسية كالتشريع، والمنازعات، والتحرير الإداري وغيرها باللغة العربية.

استحداث ترسانة قانونية من أجل مكافحة الغش والتهريب

وفي سؤال السّيد حكيم طمراوي، الذي يتضمن انشغال تحديد رسم النطاق الجمركي وتنقل البضائع فيه، وتعديل المادتين (30، 220)، مع إعادة النظر في المادتين (224، 281) من قانون الجمارك؟

ردّ السيد وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان، أنه فيما يخص نظام رخص التنقل تتميز بعض البضائع التي تتم حيازتها وتنقلها في المناطق البرية من النطاق الجمركي بكونها بضائع حساسة للتهريب، وهو ما أفضى إلى اشتراطها لرخص التنقل عكس ما هو معمول به في باقي الاقليم الجمركي، ويتعلق الأمر خصوصا بالمواد المدعمة، البضائع أحد الامتيازات الجبائية، والبضائع المنتجة محليا، ويتم إعداد قائمة لهذه البضائع دوريا بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالمالية، ويتم إعادة النظر في البضائع المعنية والكميات الخاضعة لرخص التنقل، وكذا الكميات المعفاة على ضوء تيارات الغش والظرف الاقتصادي للبلد.

مشيرا في ذات السياق، إلى أنه آخر تعديل تم بموجب القرار المؤرخ في 16 يونيو 2019 الذي ألغى القرارالمؤرخ في 31 ديسمبر 2013.

كما ان المرسوم التنفيذي رقم: 300/18 المؤرخ في 26 نوفمبر 2018 أحال في مادته (10) إلى تحديد البضائع المعنية برخص التنقل وفق قائمة إطار تحدد بموجب قرار من وزير المالية؛ الذي يحدد في نفس الوقت قائمة البضائع التي لا يمكن أن تكون موضوع إعفاء من رخص التنقل، فقد كانت القوائم السابقة تتضمن بضائع خاضعة لرخصة التنقل في كامل النطاق الجمركي في حين أن البعض منها لم يكن يخص إلاّ بعضا من مناطق الوطن مما شكل عبئا على حركة البضائع في المناطق الحدودية التي لا تعرف ظاهرة التحري لهذه البضائع.

كما نوّه السيد الوزير، بأنّ نظام رخص التنقل عرف تغييرات نوعية، لا سيما بعد تعديل المادة (220) من قانون الجمارك بواسطة المادة (101) من قانون 04/17 المؤرخ في 16 فبراير 2017 وتنفيذا لأحكام المادة السالفة الذكر، فقد صدر المرسوم التنفيذي 73/20 المؤرخ في 28 مارس 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 300/18 والمتعلق بكيفيات تنقل بعض البضائع في المنطقة البرية من النطاق الجمركي، والذي تميز بالتكفل بعدة انشغالات كانت مطروحة على مستوى المناطق الحدودية نذكر أهمها:

• تعديل الطابع التلقائي لإلزامية رخصة التنقل لكل حركة للبضائع من خلال اعتماد نظامين جديدين لتحرير رخص التنقل (نظام تلقائي - نظام الرخص السنوية).

• الإعفاء من رخصة التنقل للخضر والفواكه الطازجة المنتجة وطنيا، وبعض منتجات الصيد البحري.

• حذف شرط فتح التجار المتواجدين خارج هذه الولايات الحدودية لمستودعات على مستوى هذه الولايات للسماح لهم بتزويد هذه الأخيرة.

• استحداث قائمة الإطار للبضائع الخاضعة لرخصة التنقل وفقا للمادة (10) من المرسوم التنفيذي 18/300 السالف الذكر، والتي من خلالها يمكن للولاة إعداد قائمة الإطار للبضائع تبعا لخصائص وطبيعة التهريب في ولاياتهم، وفقا للشروط المحددة في المرسوم 300/18 المذكور أعلاه.

• استحداث لجان يرأسها الوالي المختص إقليميا، تتكون من ممثلي وزارة الدفاع الوطني، والمصالح الأمنية وأعضاء اللجنة المحلية لمكافحة التهريب، ومصالح التجارة الجمارك والضرائب، وذلك لدراسة جميع الجوانب المرتبطة بالإعفاءات من رخص التنقل الخاصة بالولايات الحدودية.

• إتاحة إمكانية للوالي، بأن يعفي من رخص التنقل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناقلين للمواد الموجهة لإنجاز مشاريع التجهيز العمومي والتمويل العاجل للسكان.

• إتاحة إمكانية للوالي، بعد أخذ رأي اللجنة المذكورة أعلاه باقتراح تعديل القائمة الخاصة بالبضائع المعنية برخص التنقل.

فيما يخص تحديد النطاق الجمركي، ذكّر السيد وزير المالية، أن النطاق الجمركي محدد في قانون الجمارك في مادته (29) المعدلة من المادة (35) من قانون المالية لسنة 1984 ،والمادة (73) من قانون المالية لسنة 2003، والتي تنص على :

• يشمل النطاق الجمركي :

• (منطقة بحرية): تتكون من مياه إقليمية والمنطقة المتاخمة لها، أو المياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

• (منطقة برية على الحدود البحرية من الساحل إلى الخط المرسوم على بعد 30 كم، ومن 30 كم إلى غاية 60 كم مربع) تدعيما لجهود قمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد النطاق غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى 400 كم في ولايات (أدرار ، تندوف، تمنراست، إليزي.)

• تقاس المسافات على خط مستقيم كما أحالت على ذلك،إلى قرار وزاري مشترك لكيفيات تطبيق المادة (29) المشار إليها أعلاه للوزراء المكلفين بالدفاع الوطني، المالية، الداخلية.

• فيما يخص تعديل المادتين (30) و(220) من قانون الجمارك والمتعلقتين بتحديد رخصة تنقل البضائع بالنطاق الجمركي، فتجدر الإشارة أن تلك المادتين تدخلان في مجال التنظيم المخول للوزير الأول طبقا للمادة (143) من الدستور، كما أن النصوص التنظيمية الواردة جاءت تطبيقا لتلك المادتين القانونيتين اللتان تنصان صراحة على الإحالة على النص التنظيمي لتحديد كيفية تنظيمهما.

• فيما يتعلق بالمادة (281) من قانون الجمارك فإن ذات المادة لم تجرد القاضي من سلطته التقديرية، والتي تبقى قائمة من خلال مراقبة صحة المعاينات المادية الواردة بالمحاضر الجمركية، حيث أن الجريمة الجمركية ذات طابع خاص تتسم بطبيعتها المادية إضافة إلى صعوبة ضبطها عند ارتكابها، وجدير بالذكر أن ذات المادة تم تعديلها بموجب القانون 04/17 المؤرخ 16 فبراير 2017 للسماح في بعض الحالات للأخذ بعين الاعتبار بالركن المعنوي، ومن ذلك إمكانية إرجاع وسيلة النقل للمخالف وتخفيض عقوبة الحبس.

• من جهة أخرى، فإن قانون الجمارك قد نصّ صراحة على حالات لا تتم فيها المتابعة القضائية للأشخاص أو رفع اليد عن وسيلة النقل القابلة للمصادرة ومنها:

• المادة 246 التي تمكن المالك حسن النية من رفع اليد على وسيلة النقل.

• المادة 303 بعد تعديل القانون ،الذي جاء به قانون 04/17 والتي تعفي الناقل العمومي ومستخدموه من كل مسؤولية إذا:

• أثبتوا قيامهم بالتزاماتهم المهنية بصورة مستمرة وأنّ البضائع محل الغش تمّ إخفاؤها من طرف الغير

في الأماكن التي لا تتم فيها الرقابة عادة، أو أرسلت بواسطة إرسال يبدو قانونيا ومطابقا للقانون.

• سهلوا لإدارة الجمارك متابعة المرتكبين الحقيقيين للغش عن طريق التعيين الدقيق للآمرين .

فيما يخص المادة 307، والتي تنص على أن الوكلاء المعتمدون لدى الجمارك ليسوا مسؤولون تماما على التصريحات الجمركية الخاطئة التي يكتتبونها إذا ما ثبت عدم وجود أي سبب معقول للشك في صحة المعلومات المقدمة من طرف الموكلين أو المستوردين، وبناء على تعليماتهم.

فيما يخص المادة 340 مكرر1 التي تعفي من العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات، كل من تثبت مسؤوليته في جريمة جمركية وقام قبل مباشرة إجراءات المتابعة بالإبلاغ عن الجريمة، والمساعدة على معرفة الأشخاص الضالعين فيها، وإلى تخفيض العقوبة إلى النصف لكل من سهّل بعد مباشرة إجراءات المتابعة التعرف على الأشخاص الضالعين في الجريمة.

فيما يخص المادة 288 والتي تخفي المخالفين من المتابعة القضائية في حالة الغش الطفيف.

فيما يخص المادة 324 من قانون الجمارك، فإنها لم تستحدث بموجب القانون 04/17 المؤرخ في 16 فبراير 2017 والمتضمن تعديل قانون الجمارك، وإنما تم تعديلها بموجب القانون 10 المؤرخ في 22 غشت 1998 حيث عددت هذه المادة أفعال التهريب، وعرفتها بصفة دقيقة.

فيما يخص الأفعال المرتكبة من طرف شركة **Cojal** اليابانية، وكذا شركة **Nirol** التركية المكلفتين بإنجازسد بوخروفة بالطارف، فإنه ثبت عدم تقديمهما لرخصة التنقل المطلوبة بالنطاق الجمركي عند أول التماس قدمه الأعوان الجمركيين، وهو منصوص عليه في المادة 241 من نفس القانون، وفي هذا الإطار فإن التعديل الذي تضمنه القانون 04/17 قد استحدث مرسوما تنفيذيا 300/18 المعدل والمتمم، وأصبح ممكنا بمقتضى هذا المرسوم لمؤسسات الانتاج الموجودة في المناطق البرية لنطاق الجمركي التي تتطلب عددا معتبرا من رخص التنقل أن تطلب من مصالح الجمارك المختصة إقليميا منحها حصة إجمالية دورية من رخص التنقل تستعملها على مسؤوليتها، طبقا للمادة 14 من المرسوم التنفيذي 300/18.

وفي الأخير حذّر السيد الوزير، بأن المناطق البرية للنطاقات الجمركية تعرف عمليات تهريب معتبرة تمس الاقتصاد والأمن الوطنيين،الأمر الذي يستدعي تشديد الرقابة فيها من خلال فرض ترخيص المرور وتنقل البضائع، كما أنّ تحديد البضائع الخاضعة لهذه الرخص يتم عقب دراسة معمقة لتيارات الغش على مستوى هذه الولايات الحدودية.

قطاع الأشغال العمومية

الطريق السريع عنابة-قالمة: إلحاح على ضرورة تسريع وتيرة إنجازه

كما حظي قطاع الأشغال العمومية أيضا باهتمام أعضاء المجلس، وردًا عن سؤال شفوي وجهه إليه السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بمشروع جزء من الطريق السّريع الرابط بين ولايتي عنابة وقالمة ؟

أوضح السيد وزير الأشغال العمومية، شيعلي فاروق،بأن هذا المشروع يندرج ضمن المخطط التوجيهي للطرقات والطرقات السيارة 2005-2025، الذي سيفك الخناق على الطريق الوطني رقم 21، وينقسم بدوره إلى مشروعين رئيسيين هما :

• الطريق السيار الذي يربط ولاية قالمة بالطريق السيار شرق-غرب على مستوى محول عين الباردة، ويمتد هذا الطريق على طول 35.7 كم ويندرج ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وهو من البرامج القطاعية ذات الأولوية نظرالأهميته الاقتصادية، وبلغت نسبة تقدم الأشغال بنسبة 20 % و 30 % بالنسبة لتهيئة الطريق، و 11 % بالنسبة للمنشآت الفنية. ويرجع سبب التأخر في هذا المشروع لعديد الأسباب من بينها :

• نقص اعتمادات الدفع.

• المشاكل التقنية والجيوتقنية التي ظهرت أثناء عملية إنجاز المشروع.

• وجود عوائق متعلقة بتحرير الرواق المخصص للمشروع. وقد اتخذت الإجراءات اللازمة من أجل تسليم المشروع في أقرب الآجال

• الطريق السيار الذي يربط ولاية عنابة بالطريق السيار شرق-غرب، والذي يمتد على مسافة 30 كم ، وقد تم تسجيل دراسته في إطار البرنامج القطاعي الممركز لسنة 2009، والتي هي في مراحلها النهائية حاليا، وستكون جاهزة فور رفع التحفظات التي أبداها الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية التابع لوزارة المالية **CNED**.

مشيرا في ذات السياق، أن هذا الطريق يُعدُ محورا استراتيجيا ذو أهمية اقتصادية وتجارية بالغة كونه سيربط الميناء والمطار الدولي لمدينة عنابة، لذا -يضيف السيد الوزير- تم اقتراح تسجيل هذا المشروع خلال قانوني المالية لسنة 2014 و 2015 ،وسوف يتم التكفل به بعد استكمال كافة الإجراءات الضرورية الخاصة بالدراسات وتوفر الغلاف المالي اللازم للمشروع.

الشلف: وتيرة إنجاز الطريق السيار تنس-الشلف لا تزال بطيئة

وفي نفس القطاع، وجهّ أيضا السيد حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا للسيد وزير الأشغال العمومية، وفحواه تسريع وتيرة أشغال إنجاز الطريق السيّار في جزئه الرابط بين الشلف و"تنس"؟

و ردّ عليه السيد وزير الأشغال العمومية، شيعلي فاروق، في هذا الصدد بأن هذا المشروع المتعلق بالطريق السيار الرابط بين ميناء تنس، وكذا الطريق السيار شرق -غرب من أولويات القطاع، والذي يندرج ضمن المشروع الممتد على مسافة 54 كم، للمخطط التوجيهي للطرقات والطرقات السيارة 2005-2025،وسيسمح إنجازه بفك الخناق على الطريق الوطني رقم 19 الذي يشهد ازدحاما مروريا كبيرا خاصة خلال موسم الاصطياف.

وينقسم هذا المشروع إلى شطرين رئيسيين هما:

• الشطر الرابط بين تنس و بوزغاية على مسافة 32 كم على وشك الانتهاء من دراسته، وسيتم تسجيل عملية المشروع عند توفر الغلاف المالي اللازم.

• الشطر الرابط بين بوزغاية والطريق السيار شرق غرب على مستوى واد سلي يمتد على طول 22 كم انطلقت به الأشغال في شهر مارس سنة 2015 وبلغت نسبة تقدم أشغاله 54 %، وقد شهد المشروع تاخرا ملحوظا بسبب عديد العوامل أهمها :

• التأخر في إنجاز الدراسات التقنية بسبب عدم نضج ملف الدراسات ما قبل المشروع التمهيدي.

• إعادة النظر في عرض الطريقة التي تم اعتمادها في الدراسات ما قبل المشروع التمهيدي.

• البطء المسجل في عملية تحرير مسار الطريق من مختلف العوائق.

أما فيما يخص الإجراءات المتخذة من أجل تسريع وتيرة أشغال هذا المشروع، فلقد قامت الجزائرية للطرق السريعة **ADA** باعتبارها رئيسة المشروع بتبليغ إعذار لمجمع المؤسسات المكلفة بالإنجاز لتعزيز الورشة بالإمكانيات البشرية والمادية اللازمة وتدارك التأخر المسجل.

قطاع المالية

ضرورة تقوية النظام الجبائي والضريبي

عن سؤال السّيد علي جرباع، حول فرض ضريبة على الفوائد التي تجنيها البنوك العمومية والخاصّة وكذا الأجنبية في إطار العمليات المصرفية؟

ردّ عليه معالي الوزير، أيمن بن عبد الرحمان بأنّ العمليات المصرفية التي تمثل النشاط الرئيسي، والذي تمارسه البنوك والمؤسسات المصرفية، تخضع لمختلف الضرائب والرسوم وفق القانون العام ومن أهمها :

• الضريبة على الشركات المطبقة على الأرباح التي تحققها البنوك وتعادل ما نسبته 26 %

• الرسم على النشاط المهني ونسبته 2 % وكذا الرسم على القيمة المضافة بمعدل 19 % المطبقين على رقم الأعمال الناتج على العملية ذات الطابع المصرفي، بما فيها الفوائد المتأتية من مختلف القروض الممنوحة من طرف البنوك.

• رسم التكوين المهني والتمهين المقدر بنسبة 2 % من كتلة الأجور السنوية

كما ان القانون الجبائي الجزائري وضع على عاتق البنوك، والمؤسسات المصرفية مهمة تحصيل الضرائب لفائدة الخزينة العمومية والتي تقتطع على الفوائد المدفوعة لأصحاب الديون والودائع من الشركات والأشخاص، حيث يقدر هذا الاقتطاع من المصدر بـ 10 % كما يحدد هذا المعدل بنسبة 50 % محرر من الضريبة بالنسبة لعائدات السندات الغير الإسمية، أو لحامليها بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، و بـ 40 % للأشخاص المعنوية.

ليضيف السيد وزير المالية، وبالنسبة للفوائد الناتجة عن المبالغ المدونة في حسابات الادخار للخواص فيحدد معدل الاقتطاع كما يأتي:

• 1 % محررة من الضريبة بالنسبة لقسط الفوائد الذي يقل أو يساوي 50.000 دج.

• 10 % فيما يخص قسط الفوائد الذي يزيد عن 50.000دج، ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذا القسط دينا ضريبيا يخصم على الاخضاع النهائي.

إضافة إلى ماذكر أعلاه - يشير السيد الوزير- فإن عملية التوطين البنكي تخضع لرسم التوطين البنكي على عملية استيراد الموجهة لإعادة البيع على حالتها بنسبة 0.5 % من مبلغ السلع المستوردة؛ وعملية استيراد الخدمات بنسبة 4 %.

موضحًا في الأخير، أن المديرية العامة للضرائب تقوم بإعداد وضعية دورية شاملة مفصلة لجميع الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الخزينة العمومية والتي لا تظهر إلا كمبالغ إجمالية في الاحصائيات الدورية لوزارة المالية.

مثلا: فقد قدرمبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي المطبق على الفوائد المتأتية من الديون والودائع إلى غاية 30 نوفمبر من سنة 2020 بـ 12 مليار و784 مليون دينار جزائري.

مستغانم: طرق مهترئة بحاجة لترميم وإعادة تأهيل

السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، بدوره وجه سؤالا شفويا لوزير الأشغال العمومية، بخصوص ترميم الطرقات وإعادة تأهيلها على مستوى ولاية مستغانم.؟

وكان ردُّ السيد الوزير، شيعلي فاروق كون ولاية مستغانم تتوفر على شبكة هامة من الطرقات منها 332 كم طرق وطنية، و 654كم طرق ولائية، وأكثر من 1200 كم طرق بلدية، وقد استفادت الولاية خلال العشرية الأخيرة من برنامج هام خصص لصيانة أكثر من 1000 كم، برخصة برنامج قدره 7 مليار دينار جزائري، علما أن هناك برنامج أشغال في طور الإنجاز مخصص لتهيئة الطرق الولائية والبلدية، ومناطق الظل لسنة 2020 وهي كالآتي:

• الطرق الولائية: 100 كم بمبلغ 924 مليون دينار جزائري.

• الطرق البلدية: 114 كم بمبلغ 854 مليون دينار جزائري.

أما فيما يخص الطرق الوطنية، فإن قطاع الأشغال العمومية بولاية مستغانم فقد استفاد من عملية تعبيد الطرقات على مسافة 37 كم بمبلغ مالي قدره 447 مليون دينار جزائري، خص عدة مقاطع منها:

• الطريق الوطني رقم 11 الذي يعتبر طريق ساحلي رئيسي يؤدي إلى جميع الشواطيء، فلقد تم اقتراح في جلسات التحكيم القانوني سنوات 2019-2020. برمجة ازدواجية الطريق على مسافة 15 كم.

• وفي إطار برنامج التجهيز لسنة 2018، تمّ انشاء ازدواجية الطريق المؤدي إلى شاطيء سيدي المجدوب بمبلغ 156 مليون دينار جزائري. الطريق الولائي 04/ 07 ب الرابط بين شاطيء سالمندر والصابلات بمبلغ 331 مليون دينار جزائري.

مضيفا في نفس السياق، أن مجهود صيانة الطرقات بالولاية سيتواصل خلال سنة 2021 في حدود الإمكانيات المالية المتاحة حيث خصصت هذه السنة رخصة برنامج لصيانة الطرق الوطنية مقدر بـ 262 مليون دينار جزائري لتنفيذ البرنامج الآتي:

• الصيانة العادية

• تزفيت الطريق الوطني رقم 17 على مسافة 12.2 كم من منطقة مزغران إلى حاسي معماش.

• وضع الإشارات الأفقية على مسافة أكثر من 700 كم من الطرق الوطنية، بما فيها المراقبة والمتابعة.

و في إطار البرنامج الغير ممركز PSD ، أشار السيد الوزير، بأنّ ولاية مستغانم استفادت من رخصة برنامج مقدرة بـ 155 مليون دينار جزائري مخصصة لتقوية الطريق الوطني رقم 11 على مسافة 6 كم من منطقة الخضراء إلى منطقة العشعاشة، كما استفادت الولاية في إطار برنامج صيانة الطرق الولائية و الطرق البلدية من 250 مليون دينار جزائري من أجل صيانة 20 كم من الطرق الولائية و 380 مليون دينار جزائري لصيانة 44 كم من الطرق البلدية.

قطاع العدالة

منح الجنسية الجزائرية للأجانب يخضع للسلطة التقديرية لوزير العدل قانونا

ردّ السّيد وزير العدل، حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي، في معرض إجابته عن سؤال السّيد غازي جابري،عضو مجلس الأمة، والذي تساءل فيه عن مسألة الفصل في ملفّات الأجانب القاطنين بالجزائر، الذين يطالبون بالحصول على الجنسية الجزائرية على الرغم من استيفائهم لكامل الشروط؟

وأضح السيد الوزير، بأنّ حرية الدولة في تحديد شروط وإجراءات منح جنسيتها يُعد من أبرز مظاهر ممارستها لسيادتها في حدود إقليمها وعلى رعاياها، وهو المبدأ المعترف به، بموجب الصكوك الدولية، ومن ضمنها إتفاقية لاهاي سنة 1930 والتي تعترف بحق كل دولة في وضع تشريع خاص ينظم جنسيتها تحدد فيه من هم مواطنوها. ومن هذا المنطلق - يضيف السيد الوزير- فلقد وضعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة واسترجاعها لسيادتها أول تشريع ينظم منح الجنسية الجزائرية، بموجب القانون 96/63 الصادر سنة 27 مارس 1963 وظل هذا القانون ساريا إلى غاية إلغائه، بموجب القانون 20/70 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970، والذي أجريت عليه بعض التعديلات خلال سنة 2005 تماشيا مع التحولات التي عرفها المجتمع، والالتزامات التي تبنتها الجزائر دوليا خصوصا فيما يتعلق بحقوق الانسان من بينها حق المرأة الجزائرية المتزوجة من أجنبي في منح جنسيتها الأصلية لأولادها، وهو القانون الذي لا يزال ساريا إلى غاية اليوم.

منوّهاً في ذات السياق، أن هذا القانون حدد وبشكل لا لُبس فيه طرق وإجراءات منح الجنسية الجزائرية للأجانب والشروط المطلوبة لذلك.

وقد نصّ القانون، أنه يتعين على الأجنبي من كلا الجنسين الراغب في الحصول على الجنسية الجزائرية، سواء بالزواج او بالتجنس، بأنه يمكنه تقديم طلب إلى وزير العدل مرفقا بالعقود والوثائق والمستندات التي تثبت إستيفائه الشروط القانونية.

ليؤكد السيد الوزير، بأن الجنسية بوصفها رابطة وجدانية وقانونية بين الفرد والدولة لا يمكن منحها إلا لمن يفترض فيه الولاء التام للدولة الجزائرية، وكذا اندماجه الروحي والنفسي الكامل في المجتمع الجزائري، وأن لا يحيد عن قيم ومبادىء الشعب الجزائري، وعن الهوية الوطنية.

وعلى غرار ما هو معمول به في جميع التشريعات العربية والأجنبية التي تتعلق بالجنسية، والتي تُترك للدولة سلطة تقدير منح جنسيتها للأجانب أو رفضها ذلك بحسب ظروفها، وبرغم توفر جميع الشروط المطلوبة قانونا، فإن القانون المنظم للجنسية الجزائرية السالف الذكر، يجيز لوزير العدل بموجب المادة (26) منه رفض منح الجنسية للأجنبي، حتى و لو توفرت كل الشروط القانونية ، إضافة إلى ذلك لم يحدد هذا القانون مدة معينة تُلزم خلالها الدولة بالبت في هذا النوع من الطلبات، مع التنويه إلى ان منح الجنسية الجزائرية للأجانب، يتم بموجب مرسوم رئاسي يوقع عليه السيد رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية.

وبناءًا على كل ما سبق -يقول السيد وزير العدل حافظ الأختام- فإن الانشغال المطروح من قبل السيد عضو المجلس، لم ينظمه القانون الجزائري لا عمداً، ولا إغفالاً منه، وإنما رغبة منه في منح السلطة التقديرية الكاملة للجهات المختصة نظرا لأهمية هذه الرابطة، والآثار الفردية والجماعية الناجمة عنها، ناهيك عن أن مسألة قبول طلب اكتساب الجنسية الجزائرية من عدمه يُعد من صميم أعمال السيادة.

إنجاز هياكل قضائية ذات جودة على مستوى الوطن يبقى الهدف الأسمى

وعن سؤال السّيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، الذي طالب فيه باستحداث محكمة بدائرة «عين الذهب» في ولاية تيارت؟

ردّ السيد وزير العدل حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي، أنّ هذا الانشغال له صلة مباشرة بممارسة المواطنين لحقوقهم، وعلى رأسها الحق في التقاضي، وكذا الحصول على خدمة عمومية ذات نوعية وهو الهدف السامي، الذي نتقاسمه ونسعى لتحقيقه في شتى ربوع الوطن من خلال مواصلة إنجاز الهياكل القضائية اللائقة والعصرية والقريبة من الموطنين كلما اقتضى الأمر ذلك، بما يستجيب لتطلعاتهم وتلبية حاجياتهم دون عناء.

ويضيف السيد الوزير، كما نعمل بالموازاة مع ذلك، على مواكبة التطورات الحاصلة في العالم خاصة فيما يتعلق بتبني المعايير الدولية في مجال إقامة دولة القانون وإرساء دعائم المحاكمات العادلة، وحماية الحقوق والحريات ومكافحة الإجرام بكل أنواعه وأشكاله.

وعن مدى إمكانية إنشاء محكمة بدائرة عين الذهب، أشار السيد الوزير، بأن استحداث أي محكمة جديدة يتطلب توفر مجموعة من المعايير على غرار:

• الزيادة المعتبرة لحجم النشاط القضائي.

• التطور الديمغرافي للمنطقة.

• التوسع العمراني بها.

• إزدهار النشاط الاقتصادي.

• بعد المنطقة عن الجهة القضائية التابعة لها، وصعوبة المسالك المؤدية لها.

• توفير مقر مناسب لاحتضان المحكمة المُراد إنشاؤها بما يعكس هيبة المرفق ويلبي احتياجات المواطنين وتدعيمه بالوسائل الضرورية، وبالموارد البشرية الكافية (قضاة، كتاب ضبط، موظفين بمختلف أصنافهم)

مشيرا في ذات السياق، واعتمادا على هذه الاستراتيجية المنتهجة على مستوى القطاع، فإنه بإمكانكم معاينة التعديلات التي أجريت على المرسوم التنفيذي رقم 63/98 المؤرخ في 16 فبراير 1998 الذي يحدد اختصاص المجالس القضائية، وكيفية تطبيق الأمر رقم 11/97 المؤرخ في 17 مارس 1997، والمتضمن التقسيم القضائي، والرامية في جلها إلى استحداث محاكم جديدة حسب الاحتياجات التي تفرضها المعطيات المتعلقة بكل منطقة، أو تعديل الاختصاص الاقليمي للجهات القضائية وأذكر هنا على سبيل المثال، التعديل الأخير الذي تم بموجبه استحداث محكمتين جديدتين على مستوى مجلس قضاء وهران بموجب المرسوم التنفيذي 224/20 المؤرخ في 08 أوت 2020، والذي جاء مراعاة لعدة متطلبات لا سيما ما تعلق بالمساحة الكبيرة لبلدية وهران، وكذا الكثافة السكانية المرتفعة، ناهيك عن حجم النشاط القضائي المعتبرالذي تعرفه المنطقة.

ومن هذا المنطلق -يؤكد السيد الوزير- واعتبارا للمعطيات الاحصائية المتوفرة لدينا بالنسبة لدائرة عين الذهب، وبلدياتها الثلاث (عين الذهب، النعيمة، الشحمية) التابعة قضائيا لمحكمة السوقر، والتي تؤكد عدم الاستجابة للمعايير السالفة الذكر لاستحداث محكمة جديدة بها، إلى جانب عدم توفر الإمكانيات حاليا لإنجاز صرح قضائي جديد بالدائرة المذكورة، وما يتطلبه من تجهيز بكافة المستلزمات الضرورية، ودعمه بقضاة و موظفين مؤهلين، فإنني أصارحكم بأنه يتعذر الاستجابة لمطلبكم هذا في الوقت الحالي، خاصة وأننا نعكف إلى إعطاء الأولوية لاستكمال تنصيب المحاكم والمجالس القضائية المنشأة قانونا فيما سبق.

لكن هذا لا يعني إطلاقا عدم أحقية مواطني المنطقة في إنشاء صرح قضائي بدائرتهم مستقبلا و حال توفر الشروط المطلوبة، ذلك أن تقريب العدالة من المواطن سيظل من صميم أولوياتنا، كما أؤكد انه فيما يخص عمليات تنصيب أو استحداث محاكم جديدة، أو فروع قضائية لن يتوقف طالما هناك حاجة لإنشائها بكل ربوع الوطن.

كما نوّه السيد وزير العدل حافظ الأختام، على أن ولاية تيارت كمثيلاتها من ولايات الوطن استفادت من إنجاز (03) عمليات استثمارية متجسدة في محاكم كل من (فرندة، السوقر، قصر الشلالة) والتي سيتم استلامها خلال السنة الجارية بعد عملية التجهيز.

وليختتم ردّه في الأخير، بالتأكيد على أنّ إنشغال ساكنة البلديات التابعة لدائرة عين الذهب سيحظى بالمتابعة والاهتمام، وفي انتظار ذلك تبقى الخدمات الإلكترونية المتاحة لهم عن بُعد عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل تغطي الكثير من الخدمات، والتي تغنيه عناء التنقل إلى مقرات المحاكم المجاورة على غرار طلب شهادة الجنسية، أو صحيفة السوابق القضائية والإطلاع على مآل القضية، وتقديم اللشكوى، ومتابعة مآلها عبر خدمة النيابة الإلكترونية.

علاوة عن ذلك، وللتخفيف عن المواطنين في كل ربوع الوطن وتلبية لتطلعاته خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية، فقد صدر مؤخرا المرسوم التنفيذي المؤرخ في 28 نوفمبر 2020، والذي تم بموجبه إعفاء المواطنين من تقديم شهادة الجنسية ، وكذا شهادة السوابق القضائية في الملفات الإدارية التي تطلبها الإدارات و المؤسسات والهيئات العمومية، والجماعات المحلية، وكذا المصالح التابعة لها، وينص المرسوم على عدم اشتراط الوثيقتين المذكورتين بالملفات الإدارية، وأن تكتفي المصالح الإدارية المذكورة بطلب نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، او جواز السفر للمعني بالأمر، ولها ان تطّلع على صحة المعلومات الخاصة بهذا الأخير، عن طريق استغلال قواعد البيانات المتعلقة بهذه الوثائق.

وزراء الطاقة..الصناعة..التجارة..الاتصال والأشغال العمومية يردون على أسئلة أعضاء مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 21 جانفي 2021، برئاسة السيد العيد حاجي، نائب رئيس مجلس الأمة، خصصت لطرح عشرة (10) أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة، ويتعلق الأمر بكل من قطاعات: الطاقة، الصناعة، التجارة، الاتصال،الأشغال العمومية؛ وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية إلى جانب السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ وجاءت الأسئلة على النحو التالي:

قطاع الطاقة

مستودعات الوقود ببشار تراعي شروط المسافات الأمنية

وقد استهل السيد غازي جابري، عضو مجلس الأمة، سلسلة الأسئلة الشفوية بسؤال وجهه إلى السيد وزير الطاقة، عبد المجيد عطار، بخصوص تحويل خزانات الوقود خارج مدينة بشار، والتي تتواجد بالقرب من الأحياء السكنية، وذلك تفاديا لحدوث كارثة ما بالمستقبل ؟

حيث أفاد السيد الوزير،أنّه من الناحية الأمنية فإنّ مراقبة المؤسسات المصنفة التابعة لمديرية البيئة من خلال المحضر رقم 2013/876 المؤرخ في ديسمبر 2013،والخاص بدراسة المراجعة البيئية، ودراسة الأخطار، فإن مستودع الوقود ببشار، والذي يعتبر مؤسسة مصنفة مطابقة للمرسوم 86/15 المحدد لمحيط الحماية حول المنشآت والهياكل الأساسية بقطاع المحروقات.

مؤكدا في ذات السياق، أن المسافات الأمنية للمستودع محترمة، و تتوزع هذه المسافات الأمنية كما يلي:

• المسافة بين المخزن وحي السلام تقدر بـ 237.93 متر.

• المسافة بين المخزن و أول سكن من حي مرنيجة تقدر بـ 286 متر.

• المسافة بين المخزن ومستشفى أمراض العيون تقدر بـ 236 متر.

• المسافة بين المخزن وخزان الماء تقدر بـ 323 متر، مع العلم أنّ خزان الماء هذا مرتفع بـ 23 مترا عن المستودع.

• المسافة بين المخزن وسكان OPGI تقدر بـ 514 متر.

مشيرا في تدخله، وحسب نفس المرسوم المحدد لمسافة حماية المنشآت والهياكل التابعة لقطاع الطاقة ،فإنّ هذه المنشآت تحتوي على نوعين من المخازن.

• النوع الأول: الخزان الذي تقدر طاقته التخزينية بأقل من (10 آلاف) متر مكعب، وتكون المسافة الأمنية خارج محيط المستودع ب 75 متر.

• النوع الثاني: الخزان الذي تقدر طاقته التخزينية بأكثر من (10 آلاف) متر مكعب، وتكون المسافة الأمنية مقدر بـ 200 متر.

مؤكداً أنّ حي السلام، ومال مدينة بشار، وحي المرنيجة يبعدان عن المحيط الخارجي للخزانات بـ 237 متر، و 286 متر على التوالي بينما المسافة الأمنية هي 75 متر، وطبقا للمسافات الأمنية المقاسة والمعمول بها فإنّ هذا المستودع يخضع لقياس أكثر أمانًا، وبالتالي يمكن أن ينتقل إلى النوع الثاني، أي يمكن زيادة طاقته التخزينية إلى أكثر من (10 آلاف) متر مكعب، كون طاقة تخزينه الحالية تبلغ (600) متر مكعب.

هذا وقد ذكّرَ السيد الوزير، ان اللجنة كانت قد أوصت في محضر المعاينة رقم 2014/610 بتاريخ 28 أفريل 2014 بتحويل المستودع إلى موقع جديد في حالة زيادة طاقة التخزين، فالترخيص رقم 1289 بتاريخ 22 ماي 2014، والذي مُنح لمؤسسة نفطال باستغلال المستودع يؤكد على انّ المخزن يحترم كل الأحكام التنظيمية.

كما أشار الوزير، بخصوص إمكانية تحويل المستودع إلى موقع آخر أن السلطات المحلية لولاية بشار قد اقترحت على مؤسسة نفطال موقع غير ملائم، ويتطلب تكاليف كبيرة وآجال طويلة لتهيئته، ونظرا لظرف المالي الصعب الذي تعيشه المؤسسة منذ 2017، والذي زاد تفاقما بسبب آثار جائحة كوفيد- 19 السنة الماضية، فإنّ هذا المشروع لا يمكن إنجازه حاليا، لذا - يضيف السيد الوزير- وسعيا منها لتحقيق الأهداف المنوطة بها من طرف السلطات العمومية والمتمثلة في تلبية حاجيات المواطنين، و تموين السوق بالوقود بصفة منتظمة، ودون انقطاع في ولايتي بشار وتندوف، فإن نفطال - يقول الوزير- ترى أنه من الأنسب الإستثمار في المخزن الموجود بأقل تكلفة في أقصر الآجال خاصة وأن الشروط الأمنية متوفرة.

مؤكداً في الأخير، أنه لا يوجد داعي للخوف من احتمال حدوث أخطار، لأن شركة نفطال والتي - هي شركة مواطنة- قد اتخذت كل الإجراءات الضرورية التي ينص عليها التنظيم، وكذا إجراءات إضافية لتأمين كل الأحياء السكنية والمنشآت المحيطة بالمستودع.

وزير الطاقة يصرح:

شركة آس بي سي لندن و ايبروك الجيريا شركتين نفطيتين رائدتين منفصلتان في تخصصهما ..ولا وجود لأزمة دبلوماسية مع لبنان

وفي نفس القطاع دائما، طرح السيد جغدالي مصطفى، عضو مجلس الأمة، سؤاله الشفوي الموجه للسيد وزير الطاقة، عبد المجيد عطار، والمتمحور حول فرع شركة سوناطراك بلندن SPC Londres (عدد البواخر التي تملكها هذه المؤسسة، وكذا رقم أعمالها، والأرباح التي تحققها سنويا)، والموضوع الذي أثير من طرف الصحافة العالمية بين الشركة ودولة لبنان بخصوص تزويدها بالمواد الأولية؟

حيث أكدّ وزير الطاقة، أن الشركة المذكورة هي المسؤولة على تجارة وتسويق النفط، والمتواجدة في لندن والتابعة لشركة سوناطرك تمّ إدماجها إلى British Vergin Island (BVI) والتي تعتبر غير خاضعة للضريبة وقد سجلت في 03 ماي 1989، وفقا للقانون الدولي (Buisiness Co- panies) سنة 1984 والخاضعة لقانون (BVI) .

كما أضاف وزير الطاقة، بأن هذه الشركة مختصة في تجارة النفط الخام، وغاز البترول المسال GPL والمنتجات البترولية، وتمتلك مكتبين واحد في لندن، والآخر في الجزائر.

كما صرح السيد الوزير، بأن الشركة تمتلك (06 شركات سفن)، و في بريطانيا تعتبر كل سفينة بمثابة شركة، من بينها (05 شركات سفن) لنقل غاز البترول المسال GPL و واحدة (01) لنقل النفط الخام، أما رأس مال الشركة يقدر بـ (20) مليون دولارعائدة بصفة كلية لشركة Son- trach International Holding Co - pany ، وعن رقم أعمالها فلقد قدر بـ 2.56 مليار دولا، و صافي الربح خلال 2019 بقيمة 51.94 مليون دولار، أي بنسبة زيادة قدرها 26 % فيما يخص رقم الأعمال، و 59 % فيما يخص الأرباح وهذا بالمقارنة مع سنة 2018.

أمّا بخصوص عدم إدماج شركتي hyproc Algerie و Spc londres أوضح الوزير أنّ هذه الشركة (Hyproc Algerie) جزائرية مقرها بوهران، وتابعة لسوناطراك، متخصصة في نقل المحروقات السائلة والغازات (GPL -GNL) وتعمل على تطوير خبرات متخصصة في النقل الصيانة، والعبور والشحن، ونظرا لاختلاف المهام الأساسية بين الشركتين، (Spc londres) متخصصة في تجارة وتسويق النفط، أما (Hyproc Algerie) متخصصة في نقل المحروقات السائلة والغازات، وعليه - يقول الوزير- فإنه لا يمكن تحقيق هذا الدمج بينهما .

وأشار السيد الوزير، إلى أن شركة (Hyproc A-gerie) تمتلك (07) باخرات لنقل الغاز المميع، (03) منها ملك لشركة سوناطراك بنسبة 100 % (02) منها جديدة، قدرة كل واحدة منها (170 ألف) متر مكعب (GNL)، و ثلاثة بواخر (03) بالشراكة مع اليابان، وباخرة واحدة (01) بالشراكة مع النرويج. كما تمتلك أيضا، (06) بواخر لنقل وتصديرالغاز المميع (GPL) من بينها (03) بواخر (35 ألف طن)، وباخرتين (02) (22ألف طن)، باخرة (19 ألف طن). كما يوجد باخرتين (02) لنقل الزفت (bitumier)،و واحدة (01) لنقل الوقود.

كما صرّح السيد الوزير، أن الضجة الإعلامية التي أحدثتها دولة لبنان بخصوص شركة SPC LONDRES الموكلة إليها تصدير الوقود وبيعه إلى الدولة وفق عقد يربط الجزائر ولبنان منذ أكثر من عشر سنوات، وما حدث أن لبنان اعترضت على شحنة الوقود المصدرة إليها واتهمت الشركة انها لم تبعها وقودا يخضع للمعايير المعمول بها وعلى انه ملوث بينما تلك الشحنة من الوقود كانت تحتوي على قليل من الرواسب (sédiments)، وقد أخذت الشركة على عاتقها تعويضها بباخرة أخرى.

مفنداً في ذات السياق، أن تكون هناك مشكلة دبلوماسية بين الجزائر ولبنان، وأنّ المشكل الحقيقي في لبنان مرتبط بمشاكل سياسية داخلية.

قطاع الصناعة

جيجل: تنظيم العقار الصناعي من صلاحيات السلطات المحلية والوزارة لها رأي تقني فقط

كما كان لقطاع الصناعة بعدها نصيب وافر من الأسئلة الشفوية، حيث تقدم السيد فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، بسؤاله الشفوي الموجه إلى السيد وزير الصناعة، فرحات آيت علي براهم، بخصوص الفوضى التي يشهدها العقار الصناعي بولاية جيجل، وإمكانية إنشاء مناطق صناعية جديدة تماشيا مع طلبات المستثمرين؟

وخلال ردّه أوضح وزير الصناعة ، أن مشكلة الفوضى في العقار الصناعي لا تقتصر على ولاية جيجل وحدها، وإنما يكاد يكون نفس الإشكال تشهده باقي ولايات الوطن، والقانون ينص على ان صلاحيات الولاة كاملة في منح العقار الصناعي. فوزارة الصناعة وعبر مدرائها للصناعة والمناجم مهمتها اقتراح الملفات، ليبقى القرار النهائي للسادة الولاة، وفقا للقانون المحدد لذلك 08/04 الصادر سنة 2008، هذا الأخير نحن بصدد تعديل بعض مواده، لأنه لا يزال يعرف تضارب في الصلاحيات بين الهيئات المركزية والمحلية، حول تسيير ومتابعة استغلال العقار، فولاية جيجل وبالعودة إلى تقارير وزارة الصناعة نجد هناك أكثر من 1250 هكتار.

مضيفا السيد الوزير، وبالعودة إلى موضوع المستثمرين فإننا نجد مستثمرين كانوا قد استفادوا من عقارات صناعية إن على مستوى جيجل، أو ولايات أخرى ولكنه يبقى غير مستغل، والإشكال هنا - يؤكد السيد الوزير- يأتي من ظن هؤلاء المستثمرين في بعض الأحيان بأن الاستفادة من هذا العقار الصناعي العمومي ما هو إلا مدخل للاقتراض من البنوك.

ونوّه الوزير، إلى أن هناك عقار صناعي غير مستغل منذ التسعينات والثمانينات، وفي هذا الإطار -يؤكد الوزير- بأن مصالحه قررت تعديل القانون 08/04 مما يسمح للدولة باستعادة هذا العقار الصناعي الغير مستغل، وكذا إنشاء هيئة موحدة للعقار الصناعي، مهمتها منح العقار بطرق قانونية وشفافة، وتقنية وفق معايير مدروسة جيدا، وتنتظر الوزارة تمرير نصوص قانونية بهذا الشأن من الحكومة إلى البرلمان بغرفتيه.

كما أكّد السيد وزير الصناعة في الأخير، على أن ولاية جيجل تحتوي على عقار صناعي معتبر، وهذا ما وقفت عليه شخصيا -يضيف الوزير- خلال معاينتي للولاية ولبعض الاستثمارات الخاصة المتعثرة هناك، فالوزارة ومن خلال لجنة مختصة مهمتها تحديد الاستثمار في العقار الصناعي واقتراحه على الوالي، الذي بدوره المخول منح حق الاستثمار من عدمه للمستفيدين، وبعدها يحصلون على عقد التنازل من طرف مصالح الأراضي التابعة لأملاك الدولة، على أن يلتزم المستثمر بمزاولة نشاطه الاستثماري في مدة لا تفوق 24 شهرا، وإلا يلغى حق الامتياز الممنوح له، وبالتالي العقار الصناعي المتنازل عنه من قبل مصالح الأراضي التابعة لأملاك الدولة، غير أنه في بعض الولايات تضع إداراتها عراقيل أمام المستثمرين لسنوات عديدة، ثم تلغي حق الامتياز على العقار الصناعي، بحجة عدم استغلاله وهناك شكاوى عديدة مقدمة في هذا الشأن على مكتبي

قطاع الصناعة

ندعم كل الإستثمارات الجادة ذات رؤوس مالية معتبرة

و قدم السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، بدوره سؤالا شفويا للسيد وزير الصناعة، فرحات آيت علي براهم، وكان مضمونه حول عدم تهيئة المستفيدين من العقار الصناعي بعين الباردة بعنابة، وتحضير أراضيهم لاستقبال مشاريعهم الاستثمارية منذ 2015، ولماذا لم يتم لحد الساعة ربط تلك المنطقة الصناعية بالكهرباء و شبكة المياه، ومتى يتم الإيفاء بمواعيد الانجاز؟

و ردا على السؤال الموجه إليه أوضح الوزير ، أنه بخصوص المنطقة الصناعية عين الباردة بعنابة، فقد صرفت عليها السلطات العمومية 2 مليار دينار جزائري قبل 2017 من أجل تهيئتها، ولكنها تبقى معطلة لغاية اليوم، وفيما يخص مسؤولية الوزارة فإنّ الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) تتكفل بـ 50 منطقة صناعية و التي قررتها السلطات العمومية سنة 2015، ولكن سنة 2017 قررت مجددا بأن تصبح 44 منطقة صناعية تتكفل بها الولايات، على ان تتكفل الوكالة (ANIREF) بـ 06 مناطق صناعية فقط، وهذا بعد أن وقفت السلطات على حجم التعثر على مستوى هذه المناطق الصناعية، وحجم المصاريف الكارثي والذي قدر بـ 290 مليار دينار ما يعادل 3 مليار دولار آنذاك، والتي لم تحقق الأهداف الحقيقية من تهيئة هاته المناطق، ولو أنّ هذا حدث بالماضي إلا أننا لا نتصل من مسؤولياتنا، وهو ما جعلنا نقترح إنشاء هيئة متمثلة في ديوان وطني للتسيير العقاري خصوصا العقار الصناعي.

وألح السيد الوزير في تدخله هذا، على ضرورة تجسيد المستثمرين لمشاريعهم، وكذا المساهمة بطريقة أو بأخرى في تهيئة محيطهم الصناعي، مضيفا في ذات السياق، أن تلك العقارات الصناعية مخصصة للاستثمارات الجادة وإلى أصحاب الإمكانيات المالية المعتبرة.

كما صرّح الوزير، بخصوص ربط تلك المناطق بالمياه والكهرباء، أنه قد عقدت أكثر من أربع اجتماعات متعددة القطاعات على مستوى رئاسة الحكومة لإيجاد حلول استعجاليه لهذه الإشكالية، مع العلم أنه في بعض الأحيان الوزارة لا تستطيع البت في نشاطاتها قبل الانتهاء من أعمال التهيئة، والتي هي ليست من صلاحيات قطاعنا الوزاري، بل لقطاعات وزارية أخرى.

معربا في هذا الشأن، حينما يكون هناك مخطط لإعادة التهيئة فمن الواجب أن يكون تمويل من طرف المستثمر، والدولة معا لكي تكون عملية التهيئة لهذه المناطق أسهل، فضلا على أنّ هناك بعض الاستثمارات الأساسية، على الرغم من الأموال التي صُرفت إلاّ أنّ عملية التهيئة لم تبلغ المستوى الذي يسمح لها بالنشاط، وعليه يجب على هذا المخطط ان يكون إجمالي.

مؤكدا في الأخير، بأن الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) بصدد دراسة حلول جذرية ومعقولة لتهيئة المناطق الصناعية بشكل لائق.

قطاع التجارة

إكتساح السوق الإفريقية، ومنـــطقة الساحل هدف استراتيجي تسعى الدولة لتحقيقه

و في قطاع التجارة، وجّه السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا للسيد وزير التجارة، والمتعلق بترقية الصادرات نحو البلدان الإفريقية بصفة عامة و تشجيع الأنشطة التجارية والتبادل التجاري مع منطقة الساحل بصفة خاصة، و كذا الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل تصدير مختلف المنتجات الجزائرية نحو دول الجوار؟

و رداً عن السؤال أوضح وزير التجارة، بأن التنويع الاقتصادي و ترقية الصادرات خارج المحروقات يعتبران رافدين أساسين من روافد التنمية الاقتصادية التي تسعى الحكومة للوصول إليها بإشراك كل الأطراف الفاعلة من وزارات، هيئات مختصة و متعاملين اقتصاديين.

مضيفا في السياق ذاته، و انطلاقا من قناعة أن لتعزيز العلاقات التجارية وتثمينها مع البلدان المجاورة دور رئيسي في فك العزلة عن مناطق الظل ، لاسيما الحدودية منها، و بالتالي المساهمة في خلق ديناميكية اقتصادية تعود بالفائدة المشتركة لمواطنينا و لجيراننا على حد سواء، فإننا نعمل في إطار تطبيق برنامج الحكومة على وضع أطر جديدة عملية وفعالة لضمان تنمية مستدامة في هذه المناطق الحدودية.

كما نوّه السيد وزير التجارة، بأنّ الجزائر حرصت منذ سنوات على تشجيع التجارة مع منطقة الساحل خاصة من خلال المحافظة على نظام تجارة المقايضة الذي يعتبر من أقدم أنواع التجارة البينية مع دول الجوار و التي سمحت بالاستجابة إلى تطلعات الساكنة في تلك المنطقة خاصة وأنها لا تستلزم إجراءات إدارية معقدة لتحقيقها.

كما أشار السيد الوزير في هذا الشأن، إلى أن القطاع بادر خلال سنة 2020 إلى تحيين الإطار القانوني الذي يسير هذا النوع من التجارة من خلال القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 يوليو 2020، الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة مع الدول المجاورة و قائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي و جمهورية النيجر بحيث تم توسيع قوائم السلع المتبادلة.

مؤكدا، بأنه فيما يخص تسهيل عمليات عبور السلع الموجهة إلى البلدان المجاورة، فقد حرصنا، بمشاركة كل الهيئات المعنية، على وضع حيز التنفيذ آلية عملية تسمح بتصدير المنتجات الجزائرية عبر المعابر الحدودية الجنوبية دون الإخلال بالبروتوكول الصحي لمواجهة وباء كورونا.

مضيفا في نفس السياق، نعمل بصفة مستمرة على وضع كل الإجراءات التحفيزية اللازمة لترقية صادراتنا خارج المحروقات، ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين من أجل ولوج المنتوجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية، لاسيما من خلال الصندوق الخاص بترقية الصادرات الذي يتكفل بتعويض جزء من تكاليف النقل.

و صرّح السيد الوزير في هذا الصدد، وقصد تسهيل عمليات تصدير المنتوجات الجزائرية نحو الدول الإفريقية، عملنا على وضع آلية لضمان شحن و نقل هذه المنتوجات و هذا من خلال تكليف المجمع الوطني للنقل البري «LOGITRANS» بنقل السلع المصدرة مع تكفل الدولة بـ50 % من التكاليف المترتبة عن هذه العملية بواسطة الصندوق الخاص بترقية الصادرات.

مضيفا، زيادة على تكييف الإجراء التنظيمي الذي يضبط هذا النشاط التجاري، فإن الحكومة قد بادرت بتنظيم التظاهرات الاقتصادية في إطار المقايضة الحدودية في مناطق الجنوب الكبير (أدرار، تمنراست، إليزي و تندوف)، حيث خولت هذه المهمة إلى السادة ولاة الجمهورية المختصين إقليمياً، و هذا بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

كما أكد السيد وزير التجارة، بأن الحكومة تعكف حالياً على الانتهاء من بلورة إستراتيجية وطنية للتصدير تحمل في طياتها رؤية واضحة وخارطة طريق عملياتية تشاركية تهدف إلى الولوج إلى الأسواق العالمية، خاصة الإفريقية منها، لاسيما بعد مصادقة الجزائر على دخول منطقة التبادل الحر الإفريقية القارية حيز التنفيذ في01 جانفي 2021.

هذا وقد أشار السيد الوزير، بخصوص تأطير تصدير المواد المدعمة، بأن وزارة التجارة قد وضعت الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة التي تسمح لها بالتحكم الأفضل في عمليات التصدير لكل من زيت المائدة و السكر في انتظار تحديد آلية تصدير المواد المدعمة و البضائع المنتجة من مواد أولية مدعمة.

مؤكدا في السياق نفسه، أن الأشغال متواصلة لتأطير أفضل لعمليات تصدير البضائع المنتجة من مواد مدعمة لاسيما المواد الغذائية التحويلية وذلك بعد تحديد آلية عملياتية تسمح بالتمييز بين المنتجات الموجهة إلى الاستهلاك الداخلي و التي تستفيد من دعم الدولة حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، من تلك الموجهة إلى التصدير غير المعنية بالدعم و الخاضعة إلى مبدأ التنافسية الدولية.

و نوّه السيد الوزير في الأخير، إلى أنه حالياً، توجد آليات و تحفيزات جمركية في صالح المنتجين الجزائريين عند قيامهم بعمليات استيراد المواد الأولية التي تدخل في إنتاج المنتجات الغذائية الموجهة إلى التصدير ما يسمح برفع تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الخارجية.

ضرورة إعادة النظر في القانون الخاص باستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات

السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، وجّه هو أيضا سؤالا شفويا للسيد وزير الصناعة، فرحات آيت علي براهم، والذي تمحور حول موضوع تفعيل المادة 110 من قانون المالية لسنة 2020، والتي تقضي بالسماح باستيراد السيارات أقل من 3 سنوات؟

و ذكّر الوزير خلال رده، أنه تم سنّ المادة 110 من القانون رقم 14/19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2020 بهدف السماح للمواطنين المقيمين باستيراد مركبات جديدة، وكذلك المركبات المستعملة التي تقل عن 3 سنوات، وبعد ان أحال المشرع التطبيق الفعلي هذه المادة إلى النصوص التنظيمية، ولم يتم تنفيذها حتى الآن نظرا لعوامل موضوعية وتقنية قانونية ومالية، حالت دون تنفيذ هذه النصوص.

وأوضح الوزير في هذا الشأن، بأن القانون المنظم لهذه العملية بحد ذاته خاضع لنص تنظيمي متمثل في مرسوم وزاري مشترك بين وزارات كل من (التجارة، المالية، والخارجية، الداخلية)، وغالبا ما كان يسمح هذا القانون باقتناء الخواص للسيارات من طرف التمثيليات الدبلوماسية بالجزائر، الأمر الذي كان يثير الاستغراب فكيف بإمكان هذه التمثيليات أن تبيع سيارات أقل من 3 سنوات للمواطنين، إلا إذا كان الهدف من وجودها هو المضاربة في السيارات.

مضيفا في ذات السياق، حينما أصدر نص هذا القانون، كانت الصناعة التركيبية للسيارات مجمدة، وهياكل السيارات مجمدة على مستوى الموانئ مدة سنة كاملة، على الرغم من أنه دفعت مبالغ بالعملة الصعبة من أجل اقتناء تلك الهياكل، وعليه فسوق السيارات نهاية 2019 كان يشهد هذا الإشكال، ما دفع الحكومة إلى إمكانية استيراد السيارات لكن بنص تنظيمي، ونعلم جيدا -يقول الوزير- أنه يوجد الكثير من المواد القانونية الخاضعة للنصوص التنظيمية، التي أصدرت منذ سنوات ولا يتم العمل بها، ولكن على مستوى القطاع لم نتعامل بذلك المنطق ، بل بادرنا في دراسة هذا النص التنظيمي ولم نستطع أن نضع نصا قانونيا جديدا ولكن طرحنا عدة تساؤلات من بينها:

1 - فيما يتعلق بموضوع الدفع من أجل اقتناء سيارات أقل من 3 سنوات، فالمعمول به هو أن المواطنين الراغبين في اقتناء هذه السيارات تلجأ إلى السوق الموازية، وتستعملها عبر البنوك في عملية الشراء، وجب الإشارة إلى ان التنظيمات البنكية في الجزائر لا تسمح بالاستيراد، عن طريق تحويل الأموال من حساب بنكي، ما لم تكن مختصا في الاستيراد لأنه يستوجب حيازة سجل تجاري ومن هنا وجب تعديل هاته النصوص.

2 – فيما يخص الجانب التقني: هذه السيارات من المفروض ان تستورد من عديد البلدان، بينما في الحقيقة أن السوق الوحيدة التي نستورد منها معروفة، على أن نوسع استيرادنا للسيارات هذه المرة لإيطاليا و اسبانيا على أكثر تقدير، كما أضاف الوزير، أن هذه السيارات من الناحية التقنية هي سيارات مصنوعة بمواصفات تصلح للسوق الأوربية EURO 7 ، وحينما تدخل للجزائر فإنها تصبح غير مطابقة.

كما أشار السيد الوزير، إلى فكرة مفادها أن السماح للمواطنين باستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات، حبذا ولو يستطيع شرائها بسعر صرف العملة الحقيقي وليس بسعر السوق الموازي (السكوار)، ويضيف السيد الوزير، بأن الوزارة لاحظت بأن كل هذا النوع من السيارات هو أقل ثمنا بنسبة 30 % من سعر السيارات الجديدة، فسيارة 10.000 أورو مثلا في حالة جديدة ستجدها في أحسن الأحوال بسعر 7.000 أورو وهي على حالة أقل من 3 سنوات، من دون ذكر تكاليف باقي الأعباء. ففي هذه الحالة إذا اقتنينا سعر الصرف أورو من السوق الموازية (السكوار) مع احتساب نسبة صرف بنسبة 30 إلى 40 %مرتفعة عن سعرها الحقيقي، بما معناه أن المواطن سيقتني سيارته الأقل من 3 سنوات بسعر سيارة أغلى ثمنا من نظيرتها الجديدة، وبغض النظر عن الاعتراف بسوق موازية غير قانونية.

كما تطرق الوزير، إلى موضوع الخزينة العمومية، وقال أن هناك ضريبة مفروضة على السيارات الجديدة TVN المدرجة في قانون المالية التكميلي 2020 لبعض أنواع من السيارات الفاخرة، حيث بلغت (250 مليون سنتيم) وسيارات الأقل من 3 سنوات لا تتضمن ضريبة TVN وهو الأمر الذي

يجعل الخزينة العمومية تخسر على كل سيارة ذات محرك 2.5 أكثر من (250 مليون سنتيم) ما يعتبر خسارة فادحة للخزينة العمومية، و في حالات كثيرة من أجل استيراد سيارات لا نستطيع حتى تحديد سنة انتاجها الحقيقية، و تبقى محجوزة من طرف الجمارك في الموانئ، مثلما حدث في سنوات التسعينات باستيراد سيارات ZH ، وكذا في السنوات الفارطة حينما أغرقت العصابة-على حد وصف الوزير- السوق بسيارات أقل من عشر سنوات وهو ما ترغب بفعله حاليا، ولكي تبقى الدولة بين ضغط تجميد تلك السيارات ومطالبة المواطنين بسيارتهم تلك، أو الرضوخ للعصابة وتسهيل دخولها السوق الجزائرية، ويبقى الضحية الوحيد هو المواطن الذي يعتبر هو المستورد الحقيقي.

كما أشار السيد الوزير، إلى أنه يتمنى لو تُقدم للوزارة اقتراحات عملية من جميع الأطراف بما فيهم أعضاء مجلس الأمة، و ترد على كل الموانع الموضوعية التي استنتجتها الوزارة بخصوص هذا الموضوع.

منوها في الأخير، إلى ان المادة 110 السالفة ذكر بها فقرة تسمح للمواطنين باستيراد السيارات الجديدة، والتي لا يوجد من تكلم عليها، فهي تجيز الاستيراد للمواطن وللهيئات العمومية استيراد المركبات والعربات الجديدة وحتى الشاحنات الكبيرة، وبسعر صرف رسمي من البنك مباشرة، فهذا الشطر من المادة نراه أجدى وأنفع و أقرب للتطبيق قانونيا وفعليا من الشطر الثاني الذي أصبح هو محور الاهتمام.

قطاع التجارة

وضع آليات لتصدير المنتوجات الفلاحية والتمور

وكان السيد وزير التجارة، كمال رزيق، على موعد مع سؤال شفوي آخر، وجهه إليه السيد بن طبة محمد، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بالملفات التي تحظى بعناية خاصة في برنامج الحكومة في شقه المتعلق بالإنعاش الاقتصادي والمتمثل في تعزيز سُبُل تصدير المنتوجات الفلاحية المتمثلة في التمور نحو الخارج؟

و ردّ عليه الوزير، بأن ترقية الصادرات خارج المحروقات تعتبر من المهام الأساسية لوزارة التجارة التي تحظى بالأولوية القصوى على كل المستويات بما فيها السياسة العامة للحكومة التي تهدف إلى إيجاد بدائل جديدة لتعزيز المداخيل بالعملة الصعبة وتنويع الصادرات والتخلي تدريجيا عن التبعية للمحروقات.

وأضاف السيد الوزيرفي هذا الشأن، أن المهام المنوطة بقطاع التجارة في إطار تجسيد ورقة الطريق التي اعتمدتها السلطات العمومية للتكفل بإشكالية تنظيم وتأطير عملية تسويق المنتوجات الفلاحية، سعت دائرتنا الوزارية خلال سنة 2020 و في ظل الظروف الصحية الخاصة جدا التي عرفتها بلادنا خاصة من خلال تفشي جائحة كورونا إلى وضع وتجسيد خارطة طريق لترقية الصادرات خارج المحروقات و الوقوف إلى جانب الفلاحين خاصة في موسم جني التمور لهذه السنة التي عرفت منتوجاً معتبرا، حيث وضعت بالتنسيق مع المصالح المعنية ألية للتصدير عبر الحدود البرية (PK0) في كل من ولايات تمنراست، تندوف و أدرار، أما في ولاية إليزي تبقى المبادرة قيد الإنجاز لتسهيل تصدير التمور نحو دولة ليبيا مستقبلا و ذلك باحترام البروتوكول الصحي المعمول به.

موضحا في ذات الشأن، و للعلم أن سنة 2020 عرفت ارتفاعا في تصدير التمور خلال السداسي الأول بما نسبته 9.6 % حيث تم تصدير ما قيمته 26 مليون دولار رغم جائحة كورونا مقارنة بتصدير ما قيمته 24 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2019. كما أننا عقدنا على مستوى مقر الوزارة عدة اجتماعات مع الفاعلين في عملية الإنتاج والتصدير لمادة التمور قصد تذليل العقبات لترقية الصادرات و التخفيف من العراقيل حتى اللوجستية منها، بالإضافة إلى الخراجات الميدانية التي قمنا بها للولايات الحدودية و تلك المعنية بإنتاج التمور.

هذا وقد نوّه الوزير، بخصوص دعم عمليات التصدير أن وزارة التجارة عاكفة على مرافقة المتعاملين الاقتصاديين للولوج إلى الأسواق الخارجية بما فيها الإفريقية من خلال المصادقة على انضمام الجزائر إلى منظمة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF) وكذلك التدابير والإجراءات الملموسة لدعم وترقية الصادرات أهمها تسوية الوضعيات العالقة منذ 2016 بمقدار 8000 فاتورة خاصة منها لمصدري التمور بالإضافة الى مراجعة الإطار التنظيمي للصندوق الخاص بتعويض مصاريف النقل وهو ما سيحفز المصدرين على تعزيز صادراتهم لتجسيد تعليمات السيد رئيس الجمهورية و تحقيق مبلغ 5 ملايير دولار في التصدير.

وفي الختام أكدّ السيد الوزير، على أن مصالح وزارة التجارة، في حدود صلاحياتها القانونية ومهامها القطاعية المنوطة بها، لا تدخر أي جهد في سبيل المساهمة الفعالة في إيجاد سبل لتسويق وتصدير المنتجات الوطنية بشتى أنواعها الفلاحية، الصناعية و الخدماتية وذلك بالتنسيق الدائم مع كل الشركاء والفاعلين الميدانيين وبالتعاون مع القطاعات والمصالح المعنية.

قطاع الاتصال

جهود جبارة تبذل من طرف الـــــدولة لوصول البث التلفزيوني إلى الجنوب الكبير

خلال رده على السؤال الموجه له من طرف السيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بعدم وصول البث التلفزيوني إلى بعض المناطق من الجنوب الكبير، خصوصا مناطق الظل منها؟

ذكّر وزير الاتصال عمار بلحيمر، بالعناصر التالية:

1. إن الحق في الإعلام والاتصال يشكل إحدى أولويات برنامج الحكومة الذي يسعى قطاع الاتصال خاصة من خلال ورشات الإصلاحات الواسعة إلى تكريسه وترقيته لاسيما محليا وفي مناطق الظل.

2. إن البنية التحتية للمؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزيوني تتكون من 168 موقع بث موزع على ثماني ولايات في منطقة الجنوب وهي:أدرار،بشار ،غرداية، إليزي، ورقلة ،تمنراست ،الوادي وتندوف.

وتستعمل هذه المواقع لبث مختلف برامج القنوات التلفزيونية للمؤسسة العمومية للتلفزيون وللإذاعة عبر البث التماثلي وكذا باقة التلفزيون الرقمي الأرضي إلى جانب شبكة المحطات الجوارية الموجودة على مستوى كل الولايات المذكورة.

وتتم هذه العملية -يضيف السيد وزير الاتصال- من خلال:

أولا: البرامج التلفزيونية ويتم بثها عبر البث الأرضي والذي تسمح هذه التقنية ببث تماثلي للقناة الوطنية الأرضية لمؤسسة التلفزيون العمومي وبالبث الرقمي الأرضي الذي يشمل 6 قنوات تلفزيونية معيارية الوضوح«SD» وهي: القناة الوطنية الأرضية ،كنال ألجيري،القناة الثالثة، القناة الأمازيغية ،قناة القرآن الكريم والقناة السادسة.

وبفضل الاستثمارات الهامة التي رصدتها السلطات العمومية من أجل تحسين التغطية التلفزيونية بجنوب البلاد ارتفعت نسبة التغطية السكانية لولايات الجنوب بالتلفزيون التماثلي والرقمي بشكل مضاعف إذ وعلى سبيل المثال، قفزت نسبة التغطية الرقمية بولاية ورقلة من 16 % سنة 2013 إلى 90 % سنة 2020 فيما تقدر نسبة التغطية التماثلية ب 93 %.

2. البث عبر الساتل

أما بالنسبة لاستعمالات الساتل الجزائري «ألكوم سات 1 «فإن قدراته تمكّن من بث 6 برامج تلفزيونية و57 برنامجا إذاعيا مع تغطية شاملة لولايات الجنوب، ويتيح ذات الساتل بث برامج المؤسسة العمومية للتلفزيون بشكل معياري الوضوح «SD

« وبجودة عالية» HD» تمكّن سكان الجنوب من استقبال كافة برامج المؤسسة .

ثانيا: أما بخصوص البرامج الإذاعية للقنوات الوطنية الست وكذا للإذاعة الجوارية لكل ولاية فإنها تتم أرضيا من خلال:

• بث بتعديل الترددات «FM» ،
• بث بتعديل السعة «AM».
• فبالنسبة للبث بتعديل الترددات «FM» يتم بواسطة شبكة أجهزة إرسال موزعة على ولايات الجنوب الثمانية.

وصرّح السيد وزير الاتصال، أن ولايات الجنوب قد استفادت من 48 محطة إذاعية «FM» مما سمح بتقليص نسبة كبيرة من مناطق الظل ورفع عدد البرامج الإذاعية «FM» المسموعة إلى 4 برامج عبر كل منطقة بل قد تصل إلى 6 برامج كاملة في بعض المناطق بدلا من برنامج واحد أو اثنين كما كان سابقا.

كما أكد السيد الوزير، أنه وبفضل دعم الدولة واستثماراتها المعتبرة تشرف المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي على إنجاز مشروع يرمي إلى تعميم التوسع إلى 6 برامج للبث بتعديل الترددات «FM» في كل منطقة.

2.أما البث بتعديل السعة «AM» فيتم بواسطة أجهزة إرسال على الموجات المتوسطة والطويلة.

مشيرا في ذات الشأن، أنه وسعيا إلى تحسين التغطية الإذاعية اعتمدت السلطات العمومية برامج عامة ترمي إلى إنجاز محطات بث «AM «على الموجات المتوسطة لاسيما في ولايات بشار،تندوف،تمنراست،غرداية وإليزي.

وأضاف الوزير،إن هذا المشروع الذي سيعزز عمل المحطات التي تبث حاليا على الموجات المتوسطة يهدف إلى إنجاز محطات ومراكز إضافية وتجديد تلك الموجودة إلى جانب اقتناء التجهيزات والعتاد الضروري لذلك، كما ستسمح هذه العملية برفع نسبة التغطية السكانية بتعديل السعة «AM « لتصل على سبيل المثال:

إلى 92 % في ولاية تندوف .

70 % في ولاية غرداية، بعد إنجاز المحطة الجديدة على الموجات المتوسطة في بلدية متليلي شعانبة.

زيادة على ذلك، فإن إعادة تشغيل المحطتين العاملتين على الموجات الطويلة في كل من ولايتي بشار وورقلة سيرفع نسبة تغطية برامج القناة الأولى بتعديل السعة«AM « لتصبح على سبيل المثال،95 % بالنسبة لسكان كل من ولايات غرداية،ورقلة وبشار و64 % لسكان ولاية أدرار.

• وبالنسبة للمحطات الجوارية فإن انتشار شبكة الإذاعات الجوارية عبر ولايات الوطن بما فيها ولايات الجنوب ساهم في ارتفاع نسبة التغطية السكانية للولايات المذكورة إذ انتقلت في ولاية الوادي مثلا، نسبة البث بتعديل الترددات» FM» من 22 % سنة 2009 إلى 95 % سنة 2020.

ويبلغ عدد المحطات الإذاعية التي تبث حاليا على الموجات المتوسطة «AM» في ولايات الجنوب 16 محطة ستعزز بإنجاز 7 محطات جديدة.

وأشار السيد الوزير، إلى انتشار المحطات الجوارية في جنوب الوطن كما أن كل قنوات الإذاعة العمومية متوفرة على دعائم الأقمار الصناعية.

قطاع الأشغال العمومية

تيارت: ربط الولاية بالطريق السيار شرق-غرب يكون وفق معايير محددة

وفي قطاع الأشغال العمومية، تقدم السّيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، بسؤاله الشفوي، الموجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية، فاروق شيعلي بخصوص ربط ولاية تيارت بالطريق السيّار شرق - غرب عبر طريق مزدوج.

و ردّ الوزير، بأن البرنامج الخاص بشبكة الطرق يهدف الى تطوير المنشات القاعدية بمشاريع جديدة تهدف اساسا الى الزيادة في سعة شبكة الطرق مع صيانتها والمحافظة عليها للحد من الاختناق المروري وتسهيل حركة المرور بحيث سيسمح هذا البرنامج ب:

1 المساهمة في وضع التهيئة الاقليمية الوطنية متوازنة اجتماعيا واقتصاديا تحقق الاستقرار والأمن والازدهار للمنطقة

2 تحسين ظروف حركة المرور وأمن الطرقات

3 فك العزلة وتثبيت الإستقرار لساكنة الأرياف في محيط أكثر جاذبية ومناسبة للاستثمار الخلاق للثروة وفرص العمل

4 أستجابة للطلب المتزايد لنقل البضائع والأشخاص وتحسين ظروف التنقل

5 المساهمة في تقليص نسبة حوادث المرور مع ازالة النقاط السوداء

وقد تم في اطار المخطط الوطني التوجيهي للطرق برمجة

1) إنجاز طريق سيار رابط بين تيارت وحدود ولاية غليزان على مسافة 50 كلم حيث ان الدراسة منتهية

2) الطريق السيار الرابط بين خميس مليانة وتيسمسيلت وتيارت على مسافة 160كلم حيث ان الدراسة جارية حاليا

3) الطريق السيار الرابط بين تنس وتيسمسيلت وتيارت على مسافة 220 كلم حيث ان الدراسة جارية ايضا حاليا

وأشار الوزير، أنه في انتظار تجسيد هاته المشاريع وبغية فك العزلة عن الولاية وجعلها قطبا جاذبا للاستثمارات فان النظرة الاستشرافية للقطاع فيما يخص تطوير شبكة الطرق على المدى القريب ترتكز اساسا على انجاز ازدواجية محاور الطرق الهيكلية الموجودة على مستوى الولاية على غرار

1 انجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 23 في قسمه الشمالي الرابط بين تيارت وحدود ولاية غيليزان على حدود مسافة 40 كلم

2) انجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين تيارت والحدود لولاية الجلفة على مسافة 64 كلم وهو طريق يعبر حتى ولاية المسيلة

مشيرا أيضا، الى ان ازدواجية الطرق هي من الآليات التي يلجأ اليها القطاع بغرض إعطاء حركية انجع للتنقل

وصرّح الوزير في هذا الصدد، أنه يتم تصنيف الطرق حسب عدد المركبات التي تعبرها يوميا مع الأخذ بعين الاعتبار مقاييس الأمن والسلامة المرورية وتقترح سنويا بعض المحاور الهيكلية ويتم تسجيل تدريجيا حسب الاولويات والإمكانيات المالية المتوفرة.

غرداية: مشروع إنجاز إزدواجيـــــة الطريق بين منيعة وغرداية ضمن المشاريع التي رفع عنها التجميد مؤخرا

كما توجه أيضا السّيد الطاهر غزيل، بسؤال شفوي إلى السيد، فاروق شيعلي، وزير الأشغال العمومية، بخصوص إنجـــاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 1 الرابط بين المنيعة وغرداية فيما يسمى بطريق الموت؟

حيث ردّ الوزير، أنه في ما يخص الطريق الوطني رقم1 الرابط بين غرداية والمنيعة في اطار مشروع تحويل الطريق الوطني رقم 1 الى طريق سيّار شمال جنوب، برمجت إزدواجية هذا الشطر ابتداءا من شفة الى غاية المنيعة على مسافة 848 كلم منها 366 لإقليم ولاية غرداية، وسجلت دراسة ازدواجية هذا الطريق سنة 2014 في اطار الصندوق الوطني الخاص بتنمية الجنوب بغلاف مالي قدره 260 مليون دينار جزائري، وتمّ التأشير على الصفقة إلا أنها توقفت بسبب تجميد المشاريع سنة 2015 وبعد رفع التجميد مؤخرا عن المشاريع المسجلة في اطار صندوق تنمية المناطق الجنوبية، تم الانطلاق في الدراسة ومن المتوقع الانتهاء منها نهاية سنة 2021 وبعدها ستتم برمجة إنجاز المشروع.

وأضاف الوزير، فيما يخص الطريق الوطني رقم 49 ان هذا الطريق الذي يربط الطريق الوطني رقم 01 لحاسي مسعود مرورا بزلفانة ولاية غرداية، وكذا ورقلة على مسافة 234 كلم مزدوج باستثناء شطر ولاية غرداية على مسافة 70 كلم وبما أنه يعرف حركة مرورية كثيفة، فقد تم التكفل بدراسة ازدواجيته بغلاف مالي قدره 20 مليون دينار وسيتم التكفل بانجازه مستقبلا.

وقد أشار الوزير، فيما يخص الطريق الرابط بين بريان والقرارة يتعلق الأمر بالطريق الولائي رقم 33 الذي يربط الطريق الوطني رقم1 بالطريق الوطني رقم 3 بين ولاتي ورقلة وغرداية، ويبلغ طول هذا الطريق في اقليم ولاية غرداية 120كلم يعود انجازه الى سنة 1986، ونظرا لعدم تحمله للتطور السريع والكثيف لحركة المرور وازدياد أهميته الاقتصادية وعدم مطابقة خصائصه الهندسية من هذا التطور، تمّ إنجاز دراسة في إطار ميزانية الولاية لتحديثه وإعادة تأهيله وقد تمّ التكفل بمقاطع منه على امتداد 83 كلم وهي كالتالي:

– مقطع بطول 26 كلم انتهت به الاشغال

– مقطع بطول 10 كلم انتهت به الاشغال سنة 2014

– مقطع بطول 30 كلم تم التكفل به في اطار الصندوق الوطني للطرق والطرق السيار وقد بلغت نسبة الانجازية 57

– مقطع بطول 16 كلم يسجل في اطار برنامج صيانة الطرق الولائية سنة 2020 والاشغال على وشك الانطلاق

ومقطع اخر مبرمج في اطار صيانة الطرق الولائية لهذه السنة 2021 وسيتم التكفل بباقي المقاطع من هذا الطريق الهام في مختلف البرامج المستقبلية، مشيرا في ذات السياق،بأن إجراءات تصنيف هذا الطريق كطريق وطني جارية من طرف الهيئات المختصة

4- الشطر الطريق الوطني رقم 107 بين متليلي والمنصورة يمثل هذا الطريق الذي يبلغ طوله 25 كلم شطرا عن الطريق الوطني رقم 107 الرابط بين ولاية غرداية والبيض أنجز بين سنوات 1989 و 1991 في إطار البرنامج المحلي للتنمية، تمّ تصنيفه بداية كطريق بلدي وهو يعبر مناطق وتضاريس صعبة تتميز بكثرة المنعرجات، وقد عرف مؤخرا تطورا لحركة المرور، لذا -يقول السيد الوزير- تم ضمه الى الطريق الوطني الرابط بين متليلي وبريسينة بولاية البيض البالغ مسافته 146 كلم ومن ثمّ صنف طريق وطني رقم 107

كما نوّه السيد الوزير، إلى انه قد تم طلب تسجيل إعادة تأهيل هذا الشرط الذي بلغ طوله 25 كلم في السنوات الفارطة، وسيتم التكفل به فور تحسن الظروف المالية للبلاد

كما أكد الوزير، فيما يخص الطريق الجديد المنيعة ورقلة يربط هذا الطريق المنيعة بولاية ورقلة على مسافة 270 كلم منها 125 متواجدة بإقليم ولاية غرداية تم انجازه عبر مراجل آخرها شطر سُلّم قي سنة 2020 ،يتم حاليا إنجاز التغطية بالمِلْبَّس، وقد تم الانتهاء من التغطية 73 كلم والأشغال جارية حاليا بمقطع ثاني بطول 600 كلم ومقاطع اخرى على مسافة 2.5 كلم في طور منح الصفقة وما يتبقى من الطريق هو في حالة جيدة

ثمانية (08) أسئلة شفوية تخص قطاعات: الداخلية..المالية..والموارد المائية

عقد مجلس الأمة جلسة عامة يوم الخميس 04 فبراير 2021، خصصت لطرح ثمانية (8) أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة، الجلسة تراسها السيد صالح قوجيل ، رئيس مجلس الأمة بالنيابة وحضرها وزراء القطاعات المعنية، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

في بداية الجلسة ، تلا الحضور فاتحة الكتاب على روح عضوي مجلس الأمة، الفقيد المجاهد موسى شرشالي المدعو «سي مصطفى» ، والمرحوم سمير قاسيمي، والإطار السامي بمجلس الأمة ، المرحوم عبد اللطيف بن سيدي عيسى، الذين وافتهم المنية مؤخرا.

قطاع الداخلية

تعميم التدفئة بغاز البروبان بالمدارس لتقليص استهلاك الطاقة

ردا عن سؤال السيد أحمد بوزيان المتعلق بتعميم مبادرة استبدال التدفئة عن طريق مادة المازوت بخزانات البروبان في المدارس الابتدائية بغية تخفيف أعباء الدولة المخصصة لاقتناء مادة المازوت؟

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد كمال بلجود، ان وزارته اتخذت عدة إجراءات من أجل تحسين ظروف تمدرس التلاميذ، لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز وصيانة المدارس الابتدائية، وتوفير التدفئة والنقل المدرسي وتقديم وجبات ساخنة تستوفي معايير التغذية وكذا فتح المكتبات البلدية لفائدة التلاميذ ودور الحضانة لاستقبال الطفولة.

وبخصوص ضمان التوفير الدائم والمنتظم للتدفئة المدرسية، استفادت عدة ولايات من إعانات مالية لإنجاز التدفئة المركزية، والتدفئة بغاز البروبان في المدارس غير المربوطة بغاز المدينة خاصة تلك الواقعة بالمناطق الريفية والجبلية والمعزولة، في خطوة للقضاء والحد من استعمال المدفئات ذات المواد الحارقة، لاسيما المازوت الذي ينبعث منه غازات ملوثة وسامة. حيث تم في هذا الشأن تخصيص مبلغ مالي قدره: 2,6 مليار دينار دج.

كما تم في إطار إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بعنوان سنة 2020، التكفل بالاحتياجات المعبر عنها لبعض الولايات وذلك بتخصيص مبلغ قدره 234 مليون دج، لتمويل عمليات التزويد بغاز البروبان.

وقد تم وضع حيز الخدمة 1848 خلية متابعة على مستوى البلديات لمتابعة عمليات الصيانة والتدخل لتشغيل وتوفير التدفئة بشكل منتظم بالمدارس الابتدائية خلال فصل الشتاء، وقد بلغ عدد المدارس المزودة بالتدفئة على المستوى الوطني 197142 مدرسة (نسبة التجهيز بالتدفئة: تقارب 99 % كما يلي:

1 – التدفئة بالغاز الطبيعي: 8292 مدرسة
2 – التدفئة بالبروبان: 2223 مدرسة
3 – التدفئة الكهربائية: 1719
4 – استبدال: 4835 جهاز بالغاز و694 جهاز كهربائي
5 – استبدال: 2335 جهاز يعمل بالمازوت
6 – تدفئة مركزية بـ 4866 مدرسة
7 – تدفئة بالمازوت 2642
8 – إصلاح 2457 جهاز تدفئة مركزية

كما تم تدعيم 74 مدرسة بالطاقة الشمسية ليصبح العدد الإجمال للمدارس المزودة بالطاقة الشمسية: بـ 422 مدرسة على المستوى الوطني.

في ذات السياق، نوه وزير الداخلية ان وزارته تتبع استراتيجية محكمة للانتقال الطاقوي على المستوى المحلي في مجال مواجهة التبذير والاستهلاك المفرط للطاقة، وذلك باستعمال الطاقات المتجددة وتقليص استهلاك الطاقة والانبعاثات الغازية السامة المسببة للاحتباس الحراري، وتم وضع برنامج عمل من أجل استبدال مصابيح الزنبق بمصابيح اقتصادية ذات نجاعة (مصابيح LED) التي تسمح لـ حة كبيد بتقليص استهلاك التي تسمح إلى حد كبير بتقليص استهلاك الطاقة على مستوى المدارس والمباني الإدارية.

مؤكدا في الاخير أن مصالحه لا تدخر أي جهد من شأنه توفير الظروف المناسبة للمتمدرسين، بما يسمح بالرفع من تحصيلهم العلمي وتوفير كل الاحتياجات المرتبطة بالسير الحسن لهذه المرافق، مع الحرص على اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تخفيف أعباء الدولة المخصصة لهذه المرافق العمومية لا سيما المازوت والكهرباء وتعويضها بغاز البروبان والطاقات المتجددة.

نحوأقلمة وتنظيم المهام لسير الجماعات الإقليمية وتعزيز التعاون فيما بينها

ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد فؤاد سبوتة، بخصوص موعد الإفراج عن المشروع المتعلق بقانون الجماعات المحلية من أجل عرضه على مجلس الأمة للنقاش والإثراء؟

اكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد كمال بلجود، انه في إطار التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والمتطلبات الجديدة للبلاد، عرف كل من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 والمتعلق بالبلدية والقانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية محدوديتهما وأصبح من الضروري إعادة النظر في أحكامهما، خاصة أن الجماعات الإقليمية مرافق عمومية للدولة بامتياز وتشكل الحجر الأساس لتنفيذ الأحكام الدستورية والفضاء المناسب لممارسة الديمقراطية.

مشيرا في هذا الشأن أن برنامج السيد رئيس الجمهورية قد تضمن من بين التزاماته ضرورة إصلاح شامل للتنظيم الإقليمي ولتسيير الإدارة المحلية من خلال الإصلاحات التي من شأنها أن تحدد بشكل دقيق اختصاصات الجماعات المحلية في إطار نهج تكاملي وذلك في ظل الدستور الجديد الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020. و الذي حمل هذا الدستور الجديد في طياته مجموعة من التصورات العميقة للإصلاحات على جميع المستويات، تعكف السلطات العمومية اليوم على تكييف وأقلمة كل النصوص القانونية التشريعية منها والتنظيمية مع ما تضمنه من ضمانات لحقوق المواطن والتزامات مؤسسات الدولة في تحقيق هذه الضمانات، تطبيقا لأحكام المادة 34 منه.

في هذا الصدد، تسعى الوزارة إلى توفير الآليات والتدابير التي تهدف إلى ضمان تسيير وإدارة الشأن العمومي على المستوى المحلي من خلال إيجاد إطار قانوني يكفل تجسيد هذا المسعى من خلال التأكيد على المبادئ المقررة بموجب المواد 16 و17 و18 و19 من الدستور، والمتمثلة في:

ب- اللامركزية التي ترتكز على المجالس المنتخبة باعتبارها مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة.

– الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية من خلال إشراك فعاليات المجتمع المدني في تطوير الجماعات المحلية وتنميتها،

– التوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلديات من خلال اتخاذ تدابير خاصة لفائدة البلديات محدودة التنمية والأقل تنمية.

وعليه، أصبح من الضروري إرساء نظام إداري جديد يسمح بالوصول إلى حلول مناسبة تتوافق والوضعيات الجديدة وأثير الحوكمة الحضارية في الميادين المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز اللامركزية مع ممارسة الديمقراطية التشاركية، من خلال المبادرة بجميع التدابير الكفيلة بتحقيق الدور الإصلاحي والتنموي للجماعات الإقليمية وتهيئة الظروف المناسبة من أجل تحقيق هذا المسعى الذي سيتطلب إشراك جميع الفاعلين وتعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة، بالإضافة إلى البحث على أفضل السبل والوسائل الرامية للتسيير الفعال والتحسين المستمر لوضعيات الجماعات الإقليمية وتجسيد تنظيم منسجم ومتناسق، وإعادة تأقلم وتنظيم المهام والقواعد المتعلقة بتنظيم وسير الجماعات الإقليمية، وتعزيز التعاون فيما بينها.

مضيفا ان قطاعه يهدف إلى ترسيخ مجموعة من الأحكام الجديدة مقارنة بالنصوص سارية المفعول، تتعلق أساسا بتأطير عملية الحوكمة، تسيير الإدارة الإقليمية، والجباية وتسيير المدينة، ووضع حد لكل أشكال تداخل الاختصاصات وتحديد ميادين تدخل كل جماعة إقليمية (الولاية والبلدية) وضبط سلطة المراقبة والحلول على مداولات المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، وتعزيز مساهمة المجالس المنتخبة في تسهيل إنشاء وترقية الاستثمار، وكذا تحديد أنماط تسيير المرافق العمومية من أجل إضافة المرونة في التكفل بشؤون الجماعات الإقليمية.

الظرف الصحي لوباء كورونا كان وراء تأخر تنصيب هذه الولايات الجديدة

ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد عبد القادر جديع، حول مصير الولايات المنتدبة العشرة المعنية بالترقية بعد انقضاء الآجال التي كانت محددة بموعد تنفيذ أقصاه 31 ديسمبر 2020؟

اشار وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد كمال بلجود، إلى أن ترقية المقاطعات الإدارية في الجنوب جاء ليجسد التزام الدولة في التكفل بالانشغالات المشروعة لساكنة جنوب البلاد، وإعطاء نفس جديد للاقتصاد وتنمية الأقاليم في إطار خارطة طريق محكمة وتدريجية، تتماشى مع توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي وضع المحاور الاستراتيجية الكبرى لتنمية الأقاليم، والتي وضعت من أولوياتها معالجة بعض الاختلالات التنموية بين الولايات الشمالية ومثيلاتها الداخلية والصحراوية.

فالجنوب بات يزخر بمقدرات تنموية جد هامة، لا تقتصر فقط على الطاقة، بل تتجاوزها لتشمل قدرات استراتيجية ذات أهمية وطنية وجهوية لاسيما في المجالين الفلاحي والسياحي، وأصبح يفتح آفاق جديدة للتنمية، ويُقدم حلولا للاختلالات التي تعرفها الولايات الشمالية من تشبع عمراني وصعوبة متزايدة في التحكم في آثار الوتيرة المتسارعة في التعمير.

كما أن تجربة المقاطعات الإدارية التي كانت إيجابية حيث سمحت بإحداث نهضة بمنطقة الجنوب لاسيما في مجال المرافق القاعدية والتهيئة العمرانية للعديد من المدن الجنوبية، ما يجعل من الجنوب مركزا أساسيا واستراتيجيا، يحقق كفايته من حاجياته التنموية، ويحسن ظروف معيشة الساكنة ويعزز من التفاعلات التنموية بين الشمال والجنوب.

في هذا الصدد، استفادت مقاطعات الجنوب من العديد من البرامج التنموية، مما سمح بتسجيل العديد من المشاريع التنموية بهدف تحسين ظروف معيشة المواطنين.

ومن أجل ترقية هذه المقاطعات الإدارية تم إنشاء لجنة مشتركة مكلفة بتهيئة الهياكل، وتحضير الوثائق التقنية وإحصاء الأملاك العمومية والمرافق الأمنية والموارد البشرية وإعداد الميزانيات الأولية لها وتحويل الاختصاصات، مما سمح بإحصاء وتعيين ما يفوق عن 70 بناية إدارية و81 بناية ذات طابع سكني و385 مكتبا، موجهة لاستقبال مختلف هياكل الولايات الجديدة.

مشيرا إلى أن كل مقاطعة من هذه المقاطعات الإدارية تتوفر حاليا على ثلاثة عشر (13) هيكلا بعنوان القطاعات ذات الأهمية (كالري، الأشغال العمومية والسكن والعمران) مزودة بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية وهي حيز الخدمة.

ومن خلال هذه المعطيات اوضح الوزير أن كل الظروف مهيئة لترقية هذه المقاطعات الإدارية، غير أن الظرف الصحي الخاص الذي تعيشه بلادنا جراء تفشي وباء كورونا كوفيد 19، على غرار كل بلدان العالم، قد كان له وقعا سلبيا على سيرورة العملية مما حال دون استكمال الإجراءات المتعلقة بتنصيب هذه الولايات الجديدة.

فتح وكالات جديدة للبنوك ترتكز على معايير مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والجغرافية وطلب السوق

-5 ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد محمد عمارة حول عدم فتح فروع بنكية جديدة أخرى في ولاية النعامة؟

نوه وزير المالية السيد ايمن بن عبد الرحمان، إلى أنه في إطار تطوير شبكة فروع البنوك فقد تم افتتاح خلال السنة الماضية 2020 حوالي 40 وكالة بنكية جديدة، منها 18 وكالة بنكية عمومية جديدة وبذلك وصل العدد الإجمالي للوكالات البنكية على المستوى الوطني ما يقدر 1690 وكالة، حقيقة هذا الرقم هو بعيد جدا على المستوى الدولي حيث في إطار المعايير الدولية فيتوجب أن تكو التغطية تقدر وكالة واحدة لكل 10000 نسمة ونحن بعيدون كل البعد كما سوف آتي في إجابتي عن هذا المعيار.

وبالنسبة لإجمالي وكالات البنوك العمومية وهي خاصة وكالات البنوك العاملة في الجهة الجنوبية من وطننا فقد وصل العدد إلى 1146 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني.

مشيرا إلى تواجد كل البنوك العمومية أو معظمها في نقاط أو بقاع الوطن المفدى، غير أن هناك إشكالية بالنسبة للبنوك الخاصة لا تتواجد في كل الولايات ونحن نعمل على جلبها من خلال بنك الجزائر والعمل في كل النقاط وفي كل ولايات البلد.

مذكرا في ذات السياق، ان فتح وكالات جديدة من قبل البنوك يعتمد على دراسة الفرص والسوق التي ترتكز على معايير مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والجغرافية وطلب السوق وكذلك على المنافسة، وهذا من أجل تقديم الربحية الاقتصادية لهذه العملية.

وبشكل عام يستجيب توسيع شبكات البنوك العقلانية الاقتصادية ويرتبط كذلك بالديناميكية الاقتصادية المتوفرة في المنطقة المعنية وإمكانيات نموها.

ويجدر التنويه إلى أن أربعة بنوك عمومية تتوفر على وكالات على مستوى ولاية النعامة بإجمالي 07 وكالات مصرفية، 03 وكالات للبنك الوطني الجزائري و02 وكالتين لبنك (CNEP) ووكالة واحدة لبنك بدر (BADR) ووكالة واحدة بنك التنمية المحلية (BDL).

بالإضافة كذلك سطر القرض الشعبي الجزائري (CPA) في خطة لتطوير شبكة افتتاح وكالتين جديدتين واحدة في النعامة والثانية في المشرية.

وبالنسبة لوكالة النعامة اعتبارا للنسبة الوطنية فإن المعدل قريب من المعدل الوطني حيث توجد وكالة واحدة لكل 28000 نسمة تقريبا، بالنسبة لمدينة النعامة فمقاربة لما هو موجود على المستوى الوطني لوكالة مقابل 26000 نسمة نجد أن هذه النسبة تقارب النسبة الوطنية، وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد تم تقديم جهات للبنوك العمومية لتوسيع شبكاتها عبر جميع أنحاء التراب الوطني وتحسين الإدماج المالي أو الشمول المالي للسكان خاصة من خلال تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية واستعمال وسائل الدفع الجديدة والدفع عن طريق الدفع الإلكتروني... ألخ مضيفا انه في إطار تنويع المنتجات البنكية وتطويرها فقد تم إدراج المنتجات البديلة وقامت الدولة المساهمة وذلك دراية منها بأهمية تنويع المنتجات البنكية من خلال تمويل الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي على حد سواء

بتشجيع البنك العمومي بتقديم منتجات بديلة لزبائنها من خلال شبابيك مخصصة للمالية الإسلامية وهذا يدخل طبعا في إطار إيجاد بدائل لتمويل الاقتصاد وخاصة تشجيع البنوك على تقديم منتجات جديدة تساهم في التنمية الاقتصادية وتواكب متطلبات المجتمع، وفي هذا السياق اعتمد مجلس النقد والقرض نظام -02 04 في 15 مارس 2002 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وقد وضح هذا النظام المتطلبات الأساسية لإنشاء شبابيك خاصة بالتمويل الإسلامي والتي سوف تكون أحد الركائز التي سوف تعمل عليها البنوك العمومية على مستوى ولاية النعامة.

قطاع المالية

رسم الضمان المحصل هو رسم مستحق الدفع مقابل تقديم خدمة

ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد علي جرباع والمتعلق بطلب تفسير الفارق بين نسبة رسم الضمان المحصل على مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين والكميات الفعلية لمصنوعات من المعادن الثمينة الموجودة على المستوى الوطني؟

أوضح وزير المالية السيد ايمن بن عبد الرحمان، انه طبقا لأحكام المواد 118 مكرر و188 مكرر1 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية ومصالحها وطبقا لأحكام المواد 354 و357 من قانون الضرائب غير المباشرة تشمل مصالح الضمان التابعة للمديرية العامة للضرائب مفتشية الضمان للوعاء التي تكلف بالمراقبة المسبقة إذ أن الخاضعين للضمان ملزمون بتقديم المصنوعات من المعادن الثمينة مصنعة محليا او مستوردة إلى مكتب الضمان، قصد التعرف على طبيعتها وإخضاعها وبالتالي لعملية المعايرة لتحديد عياراتها المناسبة ودمغها ثم تحصيل حقوق التعبير والضمان.

يضاف إلى هذه المصالح مفشية الضمان للتحقيق والمراقبة التي تكلف على الخصوص بالمراقبة اللاحقة للخاضعين للضمان للتحري وقمع المخالفات والأحكام القانونية المعمول بها التحقيق والمراقبة في مدى شرعية بصمات الدمغة على المجوهرات المعروضة للبيع ومعايرة المخالفات بتحرير المحاضر.

موضحا أن تحصيل رسم الضمان يكون تلقائيا وذلك عند تقديم المصنوعات للتعبير من طرف الصناع التجار والأشخاص المماثلين.

أما فيما يخص التحصيل المقدر في سؤالكم والذي قدرتموه بنسبة 1٪، فتجدر الإشارة إلى أن تحصيل رسم الضمان قد بلغ في سنة 2019: 127 مليون و332 ألف و311 دينار جزائري (127.332.331 دج) مقابل 124 مليون 486 ألف و621 دينار جزائري (124.486,621) دج سنة 2018. ويجدر التذكير أن هذا الحق ما هو إلا رسم مستحق الدفع مقابل تقديم خدمة من طرف مكاتب الضمان ألا وهي تعيير ودمغ المصنوعات، وأن هؤلاء التجار يخضعون أيضا تبعا للنظام الجبائي المطبق عليهم حسب الحال أيضا النظام الحقيقي. النظام الضريبي الجزائي الوحيد إلى الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المعني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزائية الواحدة.

كما أن الإدارة المركزية اتخذت مجموعة من التدابير للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي في هذا المجال. ومن بين هذه الإجراءات إصدار المراسيم التنفيذية والقرارات التي تحدد كيفية الاعتماد لممارسة نشاط استيراد المعادن الثمينة لإعادة تنظيم السوق، ومن بينها:

- المرسوم التنفيذي رقم 86-19 المؤرخ في 05 مارس سنة 2019، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 165-15 المؤرخ في 23 جوان 2015.

- والقرار المؤرخ في 19 جوان 2019 اللذان يحددان كليفيات الاعتماد لممارسة نشاط اسيترداد الذهب والفضة والبلاتين الخام نصف المصنعة أو المصنعة ونشاط استرجاع المعادن الثمينة وتأهيلها.

- التدبير الثاني هو مساعدة أعوان الدرك الوطني، مصالح الشرطة أعوان الجمارك، المصالح التابعة لوزارة التجارة في عملية التدخل للتحقيق والمراقبة من طرف أعوان دائر الضرائب عند الطلب وذلك في إطار نشاط الفرق المختلفة.

قطاع الموارد المالية

تزويد المواطنين بالماء الشروب من سد كاف الدير أجل 6 أشهر

ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد حميد بوزكري حول التدابير والإجراءات المتخذة في سبيل استغلال سد كاف الدير، لتوفير المياه الصالحة للشرب، وكذا المياه الموجهة للسقي الفلاحي للعديد من البلديات ؟

أوضح وزير الموارد المائية السيد ارزقي براقي ، ان البلديات التي تقع على مقربة من هذا السد وهي البلديات التي تقع في الناحية الشمالية الشرقية للولاية، تعاني من تذبذبات في عمليات التموين من هذه المادة الحيوية، ولمواجهة هذه التذبذبات والقضاء عليها أطلقت مصالح وزارة الموارد المائية عدة مشاريع تهدف إلى تحسين تزود هذه البلديات بالماء الشروب نذكر منها:

- مشروع تحويل المياه الصالحة للشرب من محطة تحلية مياه البحر لماينيس نحو بلدية واد القوسين والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 1 مليار دج.

- وكذا مشروع إنجاز قناة للتزود بالمياه الصالحة للشرب لربط مركز بلدية واد القوسين بمنطقة بوشغال، والذي خص له مبلغ 300 مليون دج.

بالإضافة إلى مشروع تزويد المناطق الريفية والمناطق المتفرقة للولاية بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من محطات تحلية مياه البحر وذلك بقيمة 1 مليار دج، والذي ستستفيد منه ساكنة المناطق المتاخمة والقريبة من محطات التحلية المتواجدة بالشريط الساحلي لولاية الشلف.

كما أطلقت مصالح الموارد المائية للولاية أيضا مجموعة من العمليات تهدف الى ترميم وصيانة شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب لعدة مراكز بلديات عبر تراب ولاية الشلف.

وفيما يخص بلدية بريرة، والتي تتواجد بالقرب من سد كاف الدير، والذي تم الانتهاء من الأشغال

به ووضعه حيز الخدمة، مما جعل المواطنين يتساءلون حول سبب تأخر ربطهم بهذا السد، والذي سيقضي على معاناتهم بصفة نهائية، وسيؤمن عمليات تزويدهم بالماء الشروب بصورة منتظمة ودائمة، فقد أسديت تعليمات صارمة في هذا الصدد للتكفل بانشغالات المواطنين من خلال إطلاق مشروع لتزويد ساكنة هذه البلدية بالماء الشروب انطلاقا من سد كاف الدير، بغلاف مالي معتبر يقدر بـ 350 مليون دج، ويتضمن هذا المشروع إنجاز محطة معالجة المياه أحادية التكلفة (Mon–bloc) بقدرة معالجة تعادل 50 لتر / ثانية، بالإضافة إلى إنجاز محطة لضخ المياه وخزان مائي بسعة 1000 م3. حيث تعرف إجراءات منح الصفقة تقدما ملحوظا

مؤكدا أنه سيؤمن المنطقة في أجل 6 أشهر، لكن حاليا تواصل مصالح الموارد المائية تزويد ساكنة بلدية بريرة بالماء الشروب إنطلاقا من الآبار التقليدية المتواجدة بالمنطقة، والتي لا تفي بالغرض، ولا تلبي إحتياجات مواطنينا بصورة منتظمة ودائمة، كما ستبحث مصالح الموارد المائية أيضا إمكانية إنجاز آبار أخرى من شأنها أن تحسن من عمليات التزويد بالماء الشروب، والتي ستنجز قبل الصائفة المقبلة.

أما فيما يخص بلدية بني حوى، والتي تتزود بالماء الشروب انطلاقا من محطة تحلية المياه المتواجدة بنفس البلدية، والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية 5000 م3 / يوميا، فأن هذه المحطة حاليا لا تلبي بصورة كاملة احتياجات المواطنين، معلنا ان مصالحه تقوم حاليا بتدعيم هذه الكمية انطلاقا من الآبار المتواجدة بالمنطقة، وذلك بكمية تعادل 5000 م3 / يوميا، هذا بالإضافة إلى المياه المنتجة من محطة التحلية، والتي تخصص كلها لساكنة بلدية بني حوى، وسيتم رفع إنتج هذه المحطة إلى 5000 م3 / يوميا في الأيام المقبلة، فيعني وفي أقل من شهر سنرفع من مستوى الإنتاج وسنلبي كل الإحتياجات في هذه البلدية.

أما بالنسبة لمحطة معالجة وتحلية مياه البحر لواد القوين، كانت مصالح الموارد المائية قد قامت باختيار موقع المحطة، وأنجزت جدارا حول الموقع حتى يتسنى لها إنجاز المحطة، لكن عضو من المستثمرة الفلاحية رقم 9، المتواجدة بالمنطقة، رفع قضية لدى العدالة ضد هذا المشروع، بحجة الاستيلاء على أرضه التي يستغلها في إطار التعاونيات الفلاحية وتحويلها عن طابعها الفلاحية، والقضية مطروحة حاليا لدى مصالح المحكمة العليا للفصل فيها.

عدة مشاريع لتزويد ولاية تبسة بالمياه الصالحة للشرب

ردا عن سؤال عضو مجلس الامة السيد ماليك خذيري، حول الاجراءات المتخذة في سبيل تحسين عمليات التزود بالمياه الصالحة للشرب بولاية تبسة؟

اعلن وزير الموارد المائية السيد براقي ارزقي، ان التزود بالمياه الصالحة للشرب بولاية تبسة، تعتمد بصفة كبيرة على المياه الجوفية –أي الآبار والتنقيبات– وذلك بنسبة تعادل 80٪ و20٪ الأخرى هي مياه سطحية انطلاقا من سد عين الدالية في سوق أهراس وكذا السد المتواجد في ولاية تبسة (الصفصاف)، بإنتاج أكثر من 132 ألف متر معكب يوميا، توجه خصيصا لتزويد الساكنة بالمياه الصالحة للشرب، وما زالت العديد من البلديات تعاني نقصا في عمليات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وقصد مواجهة هذا النقص أطلقت مصالح الموارد المائية للولاية العديد من المشاريع قصد تأمين عمليات التزويد بالماء الشروب، لعل أبرزها مشروع تحويل المياه الصالحة للشرب انطلاقا من سد ولجة ملاق بسوق أهراس أو بالولايتين لصالح 6 بلديات من ولاية تبسة وهي بلديات: (تبسة، الونزة، العوينات، بوخدرة، المريج ومرسط).

هذا المشروع الهام والحيوي والذي خصصت له الوزارة مبلغا ماليا معتبرا يقدر بـ 900 مليون دج، سيؤمن نهائيا عمليات تزويد ساكنة هذه البلديات بالماء الشروب، حيث تم الانتهاء من الأشغال بنسبة

.. كل المناطق المعرضة للخطر سيتم التكفل بها حسب الأولويات وحسب شدة الخطر

ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد الطاهر غزيل حول عدم انجاز سد ومحطة تصفية ببلدية متليلي، بالرغم من تواجد أودية مختلفة معرضة لخطر الفيضانات؟

أوضح وزير الموارد المائية السيد ارزقي براقي، ان بلادنا على غرار بقية دول العالم معرضة بقوة لخطر الفيضانات، والتي أضحت مؤخرا أكثر حدة وأصبحت آثارها أشد وأفتك على الطبيعة وعلى الإنسان بسبب التغيرات المناخية، التي يشهدها العالم بأسره.

وقصد التكفل بهذه الإشكالية، خصصت الدولة الجزائرية، برامج تنموية متعددة، سواء من ناحية الإمكانيات المادية أو البشرية، قصد حماية السكان المعرضين لخطر الفيضانات، حيث ترجمت هذه الجهود بما يقارب 400 مشروع هام، هي قيد الإنجاز حاليا، عبر مختلف ربوع الوطن، وهي متعلقة بتهيئة وإنجاز منشآت وهياكل، تهدف أساسا إلى الحماية من الفيضانات عبر كامل التراب الوطني.

كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لتسيير ومكافحة مخاطر الفيضانات، والتي تم تحيينها مؤخرا، بغرض إدراج مختلف العوامل الجديدة والتي قمنا بملاحظتها ودراستها، لاسيما ظاهرة التساقطات المطرية الكثيفة في أوقات زمنية قصيرة ومحدودة، والتي كانت سببا للعديد من الفيضانات التي شهدتها بلادنا مؤخرا، بالإضافة إلى ظاهرة التعدي وإنشاء البنايات على مجاري الأودية أو بمحاذاتها، مما يؤثر بشكل كبير على السيلان والجريان العادي للمياه عبر هذه الأودية. وقد صادقت الحكومة على هذه الاستراتيجية في السنة الماضية.

معلنا ان مصالحه كانت قد قامت بإحصاء 865 موقع معرض لخطر الفيضانات عبر مجمل ربوع التراب الوطني، من بينها مواقع متواجدة بولاية غرداية محل انشغالكم.

وبخصوص بلدية متليلي، اوضح الوزير أنها استفادت من عدة عمليات تهدف في مجملها إلى حمايتها من خطر الفيضانات.

– إنجاز جدران واقية من الفيضانات في كل من أحياء (القدس، السوارق، شعبة أحمد، أولاد المير وحي ديبة).

– وكذا إنجاز سدود واقية عبر شعاب (الكحيلة، حشانة، حديقة وشعبة سيدي الشيخ).

وفيما يخص عدم إنجاز سد ببلدية متليلي وذلك رغم تواجد الدراسة، التي أنجزت سنة 2015، وليس سنة 2009، وذلك في إطار مشروع دراسة حماية بلدية متليلي من الفيضانات، والتي أنجزتها مصالح مديرية الموارد المائية لولاية غرداية، فقد طالبت الوزارة بتسجيل هذا المشروع عبر مختلف قوانين المالية المتعاقبة وآخرها كان في سنة 2019، ولكن وللأسف ونظرا للظروف المالية الصعبة التي تمر بها بلادنا، لم تتم الموافقة عليه، مع العلم أن الكلفة التقديرية لهذ المشروع تبلغ حوالي 1.1 مليار دج، يعني 110 مليار سنتيم.

أما بالنسبة لمشروع محطة تصفية المياه لمتليلي، أوضح وزير المواد المائية ، أنه تم إنجاز دراسته سنة 2009، وكانت مصالحه قد تقدمت في العديد من المرات بطلب تسجيل هذا المشروع، وكان آخر طلب في سنة 2021، مع العلم أن دراسة هذا المشروع تحتاج لعملية تحيين نظرا لقدمها، وكذا إدراج المعطيات الجديدة التي سجلتها المنطقة، خاصة ما تعلق بالتطور العمراني الذي عرفته بلدية متليلي، بالإضافة للمعطيات المتعلقة بالتغيرات المناخية، مشيرا في ذات السياق إلى أن التكلفة التقديرية لهذا المشروع تعادل 1.3 مليار دج.

مؤكدا في الأخير ، ان كل المناطق المعرضة للخطر وسيت التكفل بها جميعا، حسب الأولويات، وحسب شدة الخطر، وذلك بما يتناسب وامكانياتنا المالية التي تأثرت جراء التذبذبات التي عرفتها أسواق المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى التبعات الاقتصادية الثقيلة التي خلفتها الأزمة الصحية الناجمة عن وباء كوفيد 19، والتي أثرت على أعتى وأقوى الاقتصادات في العالم وليس الجزائر فقط.

100٪، يبقى فقط ربط محطات الضخ بالطاقة الكهربائية والتي تعكف على إنجازها حاليا مصالح شركة سونلغاز، كما ألتزمت هذه الشركة بالإنتهاء منها في منتصف الشهر الجاري، ومباشرة بعد ربط محطات الضخ بالطاقة الكهربائية، ستبدأ عمليات التجارب النهائية تمهيدا لوضعه حيز الخدمة، هذا المشروع، سيقضي نهائيا على كل التذبذبات بهذه البلديات، من خلال الكمية المعتبرة من المياه التي ستحول والمقدرة بـ 25000 متر مكعب يوميا.

كما قامت مصالح الموارد المائية أيضا بالعديد من العمليات التي من شأنها أن تحسن بصورة ملحوظة من عمليات التموين بالماء الشروب منها:

– بالنسبة لبلدية تبسة، إنجاز وربط 6 آبار عميقة بحقل والتي وضعت حيز الخدمة وهي حاليا قيد الاستغلال، بالإضافة إلى إنجاز خزانين مائيين بسعة 5000 متر مكعب لكل واحد منهما، بكل من الزاوية براج والدكان، بالإضافة إلى خزانين آخرين الواحد بالدكان والآخر بميزاب بسعة 1000 متر مكعب لكل واحد منهما.

– أما بالنسبة لبلدية الشريعة، إنجاز بئرين عميقين ببلدية تليجان لفائدة ساكنة بلدية الشريعة، تم الانتهاء من الأشغال وهما حاليا في مرحلة الربط بالطاقة الكهربائية، وسيدخلان حيز الخدمة في الأيام القليلة المقبلة، بالإضافة إلى مشروع إنجاز محطة لضخ المياه وقنوات لجر المياه، كذلك نحو بلدية الشريعة، هذا المشروع يعرف تقدما في الأشغال بنسبة 50 %، ومن المتوقع استلامه شهر أفريل المقبل موازاة مع حلول شهر رمضان الفضيل.

– بالنسبة لبلدية بئر العاتر، إنجاز بئرين عميقين بمنطقة صبرة وعين السارق، بالإضافة إلى إنجاز بئر عميق إضافي بمركز بلدية بئر العاتر، كل هذه الآبار هي حاليا في مرحلة المنح المؤقت للصفقة. زد إلى ذلك إنجاز محطة لضخ المياه بالذكارة، والتي تعرف بها أشغال الإنجاز نسبة تقدم تقارب 70 %، كما يتم إنجاز العديد من قنوات جر المياه وكذا شبكات التوزيع عبر هذه البلدية.

– بالنسبة لبلدية عين الزرقاء، تم تسجيل مشروع تزويد ساكنة بلدية العين الزرقاء، انطلاقا من منبع عين الطلبة، من خلال ربطه بخزاني مشتة ولاد حمودة وأولاد حمزة، وتم مؤخرا الإعلان عن المنح المؤقت للصفقة، ضف إلى ذلك إنجاز بئر عميقة ببلدية عين الزرقاء وهذه العملية هي في مرحلة المصادقة من قبل اللجنة الولائية للصفقات.

مؤكدا ان كل هذه الإجراءات وفور الانتهاء منها ووضعها حيز الخدمة، ستحسن بصورة ملحوظة عمليات التزويد بالماء الشروب بهذه البلديات.

مشيرا في ذات السياق إلى أن مصالحه، وفي إطار التكفل بمناطق الظل، كانت قد أنجزت 10 مشاريع لصالح مناطق الظل بغلاف مالي يقدر بـ 165 مليون دج، لفائدة أكثر 6300 نسمة، كما تعكف حاليا على إنجاز 9 مشاريع أخرى بغلاف مالي يقدر بـ 885 مليون دج، لفائدة أكثر من 8200 نسمة، كما تقوم أيضا بالإجراءات الإدارية لفائدة 9 مشاريع أخرى بمبلغ 481 مليون دج، لفائدة أكثر من 17000 نسمة، كما تستعد للانطلاق في الإجراءات الإدارية لصالح

أعضاء مجلس الأمة يطرحون (10) أسئلة شفوية تخص قطاع الطاقة..السكن..الأشغال العمومية والنقل

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 18 فيفري 2021، جلسة علنية عامّة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة بالنيابة، وبحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، والسّيد عبد المجيد عطار، وزير الطاقة، والسّيد كمال ناصري، وزير السكن والعمران والمدينة، والسّيد فاروق شيعلي، وزير الأشغال العمومية، وزير النقل بالنيابة، خصّصت هذه الجلسة لطرح عشرة (10) أسئلة شفوية من طرف أعضاء المجلس، والاستماع إلى ردود أعضاء الحكومة عنها.

قطاع الطاقة

سعر بيع الكهرباء تحدده لجنة ضبط الكهرباء و الغاز

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد مصطفى جغدالي، بخصوص تكلفة إنتاج الكيلواط من الكهرباء، وسعر بيعه من طرف الدولة للمواطن، وكذا عن تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الوقود بمختلف أنواعه، وتكلفة استيراده . افاد السيد وزير الطاقة عبد المجيد عطار، بان سعر بيع الكهرباء للمواطنين، تم تحديده بقرار من لجنة ضبط الكهرباء والغاز. و ان التعريفة المتوسطة المطبقة حاليًا هي 01.4 دج للكيلوواط سعر أقل من سعر التكلفة للكهرباء و الذي يبلغ 4.5 دج للكيلوواط ساعي. كما أن هذه التعريفة محددة حسب أربعة أشطر تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيف،

أسعار الوقود المطبقة حاليا أقل بكثير من تكاليف الإنتاج

اما فيما يخص الوقود افاد السيد الوزير بانه يتم توفير الوقود في الجزائر من قبل مصافي الجزائر العاصمة وسكيكدة و أرزيو و حاسي مسعود وأدرار. إذ تقدر طاقتها الإنتاجية السنوية من الوقود بـ 5,10 مليون طن، منها 1,2 مليون طن من البنزين و4,8 مليون طن من المازوت، وبالتالي هذا الإنتاج يغطي70 ٪من الطلب الوطني على الوقود،واستنادا الى سعر النفط الخام الداخل إلى المصفاة بـ 40 دولارأمريكي للبرميل، تبلغ تكلفة إنتاج الوقود، بما في ذلك التعويضات التخزين والتسويق والضرائب، كما أشار إلى أن الأسعار الحالية للوقود المطبق في محطات الخدمة أقل بكثير من تكاليف الإنتاج بسبب الدعم , بنزين عادي72,43 دج/لتر, بنزين ممتاز: 97,45 دج/لتر, بنزين بدون الرصاص 62,45 دج/لت , مازوت: 01,29 دج/لتر.

تسقيف الانفاق العام وراء تباطؤ مـــــشاريع تزود بلديات سكيكدة بالغاز

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد مولود مبارك فلوتي، الذي طالب فيه بتزويد عدّة بلديات ومناطق على مستوى ولاية سكيكدة بالغاز الطبيعي، أوضح السيد وزير الطاقة عبد المجيد عطار بخصوص هذا الشأن ان سبب عدم تزويد بعض المناطق بالغاز الطبيعي هوالوضع الاقتصادي غير المواتي الذي شهدته البلاد سنة 2016 والذي دفع الحكومة إلى فرض سقف الانفاق العام، مما أدى إلى تباطؤ في تنفيذ المشاريع المخطط لها لجميع الولايات،ومعارضة من قبل ملاك الأراضي لمرور المشاريع خاصة في منطقة سكيكدة الغربية، و تمويل العجز في توصيل الغاز الذي سيتم الاهتمام به. حيث ستصل هذه النسبة إلى 100 % مع الانتهاء من البرامج التي هي في طور الإنجاز.

إلزام شركات المناولة بسلم أجور لايقل عن 80 بالمئة من رواتب عمال سوناطراك

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد عبد الوهاب بن زعيم، بخصوص وضعية العمال التابعين لشركات المناولة، الذين يعملون لصالح شركة سوناطراك؛

أكد السيد وزير الطاقة عبد المجيد عطار أن شركة سوناطراك ألزمت شركات المناولة المتعاقدة معها بتطبيق سلم أجور لا يقل عن 80 % من رواتب عمال الشركة في نفس النشاط، وأن الشركة أدرجت بندا ضمن عقود المناولة التي تسير بها، خاصة فيما يتعلق بالحراسة وحماية مواقعها. واستدرك أنه في حال عدم احترام إحدى هذه الشركات للقانون فإن مهمة الرقابة تقع على عاتق مصالح وزارة العمل أو وزارة الصحة أو قطاعات أخرى.

مضيفا أن شركة سوناطراك في إطار التركيز على مهامها، لجأت إلى التعاقد عن طريق المناولة للنقل والإطعام وأشغال البناء والصيانة والنظافة وغيرها وفقا لأحكام الصفقات المعمول بها.وقال إن سوناطراك لا تتعاقد مع شركات خارجية دون التقيد بالقوانين الداخلية وكذا القوانين التي تنظم الصفقات العمومية.

قطاع السكن والعمران

نحو تحسين الخدمات لأحياء عدل

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد احمد بوزيان، إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛ حول: المعاناة المستمرة لقاطني حي قايد أحمد 500 سكن عدل لولاية تيارت في ظل تعطل المصاعد وعدم وجود الإنارة؛ أوضح السيد كمال ناصري وزير السكن والعمران والمدينة انه فعلا كان هناك عطلا في عمل بعض المصاعد الا ان وضعية المصاعد في الوقت الحالي تشير الى ان كافة المصاعد في الحي بدأت تعمل بصفة عادية إضافة الى حذف الأعباء المرتبطة بخدمة المصاعد طيلة الفترة التي كانت فيها هذه الأخيرة في حالة عطل و أوضح ان وكالة عدل تعاني من الاعطاب المتكررة لهذه التجهيزات في العديد من المواقع و تتواصل عمليات التصليح علما ان قطع الغيار تستورد من الخارج في كل مرة و بأسعار باهظبة و بعيدة عن المشاركة البسيطة للمواطن من خلال تفعيل الأعباء , اما بالنسبة للانارة داخل العمارات فقد افاد الوزير انه سجلت مصالح وكالة عدل غياب الانارة ببعض العمارات بالحي المذكور و قد تم التكفل بها و اصلاحها , و أشار الوزير الى امتلاء بعض اقبية العمارات بالمياه حيث سارعت مصالح الوكالة لمعالجة الامر من خلال اتفاقية بينها وبين الديوان الوطني للتطهير للشروع في التفريغ و التنظيف في اقرب الآجال الممكنة و ان الوزارة تحث الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره على تحسين الخدمات المتعلقة بالأجزاء المشتركة التي تعرف ضعفا في بعض الاحياء, كما تعتمد الوكالة على المؤسسات المصغرة كحل يقرب اكثر هذه الخدمات من الساكن

في الأخير توجه الوزير الى المواطن حيث اعتبره شريكا في الحفاظ على الأجزاء المشتركة من خلال دوره الرئيسي في الحفاظ عليها . و التي تؤدي بالضرورة لعدم اهمال هذه المعدات و الأجزاء التي هي ملك لسكان العمارة الواحدة.

صيغ سكنية متنوعة إستفادت منها ولاية تبسة

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد ماليك خذيري، حول: مدى تقدم عملية إنجاز السكنات الاجتماعية بمدينة تبسة والتي لم يتم استلامها بعدا قدم السيد كمال ناصري وزير السكن والعمران والمدينة توضيحات متعلقة بالصيغ السكنية التي استفادت منها الولاية و المتمثلة بالنسبة للسكن العمومي الايجاري استفادت الولاية منذ 2006 من 17500 وحدة سكنية حيث تم الانتهاء من انجاز 14462 وحدة سكنية بينما لا تزال 3038 وحدة سكنية في طور الإنجاز بنسب انجاز متفاوتة بين 25 و 90 في المئة، اما بالنسبة لعاصمة الولاية فتمثلت فيما يلي عدد السكنات المسجلة و المنطلقة 6000 وحدة سكنية عدد السكنات المنجزة 3752 وحدة سكنية ، عدد السكنات في طور الإنجاز 2242 وحدة سكنية، عددالسكنات المتوقفة بها الاشغال 549 سكن بسبب فسخ صفقات مع شركات الإنتاج و عملية اطلافها جارية .

اما بالنسبة للسكن الاجتماعي و الترقوي المدعم استفادت ولاية تبسة من 4850 وحدة سكنية في اطار السكن الاجتماعي التساهمي و 2148 وحدة بصيغة الترقوي المدعم كما استفادت من 2132 وحدة بالصيغة الجديدة لترقوي المدعم و عليه من اصل 8644 وحدة سلمت لغاية الان5484 وحدة سكنية من هاته الصيغ و 1820 في طور الإنجاز بينما تبقى 1140 وحدة سكنية في طور الانطلاق

اما بالنسبة للسكن الريفي فقد استفادت الولاية في اطار البرنامج الخماسي 2019/2015 و كذا سنة 2020 من 4290 اعانة موجهة للسكن الريفي منها 1580 اعانة لم تنطلق بعد بسبب عدم اعداد قوائم للمطالبة بالاستفادة بالنسبة ل 521 اعانة كما تم اعداد القوائم مؤخرا مع اعداد مقررات منح الاعانة بنسبة 952 مستفيد و سيتم الانطلاق فيها قريبا و في مايخص سكنات البيع بالإيجار عدل فقد استفادت الولاية من برنامج يقدر بـ 5840 وحدة سكنية منها 678 وحدة مسلمة و 5131 وحدة في طور الإنجاز و 3953 وحدة تسير بها الاشغال بصفة حسنة .

في الأخير أشار الوزير الى استفادة الولاية من 4120 اعانة موجهة للبناء في اطار التجزئة الاجتماعية المنشاة على مستوى ولايات الهضاب العليا .

مصير خط السكة الحديدية تقرت- حاسي مسعود؟

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد عبد الكريم قريشي، الذي تطرق فيه إلى مصير مشروع إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين مدينتي تقرت وحاسي مسعود، وكذا الخط الرابط بين حاسي مسعود والأغواط عبر ورقلة وغرداية؛ صرح السيد وزير الاشغال العمومية فاروق شيعلي بان المشروع الأول تم اسناد إنجازه الى مجمع متكون من مؤسسات وطنية و قد انطلقت الاشغال به في 8 جانفي 2013و يعرف حاليا نسبة تقدم تقدر ب 78 بالمئة و متوقع تسليم المشروع السنة المقبلة و عرف المشروع عدة عراقيل أهمها تغيير جزء من مسار انجاز الخط على مسافة 44 كلم لاجتناب انابيب بترول تابعة لشركة سونطراك ... اما فيما يخص المشروع الثاني أوضح الوزير ان الوكالة الوطنية للدراسات و متابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية انطلقت في اعداد دراسة و يتم انخاذ القرارات بناء على نتائجها من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من اجل التنمية .

قطاع الطاقة

نحو إستغلال خدمة النقل الجوي العمومي لتصدير البضائع

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد محمود قيساري، الذي اقترح فيه إمكانية الاستثمار في استحداث شبكة طيران عالمية برأس مال جزائري، أكد السيد وزير النقل بالنيابة فاروق شيعلي انه تم إيداع عدة طلبات على مستوى مديرية مصالح الطيران المدني والأرصاد الجوية بوزارة النقل من طرف مستثمرين جزائريين لاستغلال نشاط خدمة النقل الجوي العمومي للبضائع حيث تم منح الموافقة المبدئية لهم بعد دراسة هذه الطلبات مع اخطارهم بالإجراءات اللازمة طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول غير أنه حتى الآن لم يتم استكمال هذه الإجراءات.

قيود عملية و تنظيمية وراء عدم فتح الميناء الجاف بولاية عنابة

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد فتاح طالبي، حول الأسباب التي تحول دون فتح الميناء الجاف العمومي بولاية عنابة رغم جاهزيته. أوضح السيد وزير النقل بالنيابة فاروق شيعلي بهذا الشأن انه تم انشاء شركات لوجيستية متعددة الأنماط في اطار شراكات بين 3 مؤسسات عمومية و هي ميناء عنابة، ميناء سكيكدة و الشركة الفرعية للنقل متعددة الأنماط حيث دخلت هذه الشركة حيز الخدمة في شهر جويلية 2012 و توظف حاليا حوالي 300 عامل ,تستغل الشركة 4 مواقع 3 منها بسكيكدة و الأخير بمنطقة العلايق عنابة، وعلى عكس المواقع الثلاث بسكيكدة فان موقع العلايق لا يزال ينتظر رفع بعض القيود العملية والتنظيمية للتمكن من استغلاله على اكمل وجه في مجال الخدمات اللوجيستية و لكي تتحصل هذه الشركة على اعتماد ممارسة نشاط الميناء الجاف من إدارة الجمارك يتعين عليها القيام بالعديد من الاستثمارات التي تقدر قيمتها بحوالي مليار دينار جزائري وتتمثل فيما يأتي وضع نظام الحراسة عن بعد، توفير جس وزن الحاويات، توفير الماسح، تنظيم نظام مضاد للحريق و انشاء سياج حسب المقاييس كما يجب القيام باعمال تهيئة كثيرة منها مخطط مناطق التخزين مخطط،مرور الشاحنات و اليات الشحن، مراكز الحراسة ... الخ

الزواج ليس شرطا للحصول على سكن

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد نور الدين بالأطرش حول: موعد التخلص من اشتراط الزواج كأحد الشروط للظفر بسكن, أوضح السيد كمال ناصري وزير السكن والعمران والمدينة ان الزواج لم يكن يوما شرطا للحصول على سكن في ظل النصوص القانونية و التنظيمية المعمول بها سواء السابقة منها او سارية المفعول حاليا و الدليل على ذلك ان الكثير من المواطنين العزاب عبر ربوع الوطن و مع اختلاف أعمارهم استفادو من سكنات عمومية من مختلف الصيغ , كما ان القاعدة تمنح 8 نقاط للعزاب في اطار تحديد و تقييم المعايير المرتبطة بوضعيتهم العئلية وفقا لاحكام المادة 37 من المرسوم 142 08 المؤرخ في 11 ماي 2008 و المحدد لقواعد منح السكن العمومي الايجاري . كما أشار الوزير الى ان اهم معيار لظفر بسكن عمومي ايجاري هو الحالة الاجتماعية المتعلقة بالظروف السكنية و المعيشية لطالبي هذا النوع من السكن و التي يتم تحديدها بعد زيارة لجان التحري المختصة في هذا الميدان .

في الأخير اكد الوزير على ان اهتمام السلطات العمومية بالمواطن يتجلى من خلال ملائمة النصوص القانونية و التنظيمية و احتياجات المواطنين بدون استثناء بما في ذلك فئة الشباب .

قطاع الأشغال العمومية

التضاريس وراء تأخر إنجاز منفـــذ الطريق السيار جن جن - العلمة

ردّ عن سؤال عضو مجلس الامة السّيد فؤاد سبوتة، بخصـــوص مشروع إنجاز منفذ الطريق السيّار جن جن – العلمة، افاد السيد وزير الاشغال العمومية فاروق شيعلي بان المشروع يدخل في اطار المخطط التوجيهي للطرق و الطريق السيار 2005 2025– حيث ان المشروع ذو أهمية استراتيجية كونه يساهم بصفة فعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد .وقد بلغت النسبة الاجمالية لتقدم الاشغال به 42.5 بالمئة و هي كالتالي اعمال تهيئة الطريق 40 بالمئة، المنشأة الفنية 45 بالمئة و نفق طوله 3695 متر في الاتجاهين تبلغ نسبة الحفر به 64 بالمئة، اما في ما يخص نسبة تقدم انجاز المقاطع ذات الأولوية فهي كالتالي الشطر الأول الممتد بين جن جن و

منطقة الشادية على مسافة 13 كم هي 78 بالمئة، و الشطر الثاني الممتد بمسافة 17 كم بين العلمة و بني فودة بـ 85 بالمئة اما بالنسبة لجسر بلوط فقد تم إنجازه بنسبة 100 بالمئة، كما أوضح الوزير ان المشروع لم يتوقف بصفة نهائية و لكن إنجازه يتم بوتيرة بطيئة ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها صعوبة التضاريس بالمنطقة، كما ان انهيار التربة في المنطقة تطلب دراسة معمقة وحلول مكلفة، أيضا عراقيل معارضة السكان تقاطع الطريق مع قناة سد بلوط في عدة نقاط ... الخ كما أوضح الوزير ان مجمع الشركات المشرف على العمل قام بوضع مخطط عمل استدراكي لتدعيم الورشة بالموارد البشرية و الوسائل المادية اللازمة.

في ذكرى يوم الشهيد السيد صالح قوجيل : نحن أمام مراحل هامـــــة وتاريخية .. خدمة للمصلحة العليا للجزائر

بعد الانتهاء من أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ،تلا الحضور فاتحة الكتاب على أرواح شهدائنا الأمجاد... بمناسبة إحياء اليوم الوطني للشهيد، المصادف لـ 18 فبراير من كل سنة، وألقى رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل كلمة بالمناسبة أكد خلالها أن الاحتفال بهذا اليوم يكتسي أهمية بالغة في مخيلة الشعب الجزائري ووجدانه... مستذكرا وصية الشهداء الأخيرة، وهم في ساحات الوغى، حيث كان آخر كلامهم «اتهلاو في الجزائر».

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، جدّد بالمناسبة، ارتياحه بمناسبة عودة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى أرض الوطن وتماثله للشفاء، ومواصلة الاضطلاع بمهامه التاريخية والنبيلة...

كما تطرق إلى العديد من المواضيع، منها الاحتفال في غضون أيام قلائل باليوم الوطني للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية، الذي جاء تجسيدا للحراك الشعبي المبارك، الذي انطلق في 22 فبراير 2019...

السيد صالح قوجيل، عرّج في كلمته أيضاً على ملف الذاكرة، قائلا في هذا الصدد بأن الفضل في تحريك هذا الملف يرجع إلى السيد رئيس الجمهورية، مُعدّدا المكاسب المتصلة بهذا الملف كاعتماد يوم 8 ماي 1945 كيوم وطني للذاكرة، وإطلاق قناة تابعة للتلفزيون الجزائري تعنى بالذاكرة، بالإضافة إلى تحريك ملف الذاكرة بين الجزائر وفرنسا... مشيراً إلى أن التقرير الذي أعده بنجامان ستورا، المؤرخ الفرنسي، يبقى شأن فرنسي - فرنسي أما موقفنا من الموضوع فسيكون في حينه مذكرا أن الفترة الاستعمارية لا تعني فقط سنوات الحرب التحريرية المباركة (54 62-) وإنما تمتد من 1830 إلى 05 حويلية 1962...

هذا، وفي ختام كلمته، ذكّر السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة بعقيدة الجزائر في السياسة الخارجية المرتكزة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، كما لا نقبل التدخل في شؤوننا الداخلية... مسترسلا حول هذا الموضوع بأنّ هناك أطراف معروفة في الخارج لا تروق لها الممارسة الديمقراطية في الجزائر، والتحولات التي تشهدها في عديد المجالات... أطراف تحاول التدخل في شؤوننا الداخلية، دون أن يغفل عن الحديث على الجوار المتقلب على أكثر من جهة وتبيان مواقف الدولة الجزائرية منها...

وفيما يلي النص الكامل للكلمة:

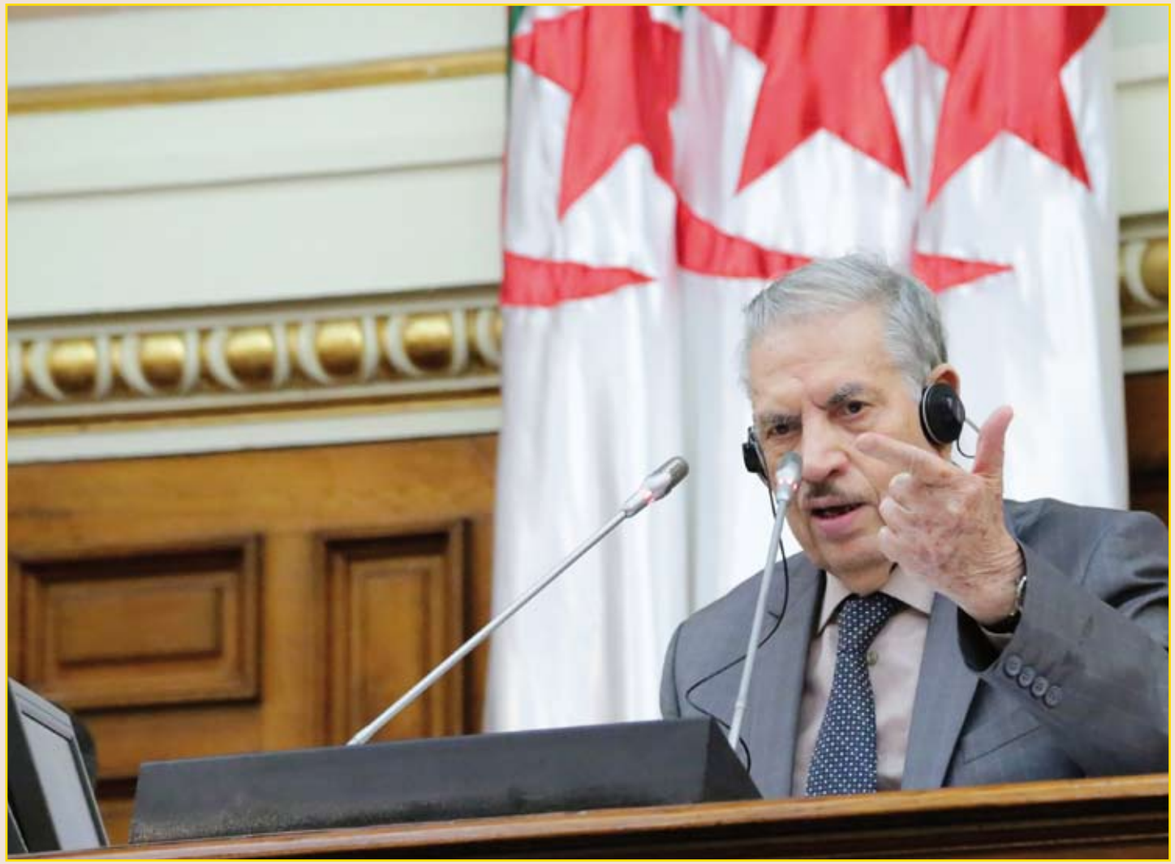

بعد الانتهاء من جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، ليس بإمكاننا ألا نتكلم عن هذا اليوم، وهو يوم الشهيد، والذي له معنى كبير، فلما نتكلم عن أول نوفمبر، ومرجعيتنا هي نوفمبر، أول ما يتبادر إلينا هو الشهيد، لأنه بفضل الشهيد وبفضل دماء هذا الشهيد استقلت البلاد.

بفضل الشهداء نحن اليوم دولة وبهذا المكان الذي كان مستعمرا، ونتكلم أحرارا، هذا الفضل كله يرجع إلى الشهيد، لأن كل المجاهدين وأنا أتكلم بصفتي مجاهدا، كنت قد سمعت من بعض الشهداء في آخر لحظات حياتهم يقولون: «تهلاو في الجزائر» وهو ينطق بالشهادتين، يوصي بالحفاظ على الجزائر، ولست الوحيد الذي سمع هذه الوصية، فهو لا يطلب العناية بأولاده أو بعائلته، بل يطالب بالحفاظ على الجزائر، وهذه هي مهمتنا اليوم، يجب العناية والحفاظ على الجزائر.

صحيح أننا منذ الاستقلال وصولا إلى يومنا هذا مررنا بمراحل، وهو شيء طبيعي فبناء الدولة لا يكون خلال عام أو عامين أو ثلاث، لكن عندما نتلقى صعوبات، من حين إلى آخر، نعود إلى مصدرنا ومرجعيتنا، والمتمثل في ثورتنا، حتى في الاستشهاد وفي الكفاح عملنا بمبدأ سيل الدماء حق للجزائريات والجزائريين وحدهم، لأننا لو فتحنا الباب لكان هناك الكثير من المتطوعين الذين قدموا من البلدان العربية، بنية الكفاح إلى جانبنا، فقلنا لا، ساندونا سياسيا، ساندونا ماليا، ساندونا دبلوماسيا وساندونا بالسلاح، أما التضحية بالدم، فلا تحق إلا على الجزائري وهذا من أجل أن نحافظ على قرارنا السياسي، لأن من يشاركك إسالة الدماء يأتيك غدا ليقاسمك القرار. نحن درسنا منذ البداية قضيتنا حتى نحافظ على استقلالية قرارنا. وفترة السبع سنوات ونصف السنة، خلال الثورة، كانت هناك مشاكل وكانت هناك صعوبات وكانت فيها خلافات، لكن في الأخير كللت بالنجاح، فما هو سر هذا النجاح؟ هو أننا لم نتخل عن مبادئنا الأساسية، رغم جميع محاولات الوساطة بيننا وبين فرنسا من طرف الأشقاء، والذين كانوا صادقين في بعض الأحيان، ممن أرادوا التدخل بيننا وبين فرنسا، وبصفة خاصة لما قدم الجنرال ديغول، قلنا لهم: «بارك الله فيكم، عندما تريد فرنسا المفاوضة، فنحن مستعدون، نحن نعرفها وهي تعرفنا» ولم نقبل بوسيط بيننا وبين فرنسا، فما هي خلفية ذلك؟ لأنه عندما يكون وسيط أو إثنين سيفكر في مصالحه قبل أن يفكر في مصلحة الجزائر، ومثال ذلك القضية الفلسطينية، فلما اسندت للوسطاء طال بها الزمن 70 سنة، بالنسبة لنا نحن لقد تفادينا هذه الغلطات، وبقينا على موقفنا حتى أخضعنا الاستعمار الفرنسي، وأجبرناه على المفاوضة مباشرة مع جبهة التحرير الوطني، لكن في نفس الوقت وأثناء مفاوضاتنا، كانت لفرنسا خلفيات كما كانت لنا نحن خلفيات، في المفاوضات وحتى في نتائج المفاوضات، كل منا أعد حساباته، لكن في نفس الوقت كنا قد وصلنا إلى حد أننا لما نتخذ قرارا ما، نفكر في الانعكاس الذي يحدثه على الأجيال اللاحقة، والحمد لله أننا تفاوضنا مع الاستعمار الفرنسي ونجحنا في مفاوضتنا.

نحن اليوم، وما دمنا قد رجعنا إلى الذاكرة التي لها أهمية لأبنائنا وللأجيال القادمة، من أجل أن يعلموا بالتضحيات والمراحل التي مررنا بها، حتى هذه المرحلة، والفضل يعود إلى رئيس الجمهورية وبالمناسبة نحمد الله على رجوعه، والحمد لله على شفائه .. .. والحمد لله، فقد كنا نقول دائما من منبرنا هذا، بأن السيد الرئيس سيعود ويكمل ممارسة مهامه النبيلة والتاريخية، وقد أكدناها عدة مرات، والحمد لله، الرئيس اليوم موجود، وهو من حرك هذا الجانب الخاص بالذاكرة، حتى مع الرئيس الفرنسي.

السيد صالح قوجيل : ماضون نحو الإنتخابات التشريعية .. لنستكمـــل بناء المؤسسات

فاليوم عندنا ذكرى مجازر الثامن ماي (يوم وطني للذاكرة)، ولدينا قناة خاصة بالذاكرة، وفتحنا كذلك ملفا مع فرنسا حول الذاكرة أيضا.

في هذه الفترة الأخيرة، كان هناك ما يسمى بتقرير السيد ستورا، كمؤرخ وكاتب مختص بالثورة الجزائرية، هذا التقرير طلبه رئيس الجمهورية الفرنسية من المؤرخ الفرنسي، الذي تابع القضية الجزائرية منذ الثورة، وأعلن مؤخرا عنه؛ هذا التقرير فرنسي فرنسي، وليس لنا فيه شيء، فهذا رأيهم ونظرتهم، لكن نظرتنا هي نظرة أخرى، التاريخ بالنسبة إلينا لا نراه من خلال نهاية الاستعمار فقط، بل منذ بدايته إلى غاية نهايته، أي من 1830 حتى 1962، هذه هي نظرتنا، نقول إن الشيء الأساسي، لما نتكلم مع الدولة الفرنسية ونذكرها ونذكر الجميع، أننا عندما قمنا بالثورة كان ذلك ضد الاستعمار الفرنسي، وليس ضد الشعب الفرنسي، وفي سنوات الكفاح كنا نفرق دائما ما بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي، ولما طردنا الاستعمار من بلدنا وعاد إلى فرنسا تحول إلى أحزاب وجمعيات ولوبيات، وهذا ما يعرقل كتابة التاريخ الحقيقي والمصالحة الحقيقية مع الدولة الفرنسية، هذا كفاح على كل حال. وكما قررنا في تصريح أول نوفمبر الذي مازال صالحا كمرجعية، يجب نكتب تصريحا آخر أيضا حول الذاكرة؛ حيث تحدد مراحل كيفية مراجعة الذاكرة، من أين نبدأ؟ ما هو مفهومها؟ هناك شيء ذو أهمية كبيرة، فاستعمار الجزائر فريد في العالم، لأنه ليس استعمارا فقط، بل كانت سياسة إبادة شعب كامل وتعويضه بشعب آخر، هذا هو مفهوم الاستعمار الاستيطاني الذي عاشته الجزائر وليس هناك من عاش مثله، فكل البلدان التي استعمرت، سواء في أفريقيا أو آسيا لم يكن استعمارها مماثلا لاستعمار الجزائر، لقد كان استعمارا استيطانيا، وكانت إبادة لتعويض شعب بآخر أوروبي، وقد رأينا أن المعمرين الذين كانوا هنا لم يكونوا من الفرنسيين فقط، بل كانوا من مالطا، وإيطاليا، وفرنسا، واسبانيا، وكثير من الجنسيات الأوروبية، هذا الاستعمار الاستيطاني يمكن أن أقارنه مع استعمار أمريكا الشمالية، التي كان سكانها الأصليون هم الهنود الحمر وكان لهم تاريخ، والذين ذهبوا وعمروا هناك جاؤوا من أوروبا، والآن في أمريكا الشمالية فيها عدة أعراق هذا كمقارنة وكما قلت هذا رأيي الخاص وأنا أتكلم كمجاهد، وهذا التحليل موجود في تفكيرنا منذ القدم، ونقول إن استعمارنا مشابه لاستعمار أمريكا الشمالية، حتى نقدر أهمية الموضوع، فعندما نتكلم عن الذاكرة لا يكون كلاما هكذا وفقط أو مجرد كلام وحكايات بل كلام في العمق...

الآن، ما عشناه وبصفة خاصة منذ عامين، نحن على أبواب ذكرى الحراك المبارك، وكنا من المؤيدين لهذا الحراك، ليس هذا وفقط بل عن طريق القرارات والخطابات هنا والموجهة إلى الخارج، لما مثلت المجلس دوليا حَيَيْتُ الحراك ووصفته بالحراك الشعبي المبارك، الذي عبر عن رأيه وعن رغبته، ونحن على موعد خلال هذه الأيام مع الذكرى الثانية للحراك وفي مفهوم الحراك، هناك من يتفهم حقيقة الحراك الشعبي، لأن مبدأنا هو: «من الشعب والى الشعب» كما جاء في بيان أول نوفمبر، ولأن صورتنا ألا تتدرج تحت اسم حزب أو زعامة، فعوضت الزعامة بشعار «من الشعب والى الشعب» وكذلك مبدأ «العمل الجماعي» فليس هناك رأي واحد يسيطر على آراء الجماعة، وهذا شيء مفروغ منه.

عشنا الحراك منذ البداية، وتدريجيا، مرحلة بمرحلة، محطة بمحطة، وصلنا إلى الانتخابات الرئاسية، وفي هذه المرحلة ترشح خمسة (5) من الجزائريين، لهذا المنصب، ورئيس الجمهورية الحالي نجح في هذه الانتخابات، وكانت انتخابات نزيهة؛ ولأول مرة أصبح لدينا سلطة مستقلة لمراقبة الانتخابات، وقد لعبت دورها كما ينبغي، وبعد فوز الرئيس في الانتخابات، باقي المترشحين الذين كانوا معه اعترفوا بالنتائج، وكل واحد منهم صرح وقال: «أعترف بنتائج هذه الانتخابات» وهذه سابقة في تاريخ الجزائر، وكانت رسالة قوية وجهت إلى أعداء الجزائر، يوم تم تنصيب الرئيس - وهذا ما قلته عدة مرات وأكرره - فإن باقي المترشحين في الانتخابات الرئاسية الذين لم يفوزوا، حضروا تنصيب رئيس الجمهورية.

بعد نجاح الرئيس في الانتخابات، قدم برنامجه إلى الشعب بـ 54 التزاما، بمعنى أن الشعب انتخب برنامجه أيضا، ثم انتقلنا إلى الدستور، الذي وعد به الرئيس ليصبح لدينا دستور جديد.

لما نذهب إلى انتخابات تشريعية ونختار الوقت المناسب من أجل التشريعيات، وذلك بعد مناقشة مشروع قانون الانتخابات، فهذا كله من التزامات ووعود الرئيس.

اليوم عندما نرى المعارضة الموجودة، والتي كانت طبيعية خلال هذه الفترة، ولكن في بعض الأحيان

.. لن نقبل أي تدخل في شؤوننا الداخلية

تكون بطريقة غير معقولة، ورغم ذلك نتقبل الأمر ونعالج كل ذلك سياسيا، لكن عندما تكون الطريقة غير معقولة، إضافة إلى التدخلات الأجنبية، فهذا هو الخطر! واليوم قد تبين أن هناك مؤامرة كبيرة تحاك ضد الجزائر، لماذا؟

أولا، لأن الجزائر منذ الثورة ـ كما قلت ـ هي محافظة على قرارها السياسي، والجزائر لا تتدخل أبدا في الشؤون الداخلية الخاصة بالدول، والجزائر لن تقبل أبدا أن يُتدخَل في شؤونها الداخلية، وكثير من الدول لا تحبذ هذا المبدأ لدى الجزائر، فإما أن تنتمي إلى هذا أو ذاك، لكننا لا ننتمي إلى أي أحد!

الشيء الهام أيضا، الذي يكتسي أهمية كبيرة، وإن شاء الله، نتطلع إليها مستقبلا وبشكل أدق، هناك من لا يحب الديمقراطية الحقيقية في الجزائر، لأنهم علموا أننا وضعنا أسسا وسنبني ديمقراطية حقيقية، وبدأنا أيضا في بناء دولة حقيقية بمؤسساتها، وبدأنا أيضا بتنظيم وبناء النشاط السياسي، وكذا دور المجالس المنتخبة التي تمثل الشعب الجزائري، كل هذا لا يحبذه أعداء الجزائر. ولا يحبذون أن تصل الجزائر إلى هذا المستوى.

وعليه، هناك مناورات وتدخلات، أنا لا أتكلم عما هو موجود في محيطنا، من ليبيا إلى الساحل إلى الصحراء الغربية إلى فلسطين، ففي جميع هذه القضايا الجزائر موقفها واضح، هذا الموقف من الجزائر لا يساعد البعض، كما رأيتم في ليبيا مثلا، عندما قال رئيس الجمهورية: إن ليبيا خط أحمر، هكذا قالها، وقال: لن يتدخل أحد في الشؤون الداخلية الخاصة بليبيا، وكان ضد التدخلات الأجنبية في ليبيا، وأضاف أن المشكل الليبي هو «ليبي ليبي» وحل مشكلة ليبيا يكون ما بين الليبيين، هم من يحلون مشكلتهم ونحن نساعدهم في ذلك من دون التدخل في الشأن الداخلي، وهذا ما قاله الرئيس منذ البداية، وبعدها تلاحقت الأحداث، من محطة برلين إلى دخول الجيش التركي إلى ليبيا... إلخ، واليوم إلتقى الليبيون كما قال الرئيس، وكما دعت إليه الجزائر، ولكن لن يذكر أحد أن هذا اقتراح الجزائر أو كان من طرف الجزائر أولا.

وأصبح القول بأن بعض الناس ممن جاؤوا مؤخرا هم من اقترحوا هذا. تجربة ليبيا تجعلنا نعرف بأنهم جربوا وحاولوا بجميع الطرق من أجل ألا تنجح الجزائر في مسارها الديمقراطي، لكن نحن ـ إن شاء الله ـ سوف ننجح بفضل المخلصين لهذا البلد، بفضل شبابنا، لأن ما نعده الآن سيكون لأبنائنا، وذلك بفضل وعي شعبنا، وشعبنا واع ويعلم من هو على الطريق الصحيح ومن هو ضد البلاد وأذكر بشيء واحد، ذي أهمية، مباشرة بعد تنصيب رئيس الجمهورية، يوم وفاة قائد الأركان، الفريق القايد صالح، رحمه الله، تلك الهبة الشعبية خلال تشييع جثمانه، هل تتذكرون عندما ذهبنا إلى «مقبرة العالية»؟ أتذكرون هبة الشعب تلك؟ من قام بتجنيدهم؟ من أحضرهم وناداهم؟ هم لوحدهم وبينوا هنا لحمة الشعب مع الجيش، ليست مسألة أشخاص، لأن جيشنا يختلف تماما عن باقي الجيوش، وقد حاولوا حتى في بداية الاستقلال.. وبعض الناس تكلموا وأرادوا استبداله بالقوة المحلية، هذه حقيقة لكن تجاوزناها، فالجيش بعد قيام دولة الجزائر إبان الاستقلال أعطيت له مهام وتسمية «الجيش الوطني الشعبي» وليس جيش الجزائر مثل تونس «جيش تونس» أو المغرب «جيش المغرب»، أو فرنسا «جيش فرنسا»، أو أمريكا «جيش أمريكا»، فنحن الجيش الوطني الشعبي .. . لأن معناها ومغزاها هو أن هذا الجيش مرتبط بالوطن والشعب، وهذه هي مهمته.

لمدة فاقت السنة، والمظاهرات كل يوم جمعة وفي بعض الأحيان عبر كل القطر الجزائري، بالآلاف والملايين، هل أريقت قطرة دم واحدة؟ هذا انتصار لشعبنا، وهذا انتصار للجيش الوطني الشعبي، لم تسل ولا قطرة دم واحدة، في نفس الوقت، رأينا مظاهرات أخرى بأوروبا وفي فرنسا بالذات، إصابات لدى بعض المتظاهرين، جراء المواجهة مع قوات الأمن، لكن رغم هذا لا يستطيع أحد أن يتدخل في شؤونهم الداخلية، واليوم يريدون التدخل في شؤوننا الداخلية!

على كل، أردت بهذه المناسبة وبصفة خاصة في ذكرى يوم الشهيد، ونحن أمام مراحل هامة وتاريخية، واستمرار لبرنامج الرئيس، والحمد لله، فبعد عودته مباشرة بدأ في الاتصال مع الأحزاب، من أجل التشاور والتحاور معهم، وعلى كل حال مازال هناك ملفات أخرى، حتى نكون كلنا واعين، لأننا كلنا في خدمة البلاد ومصلحة الجزائر، وإن شاء الله عملنا وعمل السيد الرئيس يحقق الأهداف والأشياء التي تمنيناها وقررناها، وتكون لنا، إن شاء الله، مناسبات أخرى، لأن هناك أحداث كثيرة قادمة ومهام تنتظرنا في قادم الأيام والأشهر وحتى السنوات القادمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر وبارك الله فيكم.

وقفة ترحم على أرواح ضحايا فيضانات الشلف

في مستهل أشغال جلسة الأسئلة الشفوية، وقف السيد رئيس مجلس الأمة ومعه أعضاء الحكومة والسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وقفة ترحم على أرواح ضحايا الفيضانات التي شهدتها ولاية الشلف يوم السبت 6 مارس 2021، حيث تم تلاوة فاتحة الكتاب على أرواحهم الطاهرة، رحمة الله عليهم...

على إثر الفيضانات التي عرفتها ولاية الشلف بسبب التساقطات المطرية الغزيرة والتي أدت إلى فيضان واد مكناسة و أودت بعدد من الضحايا، بعث رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل ببرقية تعزية إلى عائلات وذوي الضحايا، سائلا المولى جل وعلا أن يتغمدهم بواسع رحمته ويكرم نزلهم وأن يقبلهم مع الشهداء ، إنه على كل شيء قدير..

وزراء قطاعات: التعليم العالي والبحث العلمي..الصحة والسكان وإصـــــلاح المستشفيات والعمل والتشغيل الإجتماعي يردون على أسئلة شفوية لأعضاء المجلس

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 11 مارس 2021، جلسة علنية ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خصصت لطرح ثمانية (8) أسئلة شفوية موجهة من السادة أعضاء مجلس الأمة إلى أعضاء في الحكومة، تخصّ قطاعات: التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية ممثلين في السادة: عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الرحمان بن بوزيد، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والهاشمي جعبوب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وبحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتخفيف ملفات الطلبة

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد مصطفى جبان، حول: تقليص الوثائق الإدارية في الملفات بقطاع التعليم العالي، وموعد فتح قسم العلوم السياسية بجامعة تيسمسيلت المغلق منذ سنة 2017، اكد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان على أن القطاع يسعى إلى تخفيف الاجراءات الإدارية وتخفيف مكونات مختلف الملفات التي تخص القطاع، حيث شرعت الوزارة وبصفة تدريجية إلى تخفيف ملفات الخدمات الجامعية من بينها ملف المنحة، وقد ساهم إلى حد بعيد في تجسيد هذه سياسة نظام العمليات والاستغناء عن كثير من الوثائق.

وبخصوص الجانب الثاني من الشق الأول للسؤال والمتعلق برقمنة القطاع، أوضح أنه تم إعداد برمجية لإدارة مختلف العمليات على مستوى المؤسسات الجامعية، وفق تنظيم شبكي يجعل المعلومة متاحة في الوقت الحقيقي ممثلة في نظام العمليات الذي يعتبر برنامجا رقميا متكاملا،حيث ضمن إجراء عملية التسجيل الأولي والتوجيه والتسجيل النهائي و سهل عملية الدفع الالكتروني لحقوق التسجيل، مضيفا ان هذا النظام لا يقتصر على التكفل بعملية التسجيل والتحويل وتسيير المسار الدراسي للطلبة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى مجمل العمليات البيداغوجية كإجراء عملية المداولة والانتقال والتدرج، وملف الأعباء البيداغوجية والتكفل بالعمليات الإدارية والمالية للمؤسسة الجامعية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية وتسيير المسارات المهنية للأساتذة والموظفين، فضلا عن إدارة مشاريع البحث وأنشطته.

اما بالنسبة لمصير قسم العلوم السياسية فقد اكد الوزير أنه لم يتخذ أي قرار لغلق القسم، بدليل أن المنشور الوزاري رقم 1، المؤرخ في 17 سبتمبر 2020، والمتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادات البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2020 – 2021، أتاح لحاملي شهادة البكالوريا دورة 2020 للالتحاق بفرع العلوم السياسية على مستوى جامعة تيسمسيلت.

نحو إعداد مشروع قانون جديد لطلبة الدكتوراه

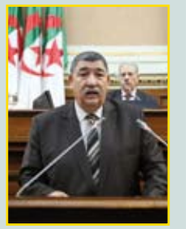

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد محمد الطيب العسكري حول: سبب التأخر في تطبيق القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، وطبيعة الحلول المقترحة للشروع في تجسيد هذه الآلية؛

اكد السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي عبد الباقي بن زيان على أن القطاع يعكف حاليا على إعداد مشروع نص تنظيمي يسمح لطلبة الدكتوراه بإنجاز أمال بحث حول إشكالية ملموسة ومطروحة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وسيسمح هذا النص باعتماد آليات تمكن من تحضير وإعداد أطروحة الدكتوراة في المؤسسة طبقا لما هو منصوص عليه في نص القانون التوجيهي حول البحث العلمي؛ كما يعكف القطاع حاليا على الإشراف على أعمال فوج متعدد القطاعات بهدف إعداد مشروع نص يتضمن القانون الأساسي الخاص بالحائز على الدكتوراة، وسيسمح هذا النص بعث اعتماده من طرف الجهات المختصة من توظيف حاملي شهادات الدكتوراة بالمؤسسة واستفادة هذه الأخيرة من مهارات أشخاص مدربين على أعلى مستوى، ولديهم قدرات حقيقية في الاتصال والتخاطب، مشيرا الى أن هذا الإجراء من شأنه كذلك أن يرفع من المستوى العلمي والتنافسي للمؤسسة، كما سيمكن مشروع هذا النص من وضع حد للفكرة السائدة التي مفادها أن التكوين في الدكتوراه موجه فقط لتلبية احتياجات الجامعة؛ وعلاوة على هذه العمليات سيتم إطلاق عدة مشاريع تنظيمية لما بعد الدكتوراة، تسمح للحائزين على هذه الشهادة من تثمين مكاسبهم المعرفية والمهارية في وسط جامعي أو بحثي، أو في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن إدماجهم في المرحلة اللاحقة.

شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية مصنفة في الصنف 11 للشبكة الإستدلالية التابعة للوظيف العمومي

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد حكيم طمراوي، حول: أسباب التأخر في تطبيق أحكام المرسوم الرئاسي رقم 266-14، المتعلق بتصنيف شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DUEA) أو ما يعادلها في الصنف 11؛

وبهذا الخصوص ذكر وزير التعليم العالي و البحث العلمي السيد عبد الباقي بن زيان بأن المسألة التي يشير إليها ليست مطروحة من زاوية الاعتراف بالشهادة من عدمه، فالشهادات الجامعية التي تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مؤسساتها الجامعية المختلفة، بما فيها جامعة التكوين المتواصل هي شهادات وطنية تم إحداثها بموجب القانون، ومن ثم فهي شهادات معترف بها بقوة القانون ذاته، سواء لدى الوظيفة العمومية، أو لدى المؤسسات والهيئات التابعة لقطاعات النشاط الأخرى، وبناء عليه، فإن شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية التي تمنحها جامعة التكوين المتواصل للطلبة الذين التحقوا بها دون حيازة شهادة البكالوريا هي شهادة مدرجة في الصنف «10»، ضمن الشبكة الاستدلالية لمستويات التأهيل التابعة للمديرية العامة التابعة للوظيف العمومي، في حين إن شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية الممنوحة للطلبة الملتحقين بالجامعة بعد نجاحهم في البكالوريا هي شهادة مصنفة في الصنف «11» من الشبكة الاستدلالية المذكورة.

كما اكد الوزير بأن هذه الجامعة استحدثت بالأساس لضمان التكوين المتواصل، والتكوين حسب الطلب لفائدة مستخدمي الإدارة العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فبالرغم من تشابه تسمية الشهادة التي تتوج الدراسات الجامعية في إطار التكوين قصير المدى والشهادة الممنوحة من قبل جامعة التكوين المتواصل، إلا أن الالتحاق بكل منهما ومحتوى البرامج البيداغوجية يختلف اختلافا كليا، مما يستدعي تعاملا يراعى فيه هذا الاختلاف , مشيرا في هذا الصدد إلى أن من بين المقاصد التي تستهدفها السياسة الوطنية للتعليم العالي بوصفها خدمة عمومية تحقيق الانصاف في الالتحاق بالتعليم العالي الذي يتم حصريا عبر الحصول على شهادة البكالوريا، التعليم الثانوي، أو شهادة معترف بمعدلاتها، ومن ثم فإن منح أي استثناء للقواعد الحاكمة للتسجيل قد يمس بمصداقية الشهادة وقيمتها العلمية.

قطاع الصحة

مستشفى و 4 عيادات متعددة الخدمات في جيجل قريبا

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد فؤاد سبوتة، إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ؛ بخصوص: واقع قطاع الصحة بولاية جيجل؛ افاد السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد بان التغطية الصحية لولاية جيجل و البالغ عدد سكانها اكثر من 800 الف نسمة تضمنها 154 مؤسسة 4 منها مؤسسات استشفائية بطاقة استيعاب اجمالية تقدر ب 676 سرير اما باقي الهياكل فهي مؤسسات جوارية تضم 26 عيادة متعددة الخدمات و 124 قاعة علاج , بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية واحدة منها مخصصة في التاهيل الحركي بتكسانة

و الثلاثة الأخرى عمومية متواجدة بكل من عاصمة الولاية , كما سيتم تدعيم الولاية بمرافق صحية جديدة تتمثل في مستشفى 60 سرير بزيامة و الذي بلغت نسبة إنجازه 98 بالمئة الى جانب 4 عيادات متعددة الخدمات , كما أشار الوزير الى ان معظم الهياكل الصحية بالولاية استفادت من تهيئة , وتجهيزات جديدة أهمها جهاز سكانير .

اما بخصوص الوضع الوبائي اكد الوزير على ان الولاية تعرف استقرار و تحسن في الأوضاع مقارنة بالفترات الماضية ' كما تم تدعيم الولاية بأجهزة التنفس و مخبر للكشف عن الفيروس .

قطاع العمل والتشغيل والضمـــــــــان الاجتماعي

الأشغال العمومية تمنح الأولوية لأبـــــناء المنطقة

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد عبد القادر جديع، حول تسيير ملف التشغيل في ولايات الجنوب، وخاصة في ولاية ورقلة، افاد السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعبوب بان السلطات العمومية قامت بوضع تدابير إضافية تحفيزية من اجل ضمان التسيير الشفاف و الصارم لسوق العمل في هذه الولايات و منح الأولوية في التشغيل و التوظيف لساكنة هذه المنطقة , كما اكد الوزير ان خلق فرص العمل مرهون بالاستثمار و الإقلاع الاقتصادي اللذان يرتكزان على المؤسسة باعتبارها مصدر الثروة و النشاط و هي خلاقة مناصي العمل , في حين تتمثل مهمة قطاع العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي في

تنظيم و تسيير سوق الشغل دون التمييز بين المؤسسات أي ان الأفضلية ممنوحة لأبناء الجنوب سواء في الشركات البترولية او في باقي المؤسسات العمومية او الخاصة . و في هذا الاطار اكد السيد الوزير مرة أخرى على ان القطاع من خلال مهمة الوساطة في التشغيل على إرساء و إضفاء الشفافية و المساواة في معالجة عروض العمل لاسيما عن طريق اشهارها الواجب على مستوى الهياكل المحلية للتشغيل في جميع الولايات بما فيها ولاية ورقلة و ولاية تقرت . و يتم الاعلام بها يوميا من خلال الإذاعات المحلية و عبر الموقع الالكتروني للوكالة بعد توزيعها من قبل الفرع الولائي على الملاحق المحلية للتشغيل.

نحو إنشاء مركز استشفائي متكامل بالعاصمة

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد نور الدين بالأطرش، إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛ بخصوص: افتقار الجزائر إلى مستشفى عصري ضخم أو مدينة طبية جامعة للكثير من التخصصات؛ اكد السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد على انه تم تكليف وكالة وطنية لتسيير الإنجازات و التجهيزات لمؤسسات الصحة في 2014 ب9 مشاريع و لكن بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد تعرضت هذه المشاريع لتجميد سنة 2015 في اطار ترشيد النفقات العمومية ,و نظرا لأهمية هذه المشاريع التي ستسمح بتعزيز الرعاية الصحية على المستوى الوطني تم خلال السنوات الأخيرة رفع التجميد على 3 مشاريع ذات الأولوية و يتعلق الامر بمشاريع انجاز مراكز استشفائية بالجزائر العاصمة و بشار و ورقلة .

فيما خص مشروع الجزائر العاصمة فقد افاد الوزير بأن طاقة استيعابه تقدر بأكثر من 700 سرير حيث تم رفع التجميد على هذا المشروع سنة 2019 ،كما تم دراسة السبل العلمية لانطلاقه من جديد ضمن اجتماع عقد في 17 نوفمبر 2019 و الذي ضم ممثلي 4 قطاعات و هي الدفاع الوطني ,المالية ,الصحة و السكان و قد حصل المشروع على الموافقة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2019 لإبرام صفقة بالتراضي البسيط بين مديرية التجهيزات العمومية لولاية الجزائر و الشركة الصينية للتكفل بدراسة الإنجاز, كما اكد الوزير على ان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون اصر على ان يكون المشروع قطب جامعي متكامل .

اما بخصوص المشروعين المبرمجين بجنوب الوطن بولايتي بشار و ورقلة فان طاقة استيعاب كلاهما تقدر ب 500 سرير و اللذان سيكونان بمثابة قطبين صحيين هامين بجنوب الوطن , حيث تم رفع التجميد عنهما في 2018 و قد تم اختيار أرضية لإنجازهما و يتم حاليا دراستهما , كما اعرب الوزير في الاخيرعلى مساعي الدولة في مجال الصحة التي تتجه نحو خلق اقطاب صحية كاملة تتكفل بالمرضى في جميع الاختصاصات و هو ما يتوافق مع الاقتراح الذي قدمه السيد عضو مجلس الامة .

ملحقة جديدة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء بزمالة الأمير عبد القادر

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد أحمد بوزيان، بخصوص توفير التأطير اللازم لمؤسسات قطاع الضمان الاجتماعي على مستوى ولاية تيارت، و بزمالة الأمير عبد القادر على وجه الخصوص , بشر السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعبوب مواطني المنطقة بقرار الشروع في استكمال إجراءات فتح هذه الملحقة في غضون الأشهر القليلة القادمة , و ذلك بعد ربطها بمختلف الشبكات التقنية و تزويدها بالعنصر البشري الضروري , سواء بالتحويلات او التوظيف الجديد عند الاقتضاء .

الرقمنة من أجل رفع جودة الخدمات

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السّيد محمد سالمي، الذي طالب فيه باعتماد الرقمنة في تسيير ملفات التوظيف , افاد السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعبوب أن القطاع في إطار برنامج عمل الحكومة، وضع استراتيجية ترمي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها والتقليل من تدخل العنصر البشري فيها، قصد الرفع من جودة الخدمات، مشيرا إلى أنه تم إعفاء المواطنين من تقديم أكثر من 20 وثيقة إدارية، كانت مطلوبة من طرف الهيئات تحت وصاية القطاع .

وفي ذات السياق، أكد السيد الوزير أن رقمنة الإجراءات ساهمت في تقليص المدة بين طلب الترقيم وتنفيذه إلى معدل 7 أيام، حيث تم تسجيل 313.350 ملف طلب ترقيم عن طريق البوابة الإلكترونية خلال سنة 2020، مشيرا إلى أن الوزارة تسعى إلى محاربة التحايل بعدم التصريح بالعمال من أجل الحصول على مزايا أخرى، عن طريق عمليات الرقابة والتفتيش الدورية والمستمرة، إذ سمحت عمليات التفتيش التي قامت بها مفتشية العمل بتسجيل 2.600 عامل غير مصرح به سنة 2020.

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة في ختام أشغال جلسة الأسئلة الشفوية (الخميـــس 11 مارس 2021)

مسعى رئيس الجمهورية... بناء دولة مستقرة ودائمة لنا وللأجـــيال القادمة

في ختام أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 11 مارس 2021 ، ألقى رئيس مجلس الأمة، السيد صالح قوجيل كلمة هذا نصها :

شكرا جزيلا للسيد الوزير، نحن في نهاية جلستنا وبدوري أشكر كل الإخوة الذين طرحوا الأسئلة الموجهة لهذه القطاعات الهامة، كما أشكر الإخوة الوزراء على أجوبتهم، وهذه المواضيع لها كل الأهمية، فعندما نتكلم عن الصحة، وعن التعليم العالي وكذا الشغل والضمان الاجتماعي، فهذه هي سياسة الجزائر وركائزها الهامة، التعليم لأولادنا من الابتدائي حتى الجامعة، مجانية الطب لكل الجزائريين، الضمان الاجتماعي لكل الجزائريين..

لما نقارن أنفسنا، صحيح هناك صعوبات ومشاكل، هناك أيضا سوء فهم في بعض الأحيان، واللامركزية، كل هذه القطاعات الهامة بصفة عامة، التي تمس كل الشعب الجزائري في الحاضر والمستقبل، في ميدان الصحة وكذا التعليم، شيء نفتخر به جدا.صحيح، إننا في مرحلة تعتبر صعبة، وهي صعبة حقا، لأننا بصدد بناء دولة من جديد، دولة لا تزول بزوال الحكام، وهذه الدولة ليست قائمة بقرار أو تصريح فقط، بل بالعمل المتواصل يوميا، لما نلاحظ الشهور والأيام الأخيرة التي مضت وكأننا ما زلنا في المرحلة الانتقالية، لكننا تجاوزنا تلك المرحلة الانتقالية بعد رفض العهدة الخامسة ورفض امتداد العهدة الرابعة ورجعنا للشرعية الدستورية، ونظمنا انتخابات، وكانت شفافة ومراقبة من طرف هيئة وطنية مستقلة معترف بها عالميا، وبعد هذه الاستحقاقات، انتخب رئيس الجمهورية بكل حرية وشفافية وباعتراف الداخل والخارج، وحتى الإخوة الذين ترشحوا لمنصب رئيس الجمهورية، اعترفوا بفوز السيد عبد المجيد تبون، وهذه سابقة في التاريخ الجزائري، وقد كانت رسالة من الرسائل الهامة التي بعثت بها الجزائر للخارج.بعد كل هذا وطبقا لبرنامج الرئيس، الذي انتخب عليه الشعب، الذي جاء بتعديل الدستور، الذي انتخب عليه حاليا، والذي من خلاله تمت قراءة مفهوم «بناء الدولة»، ولن نستكمل هذا البناء في شهر أو شهرين أو حتى في مدة سنة، بل يتطلب ذلك مراحل؛ صحيح الوضع الصحي الذي عشناه أدى إلى تعطيل بعض الأمور، ولكننا واصلنا المضي تدريجيا محطة بمحطة، وماضون نحو الانتخابات التشريعية ثم المحلية (البلدية والولائية) لنستكمل هذه الهياكل وبعد ذلك نمر لأمور أخرى.ولكن لما نرى رد الفعل من الداخل وبصفة خاصة من الخارج، نتساءل لماذا؟ بالنسبة للديمقراطية فنحن بصدد تطبيقها، بناء الدولة كذلك، نحو بنائها تدريجيا، فلم كل هذا؟! الجواب هو لأنهم لا يريدون أن تتمتع الجزائر بالديمقراطية الحقيقية!!.. ولا يحبون أن ترفع الجزائر رأسها أبدا، وأن تكون كلمتها مسموعة في المحافل الدولية، وأن تكون كلمتها مسموعة أيضا في كل القضايا المطروحة في العالم، وبصفة خاصة في القضايا الجهوية؛ فمثلا بالنسبة للقضية الفلسطينية، هل غيرنا شيئا من موقفنا تجاه الشعب الفلسطيني حتى الآن رغم كذا وكذا وكذا؟

في سنة 1967 قطعنا العلاقات مع أمريكا، ومن ذا الذي قطع العلاقات مع أمريكا؟ وأمريكا تفهمتنا آنذاك، ليس من أجل الجزائر، بل من أجل فلسطين، فكيف نسكت اليوم عن القضية الصحراوية وهي مع حدودنا وهي قضية تصفية استعمار، والملف مطروح على مستوى جمعية الأمم المتحدة والعالم كله معترف بها؟ ويقال: لماذا تؤيدهم الجزائر؟ الله غالب، هذه هي الجزائر، دائما مع تقرير مصير الشعوب، وكذا الاستقرار في المنطقة، وموقف الجزائر مع ليبيا معروف منذ البداية، موقف رئيس الجمهورية، منذ البداية ثابت، حيث قال: «أن القضية ليبية، ليبية» وهي خط أحمر، ونحن ضد التدخلات الأجنبية من حيثما أتت، والمشكل يحل ما بين الليبيين، والحمد لله تحاور الليبيون فيما بينهم، وأقاموا حكومة واعترفوا بها وهي تسير في الطريق الصحيح، لكن لا أحد يقول هذا هو رأي الجزائر منذ البداية! لكننا نذكر أنفسنا حتى لا ننسى موقف الجزائر منذ بداية الأزمة.نحن نلاحظ ونشاهد كل هذا التكالب على الجزائر، وإن شاء الله ستكون لنا مناسبات أخرى وكثيرة لنرد عليه، لأننا نسير على الطريق الصحيح، ولأن شعارنا هو شعار أول نوفمبر «من الشعب وإلى الشعب»، هذا هو شعارنا، مصدر الحكم من الشعب ويخدمه في نفس الوقت، في دولة مستقرة ودائمة لنا وللأجيال القادمة.على كل حال في كل مناسبة نحاول أن نذكر ببعض الأشياء وأمامنا نضال ومعارك سياسية يجب علينا أن نواجهها بكل ديمقراطية؛ الذي انتخبه الشعب فأهلا وسهلا به مهما كان لونه، المهم أن يمثل الشعب، والشعب هو الوحيد الذي باستطاعته تغييره، لكن الشيء الوحيد غير القابل للتغيير هي الدولة، لأنها ملك للجميع وليست هي الحكم، فالحكم يتغير من مرحلة إلى أخرى، من محطة إلى محطة، حسب رغبات الشعب، ولكن الدولة تبقى واقفة دائما، تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

6 أسئلة شفوية موجهة إلى أعضاء في الحكومة

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 18 مارس 2021، جلسة علنية ترأسها السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة خصصت لطرح 6 أسئلة شفوية موجهة من السادة أعضاء مجلس الأمة إلى أعضاء في الحكومة، تخصّ قطاعات: الشؤون الدينية والأوقاف، الشباب والرياضة، الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية ممثلين في السادة: يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، سيد علي خالدي، وزير الشباب والرياضة، عبد الحميد حمداني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، وبحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

قطاع الشباب والرياضة

صعوبات تتعلق بالأرضية وراء تأخر إنجاز ملعب القوى ببلدية زبوجة (الشلف)

ردا على سؤال السيد حميد بوزكري، إلى السيد سيد علي خالدي وزير الشباب والرياضة؛ حول: أسباب توقف الأشغال بمركب ألعاب القوى ببلدية زبوجة (الشلف)، وتاريخ استئناف الأشغال؛

أشار السيد الوزير إلى ان مشروع إنجاز ملعب ألعاب القوى يعد إضافة نوعية بالغة الأهمية بالنظر إلى أهميته للعدائين المتخصصين في المسافات الطويلة, خاصة بالمناخ الذي تتميز به منطقة الزبوجة, وهو المشروع الذي سجل ضمن البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي برخصة برنامج قدرها 200 مليون دينار, حيث بدأت أشغال تهيئة الأرضية في مايو 2015 قبل أن تتوقف عام 2016 ،وأوضح الوزير بخصوص أسباب توقف الأشغال منذ عام اكد على ان المعاينة التي أجرتها مصالح دائرتنا الوزارية بمعية اتحادية ألعاب القوى والمصالح المختصة لولاية الشلف, ابرزت العديد من الصعوبات المتعلقة جلها بالموقع الذي سيحتضن هذا المشروع وأهمها: كون الأرضية غير مسطحة, وهو الأمر الذي أعاق تصميم مضمار ألعاب القوى الممتد على طول 400 متر وتطلب انجاز أشغال إضافية لتهيئه الأرضية فكل هذه العراقيل اقتضت توقيف الأشغال مؤقتا وتكليف مكتب دراسات لإجراء دراسة تقنية اقتصادية لتبيان الأثر المالي الذي سيترتب عن الأشغال الإضافية كما صبت التعليمات عن البحث على أرضية مسطحة لتجنيب المشروع صعوبات وتكاليف مالية إضافية وعن الحلول التي تم اقتراحها لاستكمال هذا الصرح الرياضي, أفاد وزير القطاع أنه لما تعذر ايجاد أرضية أخرى بالمواصفات المرجوة استقر الاختيار على منطقة الزبوجة كونها الأنسب بطبيعتها الجبلية الملائمة لممارسة ألعاب القوى, خاصة وأنها توجد على ارتفاع 800 متر على سطح البحر.

قطاع الشؤون الدينية و الأوقاف

تأجيل إنشاء معهد تكوين إطارات الشؤون بأدرار .. إلى غاية تحسن الظـــــــروف المالية للبلاد

ردا على سؤال السيد بوجمعة زفان عضو مجلس الامة حول أسباب تأخر فتح معهد تكوين إطارات الشؤون الدينية بولاية ادرار أوضح السيد يوسف بلمهدي وزير الشؤون الدينية والأوقاف أن وزارته تعمل قصارى جهدها على تفعيل مؤسساتها وتطوير أداء قطاعها بدون كلل ولا ملل وأن ملف التكوين يتبوأ مكانة خاصة في منظمة قطاع الشؤون الدينية والأوقاف خاصة بعد اصدار القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 8411 المؤرخ 26 ذي الحجة 1924 الموافق ل 24 ديسمبر 2008 ميلادي كان و لا بد من مراجعة القانون الأساسي للمعاهد التكوين المتخصصة حيث تم مراجعة ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234 10 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010افاد السيد الوزير بأن قطاع الشؤون الدينية و الأوقاف يعمل تحت وصايته 13 معهدا وطنيا لتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية و الأوقاف موزعة على النحو التالي . في منطقة الشمال بسيدي عبد الرحمان ولاية تيزي وزو و المعهد الخاص للأسلاك الخاصة بولاية البويرة. في منطقة الشرق الجزائري 3 معاهد قسنطينة و ميلة و باتنة , في الغرب الجزائري 4 معاهد في تلمسان سعيدة غليزان و الجنوب الجزائري 4 معاهد معهد سيدي عقبة معهد بولاية اليزي و معهد بولاية عين صالح و معهد بولاية تمنراست , كما ان الوزارة استطاعت ان تضيع حيز الخدمة ابتداء من السنة القادمة معهدا جديدا للتكوين في الاسلاك المتخصصة لحوالي 100 وافد للدول الافريقية خاصة دول الساحل و الطلبة الجزائريين في ولاية الاغواط بالتحديد في عين ماضي . واكد الوزير على ان الوزارة تعمل على توسيع هذه الشبكة الوطنية التي من خلالها ظهرت ثمرة الاغواط . لاسيما ان الاطار القانوني و الأساس المعتمد عليه في اقتراح انشاء المعهد بموجب المادة 3 من مرسوم رقم234 10 المؤرخ في 05 أكتوبر 2010 و المتضمن القانون الأساسي للنموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص الخاصة بإدارة الشؤون الدينية و الأوقاف تنص على انه ينشا المعهد بموجب مرسوم تنفيذي يحدد موقعه كما يراعى فيها الاستثناء في تأجيل كل ما من شانه ان يفتح اثار مالية نظرا لما تمر به البلاد من ظروف مالية.

اما بخصوص الوضعية المقترحة في فرع المركز الثقافي الإسلامي بأدرار و كيف انه لماذا لا يستغل كمعهد في هذه المنطقة الثرة الغنية أوضح الوزير ان الولاية استفادت من الهيكل المنجز ليتم توسيع الخريطة الثقافية التابعة للقطاع ب الشكل الذي سيسمح بان يكون لهذا المرفق وظيفة مكملة لخدمة المعهد و المسجد و الزوايا و المدارس القرآنية , و في هذا السياق اكد الوزير ان عدد الطلبة في المدارس القرآنية تجاوز 80000 ب 600 مدرسة. و ان المركز الثقافي الإسلامي في ادرار يحتوي على قاعة محاضرات واحدة و 6 مكاتب و مكتبة و قاعة للمطالعة و سكن وظيفي واحد لا يمكن ان يكون قادر على استيعاب زيادة أخرى في التكوين . مشيرا على ان الوزارة تحرص على انشاء معهد في هذه الولاية تحصينا للمرجعية الدينية في البلاد .

نحو تحسين وضعيات موظفي الشؤون الدينية خاصة ما تعلق بالترقيات والمنح

ردا على سؤال السيد أحمد بوزيان، ؛ بخصوص إعادة النظر في تصنيف موظفي الشؤون الدينية (القيّم والمؤذن وأستاذ التعليم القرآني)، ضمن القانون الأساسي الصادر سنة 2008 لما حمله من «إجحاف» في حق هذه الفئات؛ اكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف ان العمل جاري و لن يبقى الوضع على حاله و ستجسد الوزارة هامشا لتحسين وضعيات هؤلاء في موضوع الترقيات و المنح حيث وفرت بعض المنح لبعض الأئمة بقرار صدر قبل أيام , كما ستعمل الوزارة دائما على إيجاد الحلول المناسبة مع الفئات المختصة حيث ان الكثير من القطاعات تعاني من هذه المخلفات الإدارية .

قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

فتح عدة نقاط لبيع مادة الشعير بدائرة عين الصفراء

ردا على سؤال السيد محمد عمارة، إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛ بخصوص: دعم نقاط بيع الشعير ببلدية عين الصفراء بالنعامة وفتح نقاط أخرى، وكذا الحث على فتح مطاحن بالمناطق الداخلية للوطن؛ اكد السيد عبد الحميد حمداني وزير الفلاحة والتنمية الريفية ان الوزارة وضعت عدة إجراءات لتوفير الاعلاف المدعمة والموجهة لتغذية المواشي لفائدة المربيين في السوق الوطنية, وقد تم أيضا تشكيل لجان ولائية تعمل على متابعة توزيع المواد الأولية محليا بأسعار مجددة و تحضير قوائم الممولين المستفيدين و الضبط بالتنسيق مع الغرف الفلاحية و كل الأطراف بما فيها الغرفة الفلاحية و رئيس المجلس الولائي المهني و الأمين العام الولائي لاتحاد الفلاحين الى غير ذلك كما يتم تسويق هذه المادة و حبوب الشعير لمربي الانعام المتواجدين في المناطق السهبية و الداخلية و هذا لتلبية احتياجات التغذية التنموية للماشية و ذلك من اجل حماية الثروة الحيوانية في حالة الجفاف من خلال 63 مطحنة موزعة على 3 ولايات سهبية اما فيما يخص ولاية النعامة فهي تحتل المرتبة 5 على المستوى الوطني من حيث الثورة الحيوانية و المتمثلة في اكثر من مليون و 650 الف راس غنم و 102 الف راس من الماعز و اكثر من 2000 راس من الجمال و يتم التكفل و الاهتمام عن قرب بجميع انشغالات الممولين بالمنطقة و ذلك من خلال توفير و توزيع مادة النخالة المدعمة على مستوى جميع نقاط البيع التابعة للديوان الوطني لأغذية الانعام من خلال 5 مطاحن التي تنتج يوميا كمية اجمالية تقدر ب 511 قنطار و في نفس السياق قام القطاع بفتح تعاونية الحبوب و البقول الجافة التابعة للديوان الوطني للحبوب و ذلك للتكفل بطلبات مربيي الولاية الذين كانوا يمونون من قبل تعاونية الحبوب و البقول الجافة التابعة لولاية سعيدة و بالإضافة لوحدة التخزين التابعة لديوان الوطني للحبوب الموجودة بدائرة المشرية بسعة تقدر ب 140 الف قنطار تم تدعيمها بحصة معتبرة بمادة الشعير العلفي في سنة 2020 تجاوز 150 الف قنطار و من اجل الحد من عناء تنقل المونين للجهة الجنوبية للولاية تم فتح خلال شهر ديسمبر 2020 نقطة بيع بدائرة عين الصفرة حيث تم تموينها بكمية من مادة الشعير تقدر بأكثر من 30 الف قنطار و مست العملية 1750 ممول اما فيما يخص الجهة الشمالية تم فتح نقطة بيع بدائرة مكمل بن عمارة و تم تموينها بكمية من الشعير تقدر بأكثر من 57 الف قنطار كما يتم تموين منطقة الصفيصفة من نقطة بيع عين الصفراء كما سيتم فتح وحدة بيع بدائرة عسلة التي تبعد عن مقر الولاية ب 50 كلم ابتداء من شهر مارس 2021 اما بالنسبة لنقطة بيع دائرة عين بن خليل اخذت إجراءات مستعجلة لفتح نقطة بيع على مستوى هذه الدائرة و في اقرب الآجال .

قطاع الغابات

قرارات وإجراءات .. من أجل إعادة بعث القطاع بولاية تلمسان

ردا على سؤال السّيد ضياء الدين بلهبري، حول الإجراءات المتخذة من أجل إعادة بعث قطاع الغابات في ولاية تلمسان، اكد السيد عبد الحميد حمداني وزير الفلاحة والتنمية الريفية بخصوص هذا الامر على ان الهيئات المحلية لولاية تلمسان قامت باقتراح انشاء محيطات الاستغلال طبقا لأحكام المادة 35 من القانون 84 12 المؤرخ في 29 يونيو 1984 و المتضمن النظام العام للغابات المعدل و المتمم و التي تنص على ترتيب أنواع الاستغلال المرخص بها و على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمنشآت الخصوصية للأملاك الغابية الوطنية , و في هذا الصدد افاد السيد الوزير انه تم وضع اطار تنظيمي من شأنه تحديد شروط و كيفية الترخيص للاستغلال داخل الأملاك الغابية الوطنية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 87-01 المؤرخ في 5 افريل 2001 . كما أشار الوزير الى ان مشروع تحديد المحيطات المخصصة للاستصلاح التابعة للأملاك الغابية الوطنية يندرج في اطار الاستراتيجية الشاملة للسلطات العمومية من اجل تحسين البيئة المعيشية للمواطنين و في هذا الشأن

اكد الوزير ان المصالح المحلية قامت بتفعيل عملية الاستثمار بالمحيطات المنشاة سابقا على مستوى الولاية حيث تم تخصيص 11 محيط بمساحة اجمالية مقدرة ب حوالي 4000 هكتار و التي تم تقسيم منها 1137 هكتار لفائدة 93 مستغل و ذلك لغرس الأشجار و النباتات العطرية و الطبية كما ستستمر عملية منح المحيطات المتبقية مباشرة بعد الإعلان عنها من قبل مصالح وزارة الفلاحة المحلية . اما بخصوص استغلال غابات الاستجمام فقد افاد الوزير انه تم انشاء 8 غابات على مستوى الولاية و تم تخصيص 6 منها لفائدة 6 مستفيدين.

تكييف النظم الإنتاجية .. عبر إستغلال ناجح للموارد الطبيعية

ردا على سؤال السّيد محمد بوبطيمة، بخصوص وضع خريطة وطنية تحدد فيها أنواع من الزراعات حسب الولايات، ومراعاة الأراضي الرعوية عند توزيع الأراضي الفلاحية, اكد السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على ان الوزارة كرست جهود معتبرة لتحديد الشعب الفلاحية المناسبة بحسب خصوصية كل ولاية , كما أشار الوزير الى أهمية التوزيع البالغة لاستغلال ناجح للموارد الطبيعية من خلال تطبيق برنامج تكيف النظم الإنتاجية على حسب الظروف الفلاحية المناخية و كذا تعزيز استعمال الأنظمة المقتصدة للمياه لتوجيه افضل في الاستثمار الفلاحي و كذا تحديد الفرص المثلى التي يمكن ان تستغلها كل ولاية بحسب خصوصياتها , حيث قامت مصالح الوزارة في هذا السياق بتصنيف مختلف الأقطاب الفلاحية و ذلك على أساس القيمة و كمية الإنتاج لكل ولاية , و أشار أيضا الوزير الى ان القطاع قام بإطلاق دراسة لتكفل بظاهرة التغير المناخي و كذا حسب الوجهة الفلاحية لكل منطقة وكل ولاية . اما بالنسبة للانشغال الثاني للسيد عضو مجلس الامة بخصوص مراعات الأراضي الرعوية عند توزيع الأراضي الفلاحية أوضح السيد الوزير ان عملية توزيع الأراضي الفلاحية تم ضبطها طبقا للمنشور الوزاري رقم 11 39 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017 المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة لدولة و المخصص لاستثمار في استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز و التي تسهر على تنفيذه اللجان الولائية للتنشيط و توجيه الاستثمار حيث تقوم بالمصادقة على المحيطات بعد تحديدها من قبل ممثلي المصالح الولائية و البلدية المعنية مع مراعات طبيعة الأراضي الرعوية , السهبية او الصحراوية لتفادي التأثير السلبي عنها او التسبب في الاختلال الطبيعي في هذه الأراضي.

قطاع التجارة.. الانتقال الطاقوي..الأشغال العمومية والنقل في صلب أسئلة أعضاء المجلس

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 25 مارس 2021، جلسة علنية ترأسها السّيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمّة والتي خُصصت لتوجيه (6) ستة أسئلة شفوية موجهة من السادة أعضاء مجلس الأمة إلى أعضاء في الحكومة، تخصّ قطاعات: التجارة، الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، والأشغال العمومية والنقل، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية ممثلين في السادة: كمال رزيق، وزير التجارة، شمس الدين شيتور، وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة وكمال ناصري، وزير الأشغال العمومية والنقل، و بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

قطاع الطاقات المتجددة

التكلفة المالية وراء تراجع تجسيد مشروع الطاقة الشمسية « ديزرتيك»

ردا على سؤال السيد عبد القادر جديع، إلى السيد وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛ حول: أسباب التراجع عن تجسيد مشروع الطاقة الشمسية المعروف بـ «ديزرتيك»؛ صرح السيد زير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة شمس الدين شيتور بخصوص هذا الموضوع حيث قال ان مشروع ديزرتيك يعود الى اكثر من 10 سنوات حيث آنذاك برمت الجزائر اتفاق مع المانيا لدراسة إمكانيات الطاقات المتجددة في الصحراء الجزائرية حيث اقترح هذا المكتب الدراسي كمشروع اول ان مليوني كلم مربع في الصحراء مربع 250 كلم يكفي لاستفادة المعمورة ككل بالطاقة الكهربائية أي ان 3 بالمئة من صحراء الجزائر تكفي لتزويد كل سكان المعمورة بالكهرباء و مشروع ضخم كهذا المشروع يكلف 450 مليار دولار حيث بقيت الجزائر في مفاوضات مع البنوك التي لم تسهل العملية مما أدى الى تغير منهجية ديزرتيك منذ ذلك الوقت الى الان حيث أصبحت مكتب كالمكاتب الأخرى لتشرع في ميدان الطاقات المتجددة.

قطاع التجارية

تعديل النصوص القانونية التي تجرم إستعمال غير اللغة العربية في اللافتات

ردا على سؤال السيد غازي جابري، إلى السيد وزير التجارة؛ حول: الرقابة على اللوحات الإشهارية للمحلات التجارية والمكتوبة باللغات الأجنبية عوضاً عن اللغة العربية، وأين هي مصالح الرقابة من ذلك ؛ أوضح وزير التجارة السيد كمال رزيق ان النصوص المسير ةللعمل الرقابي بالنسبة لوزارة التجارة لاتحتوي على مخالفات يمكن لاعوان الرقابة رفعها في هذا الشأن لكن يمكن لسادة والسيدات الولاة اتخاذ قرارات ولائية في اطار ما يسمى لجنة التعمير التجاري الموجودة على مستوى كل ولاية و تتكون من ممثلي إدارة التجارة , البيئة ومصالح الامن تتدخل على مستوى المحلات و الشوارع وفق ما تقرره هاته اللجنة سواء اجبارية استعمال اللغة او إجراءات أخرى تتقيد بها المحلات التجارية حتى تضفي مظهرا جماليا ومتناسقا للمدن و الاحياء كما صرح السيد الوزير بان الوزارة في صدد تعديل النصوص القانونية وستعتبر هذه الأفعال مجرمة و ستسمح للمراقب التجاري باعتبار استعمال اللغة غير اللغة العربية في اللافتات اجراء يعاقب عليه القانون .

.. نحو إستبدال الواردات بالمنـــــــــتوج المحلي

ردا على السيد نور الدين بالأطرش، إلى السيد وزير التجارة؛ بخصوص: تنويع والرفع من الصادرات والتخلي عن تبعية الاقتصاد للمحروقات؛ اكد السيد الوزير ان وزارة التجارة بادرت في اطار خطة عمل الحكومة تطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية في التشاور مع مختلف ممثلي الشعب من اجل حماية فعالة لالة الإنتاج وكذا استبدال الواردات بالمنتوج الوطني في هذا المجال مستشهدا بمثال التوجه نحو استغلال الأراضي الفلاحية لانتاج المواد الأولية المستعملة في الحصول على مادة الزيت النباتي و كذا السكر الأبيض , كما نوه الوزير الى انه خلال السنتين الأخيرتين فاقت قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني ما تم تصديره من محروقات مايبرهن على القدرات الكبيرة التي يمكن استغلالها من اجل الاستثمار في الصناعة التحويلية للفائض من الإنتاج الوطني , حيث قدرت قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2020 بالرغم من الجائحة بحوالي 25 مليار دولار امريكي مقابل 23 مليار دولار امريكي خلال الموسم الفلاحي السابق . و منه فان المنحة في تصاعد لافت حيث بلغت قيمة الصادرات اللى ما يفوق 70 مليون دولار امريكي بالنسبة للتمور و حوالي تقريب 70 مليار دينار جزائري في مايخص التجارة الحدودية .

قطاع الأشغال العمومية والنقل

عدة مشاريع لتحسين شبكة الطرق بولاية تبسة

ردا على سؤال السيد الغالي مومن، إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛ بخصوص: التأخر المسجل في شبكة الطرقات بولاية تبسة؛ افاد السيد وزير الأشغال العمومية والنقل كمال ناصري بان في إطار تطوير الطرق والمنشآت الفنية، استفادت ولاية تبسة من عدة مشاريع ضمن مختلف البرامج التنموية خلال السنوات الفارطة، بهدف زيادة استيعاب وتحسين مستوى الخدمة لعدة محاور رئيسية , وبخصوص ازدواجية الطرق، فقد تم إعداد دراسات تشمل كافة الطرق الوطنية بالولاية، وبناء عليه تم اقتراح تسجيل المشاريع في جلسات التحكيم لقوانين المالية للسنوات السابقة وآخرها في قانون المالية لسنة 2020، وسيتم إعادة اقتراحها في البرامج المستقبلية , كما اكد على ان قطاع الاشغال العمومية يولي كذلك أهمية بالغة لصيانة شبكة الطرق، قصد الرفع من مستوى الخدمة فيها والحفاظ عليها، وهو ما أسفر عن الحالة الجيدة للطرق حالياً، لا سيما الوطنية منها، وأدى إلى تراجع عدد حوادث المرور بالمنطقة.

.. نحو ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 بين ولايتي بسكرة والوادي

ردا على سؤال السيد محمد خليفة، إلى السيد كمال ناصري وزير الأشغال العمومية والنقل؛ والمتعلق بـ: نسبة إنجاز مشروع إزدواجية الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين ولايتي بسكرة والوادي؛ أوضح الوزير انه تم الانتهاء من دراسة ازدواجية المشروع على مسافة 127.3كلم بولاية بسكرة، وتم انجاز ازدواجية مقطع منه على مسافة 79.3كلم من حدود ولاية باتنة إلى ولاية بسكرة، أما المقطع المتبقي على مسافة 48 كلم، من ولاية بسكرة إلى حدود ولاية الوادي، فقد تم تسجيل عملية إنجاز ازدواجيته على مسافة 20 كلم كشطر أولي في قانون المالية لسنة 2021، وتجري حاليا إجراءات الإعلان عن المناقصة.أما بولاية الوادي فيمتد هذا الطريق على مسافة 127 كلم، وقد تم الانتهاء من دراسة ازدواجيته، من حدود ولاية الوادي مع ولاية بسكرة، وصولا إلى حدود ولاية الوادي مع ولاية ورقلة، واستفادت الوادي في إطار ميزانية الولاية لسنة 2019، من عملية انجاز ازدواجيته لشطر يمتد على طول 20 كلم، بدءً من حدود ولاية بسكرة مع ولاية الوادي، وبلغت نسبة أشغاله 95 %. في نفس السياق،

اكد الوزير على تسجيل عملية إنجاز ازدواجية شطر ثاني من ذات الطريق على مسافة 20 كلم، في قانون المالية لسنة 2021، أما المقاطع المتبقية من هذا الطريق فسيتم التكفل بها في البرامج المستقبلية.

غلق محطة شلغوم العيد خلال انجاز الطريق السيار شرق - غرب

ردا على سؤال السيد فتاح طالبي، إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل السيد كمال ناصري؛ بخصوص: غلق بعض المرافق الخاصة للراحة بمحطة شلغوم العيد بميلة، دون غلق محطات أخرى,

افاد السيد الوزير انه تم تحديد مواقع محطات الخدمات، في إطار إنجاز الدراسة المعمقة حول خدمات الطريق السيار شرق-غرب، من طرف مكتب دراسات مختص، بإشراف وموافقة السلطات المحلية لجميع الولايات المعنية.وقد تم تكليف الشركة الوطنية نفطال بإنجاز جميع محطات الخدمات على مستوى الطريق السيار شرق - غرب، وفقا للقرارات المتخذة خلال المجلسين الوزاريين المنعقدين على التوالي في 01 جويلية 2009 و 21 أوت 2010.

أما عن محطة التزود بالوقود موضوع هذا السؤال، التي كانت قيد الاستغلال على مستوى مقطع الطريق الوطني رقم 05 بشلغوم العيد، فقد أوضح الوزير السبب من غلقها و ذلك أثناء مرحلة إنجاز الطريق السيار شرق-غرب، نظرا لتحويل ودمج المقطع المذكور أعلاه ضمن مشروع هذا الطريق السيار، وتم تقديم التعويضات لكافة الأطراف التي مستها الأشغال، على غرار صاحب محطة التزود بالوقود المذكورة، من طرف الهيئات

المكلفة بالتعويض. اما بالنسبة وفيما يتعلق بمحطة الخدمات المتواجدة على مستوى مقطع الأخضرية بالطريق السيار شرق-غرب، فقد تم إنجازها سنة 2006 أي قبل برمجت الدراسة المتعلقة بخدمات الدفع.

كلمة السيد رئيس مجلس الأمة في ختام أشغال جلسة الأسئلة الشفوية
ليوم الخميس 25 مارس 2021

.. الإنتخابات التشريعية.. مرحلة هامة أخرى في مسار بناء الجزائر الجديدة

في نهاية الجلسة، نشكر السادة أعضاء مجلس الأمة، على الأسئلة الهامة والدقيقة، التي تم طرحها على السادة الوزراء، كما أشكر الطاقم الحكومي على كل الأجوبة والتوضيحات حول مختلف القضايا المطروحة.

نحن حاليا نبرمج جلسة عامة لطرح الأسئلة الشفوية كل 15 يوما؛ والآن في هذه الفترة الحالية، وبحكم العدد الهام والكبير للأسئلة المودعة من طرف أعضاء مجلس الأمة، ستنظم هذه الجلسات أسبوعيا، أي كل يوم خميس وليس كل 15 يوما، هذا من أجل إعلام السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الحاضرة معنا اليوم.

لقد وصلنا إلى مرحلة هامة تعيشها البلاد ومحطة من المحطات الهامة التي نعيشها حاليا، ألا وهي الاستحقاقات القادمة، الخاصة بانتخاب مجلس شعبي وطني، كما ستتبعها مراحل أخرى، ولكنها مرحلة هامة، لم تجيء من عدم، بل سبقتها محطات أخرى، وكان مسار بناء الدولة، من الانتخابات الرئاسية إلى الاستفتاء على الدستور إلى الانتخابات التشريعية، هذه المحطات صحيح أنها تعطلت نوعا ما، بحكم الوضع الصحي الذي كان موجودا، لكن هذا هو المخطط، عندما نسمع بعض التعليقات، وبعض الخطابات، وبصفة خاصة من الخارج، كأن الجزائر ما زالت تمر بمرحلة انتقالية، فلا، نحن لسنا في مرحلة انتقالية، فالمرحلة الانتقالية قد تجاوزناها!!

نحن، وفي هذه الانتخابات التشريعية، ومع القانون الصادر مؤخرا، إضافة إلى توجيهات السيد رئيس الجمهورية، ألح ثم ألح ثم ألح على أن الشيء الأهم في كل هذا، هو الرجوع إلى الشعب أولا، واحترام إرادة الشعب ثانيا، وفي نفس الوقت نحافظ على استقلالية قرارنا السياسي، والضمان في كل هذا هي الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، وإشرافها على عملية الانتخابات، وقد بينت في المرحلة الأولى كما بينت في المرحلة الثانية جدارتها، وهذه سابقة في الجزائر، لأول مرة تنشأ هذه الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات والإشراف عليها من البداية حتى النهاية والإعلان عن النتائج، الإدارة ليس لها أي دخل، لا من قريب ولا من بعيد، وهذا هو الضمان.

نحن أعضاء مجلس الأمة .. ستكون لنا مساهمة فعالة في إنجـــــاح هذه الاستحقاقات

غدا، لما يعبر الشعب عن رأيه ويختار ممثليه في هذه المؤسسة، الذين يصبحون ممثلي الشعب حقيقة، ويكون باستطاعتهم التكلم باسم الشعب عن حق وجدارة، وهو الأهم في كل هذا، وما نعيشه الآن هو شيء تاريخي، لكن لما نرى بعض التعليقات، التي كشفت الآن، وعرفنا ماهية أصحابها اليوم وأصبحت أمورا واضحة ومكشوفة.

أولا، كما قلت ذلك في عدة مرات، أعداء الجزائر لا يحبون أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية في الجزائر، لأن الديمقراطية الحقيقية هي المناعة التي تحمينا من التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد، فهم يحبذون المساس بهذا الجانب.

ثانيا، الجانب الثاني، الذي يحمي البلاد، ويسهر على حماية البلاد، 24 ساعة على 24 ساعة، على مد الحدود الواسعة للجزائر، وهو الجيش الوطني الشعبي، وهو بحق جيش وطني شعبي، سليل جيش التحرير عن حق وجدارة، وأكررها دائما، عن حق وجدارة، وأقولها كمجاهد، كجيش التحرير، هذه المؤسسة الهامة في الدولة، هي ضمان لاستقرار البلاد وفي نفس الوقت هي مناعة للجزائر، وهذا ما يود الأعداء المساس به!!

نحن متعودون، والجزائر متعودة، على سماع ذلك، فاستقلالنا لم يأت من عدم، منذ البداية وحتى في ذلك الوقت، حتى السياسيون كانوا قد تفاجؤوا بهذه الثورة، كما فاجأنا أيضا الاستعمار، بكل مخابراته، من هم هؤلاء؟ وقد أكدت الأحزاب عدم علمها عن هوية هؤلاء الناس ولا من حيث أتوا، في حين أنهم كانوا أبناء الجزائر، أبناء الشعب الجزائري، ولم يأتوا من جهة أخرى!!

في البداية، الأبواق كانت «تنعق» وأنا واحد ممن كان يسمعها، وتصيح: «أهؤلاء الحفاة يخرجون فرنسا؟ أهؤلاء العراة يخرجون فرنسا؟»، وقالوا: عندما يأتي الشتاء ويتساقط الثلج سيتم اصطيادهم مثل الأرانب، لكن الشتاء جاء وانتهى والأرانب أصبحت أسودا، وبعد ذلك جاءت محطة 20 أوت 1955، وجاء مؤتمر الصومام، وفتح المجال للآخرين من أجل الالتحاق بالثورة!!

في هذا الموضوع، ومن الناحية التاريخية وناحية ذاكرة الأمة، يجب على المختصين أن يوضحوا هذا الجانب وأن يفرقوا بين من فجّر الثورة ومن التحق بالثورة، من التحق مرحبا به، ولكن لم يكن هو السبّاق!! نحن في هذه المرحلة كل هذه الجوانب مطروحة من أجل أن يتم توضيحها، لأنها تاريخنا، وأتعجب لما أسمع من بعض شبابنا قولهم إننا منذ 1962 ونحن في...!

إذن، لو أبقينا على فرنسا هنا لكان أفضل؟!

والله إنني أتعجب عند سماع هذا الكلام! منذ 1962!

في سنة 1962 كان تعدادنا 8 ملايين، والآن نحن 45 مليونا، وكل المحطات التي مرت بها الجزائر منذ 1962، الحال التي كانت عليها بلادنا في ذلك الوقت، الاقتصاد وكل المصالح في يد فرنسا، نقص الإمكانيات، افتقارنا للإطارات التي رحلت، وكانوا يتوقعون بأن تنهار البلاد في أجل 6 أشهر، ولكن حدث العكس، حافظت البلاد على وقوفها، فمثلا في الدخول المدرسي لسنة 1962، جمدت فرنسا رواتب المعلمين والأساتذة، من أجل دفعهم إلى مغادرة مناصبهم في الجزائر، هذا بغرض إفشال الدخول المدرسي لتلك السنة، وكان جيسكار ديستان، وزيرا للمالية في تلك الفترة، وهو من أمر بتجميد رواتب المعلمين، لكن تم افتتاح السنة الدراسية، وكان الدخول المدرسي، حيث تم استدعاء كل جزائري يحوز على شهادة ابتدائية للحضور أينما وجد، وافتتحت السنة الدراسية بنجاح، وكان اقتصادنا

يسير بطريقة عادية، في ذلك الوقت استقدم خبير مالي من بلجيكا، في قصر الحكومة، بغرض دراسة الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر، بقي مدة أسبوع أو 10 أيام، كان لنا لقاء معه في ذلك الوقت، وتساءلنا عن وضع الجزائر من الناحية المالية ومن الناحية الاقتصادية؟ فقال لنا سأخبركم بالحقيقة، مضيفا أن ما رآه وما لاحظه، والوثائق التي اطلع عليها، كان من المفروض أن الكهرباء في الجزائر مقطوعة، الماء غير موجود، وختم بالقول إنه حتى الخبز لن يكون، لكن أرى أن الكهرباء موجودة والماء موجود والخبز متوفر، وقال: هذه معجزة، نعم معجزة حقيقية، فبالرغم من الخلافات الموجودة لم تتخل عن الجزائر، ضحى الرجال، وقمنا وأوقفنا الجزائر، فيجب تغيير الذهنيات!!

نحن في مرحلة يجب على الجزائر أن تقف صامدة، ليس في مرحلة من المراحل فقط، ولكن حتى مع الأجيال القادمة، لأننا في مرحلة سيكتب فيها التاريخ عنا، بأننا نحن من ساهم في بناء هذه الدولة، التي ستكون دولة للجميع دون إقصاء، والحكم يتغير من مرحلة إلى أخرى بحسب رغبات الشعب، لكن ركائز الدولة تبقى دائما ثابتة، لن يغيرها أحد، هذه المرحلة التي يجب أن نساهم فيها كلنا، نحن كأعضاء مجلس الأمة، كأفراد وكمجموعات، يجب أن تكون لنا مساهمة فعّالة في إنجاح هذه المرحلة الخاصة بالاستحقاقات، ونغلق الباب على كل مشكك في مستقبل بلادنا، طبعا، ستكون هناك مراحل أخرى، مثل انتخابات المجالس البلدية والولائية، ونستكمل هيئات الدولة، ببعديها الأفقي والعمودي.

الآن، سيقوم الشعب بفرز وانتخاب ممثليه، واليوم ليس بمقدور أحد أن يعرف الصفة التي سيكون عليها هذا المجلس، فلا أحد يعلم، لأن الشعب هو الذي سيختار، وهذه مرحلة تاريخية، فكل مواطن في أي منطقة كان، لزام عليه أن يضع في ذهنه أن ما سيقوم به واجب ومن أجل الجزائر، لا غير، لما يذهب ويمارس حقه في الانتخاب، فهو بذلك ينتخب من أجل الجزائر، وانتخب الدولة الجزائرية، انتخب الجمهورية الجديدة، انتخب الجزائر الجديدة.

هذه هي الرسالة التي يجب أن نبلغها، كلٌّ في ميدانه، كلٌّ في جهته، بحكم منصبه، ونحن -كمجلس- في هذه المرحلة، سنساهم مساهمة فعّالة عن طريق ما نقوم به، هذا حتى نوصل بأمانة كلمة الشعب؛ بهذه المناسبة، وفي المناسبات الأخرى، ونتمنى النجاح لكل المسؤولين المخلصين في هذه البلاد.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعضاء مجلس الأمة يطرحون عشرة (10) أسئلة شفوية على الحكومة

عقد مجلس الأمة، جلسة عامة يوم الخميس الأول أبريل 2021، ترأسها السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة والتي خصصت لتوجيه عشرة أسئلة شفوية موجهة من السيدة والسادة أعضاء المجلس إلى خمسة أعضاء في الحكومة، تخص قطاعات: الطاقة والمناجم، التعليم العالي والبحث العلمي، الموارد المائية، السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، والصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرفت الجلسة في مستهلها، وقوف السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، ومعه السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة، وقفة ترحم على أرواح الضحايا الذين سقطوا مؤخرا في ولاية بجاية... رحمهم الله تعالى...

هذه هي قيمة الجباية البترولية لسنة 2019 و 2020

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد مصطفى جفدالي، حول: قيمة الجباية البترولية لسنة 2019.

حيث أوضح السيد وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، بأن الجباية البترولية تسدد في اجال شهرية وسنوية بنظام التصفية يعتمد فيما يخص بعض الضرائب على دفع تسبيقات شهرية على الحساب مع التصفية النهائية من بداية السنة الموالية، اما بالنسبة لسنة 2019 فقد بلغت الجباية البترولية المدفوعة خلال السنة 2696 مليار دينار جزائري و بلغت خلال سنة 2020 1852 مليار دينار جزائري. بنسبة انخفاض 31 بالمئة مقارنة بسنة 2019 حيث يعود الانخفاض الى تدني أسعار البترول في ظل جائحة كوفيد 19.

مشاريع هامة و ضخمة تخص الصناعة البتروكيميائية

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد الغالي مومن، حول: التأخر المسجل في إنجاز المصانع البتروكيماوية.

أكد السيد وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، بأن تطوير الصناعة البتروكيميائية يُعد أحد أهم محاور برنامج الحكومة حيث بذل القطاع منذ 2013 جهود هامة لتطوير هذه الصناعة، من خلال اطلاق عدة مشاريع منها ما أنجز وأخرى في طريق الإنجاز أو الدراسة، كما أن هناك مشروعان تعكف الوزارة على تحقيقهما وهما مشروع الفوسفات المتكامل سينتج 505 مليون طن عبر 3 مراحل والثاني مشروع تصنيع المنتجات الفوسفاتية لتغذية الحيوان والنبات بالعوينات ولاية تبسة بطاقة إنتاجية 300 الف طن لسنة من حامض الفوسفوريك، كما تم التوقيع على اتفاقية شراكة أخرى لبناء مركبين لنزع الهيدروجين بطاقة انتاج 550الف طن سنويا من

الالتحاق بفروع العلوم الطبية في ولايات الجنوب يخضع لنفس الاليات و المقاييس والشروط الوطنية

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد محمود قيساري، حول: إمكانية فتح شعب الطب في ولايات الجنوب بنظام الكوطة مع عدم اللجوء إلى شرط المعدل؛ أوضح السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، بهذا الشأن ان الالتحاق بالعلوم الطبية بمختلف فروعها المتمثلة في الطب و الصيدلة و طب الاسنان يتم بناءً على معدلات موحدة على المستوى الوطني بصرف النظر عن الولاية التي ينحدر منها الحائز على شهادة البكالوريا، و من ثم فان الالتحاق بفروع العلوم الطبية في ولايات الجنوب يخضع لنفس الاليات و المقاييس والشروط. و يتم التكفل بالطلبة بيداغوجيا على مستوى المؤسسات الجامعية المستقبلة و خدماتيا على مستوى الاقامات الجامعية ، مضيفا انه في اطار مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص و الشفافية و عدم التمييز بين أبناء الوطن فان الطلبة المنحدرين من ولايات الجنوب يستفيدون من نفس المعاملة التي يحظى بها ندرائهم من الولايات الأخرى باعتبار ان الشهادة التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي هي شهادات وطنية و ان منح أي استثناء للقواعد الحاكمة بالتسيير قد يمس بمصداقية الشهادة و قيمتها العلمية وطنيا و دوليا .

التربصات في الخارج ستقتصر مستقبلا على المشاريع البحثية التي تقدم قيمة علمية مضافة ونوعية

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد فتاح طالبي، بخصوص: التعاقد مع مراكز ومكاتب بحثية أجنبية تنشط في الفضاء الالكتروني فقط وليس لها أي تواجد على أرض الواقع؛ أكد السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أنه أمر بـ «فتح تحقيق, حول المؤسسات والاشخاص الذين شاركوا في الملتقيات العلمية في بعض الدول, مضيفا أن التربصات في الخارج ستقتصر مستقبلا على المشاريع البحثية التي تقدم قيمة علمية مضافة ونوعية علمية للجامعة الجزائرية والبحث العلمي, مشيرا إلى أن هذه التكوينات «تم تجميدها « خلال السنتين الماليتين 2020 و 2021 , بسبب الوضعية الصحية. و في نفس السياق، صرح السيد الوزير، بأن القطاع يعمل حاليا على اعداد «استراتيجية وطنية» لخلق ديناميكية في القطاع ,تأخذ بعين الاعتبار «جملة من الاجراءات العلمية «تتيح للأساتذة والطلبة الاستفادة من أيام تكوينية على مستوى المخابر والمنصات التي يزخر بها القطاع.

انتاج مادة البروبيلان بمنطقة ارزيو الصناعية والذي هو في مرحلة اعداد الدراسات الهندسية، اما المركب الثاني بطاقة انتاج 450 الف طن من مادة البولي بروبيلان بتركيا، كما اجتهدت شركة سونطراك على إطلاق وحدتين لانتاج المواد البتروكيميائية اللازمة للصناعة الوطنية بأرزيو و سكيكدة، وتجرى أيضا مفاوضات حاليا مع شركاء أجانب من اجل مشاريع ضخمة وهي مركب تكسير البخار لانتاجية تبلغ 1 مليون طن سنويا بسكيكدة, ومركب انتاج الميتانول ومشتقاته الذي سينجز بوهران كما شدد الوزير على أهمية هذه المشاريع في تثمين مواردنا الطاقوية خاصة منها الغاز الطبيعي وتحقيق مداخيل إضافية للبلاد. مضيفا ان بعض المشاريع الكبرى شهدت تاخرا ذلك لانها تتطلب وقتا نظرا لتركيبتها المعقدة وشروطها الخاصة منها الخبرة التكنولوجية العالية والتي لايمكن القيام بها الا بشراكة مع تقنيين مختصين. كما ان الطبيعة الهيكلية لهذه المشاريع و راس ماله الكبير يستوجب تسخير موارد مالية هامة.

مشاريع ضخمة إستفادت منها ولاية ورقلة من أجل التطهير

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد عبد الكريم قريشي، بخصوص: معاناة سكان ولاية ورقلة من صعود مياه الصرف الصحي، وماهية الحلول المقترحة للحد من الظاهرة ؛ افاد وزير الموارد المائية السيد مصطفى كمال ميهوبي بان ولاية ورقلة استفادت من مشاريع ضخمة وحيوية تهدف في مجملها الى القضاء على مشكل التطهير بالمنطقة ككل منها مشروع تطهير واد ورقلة ، ومشروع تطهير حوض ورقلة عبر عدة صفقاتو مشيرا الى معانات بعض الاحياء من مشاكل صعود المياه والتي هي ظاهرة طبيعية بالمنطقة و التي صعبت من عملية الضخ بسبب ارتفاع منسوب المياه بالشبكة القديمة و عدم قدرة محطات الضخ النهائية على استيعاب الكميات الهائلة للمياه بسبب قدم و اهتراء المعدات والتجهيزات الكهرو ميكانيكية بها مما يسبب في بعض المناطق تسربات للمياه المستعملة، هذه الظاهرة زادت من حدة الصعوبات التقنية التي اثرت على وتيرة انجاز المشروع مما سبب تأخر نوعا ما في الاشغال حيث ان هذا التأخر لا علاقة له بقدرة مؤسسة الإنجاز .

واكد الوزير، على ان مصالح القطاع اقترحت عمليات إضافية ضمن برنامج2021 ، مضيفا ان المصالح تتدخل بصفة دائمة للقضاء على النقاط السوداء من خلال استعمال الشاحنات المخصصة لهذا الغرض ذلك لتلبية احتياجات المواطنين .

ولاية تندوف: برنامج هام لإنجاز مناقب رعوية للسقي الفلاحي

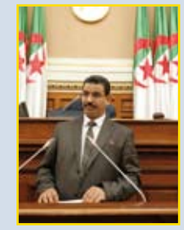

ردا على سؤال عضو مجلس الامة السيد محمد سالمي، الموجه إلى السيد وزير الموارد المائية، كمال ميهوبي، حول عدم احترام الجهات الوصية لمشروع إنجاز خمس (5) مناقب مجهزة لتمكين مربي المواشي من تنمية الثروة الحيوانية، والمسجل للإنجاز في حمادة تندوف منذ سنة 2014 .

أكد الوزير، إن مصالح الفلاحة والتنمية الريفية هي الجهة المخولة لتلبية مختلف احتياجات موالينا فيما يخص إنجاز الأبار والمناقب، وبحكم ترابط قطاعي الموارد المائية والفلاحة والتنمية الريفية، فإننا نتقاسم نفس هذه المسؤولية، المتعلقة بتوفير المياه، سواءا تلك الموجهة للفلاحة أو الموجهة لشرب مختلف المواشي.

بخصوص المناقب أوضح الوزير أن هكذا برامج و مشاريع تدخل في صلاحيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ضمن مختلف برامجها التنموية عن طريق مصالحها الولائية لولاية تندوف، حيث تم إطلاق برناماجا هاما لانجاز عدة مناقب، عبر إعداد دفتر شروط يتضمن ثلاث حصص وهي على التوالي:

-الحصة الأولى، إنجاز وتجهيز 05 مناقب بشمال شرق تندوف.

-الحصة الثانية، إنجاز وتجهيز 04 مناقب بجنوب تندوف.

-الحصة الثالثة، إنجاز و تجهيز 06 مناقب بحمادة تندوف، و التي أضنها هي المناقب التي أشرتم إليها في سؤالكم هذا.

فيما يخص الحصة الأولى، والتي إنطلقت فيها الأشغال في نفس السنة، و لكن و للأسف، وبعد مرور أشهر من الانطلاق، قمنا بفسخ العقد مع مؤسسة الإنجاز من جانب واحد، لأن المتعامل أخل بالالتزامات التعاقدية، وذلك نظرا لمحدودية إمكانيات هذه المؤسسة، و عجزها عن متابعة الأشغال.

فيما يخص الحصة الثانية، و المتضمنة إنجاز وتجهيز 04 مناقب، انطلقت الأشغال بها في نفس السنة، أي سنة 2014، وتم الاستلام المؤقت للمشروع سنة 2015، والنهائي سنة 2016، (ولكن بعد مدة من الاستغلال تبين أن نقبين من أصل 04 هما سالبين أي قدرة إنتاجهما للمياه ضعيفة، و منقب واحد مياهه ذات نسب ملوحة عالية، بقي منقب واحد يلبي جميع الشروط هو مستغل حاليا من قبل مؤسسة عسكرية).

فيما يخص الحصة الثالثة، انطلقت الاشغال بالنسبة لهذه الحصة بصفة عادية، ولكن بعد فترة من الإنجاز لاحظت مصالحي قسورا وإخلالا بالالتزامات التعاقدية، و ذلك نظرا لمحدودية إمكانيات مؤسسة الانجاز، و عجزها عن متابعة الأشغال، مما أجبرنا على فسخ التعاقد مع هذا المتعامل من جانب واحد.

مشاريع عديدة من أجل النهوض بقطاع السياحة

وردًا على سؤال عضو مجلس الأمة، السيد عبد القادر مولخلوة، حول أسباب تعطل المشاريع السياحية عبر كامل التراب الوطني.

أوضح وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، السيد محمد علي بوغازي، إلى أن مناطق التوسع السياحي تواجه إشكاليات في بعث الإستثمار، بداخلها، والتي تعود أساساً لتشعب الطبيعة القانونية للأراضي المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي كالأراضي الفلاحية والغابية والأملاك الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى توجيه بعض مناطق التوسع السياحي لاحتضان مشاريع ذات طابع عمومي والمنفعة العمومية على غرار (محطات تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء، ...).

مضيفا في ذات السياق، إلى نقص الإعتمادات المالية للتكفل بأشغال التهيئة (مختلف الشبكات)، وتعويض أصحاب الأراضي الخاصة داخل هذه المناطق.

وقد نوه، بأن عدد من المستثمرين ممن أُعتمدت مشاريعهم يواجهون صعوبات مرتبطة:

• بعضها بالحصول على التراخيص المختلفة،

• والبعض الآخر بالقدرة التمويلية اللازمة لإنجاز المشاريع.

كما ذكّر الوزير ، بأن الحضيرة الفندقية تتكون من حوالي 1500 مؤسسة فندقية في حيز الإستغلال، ستتعزز في السنوات المقبلة بأكثر من 800 مشروع في طور الإنجاز من أصل 2.238 مشروع معتمد من طرف اللجنة القطاعية متواجد 84% منها خارج مناطق التوسع السياحي.

وقد صرح ، بأنه وضمن سياسة مواصلة العمل لتوفير العقار السياحي سيتم تعزيز الحافظة العقارية بـ 27 منطقة توسع سياحي جديدة التي سيدرس ملفها على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

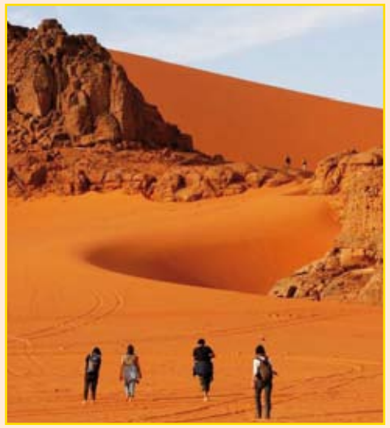

مضيفا في الأخير، بأنه وبغرض مرافقة المستثمرين وتذليل الصعوبات وتسهيل الإجراءات وبإشراك منظمات أرباب العمل في كل ما يتعلق بالفعل الاستثماري، و تنفيذا لهذه التعليمات، عقدت سلسلة من الاجتماعات بممثلي هذه المنظمات يومي 15 و16 مارس 2021 لضبط منهجية عمل مشتركة.

وأكد الوزير، بأن مصالح الوزارة باشرت الإجراءات القانونية و الإدارية اللازمة من أجل استئناف الأشغال بالحصتين المتبقيتين، والتي تزامنتا مع صدور المرسوم الرئاسي رقم 247-15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، حيث قامت مصالحنا بإجراء التعديلات اللازمة على الحصتين 01 و 03 وفق ما يمليه المرسوم الرئاسي الجديد، حيث جاءت التعديلات على النحو التالي:

الحصة الأولى، أصبحت بعنوان إنجاز و تجهيز 05 مناقب بالشمال الشرقي لولاية تندوف.

الحصة الثالثة، أصبحت بعنوان إنجاز و تجهيز 05 مناقب بحمادة تندوف.

كما قامت المصالح الولائية بالإجراءات الإدارية التي تخص الإعلان عن الصفقة شهر ماي سنة 2016، و بعد استيفاء كل الشروط و الإجراءات تم الإعلان عن عدم جدوى الحصتين.

ليضيف السيد وزير الموارد المائية، و من هنا قامت مصالحنا بالتنسيق مع المصالح الولائية الممثلة في اللجنة الولائية لصفقات العمومية بإنجاز كل الإجراءات القانونية و الإدارية المتعلقة بهاتين الحصتين، و بعد الانتهاء منها قامت المصالح الولائية بمباشرة الإجراءات الإدارية لمنح الصفقة،و باشرنا الأشغال في الحصة الأولى التي تم الانتهاء منها و استلامها، و هذه المناقب هي حاليا قيد الاستغلال و تستعمل في عمليات تزويد المواطنين بالماء الشروب، أما بالنسبة للحصة الثالثة، فالأشغال بها هي قيد الإنجاز حاليا، و استلمنا مؤخرا منقبا من أصل 05 و هو حاليا قيد الاستغلال، أما بالنسبة لأشغال الـ04 مناقب المتبقية هي حاليا في طور الانطلاق في أشغال الإنجاز.

كما نوه، أن الوزارة بصدد التحضير لدراسات مشاريع كبرى لتحويل المياه (جنوب جنوب)، و التي تعتبر الحل الأمثل للقضاء على مشكل التزود بالمياه في المناطق الصحراوية.

كما ذكر الوزير، أن المصالح الفلاحية لولاية تندوف، و بالتنسيق مع مصالح وزارة الموارد المائية، أطلقت عدة مشاريع و عمليات لإنجاز مناقب رعوية، أو مناقب موجهة للسقي الفلاحي نذكر منها على سبيل المثال:

-إنجاز و تجهيز 04 مناقب بالمحيط الفلاحي واد مهية.

-إنجاز و تجهيز 04 مناقب بالمحيط الفلاحي قرارير الحرث.

بالإضافة إلى إنجاز منقبين رعويين بولاية تندوف و يتم حاليا الانتهاء من الإجراءات الإدارية قبل مباشرة الأشغال بهما، بالإضافة إلى إشراف المصالح الفلاحية على إنجاز وتجهيز 14 منقب أخرى ببلدية تندوف – وبطبيعة الحال هذه العملية تكون بالتنسيق مع مصالحنا الولائية للموارد المائية- وستوجه كلها لاستعمال الفلاحي.

تيسمسيلت: قطب سياحي هام ينتظر تعزيزه باستثمارات سياحية

كما رد السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي؛ محمد علي بوغازي، على سؤال عضو مجلس الأمة، السّيد علي بلوط، بخصوص تشجيع الاستثمار السياحي في منطقة الونشريس.

حيث أكد السيد الوزير، أنّ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية «آفاق 2030»، قد اعتنى بوجوب إعداد مخططات توجيهية تمس جميع ولايات الوطن، كما أنّ ولاية تيسمسيلت هي من ضمن (23) ولاية التي تمّ اعتماد مخطط تهيئة سياحية (PAT) خاص بها سنة 2014، مضيفا أنه بخصوص الاستثمارات في قطاع السياحة في ولاية تيسمسيلت، فهي تتوفر على:

• 08 مؤسسات فندقية قيد الاستغلال.

• 06 مشاريع معتمدة (منها 03 انطلقت بها الاشغال، 02 متوقفة بسبب غياب التمويل البنكي، 01 غير منطلق في انتظار استصدار رخصة البناء).

• 03 مشاريع مبرمجة على ملكيات المستثمرين خواص (وهي تنتظر استكمال الاجراءات الادارية).

-مشروع حديقة الاحلام لمستثمر خاص بمحاذاة سد بوقارة.

مشيرا في ذات السياق، بأن العرض السياحي بالولاية حسب المخططات يضم عديد الأنواع السياحية، ومنها على الخصوص السياحة البيئية، والمناخية، والحموية، والترفيهية، والاستجمام، فيوجد بالولاية:

• المنتزه الوطني للأرز ثنية الحد.
• الينابيع الحموية لسيدي سليمان.
• موقع السياحة البيئية في عين عنتر.
• السياحة الدينية (انتشار الزوايا)
• قلعة تازة وعين توكرية

كما أضاف الوزير،أن مخطط التهيئة السياحية (PAT) للولاية ركّز على تطوير السياحة من خلال ثلاثة أقطاب سياحية بكل من :

• ضواحي تيسمسيلت.
• سيدي سليمان.
• ثنية الحد.

وأكد وزير السياحة، بخصوص الاستثمارات بأنه قد تمت برمجة عملية عصرنة حمام سيدي سليمان، هذا القطب الذي يتميز بإمكانات حموية معتبرة، وذلك بعد انجاز بئر حموي سنة 2017، مكّن من الحصول على تدفق 120ل/ثا.

كما تمّ تسجيل في برنامج الحكومة عمليتين على المستوى الوطني، تخص عصرنة 34 حمام تقليدي وكذا الاستثمار في 50 منبع حموي غير مستغل حاليا، وتضمنت هتان العمليتان تثمين وتنمية منطقة «سيدي سليمان» بولايتكم من خلال عصرنة الحمام التقليدي «البركة» الذي تنفرد مياهه الحموية بخصائص علاجية متميزة، والاستثمار في البئر المنجز عن طريق تخصيص أوعية عقارية من طرف السلطات المحلية لإنجاز على الأقل محطتين (02) جديدتين.

وقصد الانطلاق في الاستثمار في هذا المجال، بادرت الوزارة بمراسلة السيد الوالي بتاريخ 11 أوت 2020، قصد عصرنة هذا الهيكل

من خلال انجاز محطة حموية بالمقاييس العالمية مع إمكانية اللجوء إلى مستثمرين خواص. كما يمكن أن ترافق إحدى مؤسساتنا تحت الوصاية السلطات المحلية في تحضير دفتر الأعباء الخاص بهذه العملية.

و أشار الوزيرفي الأخير، بإنه من أهم الأسباب التي تعطل الاستثمار في ولاية تيسمسيلت هي على الخصوص الطبيعة القانونية الغابية التي تغطي ثلثي 2/3 مساحة منطقة التوسع السياحي إلى جانب الصعوبات التي تواجه المستثمرين في الحصول على التمويل البنكي.

وزير الصحة : اللقاحات ضد كوفيد - 19 متـــوفرة رغم الطلب الكبير عليها في العالم.

رد السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، على سؤال السيدة عضو المجلس ليلى براهيمي، الذي تطرقت فيه إلى التأخر المسجّل في نشر استراتيجية التلقيح ضد فيروس كورونا.

حيث قال الوزير، بان قد تم وضع استراتيجية اقتناء اللقاح وتأمين الكميات اللازمة والتي قدرت بـ70 %. مثلما أشارت إليه المنظمة العالمية للصحة، وهذا بعد استشارة اللجنة الوطنية للخبراء المختصين في التطعيم، وكذا اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطورات وباء كوفيد – 19 على مستوى الوطن.

كما أشار الوزير، إلى أن اللجنة قد قامت باختيار اللقاح الأكثر فعالية بغض النظر عن تكلفته، الأمر الذي استوجب التفاوض مع عديد الشركات المصنعة للقاحات، و تم التعاقد مع الصندوق الروسي المباشر للاستثمار من أجل اقتناء مليون جرعة سبوتنيك، حيث تم تسليم الدفعتين (الأولى: 50 ألف جرعة) و(الثانية: 30 ألف جرعة) بتاريخ

29 جانفي 2021 كما أننا ننتظر استلام الكمية المتبقية في 30 أفريل 2021 والمقدرة بـ 920 ألف جرعة، علما أن الطلب المتزايد على اللقاحات ومحاولة بعض الدول الكبرى احتكار اللقاح صعّب من الأمر وكان سببا في تأخر توفيره.

وأضاف السيد الوزير، بأنه قد تم الاتفاق مع الشركة الأنجليزية-السويدية استرا زينيكا من أجل اقتناء 50 ألف جرعة من لقاح استرازينيكا، فضلا عن إبداء الوزارة اهتمامها باقتناء اللقاحات المعروضة من طرف آلية كوفاكس .

غرداية: تأجيل عملية تسجيل مشروع إنجاز مستشفى متخصص بالحروق

وعن سؤال السّيد الطاهر غزيل، بخصوص وضعية بعض هياكل القطاع، ومصير مشروع إنجاز مستشفى للحروق بولاية غرداية، ذكّر السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالمرافق الاستشفائية المتواجدة بالولاية وهي:

– 05 مؤسسات استشفائية 04 منها عامة (غرداية-متليلي-قرارة-المنيعة)وواحدة متخصصة بالتكفل في الأم والطفل بعاصمة الولاية، وتعتبر هياكل صحية بطاقة استيعابية مقدرة بـ 20 سرير لكل مؤسسة.

– 3 منها ذات بناء جاهز لا تزال صالحة للاستعمال واستفادت من عمليات الترميم.

-استفادت الولاية من مشروع انجاز مستشفى جديد بسعة 240 سرير في إطار استبدال مستشفيات ذات البناء الجاهز بلغت نسبة الانجاز به 54 %

هذا وصرح الوزير، بخصوص مشروع إنجاز مستشفى مختص في الحروق بغرداية، والذي تم استكمال دراسته واختيار الأرضية والذي سجل سنة 2011 قد أجلت عملية تسجيله.

رئيس مجلس الأمة : على أعضاء الحكومة تجسيد الردود المقدمة على أرض الواقع وأن لا تبقى حبرا على ورق

في ختام الجلسة، أشاد السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، بأهمية المواضيع التي تم إثارتها من قبل السيدة والسادة أعضاء المجلس، في الحاضر وفي المستقبل كما اغتنم سانحة تواجد البروفيسور عبد الرحمان بن بوزيد، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ليتوجه إليه ومن خلاله جميع منتسبي السلك الطبي وشبه الطبي بخالص تحياته وجزيل تشكراته نظير الخدمات المقدمة وتضحياتهم الجسام منذ انتشار وباء فيروس كورونا وإلى غاية أيامنا هذه...

ليخلُص في نهاية مداخلته بإسداء بعض الملاحظات حول كيفية تأطير الأسئلة الشفوية الموجهة إلى أعضاء الحكومة، من أجل إعطاء المعنى الحقيقي للرقابة البرلمانية، مشدداً على وجوب تجسيد الردود المقدمة من طرف أعضاء الحكومة على أرض الواقع وأن لا تبقى حبراً على ورق...

شكرا للسيد الوزير؛ كما أشكر الإخوة الذين أثاروا نقاشات مختلفة بمواضيع هامة تتعلق بقطاعات مختلفة مثل قطاع الصحة الذي نحن بصدد التكلم عنه، وبهذه المناسبة أحيي المجهودات التي قام بها الطاقم الطبي وكل العاملين بقطاع الصحة، منذ يوم ظهور الوباء إلى يومنا هذا فلا يوجد من عانى بقدر ما عاناه هؤلاء، فالنحييهم.

طبعا، كل القطاعات الأخرى مهمة من خلال الأسئلة الموجهة لها، فوزارة الطاقة والمناجم وغيرها من الوزرات لها أهمية، ليس في الوقت الحاضر فقط بل حتى في المستقبل، لما نتكلم عن الطاقة والمناجم فما يقوم به القطاع اليوم سيعود بالفائدة بعد 10 سنوات.

أشكر كل الأعضاء الذين طرحوا الأسئلة الشفوية خلال هذه الجلسة. وربما مثل هذه الجلسات الموجهة للحكومة، ستكون محل مراجعة مستقبلا، فلما يطرح السؤال يجب أن تكون الإجابة مباشرة حول السؤال المطروح فقط، ولما نتطرق للجوانب الأخرى فليس هنالك مانع، ولكن يجب أن يكون في إطار منظم حتى ليستفيد الجميع، فكل الانشغالات التي سمعناها هذا الصباح في مختلف القطاعات تضمنت أشياء هامة، فلا يجب أن تبقى مجرد كلام لكي لا تفقد معناها، ولهذا يجب علينا أن ننظم سير هذه الجلسات مستقبلا وسننظر مع مكتب المجلس وكذا اللجان كيفية ضبط هذا الجانب لنستفيد منه وبالتالي نمهد الطريق لكل مسؤول، ونعطي المعنى الحقيقي للرقابة البرلمانية.

نلتقي يوم الخميس القادم - إن شاء الله - وبارك الله فيكم؛ والجلسة مرفوعة.

أعضاء مجلس الأمة يوجّهون تسعة (9) أسئلة شفوية إلى ثلاثة (3) أعضاء في الحكومة

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الجلسة العامة التي عقدها مجلس الأمة يوم الخميس 08 أبريل 2021، والتي خصصت لتوجيه تسعة (9) أسئلة شفوية إلى ثلاثة (3) أعضاء في الحكومة، تخصّ قطاعات: العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والمالية، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية، وكذا السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

العمل والتشغيل :
شرط السن والمستوى الدراسي تحدده القوانين الأساسية لمختلف الأسلاك

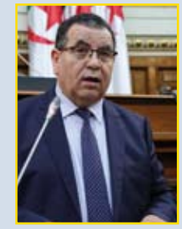

• أوضح السيد الهاشمي جعبوب وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ خلال رده على سؤال السيد محمد عمارة ،عضو مجلس الأمة؛ حول: إمكانية إعادة النظر في شرط السن والمستوى الدراسي المطلوب للشغل في بعض الاختصاصات.؟ بأن الوكالة الوطنية للتشغيل بإعتبارها مرفقا عموميا يخضع لأحكام القانون رقم 04-19 المؤرخ في25 ديسمبر 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، وكذا للمرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فبراير سنة 2006، الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، فتتمثل مهامها في الوساطة بين المستخدمين أصحاب عروض العمل و طالبي الشغلَ و لا تتدخل في الشروط التي يضعها المستخدم في عروض العمل، ما دامت غير متعارضة مع القانون.

مضيفا أنه بالنسبة لمناصب العمل كأعوان الأمن والحراسة، فهي قد تستدعي توفر مستوى دراسي معين نظرا لكونها تتطلب التعامل مع معدات وتقنيات حديثة في العمل لدى بعض المستخدمين، وفق رؤية وتقدير صاحب العمل.

كما نوّه، أنه فيما يخص التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية، فإن القوانين الأساسية لمختلف الأسلاك تحدد شروط التوظيف و المستوى الدراسي لشغل منصب ما و يتم ذلك عن طريق المسابقة طبقا لأحكام المادة 80 من الأمر رقم -06 03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

لا إستثناء لفئة ذوي الاحتياجات الخـــاصة بالنسبة للتقاعد

وعن السؤال الموجه من طرف السيد عياش جبابلية، عضو المجلس، إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ بخصوص: إمكانية منح ذوي الاحتياجات الخاصة من حق الاستفادة من التقاعد النسبي دون شرط السن.

أشار الوزير، إلى أن القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد، قد حدد شروط وكيفيات الإستفادة من التقاعد كما يلي:

• بلوغ ستين (60) سنة على الأقل بالنسبة للعمال الأجراء وخمسة وستين (65) سنة بالنسبة لغير الأجراء؛

• العمل لمدة 15 سنة من بينها 7 سنوات ونصف على الأقل تمت فيها تأدية عمل فعلي وسددت فيها اشتراكات الضمان الاجتماعي؛

• بلوغ 55 سنة بالنسبة للمرأة العاملة وبطلب منها، مع إمكانية تخفيض سنة واحدة عن كل طفل متكفل به وفي حدود 3 أطفال،

• يمكن للعامل الأجير مواصلة النشاط بصفة إرادية بعد السن القانونية للتقاعد في حدود 5 سنوات بطلب منه، كما يمكن لغير الأجير الإستفادة من التقاعد و مواصلة نشاطه مع مواصلة دفع الاشتراكات بعنوان نشاطه المستمر.

وقال الوزير، بأن أحكام هذا القانون عامة ومجردة

وتسري على كل العمال ولا تتضمن أي استثناء خاص بفئة العمال ذوي الإحتياجات الخاصة، كما أن المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي تولي اهتماما كبيرا للتأمين عن المرض، حيث تمكن العمال الناشطين المؤمن لهم اجتماعيا، بما فيهم ذوي الإحتياجات الخاصة من الإستفادة من العطلة المرضية، سواءً قصيرة المدة أو طويلة الأمد، حسب الحالة الصحية للمعنيين، وتمنح الحق في معاش العجز عندما يصاب العامل أو الموظف بعجز يفقده، على الأقل، نصف قدرته على العمل أو الكسب.

و تبقى منحة العجز سارية إلى غاية بلوغ المستفيد سن التقاعد، أين يحال للتقاعد، علما أن سنوات الإستفادة من العجز تحتسب كفترة اشتراك في الضمان الاجتماعي.

..في إنتظار إصدار قائمة المهن الشاقة

•كما وجه السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، سؤالا إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ فحواه: الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد، وإمكانية استفادة العمال في القطاعات الشاقة من التقاعد النسبي؛ وإمكانية إدراج ميزانية خاصة من الخزينة العمومية لمسح العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد وتمكينه من التكفل بالتقاعد النسبي:

حيث ذكر الوزير، بأنه بالنسبة للوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد:

يمول أساسا بـ18,25 % من مجموع الإشتراكات التي يدفعها أرباب العمل و العمال الأجراء، والتي تمثل 34,5 % من الأجر الخاضع للإشتراك، موزعة بين أرباب العمل الذين يدفعون 25,5 % و 9 % يدفعها الأجراء.

ويتم تحصيل هذه الإشتراكات ، من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ،بالإضافة لهذه الإشتراكات، يدعم الصندوق الوطني للتقاعد بـ 2 % من مداخيل الحقوق الجمركية المطبقة على الواردات الموجهة للاستهلاك على حالها، وذلك وفقا لأحكام قانون المالية لسنة 2018 المعدلة بأحكام قانون المالية لسنة 2020 (إنتقلت من 1 إلى 2 %).

وصرح الوزير، بأنه قد بلغت نفقات الصندوق الوطني للتقاعد 1.293 مليار دج سنة 2019 مقابل مداخيل قدرت بـ 709 مليار دج، أي بعجز مالي بلغ 584 مليار دج.

في حين بلغت مداخيل هذا صندوق 762 مليار دج سنة 2020 مقابل نفقات قدرها 1402 مليار دج، لتغطية معاشات ومنح التقاعد المباشرة والمنقولة لفائدة 3,3 مليون مستفيد، أي بعجز سنوي بلغ 640 مليار دج ويرتقب أن يصل عجز الصندوق سنة 2021 إلى 690 مليار دج.

وفيما يخص تقاعد الفئات التي تعمل في ظروف صعبة وشاقة:

فأجاب الوزير، بإن أحكام المادة 7 من القانون 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016، المعدل و المتمم لقانون التقاعد، قد نصت على أنه يمكن أن يستفيد من معاش التقاعد قبل بلوغ السن القانونية العمال الذين يشغلون في مناصب عمل تتميز بظروف جد شاقة، بعد قضاء فترة دنيا في هذا المنصب، وقد أحال ذات القانون على التنظيم، تحديد قائمة مناصب العمل والأعمار المناسبة لها والفترة الدنيا الواجب قضاؤها في المناصب المعنية.

مضيفا في ذات السياق، وبناءً على ذلك، تم إنشاء لجنة تقنية على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، بعضوية ممثلين عن قطاعي الصحة والوظيفة العمومية وخبراء في مجالات طب العمل والوقاية والصحة في العمل، و قد أسندت إليها مهمة تحديد قائمة هذه المناصب التي تتميز بظروف جد شاقة وفقا للمعايير التقنية والعلمية في هذا المجال، بعد حصر وتقييم المهن المزاولة في بلادنا، لاسيما بالإستناد إلى المدونة الجزائرية للوظائف والمهن حين صدورها.

وبالنسبة لإمكانية إدراج ميزانية خاصة من الخزينة العمومية لمسح العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد وتمكينه من التكفل بالتقاعد النسبي:

صرح الوزير ، بأن الدولة لم تتأخر في مساندة الصندوق الوطني للتقاعد من خلال تدخلها لعدة سنوات لإيجاد حلول تمكن من تغطية عجزه المالي، سواءً بدعم مباشر أو بتمكينه من قروض بدون فائدة أو من خلال تخصيص جزء من الرسوم و الجباية له.

مكافحة المخدرات

وزير الداخلية: الوزارة تنتهج استراتيجية فعالة

ردا عن سؤال السيد ساعد عروس، عضو مجلس الأمة، حول: المقاربة المنتهجة بخصوص آفة المخدرات بُغية وضع حد نهائي وجذري للحد من هذه الظاهرة

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ان مصالحه تبنّت خلال إعداد الإستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والوقاية منها (2020،2024)، مخطط عمل وتدخل في هذا المجال يشمل جملة من الإجراءات الردعية والتدابير الوقائية بالتنسيق مع جميع الشركاء بالقطاعات المعنية من دوائر وزارية، مصالح أمنية ومجتمع مدني، لاسيما فيما يلي:

أولا في المجال الوقائي حيث تقوم المديرية العامة للأمن الوطني في بداية كل سنة ببرمجة وتنفيذ سلسلة من الحملات على كامل التراب الوطني، وهذا من أجل تحسيس جميع شرائح المجتمع من مخاطر استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وذلك بـ :

– إلقاء محاضرات ومداخلات على كامل ولايات الوطن لفائدة التلاميذ المتمدرسين والمتربصين في كل أطوار التعليم ومراكز التكوين المهني والساحات والفضاءات العمومية، بالشراكة مع إطارات ومفتشي التربية، الأطباء النفسانيين وأئمة المساجد.

– المشاركة في الحصص الإذاعية والتلفزيونية وتنظيم أيام تحسيسية.

– توفير حافلات خاصة (Psycho Bus) مجهزة بفريق طبي وإطارات كفؤة للتكفل بالمواطنين.

– إعادة ديناميكية خلايا الإصغاء و النشاط الوقائي على مستوى أمن الولايات من أجل التكفل بالمدمنين.

– التنسيق والتعاون مع القطاعات الأخرى في مجال الوقاية، حيث تم التوقيع مع وزارة التربية على اتفاقية في مجال الوقاية من العنف في الوسط المدرسي، تتضمن التعاون لتسهيل الاتصال وتبادل المعلومات في مجال حماية وتأمين مؤسسات التربية، وتنظيم نشاطات الوقاية فيها.

– التواصل مع المواطنين وأسرة الإعلام، حيث تم وضع تحت تصرف الموطنين رقم أخضر 48-15 وبريد إلكتروني للتبليغ عن الأفعال غير الشرعية، وكذا تسهيل الاتصال مع الصحافة.

في هذا الصدد تم خلال سنة 2020،تسجيل 5646 حملة تحسيسية، منها :

– 2475 تدخل عبر وسائل الإعلام، – 936 محاضرات ودروس،

– 1210 منتديات وملتقيات ولقاءات تحسيسية،

– 579 زيارة جوارية،

– 138 أيام إعلامية ودراسية، – 87 يوم مفتوح على الجمهور،

– 42 قافلة متنقلة، – 179 توجيه ومرافقة المدمنين.

ثانيا في المجال الردعي حيث تم تعزيز قدرات ومؤهلات فرق مكافحة المخدرات، بتوفير العتاد البشري المؤهل لهذا الغرض، مجهزة بوسائل حديثة خاصة في مجال إجراء الخبرة التقنية والعلمية لما لها من دور إيجابي في تقديم الدعم التقني للفرق العملياتية.

مضيفا في ذات السياق، انه توجد ثمانية وأربعون (48) فرقة متخصصة في مكافحة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات، موزعة عبر أمن ولايات الوطن في انتظار تنصيب فرق بالولايات العشرة الجديدة المستحدثة مؤخرا، وثلاث (03) مصالح جهوية لمكافحة الاتجار غير الشرعي للمخدرات على مستوى ولايات تلمسان، عنابة وبشار، في انتظار الانطلاق الفعلي لمصلحة جهوية رابعة بولاية ورقلة، كما تتوفر أيضا مصلحة مركزية لمكافحة الاتجار غير الشرعي للمخدرات، والتي تلعب دورا تنسيقيا وتوجيهيا بين مختلف مصالح الشرطة القضائية المنوطة بمحاربة المخدرات عبر التراب الوطني، كما تقوم بدراسات تحليلية وإحصائية للوضعية السائدة لهذا النوع من الإجرام، مع الاهتمام والإشراف على الجانب التكويني المستمر لقوات الشرطة العاملة بالميدان لجعلها أكثر احترافية وفعالية في أداء مهامها، إضافة إلى دور المصلحة المركزية لمكافحة الجرائم التكنولوجية والإلكترونية والتي تسهر على التصدي للعمليات غير المشروعة لترويج المخدرات والمؤثرات العقلية عبر شبكة الإنترنت.

مشيرا الى ان، مصالح الشرطة تمكنت خلال سنة 2020 من معالجة 44924 قضية تورط فيها 54403 شخص، وتم حجز كميات معتبرة من المخدرات والمؤثرات العقلية تتمثل في:

– أكثر من 10 طن من القنب الهندي؛ – 2 كلغ من الهيروين؛

– 3 كلغ من الكوكايين؛ – 3.8 مليون قرص مؤثر عقلي.

التكفل بضحايا الإرهاب

بلجود: الدولة تتكفل بهذه الفئة من جميع النواحي

• ردا عن سؤال السيد محمد العيد بلاع، عضو مجلس الأمة، بخصوص: إعادة تفعيل التعليمة الوزارية المشتركة المتعلقة بتخصيص معاش شهري لفئة ضحايا الإرهاب

أوضح وزير الداخلية الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية :السيد كمال بلجود أن نسبة الملفات المعالجة الخاصة بمختلف فئات ضحايا الإرهاب على مستوى كل الولايات وصلت إلى 99.63 % ، وهو ما يعبّر بوضوح عن التكفل الفعلي واللازم من قبل الدولة بهذه الفئة، لاسيما بخصوص دفع التعويضات والمستحقات القانونية لهذه العائلات، فضلا عن باقي الإجراءات المتخذة في مجال التكفل بالجانب الاجتماعي، بالأخص العناية الخاصة التي تحضى بها هذه الفئة في مجال توفير السكن الاجتماعي بمختلف صيغه.

مضيفا في ذات السياق، انه فيما يخص التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 19 فبراير سنة 2018، والتي تنص في فقرتها الأولى: على أن لا يقل المعاش الشهري مرة و نصف المرة (1.5) عن الأجر الوطني الأدنى المضمون. هنا يجدر التنويه إلى أن تطبيق هذه التعليمة اعترضتها عدة صعوبات تقنية ومالية، مما استلزم، في ذلك الوقت، إصدار تعليمة من الوزير الأول، تقضي بفتح ورشة خاصة لدراسة هذه الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

كما أشار أن تجميد العمل بها يهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على مبدأ المساواة بين المواطنين، و هي الآن محل إعادة نظر و إعادة دراسة من طرف الجهات المختصة من أجل إيجاد الحلول التقنية و المالية لتجسيدها.

و فيما يخص استفادة أرامل الضحايا المعطوبين من منحة أزواجهم مهما كانت طبيعة و أسباب الوفاة، اوضح السيد الوزير ان النصوص القانونية السارية المفعول واضحة بهذا الشأن، حيث تقضي أحكام المرسوم التنفيذي رقم 47-99 المؤرخ في 13 فيفري 1999، المتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا لصالح ذوي حقوقهم، لاسيما المادتين 56 و57 منه باستفادة ذوي حقوق الضحايا المتوفين لاحقا بسبب إصابتهم، من الأحكام المطبقة على ذوي حقوق الضحايا المتوفين.

مشيرا في الأخير إلى أن مبدأ تعويض ضحايا الإرهاب المعطوبين هو نفسه المبدأ المعمول به في حوادث العمل، إذ أن هذه المنحة هي تعويض عن حادث أصاب الشخص جراء أعمال إرهابية و منه تزول بوفاة الشخص المصاب بالحادث فهي لصيقة به، و لا تنتقل إلى ورثته، إلا إذا كان سبب الوفاة هو تفاقم الإصابة نفسها.

محاسبة ولاة الجمهورية

وزير الداخلية: الوظيفة حساسة جدا..وتقييم الوالي يخضع لمعايير خاصة

• ردا على سؤال السيد فؤاد سبوتة عضو مجلس الأمة بخصوص: ضرورة متابعة انشغالات المنتخبين الوطنيين التي تخدم الصالح العام، ومتى تتم محاسبة ولاة الجمهورية على التقاعس في أداء مهامهم؛

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أنه خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2020 إلى شهر فيفري 2021 تم التكفل ب 260 سؤال كتابي (بنسبة تقارب 11 % من مجموع الأسئلة المقدمة إلى الحكومة)،منها 49 سؤال كتابي تخص التنمية المحلية لولاية جيجل، وانشغالات مواطني هذه الدائرة الانتخابية ،والتي تم دراستها واتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص الانشغالات الواردة فيها حسب الإمكانيات المتاحة.

وأبرز الوزير، أن ولاية جيجل سجلت إرتفاعا معتبرا لمؤشرات التنمية، رغم الظروف الصحية الاستثنائية التي عرفتها البلاد، حيث تم استلام عدد من المشاريع سنة 2020 وفي مختلف القطاعات موضحة كما يلي:

– استلام 236 عملية و 229 عملية أخرى في طور الإنجاز، في إطار البرامج القطاعية PSD،

– استلام 117 عملية و 178 عملية جارية، في إطار المخططات البلدية PCD

– استلام 317 عملية، و 194 عملية في طور الإنجاز في إطار البرنامج التأهيلي FSGCL،

– استلام 11 مشروع ، و 25 عملية في طور الإنجاز في إطار ميزانية الولاية.

مضيفا في ذات السياق، انه تم ايضا في اطار التكفل بساكنة مناطق الظل إحصاء 283 منطقة ظل، بعدد إجمالي للعمليات يقدر بـ 678 عملية حيث تم التكفل المالي بـ 264 عملية بمبلغ اجمالي يقدر بـ 4.50 مليار دج، منها 64 عملية منتهية و39 عملية في طور الإنجاز و 160 عملية قيد الانطلاق

كما تم ايضا -يضيف السيد الوزير- استلام 3201 سكن حيث تم ترخيل 391 عائلة من بلدية الميلية، وتسليم مفاتيح السكنات ل3072 وحدة سكنية (1612 سنة 2020 و 1460 سنة 2021) بمختلف الصيغ وتم توزيع 1312 وحدة سكنية بصيغة العمومي الايجاري، حيث تم تعليق القوائم وهي على مستوى لجنة الطعن الولائية للدراسة والبت فيها، كما تم الانطلاق في اعادة الاعتبار ل373 مسكن منها 635 مسكن منتهي الأشغال.

و أكد السيد الوزير، بخصوص محاسبة الولاة على تقاعسهم أن الولاة يؤدون مهامهم بكل مسؤولية والتزام حسب الصلاحيات المخولة

لهم بموجب القانون وهم يخضعون لمتابعة دورية ومستمرة مبنية على معايير خاصة ترتبط بمجالات تدخلهم.

مشيرا الى ان وظيفة الوالي، وظيفة مهمة وحساسة اذ يعتبر المسؤول الاول على المستوى المحلي بصفته ممثلا للدولة ومندوبا للحكومة، يسهر على تنفيذ التعليمات والتدابير المتخذة من طرفها بالاضافة الى التنمية المحلية في شتى المجالات بالولاية، والتعيين في هذا المنصب من اختصاص السيد رئيس الجمهورية طبقا لاحكام المادة 92 من الدستور، ويخضع التعيين في هذه الوظيفة لأحكام خاصة ولشروط ومعايير دقيقة، اذ يتم إختيار المرشحين لشغل هذا المنصب من بين الاطارات التي لها كفاءة عالية وتجربة طويلة في التسيير المحلي.

معلنا في الأخير ان مسالة تحقيق التنمية تتطلب تظافر جهود كل الفاعلين المحليين من مسؤولين ومنتخبين محليين ووطنيين ومجتمع مدني وجامعيين وكل الكفاءات التي ما فتئ يلح عليها السيد رئيس الجمهورية، خاصة في هذه الوضعية الحساسة التي تعرفها البلاد.

التهرب الضريبي وبائعي الفواتير
وزير المالية: الردع هو الحل الأمثل

• وجه السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة؛ سؤاله الشفوي إلى السيد وزير المالية؛ بخصوص:

• عدم لا معاقبة بائعي الفواتير بدل معاقبة المقاولين الصغار؟

• وما سبب جر المتعاملين الذين استعملت سجلاتهم أمام المحاكم وعدم وضع الوصاية نفسها طرفا مدنيا؟

حيث أكد الوزير، بأن النظام الضريبي الجزائري يعد نظاما تصريحيا، يلجأ من خلاله المكلف بالضريبة إلى تقديم تصريحات دورية متعلقة بالنشاط الممار والمداخيل المحققة خلال فترة زمنية محددة، ويدفع الضرائب المترتبة عن ذلك، كما انه يحق لإدارة الضرائب مراقبة التصريحات الضريبية في إطار ممارسة مختلف إجراءات الرقابة الجبائية المنصوص عليها قانونا، وإذا ثبت أي تلاعب في التصريحات تلجأ إلى ممارسة إجراء التحقيق المنصوص عليه في المادة 33 من قانون الإجراءات الجبائية.

مضيفا في ذات السياق، بأنّ المتابعة الجزائية لمستعملي الفواتير المزورة، هي السبيل الوحيد الذي يسمح لإدارة الضرائب الحد من هذه الظاهرة المستفحلة في سوق المعاملات التجارية.

وصرح الوزير، بخصوص بالسؤال المتعلق باستغلال السجلات التجارية وضرورة تأسس إدارة الضرائب فيها، بأن هذا النوع من القضايا يتم رفعها بالأساس من طرف أولئك الذين وقعوا ضحية بسبب استغلال سجلاتهم من مزورين ومنتحلي الوية، والتي تختص النيابة بالتحقيق فيها، ولها كل الصلاحيات في إدخال إدارة الضرائب كطرف مدني، لهذا لجات إدارة الضرائب إلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالإلتزامات التصريحية للموردين الملزمين بتقديم جداول الضرائب مع التصديق على أرقام سجلاتهم التجارية وأرقام تعاريفهم الجبائية قبل إبرام الصفقات التجارية معهم.

عائق السن ومنح القروض البنكية
وزير المالية: المنح تحكمه شروط أنظمة تسيير المخاطر

• وجه السيد يوسف مصار، عضو مجلس الأمة، سؤاله الشفوي إلى السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية؛ والمتعلق ب: متى يبقى عامل السن عائقاً أمام طالبي القروض البنكية الراغبة في الحصول على سكن أو عقار ما .

حيث ذكّر السيد الوزير، بأن أغلب البنوك تعتمد على سياسة تسيير المخاطر في منح القروض العقارية، والمحددة بالتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، والتي يعتبر السن معيارا محوريا في تحديد مبلغ القرض وفترة سداده، حيث أن أغلب البنوك اعادت النظر في شرط الحد العمري إلى 70 أوحتى 75 سنة.

وأوضح الوزير، بخصوص التكفل بتسديد القرض في حالة وفاة المقترض، بانه يتم التكفل بهذه الوضعية من خلال الحالتين:

• إما أن يكون المقترض قد اشترك من قبل، في التأمين لتغطية تسديد القرض في حالة إفلاس أو الوفاة،

• وإما المقترض المشارك أو الورثة يتحملون مسؤولية سداد القرض.

وأكد الوزير، بأنه بالإمكان تحسين طرق منح القروض بشكل عام، بالنظر إلى الممارسات المتبعة على المستوى الدولي، خاصة فيما يتعلق بسرعة معالجة الملفات، وكذلك من خلال التأكيد على أهمية معايير التحليل في إدارة المخاطر.

وضعية أراض العرش: هي أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة

• ردا على سؤال السيد عبد القادر مولخلوة، بخصوص الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المالية حول موضوع أراضي العرش.

أوضح الوزير، بأنه وفقا لأحكام المواد القانونية (المادة 19 من الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 المتضن الثورة الزراعية)، وكذا (قانون رقم 90-25 المؤرخ 18 نوفمبر 1990، المعدل والمتمم المتضمن التوجيه العقاري، الذي نص لا سيما على استرجاع الأراضي الخاصة التي أممت إلى ملاكها الأصليين، استبعدت الأراضي التي كانت تسمى«عرش» من هذه العملية وتم تكريس ملكيتها للدولة)، وهو ما أكده أيضا القانون (رقم 07-02 المؤرخ في 27 فبراير2007)، يؤكد بأن ما كان يسمى بأراضي «العرش» هي قانونا أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة.

كما أكد وزير المالية، أنه بالنسبة للأراضي التي بقيت فلاحية فإن نمط استغلالها يكون بمنح امتياز يخضع إلى أحكام القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وإذا كانت ذات وجهة فلاحية، فإن استغلالها يتم عن طريق الاستصلاح طبقا للمادة 18 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، أما عن الأراضي التي فقدت طابعها الفلاحي فمنها ما وجه للاستثمار وخضع لأحكام الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لأنجاز مشاريع استثمارية، وبالنسبة للأراضي التي أدمجت في المحيطات العمرانية فهي تخضع لأدوات التعمير التي نص عليها القانون رقم 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 الذي يتعلق بالتهيئة والتعمير وتخصص لإنجاز مشاريع تجهيزات عمومية أو مشاريع سكنية من إعانة الدولة.

رئيس مجلس الأمة :

.. عندما يكون القرار السياسي مضمونا بالديمقراطية الحقيقية فتلك هي مناعة الجزائر

وفي نهاية الجلسة، ألقى السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، كلمة، تقدّم في مستهلها بأحر تهانيه وأزكى تبريكاته إلى الشعب الجزائري بمناسبة مقدم شهر رمضان المعظم للعام 1442 ه، كما تطرّق إلى راهن الأوضاع السياسية في البلاد والاستحقاقات المقبلة، والمتمثلة في الانتخابات التشريعية القادمة، المزمع إجراؤها في 12 يونيو 2021، حاثا بالمناسبة المواطنات والمواطنين للتعبئة والتجنيد من أجل الإدلاء بأصواتهم والتعبير عن رغباتهم في كنف الاحترام التام لأبجديات الديمقراطية وحرية التعبير، وأن لا ينصاعوا إلى هواة الاصطياد في الماء العكر... مشيداً بما جاء في الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للأمن برئاسة السيد رئيس الجمهورية، مؤكدا بأن قراراته ليست من قبيل العبث والتهويم... كما دعا كل الغيورين على وحدة البلاد واستقلالها واستقلالية قرارها السياسي إلى التأسي بأسلافهم الشهداء والمجاهدين إبّان الثورة التحريرية المظفرة، والعمل على نبذ خلافاتهم وجعلها وراء ظهورهم، فالمصلحة العليا للوطن تقتضي الترفّع عن كل الخلافات والتباين في وُجهات النظر...

وفيما يلي نص الكلمة :

بعد نهاية أشغال جلستنا لهذا اليوم، نشكر كل الأعضاء على الأسئلة المطروحة، وكذا الأجوبة المقدمة من طرف أعضاء الحكومة، وقد كانت ملفات هامة جدا، تحتاج إلى متابعة وانتباه، لأنها حساسة جدا، خاصة وأن لها علاقة مباشرة مع حياة المواطن.

نحن، خلال هذه المرحلة، و بعد أيام قليلة، على أبواب شهر رمضان الكريم، بعد أيام قليلة، و بهذه المناسبة نبارك لشعبنا ونبارك لأنفسنا بهذا الشهر العظيم؛ في نفس الوقت المرحلة التي تعيشها الجزائر حاليا، سواء من الناحية السياسية أوالأمنية، أو من ناحية ممارسة الديمقراطية، أو من ناحية العلاقات الخارجية، وهذه النواحي كلها مطروحة حاليا، فمنذ يومين، عقد مجلس الأمن اجتماعا تحت إشراف رئيس الجمهورية، من خلال البيان الصادر عن هذا الاجتماع، تبين أننا في مرحلة تتطلب اليقظة والوحدة والمواطنة الحقيقية، لأن الجزائر مقصودة، وهناك هجومات من عدة مواقع. وقد قلت، خلال البيان الأخير لمكتب مجلس الأمة، إننا في حرب إعلامية، اقتصادية وكل هذه الأمور تمس مسار الجزائر. وعليه، فاليقظة مطلوبة، والتجنيد مطلوب أيضا، و يجب أن يكون هناك تفهم من طرف المواطنين في هذه المرحلة التي تعيشها الجزائر.

نحن متجهون نحو الانتخابات، إن شاء الله، بعد رمضان، وسنستكمل مرحلة من المراحل التي بدأناها منذ سنة، وأكثر من سنة، بعد الانتخابات الرئاسية، والمصادقة على الدستور، يأتي الدور على الانتخابات التشريعية، وبها نستكمل، مرحلة بمرحلة، بناء الدولة. في قراءتنا للدستور، الجزائر الجديدة سوف نمارس فيها الديمقراطية الحقيقية، ونحترم رغبات الشعب الجزائري بكل أطيافه، كل الاحترام. إذا منح الشعب الجزائري الأغلبية فعلينا احترامها، لكن في نفس الوقت نحترم المعارضة، والتي نتعامل معها على أساس أنها يمكن أن تكون غدا هي الأغلبية، وهذا ما يسمى بالتداول على المسؤوليات، و التداول على المهام، حسب رغبات الشعب الجزائري، وهذا ما نتّجه إليه اليوم، بيد أنه لا يخدم مصالح الكثير من الجهات، و بصفة خاصة الجهات الخارجية.

عندما يكون القرار السياسي للجزائر مضمونا بالديمقراطية الحقيقية، فتلك هي مناعة الجزائر، فضلا عن الحماية الثانية على الحدود والأمن الداخلي، المنبثقة من الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، بحق وجدارة.

عند تصفحنا للعدد الأخير من مجلة الجيش، أتمنى منكم جميعا أن تطلعوا على افتتاحية هذا العدد، فقد جاء فيها تنبيه من طرف الجيش حول كل هذه المخاطر.

نحن متجهون نحو الانتخابات، وصحيح أن هناك من سيشارك ومن سيمتنع، فعلى الممتنعين عدم القول بأن هذه ليست ديمقراطية، أو المطالبة بالرجوع إلى مرحلة انتقالية، من أراد المشاركة فليتفضل، ومن لم يُرد لا يحق له القول بأن الحلول تكون بكذا وكذا... لقد فتحنا الأبواب والناس تقدمت للترشح بالآلاف، لكن في التصفية الأخير تكون من طرف الشعب.

هذه المرحلة تحتاج إلى الوحدة، أردت التذكير بالناحية التاريخية التي لها أهمية كبيرة، هناك من يعرفها وهناك من يجهلها، وهناك أيضا من نسيها. في سنة 1963، بعد استقلال الجزائر مباشرة، صحيح ومعروف أنه خلال تلك الفترة كانت هناك خلافات وخلافات عميقة، وكان لكل واحد رأي في كيفية تسيير الجزائر، وقعت خلافات، لكن بقيت كمشاكل داخلية، تجاوزناها مثلما تجاوزنا كل محطات الثورة التي كانت فيها خلافات أيضا. عندما نضع هدفا أسمى يكون بإمكاننا تجاوز كل الصعوبات. قلت في سنة 1963 - طبعا - كانت هناك خلافات وهو شيء معروف، أرادت أطراف خارجية في ذلك الوقت استغلال هذه الخلافات، وهجموا على الجزائر، بإعلان حرب، قيل إن هذه المنطقة من الجزائر لنا وتخصنا، وتم احتلالها، بينما نحن منشغلون بمشاكلنا في ذلك الظرف؛ باعتبار أن هناك مشاكل داخلية فإعلان الحرب على الجزائر وأخذ أرضها يكون سهلا، كان ذلك سنة 1963، وهناك من يتذكر هذا، فعندما وقع هذا الهجوم على منطقة تندوف، كان العقيد محمد الحاج، العظيم، رحمه الله، معارضا وله جيشه، في منطقة القبائل،و بعدما وقع الهجوم على الجزائر حمل جنوده واتجه نحو تندوف، من أجل الدفاع عن وحدة البلاد واستقرارها، و سيادتها. إذا ذكرت هذه المرحلة المعروفة، فلأننا نحن الآن في مرحلة يجب فيها على كل مواطن جزائري، غيور على وطنه، وغيور على وحدة البلاد، وغيور على استقلالية القرار السياسي للجزائر أن يساير هذه المرحلة، ونعطي مثالا عن وحدتنا، وأن نفرق بين الأشياء الهامة والأشياء المرحلية، حتى ولو كانت هامة.

اليوم مطلوب منا كلنا.. الأمور مستقبلا ستتوضح أكثر فأكثر، وسنضع النقاط على الحروف، قيل هذا هو العدو، نسميه ونوضح خلفية هذا العدو، ومن الذي هو متواطئ معه، والذي ليس هو في صالح الجزائر. سيأتي وقت حتى نوضح كل هذه الأمور، لكن بهدوء، برزانة، بصراحة، بإبلاغ الشعب بكل الحقائق، ونحن نملك الإمكانيات لذلك، صحيح أن هناك مشاكل اجتماعية، مشاكل اقتصادية، و حتى مشاكل صحية وهذا الوباء الذي عطل كثيرا من المصالح، ليس عندنا فقط، بل في جميع البلدان، ورغم كل هذا ومقارنة مع غيرنا من الدول فنحن متحكمون في الوضع.

يرفع الآن الأذان، صوت الحق، صدق الله العظيم.. قلت في سياق نضالنا، نحن نمر بمرحلة تاريخية للجزائر، نكون أو لا نكون، وسنكون، إن شاء الله..

على كل حال، كانت هذه مناسبة من المناسبات، نتمنى رمضان كريم للجميع، تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعضاء مجلس الأمة يوجّهون أحد عشر (11) سؤالا شفويا إلى خمسة (5) أعضاء في الحكومة

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة، يوم الخميس 22 أبريل 2021، والتي خصصت لتوجيه أحد عشر (11) سؤالا شفويا إلى خمسة (5) أعضاء في الحكومة، تخصّ قطاعات: التربية الوطنية، الصناعة، الفلاحة والتنمية الريفية، السكن والعمران والمدينة، والأشغال العمومية والنقل، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية، وكذا السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وزير التربية الوطنية: إجراءات صارمة تتخذها الوزارة للحد من التسرب المدرسي

• وجه السيد عضو مجلس الأمة، محمد الطيب العسكري، سؤالا شفويا إلى السيد محمد واجعوط، وزير التربية الوطنية؛ بخصوص: التدابير العملية المتخذة للحد من تسرب الأطفال دون سن 16 من المدارس؟

وردا على السؤال أوضح الوزير، بأن إحصائيات وزارة التربية الوطنية تشير إلى أن معدل التسجيل لأطفال 06 سنوات في السنة أولى ابتدائي قد بلغ نسبة 98.7 % سنة 2020/2019، وأن شريحة الأطفال المتمدرسين من 06 إلى 15 سنة قد بلغت 98.36 % ، كما أن نفس الاحصائيات تشير إلى ان نسبة التسرب المدرسي في مرحلة الابتدائي قد بلغت نسبة 0.11 %، و 02 % في مرحلة التعليم المتوسط بين السنة الدراسية 2020/2019 و 2021/2020

وأكد الوزير، بأن الآلية المثلى بالنسبة للوزارة من أجل التصدي للظاهرة و التي هي بصدد تطويرها مع القطاعات المعنية هي متابعة التلاميذ المتخلين ورصدهم عبر الرقم التعريفي الوطني من أجل التدخل في الوقت المناسب. وتتطلب هذه الآلية تجند كل الهيئات المعنية على مستوى قطاع التربية الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات:

• مراجعة كيفيات التقويم البيداغوجي من أجل تحسينه؛

• تفعيل التعليم المكيف للتكفل بالتلاميذ في وضعية تأخر دراسي؛

• دعم وتعزيز المعالجة البيداغوجية والإهتمام بشكل افضل بالتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التعلم لتدارك النقائص، والثغرات لديهم؛

• التقليص من نسب الإعادة وجعله حلا استثنائيا وليس حلا آليا؛

• مراجعة آلية الاختبارات الاستدراكية لتمكين التلاميذ المعنيين من تدارك تعلماتهم والانتقال إلى المستوى الأعلى؛

• تعزيز آلية المرافقة النفسية للتلاميذ والإرشاد المدرسي قصد استكشاف التلاميذ في وضعية هشة والقابلين للتسرب؛

• تعزيز دور الأساتذة في معالجة الصعوبات التي يواجهها التلاميذ، من خلال تحسين طرق التدريس وأساليب التعليم والعلاقة التي تربط المعلم بالمتعلم، وجعل البيئة المدرسية محفزة للتعلم؛

• تعزيز آلية التوجيه المدرسي نحو مؤسسات التكوين المهني في نهاية مرحلة التعليم المتوسط، لتمكين التلاميذ الذين ليست لهم الاستعدادات الكافية لمواصلة الدراسة في التعليم الثانوي من الالتحاق بالتكوين المهني والتمهين للحصول على مهنة او حرفة تؤمن لهم مستقبلهم.

وزير التربية الوطنية: إجراءات توظيف الأساتذة الاحتياطيين تواصلت في ظل جائحة كوفيد - 19

• وعن السؤال الشفوي الذي وجهه السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، إلى السيد وزير التربية الوطنية؛ بخصوص: الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية من أجل توظيف أساتذة التعليم الابتدائي للقوائم الاحتياطية لسنة 2018 ؟

أوضح الوزير في البداية، بأن الوزارة قد سعت سنة 2020 وفي ظل جائحة كورونا، إلى دراسة كل الخيارات الكفيلة بتوفير التأطير التربوي اللازم لضمان التمدرس المستمر والمنتظم للتلاميذ بعنوان الموسم الدراسي 2021/2020 حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة لشغل المناصب التربوية الشاغرة، حيث تم توظيف خريجي المدارس العليا للأساتذة المتخرجين منهم بعنوان سنة 2020، وكذا الفائض المسجل لسنة 2019 على اعتبار أولويتهم في التوظيف وفقا للنصوص القانونية سارية المفعول.

وأضاف السيد الوزير، بأنه قد تم استصدار رخصة استثنائية من طرف مصالح الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري يسمح للوزارة بموجبها بتمديد العمل بالترتيبات المتعلقة باستغلال القوائم الاحتياطية لمسابقتي التوظيف المنظمة بعنوان سنة 2017 للالتحاق برتبتي أستاذ التعليم المتوسط، وأستاذ تعليم الثانوي، وكذا مسابقة التوظيف المنظمة بعنوان سنة 2018 للالتحاق برتبة أستاذ المدرسة الإبتدائية، من أجل شغل المناصب المالية الشاغرة، وكذا المناصب المالية التي ستحرر فعليا، وقد تم في هذا الشأن توظيف عدد مهم من المدرجين في القوائم الاحتياطية المعنية.

وزير الصناعة: نحو تجسيد مشروع إنشاء الديوان الوطني للعقار الصناعي

• ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة، السيد عبد الحق قازي تاني، إلى السيد محمد باشا وزير الصناعة؛ والمتعلق بعجز الاستثمار خارج المحروقات عن مواكبة الحركية الديناميكية الدولية؟ وعن استراتيجية القطاع من أجل إصلاح وتهيئة وتسيير المناطق الصناعية؟

أوضح وزير الصناعة بخصوص عجز الاستثمار خارج المحروقات، بأنه بمجرد اعتماد مشروع خطة عمل الحكومة، تم الشروع في الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالاستثمار من اجل معالجة النقائص التي يعاني منها الاستثمار، من أجل تسهيل عملية الاستثمار، ما يسمح بتحسين الاستثمار المنتج وتحسين جاذبيته، من بينها مراجعة قاعدة 49 /51، مع الإبقاء عليها فقط في القطاعات الاستراتيجية، وكذا إلغاء حق ممارسة الشفعة.

كما أكد وزير الصناعة، على أن الوزارة بصدد الانتهاء من إعداد مشروع أشغال إعادة تأهيل 15 منطقة صناعية كدفعة أولية أعطيت لها الأسبقية لعدة عوامل كأهمية المنطقة الصناعية وعدد المتعاملين الاقتصاديين المتواجدين بها والموزعة على عدة ولايات، كما أن العملية ستتم باللجوء إلى إمكانيات وطنية بحتة من مادة اولية ووسائل الانجاز، مشيرا إلى أن هذه العملية من شأنها تجديد ما يعادل 1967 هكتار مما سيحد من معاناة 2235 متعامل اقتصادي.

كما صرح وزير الصناعة، بأنه قد اقترح مشروع مرسوم تنفيذي قيد الدراسة من اجل إنشاء هيئة وحيدة ذات بعد وطني للتكفل بالاشكالية المتعلقة بالعقار الصناعي من كل جوانبه تسمى « الديوان الوطني للعقار الصناعي» حيث سيعتبر الأداة الرئيسية للدولة في تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالعقار الصناعي والتي سيتم تزويدها بهياكل على المستوى المحلي.

العمل بالامتياز الجبائي يرمي إلى جذب الاستثمار وتحفيز المستثمرين على تجسيد مشاريعهم في كل جهات الوطن

• كما رد السيد محمد باشا، وزير الصناعة، عن سؤال السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، حول: دور الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) في مجال استيراد الآلات والمعدات المستوردة، وما شابها من تضخيم في الفواتير ؟

وأجاب الوزير، بخصوص المبالغ الضخمة التي صُرفت بالعملة الصعبة على المعدات الضخمة، فلقد تم إعداد دراسة معمقة لإحصاء تلك المبالغ من طرف لجنة وزارية مشتركة منصبة على مستوى وزارتي المالية والصناعة سنة 2020 في إطار مراجعة قانون الاستثمار، حيث شملت الدراسة أثر النفقات الجبائية المتمثلة في الاعفاءات الجبائية والتحفيزات الضريبية والجمركية على الاستثمار خلال الفترة الممتدة من 2016-2019 .والتي خلصت إلى النتائج التالية:

قيمة الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تحصيلها خارج النظام التفصيلي التفضيلي تقدر بحوالي 714 مليار دينار، منها 256 مليار دينار تتعلق بالحقوق الجمركية، 458 مليار دينار تتعلق بالرسم على القيمة المضافة، وتعتبر هذه الأجهزة موجهة للإنتاج وليست للاستهلاك المباشر، حيث أن وضعية الصناعة الحالية تحتم علينا استيراد هذه المعدات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

وبخصوص توقيف العمل بالامتياز الجبائي، أكد وزير الصناعة، محمد باشا، بأن هذا الإجراء من شأنه إعاقة ترقية الاستثمار وتطويره لأن العمل به وفق منظومة متكاملة من المزايا والتحفيزات يرمي إلى جذب الاستثمار وتحفيز المستثمرين على تجسيد مشاريعهم في كل جهات الوطن.

تصدير المنتجات الفلاحية .. سيسمح بتوفير مداخيل للفلاحين وللمتعاملين

• ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد مليك خذيري، حول الإستراتيجية المتخذة لتسهيل رفع تصدير المنتجات الفلاحية؟

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحميد حمداني، أن مجال التصدير يعد قيمة مضافة للمنتجات الفلاحية يسمح بتوفير مداخل وثروات أضافية للفلاحين ولمختلف المتعاملين، كما يعتبر عاملا أساسيا في تحفيز الشعب الفلاحية لتحسين الإنتاجية كما ونوعا. ومن أجل ذلك تم اتخاذ جملة من الإجراءات لتسهيل عملية التصدير وتقليص من البيروقراطية وترسيخ مبدأ لا مركزية لمراقبة المنتجات الفلاحية محل التصدير ، وتقليص مدة معالجة الملفات الفلاحية السريعة التلف

من طرف هيئات الرقابة الصحية على المستوى الوطني، بالإضافة إلى إنشاء منصات لوجيستية وكذا تثمين المنتوجات الفلاحية عن طريق إنشاء التعرف على الجودة من خلال وسم المنتجات الفلاحية.

ونظرا للفائض الذي سجله المنتوج الفلاحي خلال موسم 2019-2020 ،وبفضل الإجراءات التي تم وضعها تم تصدير كميات من المنتوجات الفلاحية للعديد من الدول الأوروبية والإفريقية والعربية، حيث بلغت قيمة المنتوجات الفلاحية الكلية التي تم تصديرها خلال 10 أشهر الأولى لسنة 2020 1.1 مليار دولار منها 347.4 مليون دولار من المنتجات الغذائية، حيث تم تصدير 53.2 ألف طن من الفواكه بقيمة 55 مليون دولار وعظمها تمور. كما تم تصدير 6955 طن من الخضروات بقيمة أكثر من 2 مليون دولار.

أما فيما يتعلق بفتح المجال الجوي والبحري للخواص ، فأكد الوزير أن برنامج الحكومة يهدف إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات، وعليه فسيتم السهر على أن تكون التدابير المتوفرة لا سيما في النقل البحري والجوي تمس كل القطاعات المعنية.

تدابير تحفيزية لتشجيع المستثمرين في الشعب الإستراتيجية

• ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد عبد القادر جديع ،حول الإجراءات المتخذة لدعم المستثمرين للحصول على حصصهم من مادة القمح والمواد الأولية لمادة الحليب ؟

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الحميد حمداني، أن قطاعه قد وضع عدة تحفيزات لتشجيع الإستثمار في الشعب الإستراتيجية والموجهة نحو الخواص، لاسيما في المناطق الجنوبية من خلال عدة إجراءات وهي

• تسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على العقار الفلاحي

• إنشاء بوابة إلكترونية لتمكين المستثمرين من تسجيل طلباتهم للاستثمار

• تخصيص 136 ألاف هكتار كمرحلة أولى من الأراض الفلاحية قصد الاستثمار ، كما تم تخصيص مساحة أضافية تقدر بـ 500 ألف هكتار موجهة أيضا للاستثمار.

وهذا ما سيسمح حسب الوزير من إعطاء الأولوية لهؤلاء المستثمرين لإنتاج موادهم الأولية على غرار مادة القمح أو الحليب.

وحول عملية التمويل المطاحن بحصص القمح ، فأوضح الوزير أن هذه العملية تتم طبقا للإجراءات التي حددتها السلطات العمومية من خلال قرارات المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 29 نوفمبر 2015 ، والتي تقضي بضرورة توقيف تزويد المطاحن الجديدة بكمية القمح التي يسلمها الديوان الجزائري للمهن للوحدات الجديدة والمطاحن التي يتم توسيع قدراتها أو عصرنة منشأتها وكذا القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء المنعقد في 12 أفريل 2017 التي تحث على توقيف تزويد المطاحن الجديدة المنشأة بمادة القمح والتي هي ليست حيز الخدمة.

مؤكدا في السياق ذاته، أنه لحل هذه الإشكالية تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة مشكلة من قطاعات الفلاحة، المالية، الصناعة والتجارة لدراسة كل الملفات العالقة وإيجاد الحلول المناسبة لأكثر من 200 مطحنة.

أما بخصوص عملية الإستثمار في الملبنات وتزويدها بالمادة الأولية للحليب ، فسيتم -حسب الوزير- وضع خريطة توزيع الحليب المدعم بدقة من أجل تقليص المسافات وتوفير المادة للجميع ، مع إمكانية إدماج أكبر عدد من الملابن حسب الكميات المتوفرة .

منوها في الأخير، أنه قد تم وضع جملة من التدابير التحفيزية لتسهيل الاستثمار على غرار الحصول على العقار الفلاحي وكذا تطوير تربية الحيوانات المنتجة للحليب وكمية إنتاج الأعلاف.

إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة ملفات الاستثمارات السياحة العالقة

• ردا عى سؤال عضو مجلس الأمة السيد عفيف سنوسة حول أسباب رفض المصالح الفلاحية المحلية الترخيص لمشاريع سياحية في مناطق التوسع السياحي؟

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد.عبد الحميد حمداني ، أنه تم الإعلان عن إنشاء 16 منطقة توسع سياحي على مستوى ولاية مستغانم، بموجب المرسوم رقم 232/88 المؤرخ في 5 نوفمبر 1989 والمتضمن الإعلان عن مناطق التوسع السياحي ،إلا أن 14 منطقة معلنا عنها لم يتم قبولها لأحد الأسباب الآتية:

• عقار فلاحي داخل مناطق التوسع السياحي المعلن عنها،

• أو أن هذه المناطق تشمل أراض غابية تابعة للأملاك الغابية الوطنية والتي يجب حمايتها والمحافظة عليها،

• لعدم وجود مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي المعلن عنها.

أما بخصوص التنسيق بين وزارة الفلاحية والسياحة عند تحديد مناطق التوسع السياحي، أوضح الوزير أنه قبل عرض مشروع مخطط التهيئة السياحية على اللجنة الولائية المكلفة بالتنمية السياحية من قبل المصالح المحلية لقطاع السياحة، تستشار إجباريا جميع المصالح التقنية المحلية لاسيما منها مصالح الغابات، ثم يعرض مشروع المخطط أمام اللجنة الولائية المكلفة بالتنمية السياحية وبحضور القطاعات المحلية المعنية لدراسة والموافقة، وبعد الموافقة يقوم والي الولاية بتسليم مشروع ملف التهيئة السياحية إلى قطاع السياحة والذي يقوم بعرضه أمام الأمانة العامة للحكومة وبحضور جميع القطاعات بموجب القانون رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي.

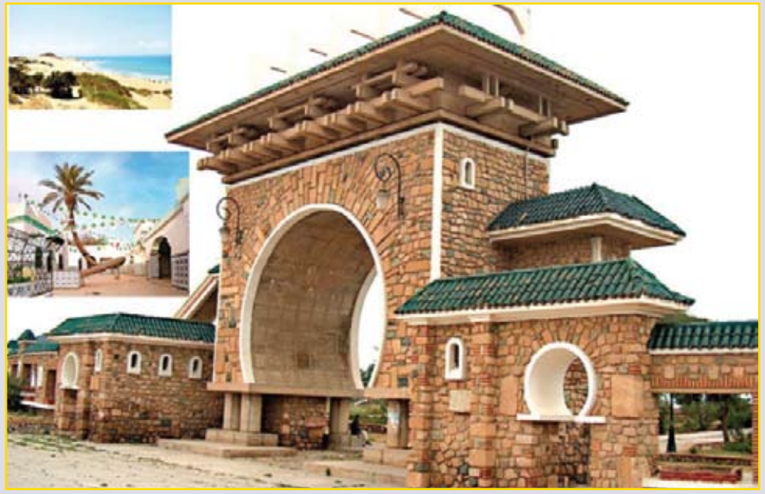

مضيفا في نفس السياق، عن إنشاء لجنة وزارية مشتركة بين قطاع الفلاحة والسياحة لدراسة ملفات الاستثمار العالقة لإيجاد الحلول المناسبة، وتمكين المستثمرين بتسجيل مشاريعهم على ارض الميدان طبق لما يسمح التشريع المعمول به لاسيما حماية الأراضي الفلاحية التي كرسها الدستور

وزير السكن والعمران والمدينة: شبابيك موحدة لتسهيل الطلبات

• ردا عن سؤال السيدعبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة، محمد طارق بلعريبي، حول: العراقيل التي يواجهها المرقون العقاريون والخواص، في علاقاتهم مع مديريات التعمير، حين طلب رخص البناء أو التجزئة أو التعمير، وما الحلول المقترحة لإزالة هذه العوائق؟

أوضح الوزير، بأن قطاع السكن بادر إلى التكفل بالإنشغالات المطروحة، وهذا من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 19/15 المؤرخ في 25 جانفي 2015، المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 20/342 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، والمتضمن جملة من التسهيلات والتخفيفات للملف المطلوب، لا سيما عدد الأوراق والنسخ المطلوبة، وكذا اختزال آجال الدراسة والتسليم من خلال إنشاء الشبابيك الموحدة والتي تعتبر من أهم الإجراءات المجسدة للامركزية والتي تسمح بإضفاء الفاعلية في معالجة الملفات والردود للمواطنين.

العمل على إزالة المهلات العشوائية والتي لا تستجيب للمقاييس التقنية

• ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة، السيد محمد بوبطيمة، إلى السيد كمال ناصري وزير الأشغال العمومية والنقل؛ حول: المعايير المعتمدة في وضع المهلات وتفادي العشوائية في ذلك؟

أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد كمال ناصري، أن الطرق الجزائرية تشهد انتشارا عشوائيا للمهلات،والتي لا تستجيب للمقاييس والشروط التقنية والإدارية، والتنظيمية المحددة في النصوص القانونية المعمول بها، وأنه للتصدي لهذه الظاهرة، تم إصدار تعليمة وزارية مشتركة بين وزارتي الداخلية والأشغال العمومية والنقل، في 27 فيفري 2016 من أجل إزالة المهلات العشوائية، و إعادة النظر في تلك التي لا تخضع للمعايير التنظيمية والتقنية.

وبهذا الخصوص أكد الوزير ، أنه قد تم إلى غاية 31 ديسمبر 2020 إحصاء ما

يقارب 49612 ممهل، منها 908.11 مرخص به ومطابقة للمعايير، أي بنسبة

24 % من مجموع الممهلات، و37704 لا تستجيب للمعايير التقنية والشروط القانونية، يتواجيد جلها على مستوى الطرق الولائية والبلدية و الحضرية.

مضيفا في نفس السياق، بانه قد تمت معالجة 14679 ممهل ، إذ تم نزع 703.4 وإعادة تأهيل 976.9 آخر حسب المقاييس المطلوبة، و العملية متواصلة من طرف السلطات المحلية إلى غاية القضاء على هذه الظاهرة.

جيجل: مشاريع سكنية معتبرة للولاية

• ردا عن سؤال السيد فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛ محمد طارق بلعريبي، بخصوص: واقع قطاع السكن بولاية جيجل؟

أوضح الوزير، بأن السكنات المسجلة ضمن مشروع السكن الترقوي المدعم لسنة 2010 تقدر بـ 890 وحدة سكنية، حيث تم الانتهاء وتوزيع 370 وحدة سكنية، بينما لا تزال 520 وحدة سكنية في طور الانجازبنسبة تقدم في الأشغال تفوق 30 % عقب رفع جميع العراقيل التي كانت تواجه هذا البرنامج، وإعادة إسناد المشاريع 2017/2016 إلى سبعة (07) مرقيين عقاريين بدل اولئك المرقيين المتقاعسين والذين كانوا سببا في تأخير عمليات الانجاز، ويتوقع الانتهاء من إنجاز هذه السكنات مع بداية 2022.

وبخصوص برنامج السكن الترقوي المدعم 2018 صرح الوزير، فقد تم تبليغه للولايات على النحو التالي:

1000 وحدة سكنية سنة 2018 حيث تم تعيين المرقين العقاريين المكلفين بترقية هذا البرنامج وتم الانطلاق في 410 وحدة سكنية والاشغال بها جارية، و590 وحدة سكنية مبرمجة للانطلاق خلال السنة الجارية بعد رفع العراقيل التي تواجهها كتنازل بعض المرقين العقاريين وإعادة إسناد المشاريع مجددا مع حل مشاكل العقار المتعلقة بهذه المشاريع .

500 وحدة سكنية سنة 2019، تم الانطلاق في 60 وحدة سكنية أما 440 وحدة المتبقية فإنه مبرمج إنطلاقها السنة الجارية.

100 وحدة سكنية سنة 2020 فلقد تم اختيار الأوعية العقارية، كما تم الإعلان على الدعوى للمشاركة من طرف المرقين العقاريين المهتمين يوم18 أفريل 2021.

الطريق الرابط بين البويرة- تيزي وزو: الحصة مالية تكفي لتغطية إنجاز الأشغال

ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة، السيد سليمان زيان، إلى السيد كمال ناصري، وزير الأشغال العمومية والنقل؛ بخصوص: الغلاف المالي المتعلق بالطريق الرابط بين ولايتي البويرة وتيزي وزو؟

أكد الوزير، في إطار المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة 2025/2005 والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، تم برمجة انجاز 24 طريق سريع يتم ربطها بالطريق السيارشرق-غرب حسب الأولوية،ومنها محور ولاية تيزي وزو- البويرة والمتمثل في مشروع انجاز الطريق السريع الرابط بين مدينة تيزي وزو والطريق السيار شرق-غرب على مستوى محول الجباحية (البويرة)، على مسافة 48كلم.

وأضاف السيد كمال ناصري وزير الأشغال العمومية والنقل، بأن إنجاز هذا الطريق السيار سيعزز المبادلات التجارية والاقتصادية بين ولاية تيزي وزو وولايات الهضاب العليا ، و تنقل الأشخاص نحو المناطق الشرقية والوسطى للوطن، و يخفف الضغط ، بالتالي على الطريق الوطني رقم25 ،الذي يربط رواوة بولاية المدية ببغلية ولاية بومرداس مرورا بذراع بن خدة وذراع الميزان، و الذي يشهد حاليا حركة مرورية كثيفة ويسجل حوادث مرورية خطيرة.

وبخصوص تحويل المبلغ المالي للمشروع لسنة 2021 صرح الوزير، بأنه تم تخصيص مبلغ مالي قدره 5 خمسة ملايير دج كاعتمادات الدفع بعنوان ذات السنة، وهو ما سيغطي تكاليف الأشغال التي ينتظر إنجازها هذا العام، وسيتم تخصيص أغلفة مالية إضافية في حال تطلب الأمر ذلك.

كلمة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة في ختام أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 22 أفريل 2021

رئيس مجلس الأمة :.. علينا التجند كرجل

وفي ختام جلسة الأسئلة الشفوية ، نوّه السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، بقرار السيد رئيس الجمهورية، حول الذاكرة عبر تكريس يوم 27 ماي (تاريخ اعدام الشهيد محمد بوراس) يوما وطنيا للكشافة الإسلامية، مجزلا شكره إلى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية على ذلك، مستذكرا بالمناسبة الماضي النضالي الحافل لهذه المؤسسة الكشفية العريقة التي تأسست العام 1936، وكانت خزانا بل ومدرسة لتكوين العديد من الشخصيات المجاهدة كالشهيد البطل العربي بن مهيدي، والشهيد سويداني بوجمعة وآخرين...

كما اغتنم السيد رئيس مجلس الأمة هذه السانحة، ليذكر بالمراحل التي خطتها الجزائر منذ انطلاق الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019، إلى إنتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية، إلى تزكية الشعب الجزائري لدستور الفاتح نوفمبر 2020، وصولا إلى الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 12 جوان 2021، مؤكدا بأن الشعب هو مصدر كل السلطات...

السيد صالح قوجيل، طمأن الحضور بأن الجزائر ستبقى قوية وشامخة ضد كل من يحاول النيل منها ومن مؤسساتها... داعيا الجميع إلى الإسهام في تثبيت مفهوم الممارسة الديمقراطية في الجزائر... ليخلص في ختام مداخلته بالقول بأن مناعة البلاد الحقيقية تكمن في ركيزتين إثنتين هما: الديمقراطية والجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، والذين من شأنها الحفاظ على وحدة البلاد وحدودها الإقليمية... مشيراً إلى الأطراف التي تحاول فرض رأيها من منطق الأنا الصائبة، محذراً من الأيادي التي تحاول تعكير صفو الديمقراطية في بلادنا، والتي كان آخرها اعتقال مصالح الأمن الوطني بولاية الجزائر لشبكة إجرامية تمارس نشاطا تحريضيا بتمويل من ممثلية دبلوماسية مقيمة ببلادنا... مبرزاً بأنها أطراف لا يمكن التفاوض معها، مستشهداً بالآية الكريمة (رقم 14) من سورة المطففين « كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » صدق الله العظيم.

وفيما يلي النص الكامل للكلمة:

شكرا للسيد الوزير؛ لقد وصلنا إلى نهاية أشغال جلستنا.

في هذه الجلسة الرمضانية، تم تداول ملفات هامة في قطاعات هامة كالصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية، والنقل، وهي تعتبر ملفات هامة جدا، ومن خلال المناقشة برزت أشياء كثيرة، رغم طول التدخلات التي كانت مهمة أيضا.

لابد من الأخذ بعين الاعتبار هذا في معاملاتنا، لأن دورنا يكمن في المراقبة والتنبيه وليس المراقبة فقط.

الشكر للجميع، وفي نهاية اللقاء، أريد فقط أن أنوه بالقرار الأخير الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية، حول الذاكرة وتعيين يوم 27 ماي يوما خاصا بذكرى الكشافة الإسلامية الجزائرية، وهذا التاريخ يذهب بنا بعيدا في أعماق تاريخنا، وهو في الحقيقة تاريخ تأسيس الكشافة الإسلامية سنة 1936، وانطلاقتها الأولى التي سميت «بالفلاح».

هذه المنظمة العريقة التي كانت مدرسة للوطنية، ومدرسة لتحضير الشباب للمستقبل، للمعركة، وكثير من المجاهدين والقياديين للثورة كانوا قد التحقوا بهذه المنظمة كبن مهيدي رحمه الله، سويداني بوجمعة وآخرين.

كل الشكر لهذا القرار الذي اتخذ، وسنتذكر هذه المرحلة كل سنة يوم 27 ماي إن شاء الله.

إننا في مرحلة من المراحل الهامة التي تعيشها الجزائر في تاريخها المعاصر، التحولات الكبرى الهامة المرجوة، والتي تحدد - حقيقة - مصير الجزائر، ومكانة الجزائر أمام الأمم وفي تاريخ مصير الشعوب.

صحيح أننا محطة بعد محطة، وشهرا بعد شهر، نطبق ما نادى به «الحراك» في فيفري 2019، من البداية، وما كان يطالب به أساسا،

واحد لتحقيق الممارسة الديمقراطية في الجزائر

وهو إلغاء امتداد العهدة الرابعة، وإلغاء العهدة الخامسة؛ وكان يطالب بتطبيق المادة 7 و8 من الدستور، أي الرجوع إلى الشعب، وكل الحراك كان على هذا القول.

واليوم - الحمد لله - رجعنا إلى الشعب، ولكن الرجوع إلى الشعب يكون بمراحل، لترسيم المؤسسات، والمؤسسة الأولى التي لابد أن ترسم هي المؤسسة الرئاسية، ولقد تم ذلك.

وهذا بالرجوع إلى الشعب طبقا للمادة 7 و 8 من الدستور، وبعدها رسمنا طريق المستقبل، بوضع دستور يحدد مفهوم الدولة، ومفهوم الممارسة الديمقراطية، ويحدد دور العدالة كميزان للدولة.

لقد دخلنا اليوم في مرحلة أخرى، وعدنا إلى الشعب مرة أخرى، لاختيار ممثليه بكل حرية وبكل نزاهة، لا يوجد أحد اليوم سواء كان مسؤولا أو غير مسؤول، يستطيع أن يعرف الأغلبية في الانتخابات التشريعية القادمة، لا أحد يعلم، من قَبْلُ كان يمكن تصور ذلك، ولكن في الأوضاع الحالية لا أحد يمكن أن يتصور، لأن الكلمة الحقيقية للشعب، لأننا نظمنا أنفسنا ليعبر الشعب بكل حرية وبكل نزاهة، عن ممثليه في هذا المجلس!!

بعدها ستأتي مراحل أخرى، وبناء الدولة سيكون على مستوى أفقي وعمودي، البلدية دورها ومكانتها، الولاية دورها كإقليم، وممثلو الشعب في المستويين البلدي والولائي.. كلها تتكامل في بوتقة الدولة كدولة.

اليوم الشيء الملاحظ، ونحن نرى ونتابع ونواصل العمل، لما نسمع خطابات أخرى منعكسة تماما، كأننا مازلنا في البداية، ما هوالمقصود؟ لابد من الوصول إلى خلاصة، الآن وصلنا إلى مرحلة ولابد من خلاصة، وأذكركم بمقولة الشاعر الإنجليزي الشهير شكسبير «نكون أو لا نكون» هذا هو السؤال، وهذا السؤال مطروح لنا جميعا.

هل ستبقى الجزائر واقفة شامخة بمبادئها ومواقفها، ونرفع رؤوسنا أمام كل القضايا المطروحة ونقول كلمتنا الحقيقية، أم أن نحب جزائر أخرى؟

نحن نعمل ونناضل ونتجند كلنا مادامت مرجعيتنا هي نوفمبر، واليوم فتحنا ملف الذاكرة، حتى المفاهيم السابقة حول التاريخ لابد من إعطائها مفهومها الحقيقي؛ لقد كافحنا الاستعمار الفرنسي وفرقنا بين الاستعمار الفرنسي والشعب الفرنسي!

ولما تم إخراج الاستعمار الفرنسي من بلادنا، عاد إلى فرنسا وتنظم كجمعيات، كأحزاب، كلوبيات، كلهم ضد الجزائر، ونحن نسمع ونقرأ، فهم لا يحبون الخير للجزائر، ودائما يعرقلون الجزائر، وبصفة خاصة في بناء الديمقراطية في الجزائر، فأعداء الجزائر وحتى الأشقاء منهم لا يحبون ديمقراطية حقيقية في الجزائر، لأن الديمقراطية الحقيقية هي مناعتنا، لا أحد يستطيع التدخل في شؤوننا الداخلية، لأن الديمقراطية هي المناعة، وعلى هذا لابد كلنا كرجال ونساء وشباب في هذه المرحلة، أن نتجند كرجل واحد لتثبيت هذا المفهوم الحقيقي لممارسة الديمقراطية في الجزائر.

صحيح أنها مناعة، ولكن في نفس الوقت لدينا مناعة أخرى، والحمد لله، وهي الجيش الوطني الشعبي المرتبط بنوفمبر، والذي يعطي مفهوم سليل جيش التحرير الذي حرر البلاد.

تعتبر الديمقراطية والجيش ركيزتين لحفظ الوحدة والحدود، وصد التدخلات الخارجية، وقد شهدنا القبض على شبكة مثقفة وتحمل آلات تقنية للتشويش على الجزائر وممولة من طرف سفارة من السفارات، وهذا في الجزائر العاصمة فإلى، أين نحن ذاهبون؟ هذا رأيناه فقط، وقد وصلنا إلى وقت أصبحت فيه كل الأمور واضحة وظاهرة، وكما قلت نكون أو لانكون.

يقول المثل «الجاهل الجهل البسيط، يمكن مناقشته وقد يعود عن رأيه، أمّا الجهل المركب فلا يمكن معالجته» وقد نزلت فيه آية قرآنية، بسم الله الرحمن الرحيم «كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون» صدق الله العظيم.

في النهاية وبهذه المناسبة الرمضانية، أتمنى لكم كل الهناء، ورمضان كريم لكم، ولشعبنا، وإلى اللقاء مرة أخرى إن شاء الله، وتحيا الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، والجلسة مرفوعة.

جلسات إستماع

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة تستمع إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

«الواقع والآفـــــاق"

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية تستمع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الحصيلة ومخطط العمل المستقبلي»

لجنة الفلاحة والتنمية الريفية تستمع إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

«تحديات الراهن والمستقبل» ...

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية تستمع إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

«الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر»

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة تستمع إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

الواقع والآفاق

عقدت، لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة، برئاسة السيد محمد أخاموك، يوم الثلاثاء 19 يناير 2021، بمقر المجلس، وبحضور السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بالتشريع والعلاقات مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة، وأعضاء عن المجلس، جلسة استماع إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد الهاشمي جعبوب، حول موضوع «قطاع العمل، التشغيل، والضمان الإجتماعي... الواقع والآفاق»، وقد حضر هذا الاجتماع وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

جلسة إستماع

رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

جلسة الاستماع .. فضاء لتدارس منظومتنا الوطنية الخاصة بالـــعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.. والآفاق المستقبلية لها

وفي كلمته الترحيبية والتقديمية، أوضح السيد محمد أخاموك، رئيس اللجنة إلى أن جلسة الاستماع هذه تندرج ضمن برنامج عمل لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني للمجلس الأمة، وتأتي لتكريس مبدأ من أهم المبادئ التي نص عليها الدستور في مادته 117 وهي أن يبقى البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية وفيا لثقة الشعب وتطلعاته، وكذا في إطار صلاحيات اللجان الدائمة لغرفتي البرلمان طبقا للمادة 157 من الدستور، والتي بموجبها يمكن للجان البرلمانية سماع أعضاء الحكومة حول كل مسألة تتعلق بالمصلحة العامة .

مضيفا أن الدولة كانت وستظل دائما وفية لطابعها الاجتماعي مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وذلك تطبقا وتعهدات والتزامات السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ضمن برنامجه الانتخابي الرئاسي لبناء جمهورية جديدة.

وفيما يلي نص الكلمة :

بسم الله الرّحمن الرّحيم

والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم؛

زميلي السيد نائب رئيس مجلس الأمة، مُكلّفٌ بالتشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني؛

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني الموسعة إلى أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

إطارات مجلس الأمة؛

أسرة الصحافة والإعلام؛

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أَوَدُّ في البداية أن أُرحّبَ - أصالة عن نفسي ونيابةً عن زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الحاضرين معنا - بمعالي وزير العمل والتشغيل والتضامن الوطني، في رحاب مجلس الأمّة.

أَشْكُرُكُم معالي الوزير على تلبية دعوتنا وتشريف هيئتنا ولجنتنا بِحُضُورِكم معنا اليوم هذه الجلسة.

كما أغتنم هذه السانحة لأقدّمَ لكم أيضًا التهنئة على الثقة التي حظيتم بها من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون لتولي حقيبة وزارية في غاية الأهمية والاستراتيجية ضمن الحكومة وفي برنامج السيد رئيس الجمهورية في بناء جمهورية جديدة.

زميلاتي، زملائي،

ها نحن نستعيد وتيرة نشاطاتنا الرقابية التي حال الظرف الصّحي الإستثنائي الذي تعرفه بلادنا والعالم دون الإتيان به.

وبتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة ينعقد هذا اللقاء اليوم كانطلاقة أولى في بداية السنة الميلادية الجديدة 2021 لنشاط جلسات الاستماع إلى أعضاء الحكومة.

ويندرج هذا اللقاء أيضًا ضمن برنامج عمل لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة بعنوان السنة البرلمانية 2020 – 2021؛ كما يأتي أيضًا تكريسًا لواحد من أهم المبادئ التي نَصّ عليها الدستور في مادتهُ 117 وهي أنّ «يبقى البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية، وفيًّا لثقة الشعب وتطلّعاته»؛ وكذا في إطار واجبات وصلاحيات اللجان الدائمة بغرفتي البرلمان من خلال المادة 157 من الدستور التي تنص على أنّه «يُمكن للجان البرلمانية سماع أعضاء الحكومة حول كلّ مسألة تتعلّق بالمصلحة العامّة».

إذن نلتقي اليوم، في هذا الفضاء من مقر مجلس الأمّة، لِنَتَدَارَسْ مع السيد الوزير، بعض جوانب منظومتنا الوطنية الخاصة بالعمل والتشغيل وكذا قطاع الضمان الاجتماعي خاصّة في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها بلادنا جراء جائحة كوفيد - 19 والآفاق المستقبلية له.

يعلم الجميع أنّ الدولة كانت وستظلُ دائما وفيّة لطابعها الاجتماعي، بحيث أنّ كل التحويلات الاجتماعية حافظت على مستواها، إن لم نقل إنّها تتزايد في كل سنة، وهذا ما تؤكده قوانين المالية العادية والتكميلية، ومهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد.

قانون المالية لسنة 2021 حمل تدابير واعتمادات مالية معتبرة

وخير دليل على ذلك ما حمله قانون المالية لسنة 2021 من تدابير واعتمادات مالية معتبرة وهامّة تخصُّ قطاع العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، حيثُ نلمس اليوم الإرهاصات الأولى لتجسيد تعهدات والتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون ضمن برنامجه الانتخابي الرئاسي لبناء جمهورية جديدة ولا سيما في هذا المجال أو القطاع، حيثُ تعهد بالحفاظ على النظام الوطني للضمان الاجتماعي والتقاعد عن طريق توسيع قاعدة الاشتراكات، وإنشاء فرع التقاعد التكميلي في إطار الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وغيرها من الإجراءات الواعدة.

بطبيعة الحال، نُثمّن هنا جهود الحكومة في تجسيد ذلك ميدانيًا من خلال خطة عملها من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية التي حظيت بتزكية غرفتي البرلمان.

وحتى لا أسترسل كثيرا، أقف عند هذا الحدّ، وسأفسح بعد قليل المجال للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتنويرنا حول كل هذه القضايا المهمة والجهود المبذولة من طرف الحكومة والعقبات التي تحول دون تحقيق الهدف المنشود والإجراءات المتخذة لتجاوز ذلك؛ وهو الذي حظي بثقة السيد رئيس الجمهورية لتسيير قطاع استراتيجي وحيوي في حياة الأمّة لكونه يتقاطع مع كل القطاعات الأخرى وأكثر من ذلك هو مُفترق القطاعات.

إذن، نستضيف اليوم السيد الهاشمي جعبوب، للاستماع إليه حول عديد المواضيع التي تتعلّق بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيثُ اخترنا عنوانًا جامعًا لهذه الجلسة: «قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: الواقع والآفاق». صحيح، هي مواضيع عديدة ومتشابكة وأحيانًا مُعقّدة ولكن لنا الثقة الكاملة في قدرة السيد الوزير في التحكّم فيها واستعداده الدائم لفتح النّقاش حولها.

هذا، وقد فَضّلْنَا أن نُحدّد في البداية بضعةَ محاور تسهيلاً للنقاش مع السيد الوزير في هذه الجلسة حول مواضيع وقضايا نراها مُهمّة وتتصدر المشهد الوطني في بلادنا، وتتعلّق أساسًا بـ:

- علاقات العمل خاصّة في ظل جائحة كوفيد - 19 والإجراءات المتخذة من أجل تخفيض الآثار السلبية لذلك على مناصب وعلاقات العمل.

الخطة الجديدة للقطاع في مجال التشغيل خاصّة تلك التي تعتمد آليات مستحدثة لإدماج جميع أصحاب عقود ما قبل التشغيل.

- سوق العمل إلى جانب تسريح آلاف العمال وأثر ذلك في تفاقم الاختلالات الهيكلية لصندوق الضمان الاجتماعي وحتى صندوق التقاعد وكيفية استعادة توازنهما المالي ... بما في ذلك الدور والالتزامات التي أُنيطت مؤخرًا بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للتكفّل بآثار جائحة كوفيد - 19.

- الآفاق المستقبلية للقطاع ككلّ.

ثُمّ نَفْسَحُ المَجَال للزميلات والزملاء للتّعبير عن انشغالاتهم وطرح استفساراتهم وتساؤلاتهم؛ وربما ستبرز خلال النقاش قضايا أخرى ذات صلة بموضوع هذه الجلسة وسيتولى السيد الوزير فيما بعد الردّ عليها.

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يؤكد :

.. نحو تنفيذ إستراتيجية وطنية متكاملة لترقية الشغل ومحاربة البطالة وتحسين التغطية الاجتماعية

وفي عرضه أمام لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة، ذكر السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بأن قطاعه يقوم على ثلاثة ركائز وهي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويعكف في هذا الصدد على تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج القطاع المنبثق من مخطط عمل الحكومة.

وفيما يلي نص الكلمة :

السّيّد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني المحترم؛

السّيّدات والسّادة أعضاء اللجنة المحترمات والمحترمون؛

السّيّدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة.

أُسْرَةَ الإعلام

الحضور الكريم

السّلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته

السيد الرئيس؛

اسمحوا لي بداية أن أعبر لكم عن سعادتي بتواجدي بين هذه الوجوه الطيبة الممثلة للمواطنين والمواطنات، وفي هذا الصرح الدستوري، ألا وهو مجلس الأمة لما لهذه المؤسسة من دور وثقل باعتبارها صمام أمان للنظام المؤسساتي للدولة بالنظر لصلاحياتها وتركيبتها البشرية.

كما أتقدم لكم السيد الرئيس ولكل أعضاء اللجنة الموقرة بالشكر الجزيل على كرم الدعوة واستضافتنا ومنحنا الفرصة لعرض واقع وآفاق قطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي أمامكم في مداخلة مختصرة.

أرجو أن تتبع مداخلتي هذه بمناقشات مستفيضة تسمح لنا بالإطلاع على إنشغالات المواطنين والمواطنات ذات الصلة بالقطاع الذي أتولى تسييره، وكذا إمدادنا بملاحظاتكم واقتراحاتكم بالنظر لمعارفكم وخبرتكم وتواصلكم الدائم مع المواطنين.

واستهل مداخلتي، بالتذكير بأن قطاعنا يقوم على ثلاثة ركائز وهي العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ويعكف في هذا الصدد على تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج القطاع المنبثق من مخطط عمل الحكومة.

اعتماد معايير العمل الدولية

في مجال العمل، تسعى الجزائر وبصفتها عضو في منظمة العمل الدولية، إلى اعتماد معايير العمل الدولية، المتضمنة في الاتفاقيات التي صَدّقَت عليها بلادنا وقد بلغ عددها (60) اتفاقية.

وفي هذا الإطار، يتولى قطاعنا السهر على تكييف تشريع العمل الوطني مع القواعد والأحكام المكرسة ضمن هذه الاتفاقيات، لاسيما في مجال تعزيز وتكريس الحوار الاجتماعي باعتباره أحد الأساليب الحضارية لمعالجة وفض النزاعات العمالية وتعزيز المشاركة الجماعية وحماية الحريات النقابية وترقيتها قصد المساهمة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتنفيذها.

وفي إطار تعزيز الحريات النقابية، نسجل أن عدد المنظمات النقابية قد بلغ 140 نقابة منها (48) لأرباب العمل و (92) للعمال الاجراء، من بينها 13 منظمة نقابية تم تسجيلها سنة 2020.

في نفس السياق، ولتعزيز الحوار الاجتماعي المثمر، بادر القطاع بمشروع قانون تمهيدي يعدل القانون 90-14، المؤرخ في 02 جوان 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، وذلك قصد تدعيم الحريات النقابية بتوضيح وتبسيط وضبط إجراءات تأسيس الفدراليات والاتحادات والكنفدراليات، بين الفروع والقطاعات المختلفة.

وفي باب ترقية علاقات العمل والحوار الاجتماعي، يسهر قطاعنا على تطوير وتهذيب العلاقات المهنية تماشيا مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الأبعاد التكنولوجية والبيئية، كما يعمل القطاع على إثراء المنظومة التشريعية المتعلقة بأنماط العمل الجديدة، كالعمل عن بعد وضمن إطار المنصات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الناشئة.

كما يسهر القطاع على تكريس قواعد الوقاية والأمن في أماكن العمل وتطبيق القواعد المتضمنة في القوانين السارية المفعول، من خلال تفعيل المهام الرقابية لمفتشية العمل وتنشيط دور المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية والمعهد الوطني للعمل وهيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء والأشغال العمومية والري وكذا مؤسسة طب العمل.

مراقبة تطبيق تشريع وتنظيم العمل على مستوى المؤسسات الإقتصادية

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

أما بخصوص نشاط مفتشية العمل، يتولى القطاع مراقبة تطبيق تشريع وتنظيم العمل على مستوى المؤسسات الإقتصادية وتقييم كل ما يتعلق بذلك، وفي مقدمتها احترام الحقوق الأساسية للعمال.

إن التغيرات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية والتي زادت من حدتها جائحة كورونا، أثرت على عديد الانشطة الاقتصادية في جميع دول العالم، وكان لها وقع كبير على المجتمعات، بحيث ازدادت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، وارتفع عدد النزاعات العمالية الفردية والجماعية.

ونظراً لما لهذه المؤشرات من ارتباط وثيق بعالم الشغل وما ينعكس على مهام وعمل مفتشية العمل، فإنه توجب علينا انتهاج أساليب عمل جديدة وتطبيق أدوات وقائية أكثر نجاعة، حفاظا على مناصب العمل والحد من توسع المخالفات وتدني ظروف العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تعين علينا مضاعفة الجهد لمسايرة الأشكال الجديدة لعلاقات العمل التي عرفت تطورا متسارعا، وأدت إلى توسع رقعة الاقتصاد غير المنظم الذي يحرم فئة كبيرة من العمال من التغطية الاجتماعية والعمل اللائق.

ولقد أدرك العمال الناشطون في القطاع غير المنظم خلال هذه الأزمة الصحية التي تمر بها بلادنا، مدى أهمية التغطية الاجتماعية التي يكفلها انخراطهم في النشاط المنظم.

وإننا نسجل نقص الموارد المادية والبشرية لمفتشية العمل ووسائل العمل الحديثة، مما يعيقها في أداء مهامها على الوجه الأكمل.

ولتصحيح هذا الوضع، برمجنا دعم مفتشية العمل بالموارد البشرية الكفؤة والوسائل المادية وكذا الانطلاق في عصرنة ورقمنة القطاع بعملية هامة نرمي من خلالها للارتقاء بمستوى أداء هذه الهيئة ونسعى إلى تجسيدها خلال السنوات الأربع القادمة.

ترقية وضبط سوق الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

بخصوص مجال التشغيل، يسهر القطاع على ترقية وضبط سوق الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، من خلال نشاط الوساطة الموكل للوكالة الوطنية للتشغيل وفروعها الولائية وكذا الهيئات الخاصة للتنصيب المعتمدة (OPAP)، إضافة إلى الجهاز العمومي لإحداث النشاطات المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن سنة 2020 كانت سنة استثنائية بسبب إنتشار وباء كورونا، وما سببه من آثار سلبية على النشاط وعالم الشغل.

فقد شهد نشاط الوساطة في سوق العمل انخفاضا في عدد عروض العمل من 437 ألف سنة 2019 إلى 306 ألف سنة 2020 أي بانخفاض قدره 30 %.

وتركزت عروض العمل أساسا في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والصناعة والخدمات، 80 % منها مصدرها القطاع الخاص.

وفي المقابل انخفض عدد تنصيبات طالبي العمل سنة 2020 إلى 230.621 مقابل 335.311 سنة 2019 أي بتراجع قدره 31 %.

أما فيما يخص عملية الإدماج التي أقرها المرسوم التنفيذي رقم 19-336 المؤرخ في 08 ديسمبر 2019، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، فقد شمل 365.000 شابا كان مقررا إدماجهم خلال ثلاثة سنوات 2019، 2020، 2021، بإعتماد معيار الأقدمية.

ونسجل تباطؤا كبيرا في تنفيذ هذه العملية، حيث لم يتم إدماج سوى 35.906 شاب إلى غاية 31 ديسمبر 2020، أي 24 % من مجموع الدفعة الأولى المقدر تعدادها 149.634 و9 % من المجموع الكلي للمعنيين بعملية الإدماج.

ويرجع هذا التأخر بالأساس إلى عدم تحرير المناصب المجمدة وعدم تحديد المناصب المالية الواجب إنشاؤها، وكذا عدم ملائمة مؤهلات بعض المعنيين مع المناصب المتوفرة، بالإضافة إلى تشبع بعض الهيئات والإدارات بالعنصر البشري.

ولتدارك هذا التأخر، قَدّمْتُ في اجتماع مجلس وزاري مشترك وفي اجتماع مجلس الحكومة، عرضا مستفيضا تضمن إجراءات عملية قصد تذليل الصعاب وتسريع عملية الإدماج.

وعلى هذا الأساس، سنواصل جهدنا خلال سنة 2021 لمتابعة عملية الإدماج وفق المقاربة الجديدة بالتنسيق مع قطاعات المالية والوظيفة العمومية وكذا القطاعات المعنية بهذه العملية، في الآجال التي حددها المرسوم التنفيذي السالف الذكر.

أما فيما يتعلق بترقية إحداث النشاطات:

فرغم الأزمة الصحية مول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 4.262 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2020 قادرة على إحداث 10.039 منصب شغل مباشر، موزعة حسب قطاعات النشاطات كالتالي: 44.6 % في الفلاحة و22.5 % في مجال الحرف و9.8 % في الخدمات و8,6 % في الصناعة.

آفاق التشغيل

أما فيما يتعلق بآفاق التشغيل، فترتبط مسألة التشغيل أساسا بالاستثمار المولد للثروة ومناصب الشغل، وفي جميع القطاعات، لاسيما، البناء والأشغال العمومية والري وكذا الفلاحة والسياحة وباقي القطاعات الخدماتية، وهذا ما يستدعي وجوبا الدفع بوتيرة الاستثمار الوطني والأجنبي

المباشر دفعا قويا خاصة بتبسيط الاجراءات الإدارية وطرق التمويل ومنح الامتيازات الجبائية والجمركية الجذابة.

– بالنسبة لعصرنة المرفق العمومي المكلف بالوساطة في سوق الشغل وترقيته:

فتنفيذا لمخطط عمل الحكومة بهذا الشأن، يواصل قطاع العمل تجسيد برنامج عصرنة ورقمنة المرفق العمومي للتشغيل وتعزيزه من أجل ضمان تسيير أكثر شفافية ونجاعة لسوق الشغل، وجعله في مستوى تطلعات طالبي وعارضي العمل، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

• مراجعة الإطار التنظيمي المسيّر لهيئات القطاع الخاص المعتمدة المكلفة بتنصيب العمال، حيث تم اعداد مشروع قرار وزاري مشترك يتضمن تحديد سلم أتعاب التكفل بالأداءات التي تقدمها هذه الهيئات.

• اعداد مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء المدونة الجزائرية للمهن والوظائف.

• مراجعة آليات جهاز المساعدة على الإدماج المهني، بإدراج آليات جديدة توفق بين التكوين والتشغيل والمؤهلات، وترتكز على مقاربة اقتصادية محضة.

تدابير تخص ترقية المقاولاتية

وبخصوص آفاق دعم استحداث النشاطات:

أعد القطاع جملة من التدابير تخص لاسيما ترقية المقاولاتية وتجسيدًا لإلتزام السيد رئيس الجمهورية، تم إعداد مشروع قانون يتمم القانون 90–11 المؤرخ في 21 أفريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، يؤسس لعطلة جديدة لتمكين العمال من التفرغ لإنشاء مؤسساتهم.

مواصلة تحسين الخدمات لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا، من خلال تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

بخصوص الضمان الاجتماعي، ترتكز السياسة الوطنية للحماية الإجتماعية أساسا على المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي القائمة على مبدأي التوزيع والتضامن مع إلزامية الاشتراك وتوفير التغطية الإجتماعية لكل المواطنين.

تغطي هذه المنظومة المخاطر التسعة (9) المنصوص عليها في الإتفاقية رقم 102 لمنظمة العمل الدولية، المتمثلة في التأمين عن المرض، الأمومة، العجز، التقاعد، الوفاة، حوادث العمل، الأمراض المهنية، البطالة والمنح العائلية.

وقد انصبت جهود القطاع في هذا المجال على مواصلة تدعيم النشاطات التي تم الانطلاق فيها سابقا، على غرار تحسين الخدمات لفائدة المؤمن

لهم اجتماعيا، من خلال عصرنة التأمين عن المرض وتطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد.

وللتذكير، تتكفل صناديق الضمان الإجتماعي بتقديم الأداءات للمؤمن لهم اجتماعيا من خلال:

• أولا: المساهمة السنوية في ميزانيات المستشفيات العمومية، حيث بلغت هذه المساهمة 92 مليار دج سنة 2020 و102 مليار دج سنة 2021.

• ثانيا: تعويض الأدوية والأداءات الصحية والتي بلغت سنة 2019:

• 242 مليار دج للأدوية؛

• 4,5 مليار دج، لعيادات جراحة القلب (29 عيادة) ؛

• 12 مليار دج لمراكز تصفية الدم (193 مركز)؛

• 3,5 مليار دج للنقل الصحي (343 ناقل) ؛

• 1,5 مليار دج للأطباء المتعاقدين (3630)؛

• 530 مليون دج لعيادات التوليد (83) من أفريل إلى غاية نوفمبر 2020.

يضاف إلى هذا الجهد المالي نفقات التحويلات للعلاج في الخارج والتي تقتصر على الأمراض المستعصية لاسيما: جراحة القلب وجراحة الأعصاب وزرع الكبد.

ومن جهة أخرى، ولمواجهة تداعيات وباء كوفيد 19، أقر السيد رئيس الجمهورية دعما ماليا لفائدة المواطنين، تتكفل صناديق الضمان الإجتماعي بدفعه وفق الجدول التالي:

• 5000 دج للسكانير؛

• 3500 دج للفحص البيولوجي PCR؛

• 1500 دج للفحص الجيني السريع (Test Ant–génique).

تقدر تكلفة هذه التعويضات بـ 4 ملايير دج شهريا.

ولقد كان للوضع الاقتصادي والوبائي الأثر العميق على منظومة الضمان الاجتماعي، التي تعرف عجزا ماليا هيكليا في كل فروعها، والذي يظهر جليا في فرع التقاعد الذي بلغ العجز فيه خلال سنة 2020، 680 مليار دج، أي ما يمثل حوالي 50 ٪ عجز في دفع المعاشات ومنح التقاعد.

ويعود هذا الاختلال إلى نقص الموارد التي تعتمد أساسا على اشتراكات الضمان الاجتماعي وارتفاع النفقات خاصة مع تراجع عدد المشتركين وارتفاع عدد المتقاعدين خلال الفترة 2016–2018.

وبتضاؤل عدد العمال المشتركين، نحصي حاليا 2,3 مشترك لكل متقاعد، بينما تقتضي معايير التوازن المالي للنظام، أن يشترك 5 نشطين على الأقل لكل متقاعد، ولن يتأتى ذلك إلا ببعث النشاط الاقتصادي الاستثماري الخلاق لمناصب العمل.

ومن أجل المحافظة على النظام الوطني للضمان الإجتماعي، تم وضع برنامج يرتكز أساسا على:

• توسيع قاعدة الاشتراك وتعميمه إلى الأشخاص النشطين في القطاع الموازي؛

• إعداد نص تنظيمي لاستحداث التقاعد التكميلي على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء؛

• تكملة المسار التعاقدي بين صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات الصحة العمومية؛

• تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي؛

• تعزيز مهام التحصيل والمراقبة المنوطة بصناديق الضمان الاجتماعي؛

• تطوير جهاز وقائي وردعي للمخالفات، لوضع حد للتجاوزات والاحتيالات التي تمس بخدمات الضمان الاجتماعي.

السّيّد الرئيس،

السّيِّدات والسّادة أعضاء اللجنة،

ختاما وفي إطار حرص الحكومة على تطوير وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن أجدد لكم عزم قطاعنا وحرصه على تنفيذ مخطط عمل الحكومة في شقه المتصل بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بما يضمن احترام الحقوق الأساسية للعمال، وترقية الشغل ومحاربة البطالة وتحسين التغطية الاجتماعية والمحافظة على ديمومتها.

عقب عرض وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي السيد الهاشمي جعبوب ، فُسِح المجال أمام أعضاء مجلس الأمة للتعبير عن انشغالاتهم وتساؤلاتهم، حيث ثمن أعضاء مجلس الأمة، في تدخلاتهم، المجهودات التي تبذلها الدولة لتطوير القطاع وترقيته، كما عبروا عن جملة من التساؤلات والانشغالات والتي تركزت أساسًا حول المشاكل التي يعاني منها القطاع، والتي أجاب عليها السيد الهاشمي جعبوب بمزيد من التوضيح.

وقد تمحورت هذه الانشغالات كما يلي:

• الإسراع في عملية إدماج عمال الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل في مناصب عمل تحفظ كرامته؛

• تكريس مبدأ ممارسة الحق النقابي؛

• النظر في احتساب سنوات العمل ضمن الشبكة الاجتماعية في عملية التقاعد للعمال الذين تم دمجهم ضمن مناصب دائمة؛

• البحث في مصير الشباب المتعاقد مع القطاع الخاص في إطار عقود ما قبل التشغيل وكيفية إدماجهم؛

• إعادة النظر في بعض المواد في قانون 02/09 المؤرخ في 08/02/2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم لاسيما فيما يخص تقليص حجم ساعات العمل ومنحهم امتيازات خاصة كالترقية في الدرجات والتقاعد.؛

• وضع إطار قانوني يضمن علاج مرضى السرطان في المؤسسات الإستشفائية الخاصة؛

• فتح برنامج عقود ما قبل التشغيل (DAIP) خصوصا لخريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني التي تعد المتنفس الوحيد لهذه الفئة قبل توظيفهم بصفة نهائية؛

• وضع استراتيجية عاجلة لقطاع التشغيل في مناطق الجنوب؛

• إعادة النظر في مدة الرد على طلبات التشغيل والمحددة بخمسة أيام والتي تعد غير كافية بالنظر لكثرة طلبات التشغيل؛

• التأكيد على نشر قوائم الناجحين في المؤسسات التي قامت بتقديم عروض عمل؛

• متابعة مشاريع دعم تشغيل الشباب (أونساج)؛

• إعادة النظر في نسبة اشتراكات العمل ضمن صندوق الضمان الاجتماعي؛

• المطالبة باستحداث نصوص قانونية لتنظيم مجال العمل عن بعد؛

• دعم المؤسسات الناشئة عبر تبسيط الإجراءات الإدارية؛

• الاهتمام بملف العمال المطرودين من مناصب عملهم والذين تحصلوا على حق العودة للعمل بموجب أحكام قضائية ورفضت مؤسساتهم إعادة إدماجهم في مناصبهم الأصلية...

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلون خلال النقاش

• عبد القادر جديع

• عبد الكريم قريشي

• محمد عمارة

• محمد بوبطيمة

• مصطفى جبان

• محمود قيساري

• رشيد معلم

• لويزة شاشوة

• محمد الطيب العسكري

• عبيد بيبي

• عبد الوهاب بن زعيم

• أحمد بناي

• رفيقة قصري

• مصطفى جغدالي

• علي جرباع

• محمد خليفة

• عياش جبابلية

• ليلى عسلاوي

• إلياس عاشور

• عبد الوهاب حميدوش

• بوجمعة زفان

• ضياء الدين بلهبري

• نورالدين بالأطرش

• عبد القار شنيني

الحصيلة ومخطط العمل المستقبلي»

عقدت، لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة، برئاسة السيد محمد راشدي، يوم الثلاثاء 02 فبراير 2021، بمقر المجلس، وبحضور السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بالتشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، وأعضاء عن المجلس، جلسة استماع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد عبد الباقي بن زيان، حول موضوع «قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: الحصيلة ومخطط العمل المستقبلي»، وقد حضر هذا الاجتماع وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية :

.. من أجل جعل الجامعة إطارا للتعليم والتنميـــــة والإبـــــداع

وفي مستهل حديثه، توجّه السيد محمد راشدي، رئيس اللجنة، بجزيل شكره إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على تلبيتهم الدعوة وتشريفهم الهيئة بحضورهم هذا اللقاء، الذي يندرج ضمن برنامج عمل لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة بعنوان السنة البرلمانية 2020-2021؛ كما يأتي أيضا في إطار واجبات وصلاحيات اللجان الدائمة بغرفتي البرلمان التي نص عليها الدستور في مادته157 ، وعن أهمية موضوع جلسة الاستماع ذكر رئيس اللجنة بأهمية التعليم العالي والبحث العلمي في حياة الأفراد والأمم ، منوها في ذات السياق بتوصيات رئيس الجمهورية خلال تقييم حصيلة العمل الحكومي بشأن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بضرورة تجسيد استقلالية كل جامعة والتوجه نحو الشراكة المثمرة والتوأمة مع الجامعات الأجنبية، من أجل تحويل الجامعة إلى قاطرة حقيقية للاقتصاد الوطني من خلال الابتكار والبحث التطبيقي.

وفيما يلي نص الكلمة :

بسم الله الرّحمن الرّحيم

والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين

• السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

• السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

• زميلي السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، مُكلّف بالتشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني،

• زميلاتي، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

• إطارات مجلس الأمة،

• أسرة الصحافة والإعلام،

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أَوَدُّ في البداية أن أُرحّبَ - باسم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة وكافة أعضاء لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية - بوزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد عبد الباقي بن زيّان، في رحاب مجلس الأمّة؛ كما أرحبُ بالسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان التي تُشرفنا بحضورها معنا في هكذا نشاطات تشريعية ورقابية لمجلس الأمة على مستوى لجانه الدائمة وأشغال جلساته العامّة.

أَشْكُرُكُم السيد الوزير على تلبية دعوتنا وتشريف هيئتنا ولجنتنا بحُضُوركم معنا اليوم هذه الجلسة، بعد مرور أكثرَ من شَهر والنّصف على الدخول الجامعي 2021-2020، الذيَ سيكون - بالتأكيد - مُميّزًا وذا طابع خاص واستثنائي بحكم الظرف الصحي الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا عامّة والأسرة الجامعية خاصّة جراء جائحة كوفيد-19 منذ السنة المنصرمة.

لا تفوتني هذه المناسبة لتهنئة كافة أسرة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الدخول الجامعي من أساتذة وباحثين وطلبة وعمّال القطاع؛ ونتمنى للجميع دخولاً مُوفّقًا إن شاء الله.

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

بتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة تنعقد هذه الجلسة، بعد جلسة استماع لجنة الصحة للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في النصف الثاني من شهر جانفي المنصرم؛ وتأتي ضمن سلسلة جلسات استماع إلى أعضاء الحكومة مبرمجة في المستقبل المنظور.

وتندرج هذه الجلسة أيضًا ضمن برنامج عمل لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة بعنوان السنة البرلمانية 2020 – 2021؛ كما تأتي أيضًا تكريسًا لواحد من أهم المبادئ التي نَصّ عليها الدستور في مادته 117 وهي أنّ «يبقى البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية، وفيًّا لثقة الشعب وتطلّعاته»؛ وكذا في إطار واجبات وصلاحيات اللجان الدائمة بغرفتي البرلمان من خلال المادة 157 من الدستور التي تنص على أنّه «يُمكن للجان البرلمانية سماع أعضاء الحكومة حول كلّ مسألة تتعلّق بالمصلحة العامّة».

إذن نلتقي اليوم، في هذا الفضاء من مقر مجلس الأمّة، لنَتَدَارَسْ مع السيد وزير التعليم العالي والبحثَ العلمي، حصيلة القطاع وبرنامج عمله للمستقبل، في إطار جلسة الاستماع هذه الموسومة بعنوان: «قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: الحصيلة ومخطط العمل المستقبلي».

إذن نلتقي اليوم، في هذا الفضاء من مقر مجلس الأمّة، وقد مرّ - كما قلت- أكثر من شهر والنّصف على التحاق ما يقارب 28.000 طالبا جَديدا بمختلف مؤسسات التعليم العالي.

حقيقةً أنّ هذا الدخول الجامعي سيكون مميّزا وذا طابع خاص واستثنائي مثل سابقه العام الماضي بسبب جائحة كوفيد19-، وهو ما سنعرفه من السيد الوزير بعد قليل.

أجل لا يختلف عاقلان حول أهمية التعليم العالي والبحث العلمي في حياة الأفراد والأمم وهو ما أكّد عليه المترشّح الحرّ لرئاسيات 12 ديسمبر 2019، السيد عبد المجيد تبون في برنامجه الانتخابي حيث وعد بجعل الجامعة إطارا للتعليم والتنمية والإبداع، من خلال تطوير أقطاب الامتياز في تخصصات معينة، وتحسين أداء نظام التعليم العالي، إضافة إلى تعزيز حصة التكوين التدريبي والمهني، وزيادة معدل استغلال المنح الجامعية في الخارج.

كما أكّد بهذا الخصوص على ضرورة تثمين مهنة الأستاذ الجامعي والباحث، وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، وإعادة تنظيم الخدمات الجامعية.

وهي التعهدات والالتزامات التي تكفّلت الحكومة بتجسيدها من خلال تضمينها في مخطط عملها من أجل تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي حظي بثقة وتزكية ودعم غرفتي البرلمان.

وما فتئ السيد رئيس الجمهورية يُوجّهُ الحكومة إلى ذلك حيث أصر في اجتماع مجلس الوزراء الأخير (30 ديسمبر 2020) عند تقييم حصيلة العمل الحكومي لا سيما بشأن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قلت أصرّ السيد الرئيس على ضرورة تجسيد استقلالية كل جامعة والتوجه نحو الشراكة المُثمرة والتوأمة مع الجامعات الأجنبية، موجها تعليمات برفع وتيرة التعاون بين الجامعات الوطنية ونظيراتها الأجنبية عبر تبنّي مقاربة منفتحة تُمكن من تحويل الجامعة إلى قاطرة حقيقية للاقتصاد الوطني من خلال الابتكار والبحث التطبيقي.

ثُمّ إنّ ما حملته المراجعة الدستورية الأخيرة لسنة 2020 من تدابير نصّت على إنشاء «أكاديمية جزائرية للعلوم والتكنولوجيا لترقية البحث العلمي في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي» (المادة 118) تُوضّحُ بجلاء مدى العناية التي توليها الدولة بمختلف مؤسساتها لمسألة العلوم والتكنولوجيا والمعرفة والبحث العلمي.

من أجل الحديث عن كلّ هذه التطلعات والطموحات التي أضحت من مسؤوليات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تجسيدها في الميدان عبر برامج عمل ومخططات واستراتيجيات؛ وقبل ذلك وجب التطرق - من باب المنهجية السليمة - إلى ما تمّ إنجازه في هذا الإطار لحد يومنا هذا؛ وعليه استضفنا اليوم السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور عبد الباقي بن زيّان، الذي كان قبل أن يتولى حقيبة هذا القطاع أستاذا للتعليم العالي بجامعات ومعاهد الجزائر، فهو ليس غريبًا عن القطاع إذ سبق له أن تدرج في الوظائف البيداغوجية وتولى عدة مسؤوليات إدارية وتنسيقيّة وبيداغوجية أيضًا داخل الوطن وفي إطار التعاون الدولي؛ استضفناه للاستماع إليه حول: حصيلة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على الأقل منذ السنة الجامعية المنصرمة وخاصّة في ظل انتشار واستمرار جائحة كوفيد19-؛ وما هو التوجّه الجديد لمستقبل القطاع؟

وربما هناك موضوعات أخرى ستبرز خلال النقاش العام الذي سيعقب مداخلة السيد الوزير.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

.. بناء جامعة جديدة، قادرة على رفع التحديات وتحقيق الرهانات

في عرضه أمام اللجنة، ذَكَر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بأن برنامج القطاع المدرج ضمن مخطط عمل الحكومة، يرتكز على جملة من العمليات ذات الأولوية، تهدف أساسا إلى دعم قدرات القطاع وتطويرها كما ونوعا، بالإستناد إلى رؤية مستقبلية ترمي إلى تعزيز قدرات الجامعة الجزائرية على ترقية طرائق أداء مهامها في التكوين والبحث، وتوطيد مسؤولياتها الاجتماعية والمجتمعية، وذلك للاستعداد للانخراط في التحولات الجارية.

وأوضح أن القطاع يسعى إلى بناء جامعة جديدة، قادرة على رفع التحديات وتحقيق الرهانات من خلال طرح مجموعة من العمليات، حسب جدول الأولويات، والمرتبطة بجودة التكوين وتحسين نوعية البحث، وتطوير الحوكمة الجامعية، وتشغيل خريجي الجامعات وضمان انفتاح الجامعة بشكل فعال على محيطها الدولي، وهذا برؤية جديدة تقوم على علاقة متوازنة ومبدأ «رابح -رابح».

كما أبرز السيد الوزير أن القطاع شرع خلال السداسي الثاني من سنة 2020، في التجسيد الفعلي للمحاور الأساسية السالفة الذكر، وأشار على سبيل المثال أنه تمّ:

• في مجال التعليم والتكوين:

• فتح عروض تكوين جديدة، خلال الموسم الجامعي الحالي والذي عرف ارتفاعا معتبرا في التكوينات الجديدة ذات الطابع المهني مقارنة مع السنوات الجامعية السابقة،

• فتح تخصصات ذات أولوية، في كل من المدرسة العليا لعلوم وتكنولوجيات المعلوماتية والرقمنة ببجاية، المدرسة العليا للغابات بخنشلة والمدرسة العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة بباتنة،

• تسجيل نحو 800 درس نموذجي على شكل الفيديو لفائدة طلبة السنة الأولى من الطور الأول، تم وضعها على منصات مخصصة لذلك على مستوى مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني «CERIST»،

• توسيع مجال الالتحاق بطور الماستر ومراجعة شروط الترشح لمسابقات الالتحاق بالدكتوراه.

• في مجال تعزيز الشبكة الجامعية وكذا التأطير:

• توظيف 1.735 أستاذ مساعد، وترقية حوالي 4.500 أستاذ محاضر قسم «ب» إلى رتبة أستاذ محاضر قسم «أ»، وترقية 1.636 أستاذ محاضر قسم «أ» إلى رتبة أستاذ،

• توسيع شبكة المدارس العليا بفتح ثلاث مدارس عليا جديدة لتعزيز أقطاب الامتياز بكل من بجاية، وباتنة وخنشلة،

• إستلام ما يقارب 28.000 مقعد بيداغوجي جديد، ونحو 20.000 سرير جديد، و4 مكتبات مركزية ومطعمين مركزيين و440 مسكن لفائدة الأساتذة والعمال.

• أما على الصعيد البحث العلمي، فقد تم:

• إعداد مخطط بحث متعدّد السنوات للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يتضمن مشاريع البحث المتعلقة بثلاث برامج وطنية للبحث، ذات أولوية في ميادين الأمن الغذائي، صحة المواطن والأمن الطاقوي، سيُشرَع في إنجازها بدءًا من هذه السنة،

• إعداد مشروع مرسوم تنفيذي لمكافأة الباحثين، يحدد معايير تحفيزية لإشراك مخابر البحث في النشاطات الاقتصادية، وتشجيع كل المشاركين في برامج البحث الوطنية،

• تسجيل (28) براءة اختراع، أُودعت على مستوى المعهد الوطني للملكية الصناعية،

• إنشاء (23) مخبر بحث امتيازعلى مستوى مؤسساتنا الجامعية،

• تصميم نماذج من أجهزة التنفس الإصطناعي من طرف عدد من الجامعات ومراكز البحث،

• إنشاء شبكات الأنترنت وتوسيعها .

كما تطرق السيد الوزير أيضا الى الاوضاع التي ميزت تحضير الدخول الجامعي لهذه السنة، خاصة الوضعية غير المسبوقة التي تتطلب استكمال السنة الجامعية السابقة بالتوازي مع الإعداد للدخول الجامعي الجديد 2021 – 2022.

وفي الختام، أشار السيد عبد الباقي بن زيان إلى أن التحديات التي تواجه نظام التعليم العالي في بلادنا ستزداد وطأتها في قادم السنين، وهو ما يتطلب العمل مع كل الفاعلين في الأسرة الجامعية والعلمية على بلورة رؤية إصلاحية متكاملة كفيلة ببعث ديناميكية جديدة في مجال تكوين الكفاءات عالية التأهيل فائقة المهارة، وجعل جامعة الغد قادرة بالفعل على مسايرة التحولات الجارية، ومستعدة للاستجابة لمتطلبات المهن المستحدثة والمهارات الجديدة.

انشغالات الأعضاء

عقب مداخلة السيد الوزير، فُسح المجال أمام أعضاء لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، الموسعة إلى أعضاء آخرين في مجلس الأمة، للتعبير عن انشغالاتهم وطرح تساؤلاتهم حول الموضوع، وذلك بالتطرق إلى مختلف المسائل الخاصة بالدخول الجامعي 2020-2021 بشيء من التفصيل والإسهاب، وعن أهداف القطاع الرامية إلى عصرنته وما تم إنجازه في هذا المجال.

كما استفسر الأعضاء حول:

• ضرورة إعادة النظر في تقييم نظام LMD وضرورة تعزيز اللغات الأجنبية،

• مشكلة ارتفاع المسجلين في الدكتوراه.

• لفت الانتباه إلى ضرورة توجيه الطلبة نحو تخصصات تتماشى ومتطلبات سوق العمل، مع إمكانية إعادة النظر في نظام التوجيه المعتمد في جامعاتنا وقدرتها لإستعاب عدد كبير من الطلبة في المستقبل.

• الحديث عن نوعية الخدمات الاجتماعية الجامعية وإمكانية فصل الجامعة عن الخدمات.

• الاستفسار حول مصادر تمويل البحث العلمي.

وقد تكفّل السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بتقديم مزيد من التوضيحات والشروحات في ردّه على ما تمّ التعبير عنه.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلون خلال النقاش

السيدة لويزة شاشوة

السيد محمد بوبطيمة

السيد محمد العيد بلاغ

السيد محمد خرشي

السيد محمد الطيب العسكري

السيد عبد الحق قازي تاني

السيد فاتح قرواني

السيد عبد الوهاب بن زعيم

السيد الهاشمي جيار

السيدة رفيقة قصري

السيد علي جرباع

السيد الغالي مومن

السيد الحاج عبد القادر قرينيك

السيد محمد مدني حود مويسة

السيد أحمد أوراغي

السيد أحمد بناي

السيد عبد الحميد بن قداش

السيد عبد القادر جديع

السيد عبد المالك تاشريفت

السيد رشيد معلم

السيد سليمان زيان

السيد ساعد عروس

السيد محمد خليفة

السيد عمر بلحاج

مبارك فلوتي مولود

السيد ناصر بن نبري

السيد الطاهر غزيل

السيد نور الدين بالأطرش

السيد محمود قيساري

لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة تستمع لوزير الفلاحة والتنمية الريفية

تحديات الراهن والمستقبل»...

في إطار جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان الدائمة، لمجلس الأمة، عقدت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، جلسة استماع برئاسة السيد مصطفى جبان، رئيس اللجنة، يوم الثلاثاء 9 فبراير 2021، حضرها السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة بالنيابة، مكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة، وكذا عدد من أعضاء المجلس، خصصت للاستماع إلى السيد عبد الحميد حمداني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، حول موضوع «الفلاحة والتنمية الريفية: تحديات الراهن والمستقبل»... وقد حضر الجلسة السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية :

.. الإنتقال من إقتصاد الريع إلى إقتصادٍ منتج عماده الزراعة

بالمناسبة، ألقى رئيس اللجنة كلمة رحب فيها في البداية بوزير الفلاحة والتنمية الريفية وبوزيرة العلاقات مع البرلمان، وبأعضاء المجلس، وأشار إلى أن انعقاد هذه الجلسة يندرج في إطار ممارسة إحدى آليات رقابة البرلمان لعمل الحكومة، المنصوص عليها في أحكام الدستور، والقانون العضوي رقم 16-12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، كما يندرج أيضا ضمن تنفيذ أحد بنود برنامج عمل لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، لمجلس الأمة، بعنوان السنة البرلمانية 2021، كما أكد بأن القطاع الفلاحي يحظى باهتمام كبير في برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وتجسّد ذلك في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ هذا البرنامج، الذي أصدر أعضاء مجلس الأمة بخصوصه لائحة حثوا فيها الحكومة على العمل من أجل تجاوز الارتهان لعائدات المحروقات، والتوجه إلى القطاعات الاقتصادية المتنوعة التي تشمل الفلاحة والصناعة والسياحة وغيرها، لتكون بلادنا في مأمن من الهزات المالية التي لطالما صاحبت الأزمات النفطية. وفيما يلي النص الكامل للكلمة .

بسم اللّه الرّحمن الرّحيموالصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين

– السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، والوفد المُرافق لكم،

– السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

– السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، مُكلّفٌ بالتشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني،

– زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

– إطارات مجلس الأمة،

– أسرة الصحافة والإعلام،

السّلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.

أَوَدُّ في البداية أن أُرحِّبَ - باسم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة وأصالةً عن نفسي ونيابةً عن كافة أعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية - بوزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد عبد الحميد حمداني في رحاب مجلس الأمّة، وكذا بالسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

أَشْكُرُكُما السيدة والسيد الوزيرين على تلبية دعوتنا وتشريف هيئتنا ولجنتنا بحُضوركما معنا اليوم هذه الجلسة، الّتي تنعقد بتَوجيه مَن السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

وتندرج في إطار تفعيل آلية من آليات رقابة البرلمان لعمل الحكومة وفقًا لأحكام المادة 157 من الدستور التي تنص على أنّه «يُمكِن للجان البرلمانية سماع أعضاء الحكومة حول كل مسألة تتعلّق بالمصلحة العامّة» وكذا المادة 117 منه التي تنصّ على أنّ «يبقى البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية، وفيًّا لثقة الشعب وتطلّعاته»؛ وبالإضافة إلى أحكام القانون العُضوي رقم 12-16، الذي يُحدِّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمّة، وعَمَلَهُمَا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ وأحكام النظام الداخلي لمجلسنا؛ وكذا أحكام التعليمة العامة رقم 18/01 المؤرخة في 3 جانفي 2018، التي أصدرها مكتب المجلس والتي تتعلّق بتنظيم جلسات الاستماع إلى أعضاء الحكومة.

وتندرج أيضًا هذه الجلسة – بطبيعة الحال – ضمن برنامج عمل لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة بعنوان السنة البرلمانية 2021-2020.

إذن نلتقي اليوم، في هذا الفضاء من مقر مجلس الأمّة، تحت قبّة القاعة الشرفية، لسماع السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية حول موضوع: «الفلاحة والتنمية الريفية: تحديات الراهن والمستقبل».

يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، في برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتجسّد ذلك في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامجه الذي عُرِضَ على غرفتي البرلمان خلال السنة المنصرمة ونالَ تزكية ودعم ومساندة نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة؛ ولعلّه يكون من المفيد التذكير هنا بما حثّ عليه أعضاء مجلس الأمة بهذا الخصوص في اللائحة التي أصدروها في نهاية مناقشتهم لمخطط عمل الحكومة حيث حثّوا فيها الحكومة على العمل من أجل تجاوز «الارتهان لعائدات المحروقات، والتوجّه إلى مرحلة القطاعات الاقتصادية المتنوعة التي تشمل الفلاحة والصناعة والسياحة وغيرها، ومن ثمّ تكون بلادنا في مأمن من الهزات المالية التي لطالما صاحبت الأزمات النفطية».

إنّ بناء الجمهورية الجديدة التي نعمل من أجلها جميعاً تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية لا تقتصر على الجانب السياسي فقط أو هياكل الدولة ومؤسساتها فحسب بل تشمل كل القطاعات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها، حيثُ تولي السلطات العليا في البلاد اهتماماً بالغاً، في القطاع الاقتصادي، باقتصاد بديل للمحروقات؛ حيث أعطى السيد الرئيس توجيهات من أجل تكاثف الجهود بين جميع الفاعلين، سواء حكومة أو رجال أعمال، للعمل على التخلي بصفة تدريجية عن الاعتماد الكلي على مداخيل النفط خلال العشرية المقبلة؛ خاصّة في ظل تذبذب أسعاره في الأسواق العالمية؛ وقصد خفض فاتورة الاستيراد، ورفع حجم الصادرات خارج المحروقات.

وتعهد السيد الرئيس بتذليل كل العراقيل التي تواجه المُصدرين الجزائريين، مع منحهم امتيازات ضريبية وجزءاً من الأموال الصعبة التي يجنونها، قائلاً إن الدولة مستعدة لمرافقة المستثمرين من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي الحقيقي في ظرف وجيز، من خلال دعم الصادرات خارج نطاق المحروقات، والترخيص بإنشاء مؤسسات خاصة في مجالات النقل الجوي والبحري وتأسيس البنوك الخاصة، مضيفاً أن الدولة عازمة على منح الفرص بشكل متساوٍ لفائدة كل المستثمرين الجزائريين دون تمييز؛ من أجل بناء اقتصاد جديد.

وأشار السيد رئيس الجمهورية أن الاقتصاد الوطني الذي ظل أسيراً للمحروقات منذ أكثر من 30 سنة، «يمتلك حالياً قدرات كبيرة تجعلنا متفائلين»؛ مبرزًا قدرة الجزائر على الانتقال من اقتصاد الريع المبني على مداخيل النفط إلى اقتصاد منتج عماده الزراعة؛ وأشار إلى أن قطاع الزراعة تمكن من إنتاج ما يفوق 25 مليار دولار، متفوقاً – لأول مرة – على مداخيل النفط خلال أزمة جائحة كوفيد19-؛ مؤكّدًا أن الجزائر تملك من الإمكانات المادية والبشرية ما يُمكِّنُها من تجاوز الأزمة الاقتصادية التي تمر بها وَرفع التحدّي، وبالأخصّ قدرة القطاع الزراعي على قيادة قاطرة الاقتصاد الوطني، وتحقيق نسب نمو عالية في غضون عامَين إن شاء اللّه.

حقًّا، لقد أضحى الرهان اليوم كبيرًا على القطاع الفلاحي بالنظر إلى أهميته في اقتصاد البلاد، ولابأس أن نذكّر هنا بالأرقام الأخيرة التي حقّقها القطاع، حيثُ بلغت مساهمته 12,5 ٪ من الناتج المحلي الخام في سنة 2019، بطاقة تشغيل قُدِّرت بـ 2,6 مليون عامل بصفة دائمة؛ وهو ما يُمثلَ ربع اليد العاملة النشطة في البلاد، كما بلغت نسبة نمو القطاع 4 ٪، بقيمة إنتاج إجمالية تقدر بأكثر من 25 مليار دولار كما أسلفتُ القول.

وبالفعل فقد أبان القطاع الفلاحي، وعلى نقيض غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تأثرت بشدة من تداعيات الأزمة الصحية العالمية جراء جائحة كوفيد19- التي ميّزت عام 2020، عن قدرات كبيرة على الصمود بل والأكثر من كلّ ذلك أنه حقق قفزة كبيرة في الإنتاج وسجل فائضا للتصدير.

نحن نُدرك اليوم تمام الإدراك أنّ الوقوف على الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي في الوقت الراهن وفي قادم السنوات لا يتسع له الوقت المُخصّص لهذه الجلسة ولكن من باب «ما لا يُدرك كُلُّهُ لا يُترك جُلُّهُ»؛ ولهذا سنحاول في هذه العُجالة من الزمن التطرق مع السيد وزير القطاع إلى أهم التحديات الراهنة والمستقبلية لآفاق سنة 2024، التي ينبغي على القطاع رفعُها لتحقيق النقلة النوعية المنشودة للقطاع الفلاحي والتي أمر بها السيد رئيس الجمهورية لجعل الفلاحة قاطرة الاقتصاد الوطني، وبمثابة الاقتصاد البديل لاقتصاد المحروقات.

إذن بعد قليل، سنُتيحُ الفرصة للسيد الوزير للحديث بإسهاب عن هذا الموضوع، وأكيد أنّه سيتطرق إلى النتائج المحقّقة خلال السنة المُنصرمة خاصّة في ظل الظرف الصحي الاستثنائي الذي عاشته البلاد جراء جائحة كوفيد19-، والجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال، وما هي التصورات المطروحة والعمليات التي يجب مباشرتها أو الاستمرار فيها في القريب المنظور لجعل الفلاحة قاطرةً حقيقيةً للتنمية المحلية والوطنية، وعندئذ تكون الفلاحة مصدرًا أساسيا لخلق اقتصاد متنوّعً وتنافسي وبديل.

إذن، نستضيف اليوم السيد عبد الحميد حمداني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية، للحديث عن كلّ هذه المسائل والتطرق إليها بشيء من التفصيل والإسهاب.

وربما هناك موضوعات أخرى ذات الصلة ستبرز خلال النقاش العام الذي سيَعْقُبُ عرض السيد الوزير.

والسيد عبد الحميد حمداني، لمن لا يعرفُه، حائز على شهادة مهندس زراعي من معهد التكنولوجيات الفلاحية (إيتا)، وقام بدراسات عليا في معاهد أجنبية منها المعهد الدولي للدراسات المتخصصة في ايطاليا والمركز الدولي المتوسطي للدراسات العليا الفلاحية بفرنسا.

وتقلّد عدّة مناصب المسؤولية بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية منها مدير مركزي للتنظيم العقاري وتثمين وحماية التراث ومفتش مركزي وغيرها؛ وتقلّد أيضًا بين سنتي 2014 و2016 منصب خبير مستشار في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الفلاحية وكذا منصب رئيس مشروع وطني في إطار برنامج للتوأمة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

كما شغل منصب الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ جوان 2019، قبل أن يحظى بثقة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون بتولّيه حقيبة وزير الفلاحة والتنمية الريفية منذ جوان 2020...

وزيرالفلاحة و التنمية الريفية:

إننا ملزمون بتحسين مناخ العمل وتشجيع الاستثمـــار خاصة بالجنوب

من جهته، قدّم وزير الفلاحة والتنمية الريفية عرضا، استعرض فيه بالأرقام، وضعية العقار الفلاحي بشكل عام، والأراضي الصالحة للاستغلال، ومساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، ولاسيما إنتاج الحبوب وتحسينه والأهداف التي يتطلع إلى تحقيقها القطاع، كما تطرق إلى عدد العاملين في القطاع ونسبة النمو فيه، والفلاحة الصحراوية، والزراعات الاستراتيجية، وتنمية المناطق السهبية والرعوية والمناطق الجبلية، وتحسين ظروف العيش ومداخيل سكان الأرياف والمرأة منها على وجه الخصوص، والكهرباء الريفية، والاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي، وتسهيل الحصول عليه، وترقية الاستثمار فيه، وتقليص عدم توازن الميزان التجاري...

وفيما يلي النص الكامل للكلمة

• السيد رئيس لجنة الفلاحة و التنمية الريفية ، السيدات و السادة أعضاء مجلس الأمة ، أسرة الإعلام ، الحضور الكريم ،

يسعدني أن أتواجد معكم في هذا المجلس الموقر للتطرق للجوانب المتعلقة بمجال الفلاحة و التنمية الريفية و استعراض أهم محاور استراتيجية القطاع و آفاق تنميته و التحديات المستقبلية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ورقة الطريق التي أعدها القطاع لفترة 2024/2020، بناء على التوجيهات المستنيرة التي أسداها إيانا، السيد رئيس الجمهورية.

واسمحوا لي، بداية، أن أنتهز هذه السانحة، لأتقدم بخالص شكري وعرفاني للسيد رئيس مجلس الأمة و من خلاله الى كافة أعضاء المجلس على حرصهم على تنظيم هذا اللقاء الذي يدل على الإهتمام بالمسار التنموي لقطاع الفلاحة والإنجازات التي تحققت في هذا المجال الحيوي بهدف تعزيز الأمن الغذائي للبلاد الذي يعتبر أحد أهم مرتكزات سيادتنا الوطنية.

يشكل قطاع الفلاحة والتنمية الريفية المحور الأساسي في تنويع الاقتصاد الوطني و تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ناهيك على كونه مصدر للثروات وخلق مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، فإن الوضع الراهن تميزه الصرامة في ترشيد الموارد المالية من أجل الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للبلاد ، دون المساس بالطابع الاجتماعي للدولة والدعم العمومي لمختلف الفئات الاجتماعية، مع الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي و مناصب الشغل.

وعليه فإننا ملزمون اكثر من اي وقت مضى على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار خاصة في المناطق الجنوبية، من خلال بعث الاستثمار المهيكل و المدمج لاسيما في الزراعات الاستراتيجية و خلق الثروات.

وعليه يشرفني ان اعرض أمام لجنتكم الموقرة اليوم، الخطوط العريضة و اهم الانجازات التي تكلل بها القطاع تنفيذا لورقة الطريق المستلهمة من مخطط عمل الحكومة لفترة 2020-2024، هذه الورقة التي صادق عليها السيد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء المنعقد في 26 جويلية الماضي.

حيث ترتكز أسس ورقة طريق القطاع على ثمانية محاور وهي:

1 – بعث الإستثمار المهيكل،

2 – تنمية الشعب الإستراتيجية،

3 – ترشيد المصاريف العمومية،

4 – التقليص المحسوس للواردات و تثمين المنتجات الفلاحية (الزراعات الصناعية و التصدير)

5 – رقمنة النشاطات

6 – دعم الإبتكار و المؤسسات الصغيرة

7 – تحسين المداخيل بالعالم الريفي

8 – التأطير الإجتماعي والمهني للفلاحين..

في حين تتفرع ورقة طريق القطاع إلى جزئيين حسب هيكلتها كما يلي:

1 – البرنامج ذو الأولوية

2 – البرنامج الأفقي ذو الطابع المستمر

تحسين إنتاج الحبوب

تنمية الفلاحة الصحراوية

– تفعيل الديوان الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي ألصحراوية؛

– تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، لاسيما إنتاج الزيوت الغذائية و المخلفات (الفول السوداني و الصويا..) و السكر (البنجر السكري) و الذرة و غيرها؛

– تثمين القدرات الكامنة و تهيئة المراعي الصحراوية في المناطق الحدودية؛

– توسيع المساحات ذات القدرات المؤكدة عبر إنجاز العمليات المهيكلة.

– برنامج تهيئة المراعي الصحراوية " بما فيها المناطق الحدودية"

3,964 مليار دج ، على حساب صناديق القطاع

• مكافحة تدهور الاراضي في المناطق السهبية

9,3 مليار دج على حساب صناديق القطاع

• إعادة تهيئة الاراضي المتدهورة على مستوى المناطق السهبية، لاسيما منطقة السد الأخضر؛

• حماية المدن، المنشآت، والمستثمرات الفلاحية ضد الترمل على مستوى ولايات الجنوب؛

• إعادة تهيئة الغطاء الحلفائي.

الكهرباء الفلاحية

جلب الطاقة الكهربائية أو المتجددة على مستوى المستثمرات الفلاحية و محيطات الاستصلاح وذلك من خلال:

– إحصاء كل المستثمرات الفلاحية التي يتعين ربطها، لاسيما في الجنوب.

– السهر على استكمال البرامج الجارية (ولو ان جزء كبير منها قد مسها التجميد)؛

– تسجيل الاولويات و الشروع في عمليات الربط الاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي

• عبر استصلاح الاراضي؛

• تأمين المستثمرين على اراضيهم ؛

• التبسيط وتسهيل الاجراءات للحصول على العقار الفلاحي؛

• استرجاع الاراضي الغير مستغلة ؛

• تعزيز القدرات الوطنية لجمع وتخزين الحبوب افاق 2021

• مركبات التبريد في ولايات الجنوب

• تقليص عدم توازن الميزان التجاري

• التقليص التدريجي للواردات من القمح و الشعير وكذا بودرة الحليب،

• تقليص الواردات خاصة بذور البطاطا ،

• ترشيد النفقات العمومية،

• تثمين القدرات عن طريق تحسين مستويات الإنتاجية.

• إعداد مدونة للإجراءات الادارية

– الاهداف

– البرنامج الأفقية ذات الطابع المستمر

العمليات الأفقية الرامية إلى تأمين و مواصلة العمليات المسجلة على المدى المتوسط

عصرنة الفلاحة عن طريق تعزيز سلسلة قيم الشعب النباتية و الحيوانية

• ملخص " تقليص عدم توازن الميزان التيجاري في الفترة (2024/2020)

• اهم الانجازات للفترة ما بين جويلية و ديسمبر 2020

• استحداث الديوان الوطني للتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية :(ODAS)

• نشر المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 و المتضمن انشاء هذا الديوان.

• إعداد نصوص تطبيقية المتعلقة به من طرف دائرتنا في انتظار المصادقة عليها ونشرها.

• طلب تخصيص ميزانية أساسية لدى وزارة المالية.

• العمل مع l'ASAL وكالة الفضاء الجزائرية منذ شهر أوت لتحديد الوعاء العقاري الذي يجب وضعه تحت تصرف الديوان الوطني للتنمية الزراعة الصناعية على الأراضي الصحراوية على مساحة تقدر بـ 7.5 مليون هكتار بحيث:تم 1) اقتناء البيانات الأقمار الصناعية ، 2) معالجة البيانات الجغرافية -الموقعية وكذا تحديد المناطق المحتملة، حيث حدد عقار بـ500.000 هكتار كمرحلة أولى.

• تنمية الشعب الاستراتيجية:

• أ) الذرة: بلغت المساحة المزروعة 300 .8 هكتار خلال هذه الحملة مقابل 79 هكتار السنة الفارطة مع وضع نقطة جمع من طرف الديوان الوطني لتغذية الأنعام في ادرار.

• ب) السلجم الزيتي: انطلاق البرنامج على مساحة قدرها 3.200 هكتار منها 1.000 هكتار بذور. انطلقت هذه الحملة رسميا في 17 نوفمبر 2020 من ولاية قسنطينة بالنسبة للبرنامجين و هما: 1) برنامج تضاعف البذور على مستوى المزارع النموذجية التي تتوزع على 17 ولاية. و المساحة المخصصة لهذا البرنامج هي 1000 هكتار. و انطلقت عملية البذر في 22 نوفمبر 2020 ،سيسمح الإنتاج ببذر حوالي 250.000 هكتار خلال الحملة المقبلة و ضمان الاكتفاء الذاتي في مجال البذور. 2) برنامج الإنتاج الموجه للتحويل في ظروف عادية، حيث 2000 هكتار معنية بذلك و هي موزعة على 11 ولاية.

• ج) الشمندر السكري : عبر وضع أرضيات التجارب على مستوى محطات المعهد التقني للخضروات والزراعات الصناعية و المعهد التقني للزراعات الكبرى وعند بعض الفلاحين على مستوى ولايات الجنوب: أدرار،الوادي،تقرت، غرداية، وعلى مستوى الشمال:عين الدفلة، قالمة، سيدي بلعباس، الطارف.

• التقليص من الواردات:

عرف استيراد بذور البطاطس انخفاضا محسوسا خلال هذه الفترة مقارنة بنفس الفترة للسنة الماضية، أي من 92.700 إلي 700. 21 طن بربح يقدربـ 7 ملايين أورو ما سمح بتشجيع البذور وطنية و تعميم استعمالها بـ 80 من المساحة المزروعة.

كذلك، تم تنصيب لجنة وطنية لضبط المنتجات الفلاحية لترشيد الواردات وإعطاء الأولوية للإنتاج الوطني.

• التسهيلات الممنوحة في إطار الحملة الفلاحية:

من خلال انشاء شباك موحد على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة لتسهيل الحصول على القرض الموسمي "الرفيق" ،بحيث بلغ عدد الملفات المودعة على مستوى الشبابيك الموحدة 13.830 ملف وتم القبول 12.842 ملف، أي حوالي نسبة 87 % مقابل مساحة والمقدرة بـ 380.000 هكتار كما تم تخفيف الإجراءات و الملفات المتعلقة بالتموين بالمدخلات والتعبئة على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة بحجم يقدر بمليون(01) قنطار من الأسمدة مقابل 829.000 قنطار خلال الحملة الفارطة.

• وضع و/أو تعديل اجراءات الدعم:

– إجراء التموين بالنخالة الصادرة من المطاحن لصالح المربين.

– إجراء تشجيع انشاء حاضنات الجاموسات .

– إجراء دمج الحليب الطازج في الحليب المدعوم (حليب الأكياس).

– إجراء دعم المنتجات الفلاحية، أي ،الطماطم الصناعية و البطاطس و الثوم.

– إجراء دعم الآبار.

– إجراء دعم الأشغال الري الصغيرة.

• المخطط الوطني للتشجير: غرس 10.5 مليون شجرة منها 1.8 مليون منذ 25 اكتوبر 2020 .

• برنامج الري التكميلي:

لضمان متابعة صارمة لحملة الحرث و البذر 2021-2020 ، تم إعداد قاعدة بيانات رقمية تشمل كل المستثمرات المختصة في زراعة الحبوب و التي لها المورد المائي وأجهزة الري، وتبين النتائج المحققة مايلي.

• 1) تعبئة إلى يومنا هذا 154.617 هكتار موزعة على 33 ولاية و 655 بلدية و 524 164 مستثمرة مما يتجاوز أهداف خارطة الطريق لـ 147. 000 هكتار، أي ارتفاع يقدر بـ 7. 617 هكتار.

• 2) تجنيد 13.329 مورد مائي

• 3) فيما يخص جهاز الإنذار المبكر للجفاف ، تم وضع خلية الانذار و التي تبث نشرة أسبوعية حول الأحوال المناخية للجان المحلية المعنية ، وهذا للقيام بالسقي عند الحاجة.

• 4) التوقيع على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 471 المؤرخة في 30 سبتمبر 2020 و التي تسهل اجراءات منح رخص الآبار و تهدف كذلك إلى التقليص و التخفيف من العراقيل البيروقراطية في هذا المجال.

• 5) مراجعة إجراء الدعم لأشغال الري الصغيرة و التي هي في مرحلة الانهاء.

• تنظيم المهنة من خلال انشاء تعاونيات فلاحية :

تبعا لنشر المرسوم التنفيذي رقم 20 274- المؤرخ في 29 سبتمبر 2020 و الذي يحدد النظم المطبقة للتعاونيات الفلاحية ،تم الانطلاق في عملية تحسيس وطنية والتي تمحور مخططها للاتصال حول:

• 1) ومضة إشهارية لإظهار كيفية إنشاء تعاونيات فلاحية في ركن "حملة ذات منفعة عامة" والتي بثت على القناة الرسمية ،

• 2) إعداد وسائط اعلامية،

• 3) انعقاد لقاءات جهوية ،

• برنامج الكهرباء الريفي :

الانتهاء من احصاء المستثمرات الفلاحية التي

تتطلب إيصال الكهرباء بالتنسيق مع وزارة الطاقة و ممثلي سونلغاز والانطلاق في الدراسة في عدة ولايات.

تخص الحصيلة 004. 62 مستثمرة من بينها 28.099 في الجنوب ما يتطلب بـ 80.802 كم و 784. 20 كم على مستوى الجنوب.

• التحضير لإطلاق الاحصاء الفلاحي الشامل :

و الذي يهدف الى انشاء قاعدة بيانات وطنية من اجل تحديد المعطيات الحقيقة و في هذا السياق سيتم اطلاق العملية على مستوى خمس ولايات في انتظار تعميمها

تجدر الاشارة الى ان هذه العملية ستتم من خلال واجهة الكترونية لضمان فعاليتها و نجاعتها.

• التكفل بضحايا حرائق الغابات و تعويضهم:

من أجل التكفّل بالخسائر الناجمة عن حرائق الغابات 2020، وفّر القطاع غلافا ماليا يقدر بـ 669.679.310 دج، المقتطع من حسابات التخصيص الخاص للقطاع:

– 98.849.410 دج من أجل إعادة تشكيل الثروة الحيوانية، أساسا 7.942 خلية نحل مملوءة؛ 2.080 خلية نحل فارغة؛ 8 أبقار حلوب، 30 إبل؛ 10 ثيران؛ 59 غنم؛ 9.235 دجاج بيوض؛ 20.407 صيصان؛ 41.973 دجاج اللحم؛ إعادة الاعتبار لـ 20 منشآت لتربية الدواجن و81 بيوت بلاستيكية.

– 570.829.900 دج من أجل إعادة تشكيل الثروة النباتية، أساسا 310.322 شجرة زيتون؛ 6.517 شجرة كرز؛ 19.706 شجرة كروم؛ 171.528 أشجار مثمرة أخرى.

• تعزيز آلية البحث العلمي في مجال الفلاحة :

عن طريق إنشاء خمس (05) وحدات للبحث بموجب مقررات وزارية مشتركة مؤرخة في 12 أكتوبر 2020:

– وحدة بحث من أجل تسيير الموارد فيما يخص التربة والماء، لدى المعهد الوطني للأراضي والسقي وصرف المياه؛

– وحدة بحث لتطوير شعبة النخيل، لدى المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية؛

– وحدة بحث لتحسين وتنمية المنتجات الحيوانية، لدى المعهد التقني لتربية الحيوانات؛

– وحدة بحث البذور والشتلات، لدى المركز الوطني لمراقبة الشتلات وتصديقها؛

– وحدة بحث للبيو تكنولوجية للتكاثر الحيواني، لدى المركز الوطني للتلقيح الصناعي والتحسين الوراثي.

• أعمال التنمية الفلاحية والريفية:

• إنجاز وإعادة التأهيل لـ 1000 متر طولي من نقاط الماء الرعوية (آبار عميقة، آبار)،

• وضع 96 وحدة من التجهيز المستخدم للطاقة الشمسية لفائدة صغار الفلاحين،

• إنشاء 420 وحدة صغيرة لتربية الماعز (الوحدة: 2 تيس و10 ماعز أو 5 ماعز و1 تيس

• إنجاز 120 حوض تكميلي صغير (10 م3 كحد أقصى) ،

• وضع 3.266 وحدة تجهيز لأنظمة السقي المقتصد للمياه (0,5 كحدّ أقصى) لفائدة صغار الفلاحين،

• اقتناء 270 بيت بلاستيكي نفقي بمقاس 40 م2 كحدّ أقصى،

• إنجاز 1.850 ملجأ صغير لتخزين المنتجات الفلاحية،،

• وضع 20.000 شتلة وجبارة (50 شتلة كحدّ أقصى) لفائدة صغار الفلاحين،)،

• فتح وتهيئة 145 كلم من المسالك الفلاحية؛

• تعبئة الموارد المائية عن طريق إنجاز 38 نقطة ماء،

• زراعة الأشجار المثمرة الريفية 312.500 شتلة،

و في النهاية، لا يسعني إلا ان أتقدم لكم بالشكر الجزيل، سيدي رئيس لجنة الفلاحة و التنمية الريفية، على الدعوة التي وجهتموها لي، و إلى كافة أعضاء هذه اللجنة الموقرة و اعضاء مجلس الامة ، و أرجو أن يكون العرض الذي قدمته إليكم قد منحكم صورةً عن استراتيجية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية و عن المشاريع التي نسهر على انجازها بغية رفع التحديات

شكرا لكم على كرم الإصغاء... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

المجد و الخلود لشهدائنا الابرار

خلال المناقشة، تطرق أعضاء مجلس الأمة إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالقطاع الفلاحي، وأكدوا أهمية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين، وكذا السير قدما، وبجدية وفعالية وكثافة، باتجاه التصدير نحو الخارج. كما عبروا عن ارتياحهم في الوقت ذاته للقدرات التي أظهرها القطاع الفلاحي في بلادنا، والقفزة النوعية التي عرفها الإنتاج الفلاحي وتحسينه كما ونوعا، بل وسجّل فائضا للتصدير، بفضل دعم الدولة وسواعد الفلاحين وصمودهم وإصرارهم وعزمهم على تخطي كل الصعاب في سبيل تحقيق التنمية الفلاحية المنشودة، منوهين بالجهود الكبيرة التي بذلها الفلاحون من أجل رفع التحدي، رغم النقائص التي يعاني منها القطاع، ولاسيما في هذه الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد على غرار جميع دول العالم، من جراء تداعيات انتشار وباء كورونا(كوفيد - 19) على كل المستويات.

ليُفسح بعدها المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن آرائهم وانشغالاتهم، أين شخّصوا الصعوبات والتحديات التي يواجهها قطاع الفلاحة عموما والفلاحين خصوصا، والتي هي في حقيقتها انشغالاتُ الفلاحين أنفسهم، وطالبوا بمعالجتها وإيجاد الحلول لها، وطرحوا بشأن العديد منها أسئلة وتوصيات، تمحورت حول:

• الاهتمام بالفلاح من الناحية الاجتماعية.

• منح الإنتاج المحلي من بعض المنتوجات الفلاحية الأولوية على المستورد لتشجيع المنتجين.

• الإجراءات المتخذة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوج الفلاحي الوطني.

• تقديم الدعم للمنتجين المحليين.

• إنشاء بنك لحفظ الأصناف الوطنية.

• تسهيل الاستثمار الفلاحي ومحاربة البيروقراطية.

• مناخ الاستثمار الفلاحي وتحسينه.

• عقود الامتياز والإشكالات المتعلقة بها.

• الإجراءات المتخذة لتسوية عقود ملكية الفلاحين.

• الشراكة الأجنبية في المجال الفلاحي.

• توزيع البذور الفلاحية ومواقيتها والمضاربة فيها.

• توقف عملية استيراد الأبقار ولاسيما الحلوب منها.

• عملية تخزين الإنتاج، وغرف التبريد والتسويق.

• غلاء الأعلاف ونقص الأيدي العاملة الفلاحية.

• المزارع النموذجية.

• الصناعة التحويلية.

وفي معرض ردّه على مداخلات أعضاء مجلس الأمة، ثمّن السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الانشغالات وأهمية المواضيع التي تم إثارتها والتطرق إليها، والتي تدّل فعلا على عمق اطلاع أعضاء المجلس وخبرتهم الميدانية، مؤكداً أخذها جميعها بعين الاعتبار، كما قدّم التوضيحات والشروحات اللازمة بشأن النقاط والمواضيع التي طرحت تساؤلات بشأنها.

وفي كلمته الختامية، أكد السيد مصطفى جبان، إيلاء السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، العناية والاهتمام الكبيرين لهذا القطاع الاستراتيجي الذي يندرج ضمن إصلاحات الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار بناء الجمهورية الجديدة، مشيرا إلى أن مجلس الأمة يعتزم في الأيام القادمة تنظيم يوم دراسي برلماني

لتوسيع النقاش حول هذا الملف الهام، بإشراك جميع الفاعلين، بهدف بلورة التصور المستقبلي للخطوات الواجب اتباعها في سبيل تحقيق الهدف المنشود، ألا وهو التجسيد الفعلي للاقتصاد البديل، بعيدا عن التبعية للاقتصاد الريعي.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلون خلال النقاش

• السيد الحاج عبد القادر قرينيك

• السيد مصطفى جغدالي

• السيد عبد الوهاب بن زعيم

• السيد مداني عبد الرحمان

• السيد فريد بحري

• السيد علي جرباع

• السيد أحمد بناي

• السيد محمود قيساري

• السيد ميلود حنايفي

• السيد عبد الحق قازي ثاني

• السيد محمد بوبطيمة

• السيد عبد القادر جديع

• ساعد عروس

• سالم بن مبارك

• الغالي مومن

• بوجمعة زفان

• السيد عياش جبابلية

• السيد محمد راشدي

• السيد ناصر بن نبري

• السيد ضياء الدين بلهبري

• السيد محمد خليفة

• السيد نورالدين بالأطرش

• السيدة رفية قصري

• السيد محمد العيد بلاع

• محمد سالي

• محمد الطيب العسكري

• عبد المالك تاشريفت

• محمد عمارة

• بوحفص حوياد

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة تستمع إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

«الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر»

بتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وفي إطار جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان الدائمة، لمجلس الأمة، عقدت، لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، برئاسة السيد محمد الطيب حمارنية، يوم الثلاثاء 09 مارس 2021، بمقر المجلس، جلسة استماع إلى وزير الطاقة والمناجم السيد محمد عرقاب، حول موضوع «الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر»، وقد حضر هذه الجلسة وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار...

رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية يؤكد :

.. أهمية قطاع المناجم للنهوض بالاقتصاد الوطني

الفعالية، افتتحها السيد محمد الطيب حمارنية، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والذي أوضح بأن جلسة الاستماع هذه تندرج في إطار تفعيل آليات رقابة البرلمان لعمل الحكومة، المكرسة دستوريا، والمتعلقة أساسا بجلسات استماع اللجان الدائمة البرلمانية إلى أعضاء الحكومة حول المسائل التي تتعلق بالمصلحة العامّة... مذكراً بالمناسبة بالتوجيهات الهامة التي أسداها السيد رئيس الجمهورية، خلال اجتماع مجلس الوزراء المُنعقد يوم 20 سبتمبر 2020 والمتعلقة بقطاع المناجم..

بسم الله الرّحمن الرّحيم

والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين

• السيد وزير الطاقة والمناجم، والوفد المُرافق لكم؛

• السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان؛

• زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

• إطارات مجلس الأمة؛

• أسرة الصحافة والإعلام؛

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أَوَدُّ في البداية أن أُرحّبَ - باسم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة وأصالةً عن نفسي ونيابةً عن كافة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية - بوزير الطاقة والمناجم، السيد محمّد عرقاب في رحاب مجلس الأمّة، وكذا بالسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

كما أغتنم هذه السانحة لتهنئة السيدة والسيد الوزيرين على تجديد الثقة فيهما من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ضمن التعديل الحكومي الأخير وبعودة المناجم إلى قطاع الطّاقة.

أَشْكُرُكُما السيدة والسيد الوزيرين على تلبية دعوتنا وتشريف هيئتنا ولجنتنا بحُضُوركما معنا اليوم هذه الجلسةَ، التي تنعقدَ بتَوجيهٍ من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

وتندرج في إطار تفعيل آلية من آليات رقابة البرلمان لعمل الحكومة، المُكرّسَة دستوريًا، والمُتعلّقة أساسًا بجلسات إستماع اللجان الدائمة البرلمانيّة إلى أعضاء الحكومة حول المسائل التي تتعلّق بالمصلحة العامّة.

إذن، نستضيف اليوم وزير الطاقة والمناجم، السيد محمّد عرقاب، للاستماع إليه حول موضوع: «الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر».

تعلمون جميعًا أنّه تمّ استحداث وزارة خاصة بقطاع المناجم بفصله عن قطاع الصناعة من خلال التعديل الحكومي الذي أجراه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون يوم الثلاثاء 23 جوان 2020؛ ثُمّ ها هو قطاع المناجم يعود إلى قطاع الطاقة بموجب التعديل الحكومي الأخير الذي أجراه رئيس الجمهورية يوم 21 فيفري 2021 ويأتي ذلك دائمًا في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى إيجاد موارد أخرى خارج المحروقات بهدف ضمان استغلال اقتصادي أمثل للثروات المنجمية الكبيرة التي تزخر بها بلادنا بما يسمح بتموين السوق الوطنية بالمواد الأولية وبالتالي تطوير الصناعة الوطنية لاسيما الصناعة التحويلية وهو ما من شأنه خلق الثروة وإيجاد القيمة المضافة لاقتصادنا الوطني.

هذا، وقد أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء المُنعقد يوم 20 سبتمبر 2020 توجيهات هامّة تخصّ قطاع المناجم؛ لعلّه يكون من المفيد التذكير بأهمها هنا :

• تحيين الخريطة المنجمية الوطنية بدقة؛

• الانطلاق فورا في الاستغلال الحرفي بحلول مؤقتة في انتظار إعادة النظر في القانون المنجمي؛

• تثمين المبادرة الفردية وتحريرها من العوائق البيروقراطية لتشجيع شباب المنطقة على الاستغلال المنجمي وامتصاص البطالة؛

• معالجة المسائل المتعلقة بمنع الاستغلال غير القانوني والفوضوي من قبل المُنقبين غير الشرعيين المُتسللين؛

• التعجيل في استغلال منجم غار جبيلات للحديد، ومنجم وادي أميزور للزنك والفوسفاط قصد التخفيف من الاعتماد على عائدات المحروقات.

وبالفعل، فقد أضحى أكثر من ضرورة التوجّه اليوم نحو استغلال الموارد المنجمية في البلاد، من أجل توفير مصدر جديد للخزينة العمومية والخروج التدريجي من ارتهان مصير البلاد بعائدات المحروقات دون سواها، خاصّة بعد تهاوي وتذبذب أسعارها في السوق الدولية خلال السنوات الأخيرة؛ كما يجب استخلاص الدروس أيضًا من سنوات الإهمال لتلك الموارد إبّان فترة «البحبوحة المالية» التي عرفتها بلادنا في ما مضى.

ومن هنا يتضح لنا مدى الأهمية التي يحظى بها قطاع المناجم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة الصناعة خاصّة التحويلية منها، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الخام وامتصاص البطالة لاسيما في المناطق التي يتوفر باطنها على هذه الموارد المنجمية.

عن كلّ هذه المواضيع وغيرها سيُحدِّثُنَا السيد

وزير الطاقة والمناجم السيد محمد عرقاب :

.. نحو تهيئة الظروف الملائمة لتنمية الاستثمار في قطاع المناجم

تطرق وزير الطاقة والمناجم السيد محمد عرقاب، خلال مداخلته إلى الأهداف الرئيسية لبرنامج تطوير قطاع المناجم والمتمثلة في تثمين الموارد المعدنية لخلق الثروة، والبحث المستمر على القيمة المضافة، خلق فرص عمل خاصة في المناطق النائية ومناطق الظل، وتقليص فاتورة جلب المواد من الخارج... كما أستعرض الاستراتيجية المعتمدة في انجاز المشاريع. المتعلقة بقطاع المناجم. وفيما يلي النص الكامل للكلمة.

السيد رئيس اللجنة المالية والاقتصادية،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يعتبر تطوير القطاع المنجمي انشغال وطني وخيار استراتيجي بما تزخر به بلادنا من ثروات طبيعية ومن موارد معدنية معتبرة.

الأهداف الرئيسية لبرنامج تطوير قطاع المناجم تتمحور حول المساهمة الفعالة لهذا القطاع في عملية تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وذلك من خلال : (1) تثمين هذه الموارد المعدنية لخلق الثروة،(2) البحث المستمر على القيمة المضافة، (3) خلق فرص عمل خاصة في المناطق النائية و مناطق الظل ،(4) توفير الحاجيات من المواد الأولية التي تدخل في مختلف النشاطات الصناعية خاصة الصناعات التحويلية ،(5) تقليص فاتورة جلب هذه المواد من الخارج التي تكلف خزية الدولة سنويا مبالغ هامة جدًا و أخيراً (6) استهداف تصدير الفائض من بعض هذه المواد و المواد المحولة مستقبلا لجلب العملة الصعبة.

أهم خطوات العمل سوف تحدد حسب الأولويات ووفقا لنضج المشاريع المنجمية، لا سيما في شعب إنتاج المواد المنجمية الأكثر جاذبية للاستثمار.

كما يصبو القطاع لتهيئة الظروف الملائمة لتنمية الاستثمار، وذلك من خلال:

• إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالنشاطات المنجمية وهذا لضمان جاذبية الاستثمار في القطاع المنجمي الوطني الذي يجب ان يطور وفقا لمعايير البيئة العالمية التنافسية.

• توفير معلومات وبيانات أساسية عالية الجودة تتعلق برسم الخرائط الجيولوجية وجرد المعادن للمستثمرين من اجل تشجيع وتحفيز البحث المنجمي (التنقيب والاستكشاف).

• تكثيف برامج البحث المنجمي من اجل اكتشاف موارد معدنية جديدة وتوسيع القاعدة المنجمية للبلاد وتكييفها حسب القدرات المنجمية.

• زيادة الإنتاجية وتنويع المنتجات المنجمية، ولا سيما ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير المشاريع الصناعية المنجمية الكبيرة الهادفة إلى تثمين الموارد المعدنية المحلية، على غرار مشاريع تحويل الفوسفات (تبسة)، استغلال الزنك والرصاص بواد أميزور(بجاية) وتطوير مكمن الحديد في غار جبيلات (تندوف) لتزويد صناعة الحديد والصلب الوطنية.

وستسمح هذه المواد بتقليص فاتورة الواردات التي تُكلف خزينة الدولة سنويا مبالغ باهضه واستهداف تصدير الفائض من هذه المواد المعدنية والمواد المحولة مستقبلا لجلب العملة الصعبة.

• تطوير الشراكة لا سيما على شكل ثنائية دولة مع دولة لجذب رؤوس الاموال والحصول على تكنولوجيات وتقنيات البحث والاستغلال المنجمين وكذا معالجة وتحويل المواد المنجمية خاصة بالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية الكبرى (مشروع المتكامل لتحويل الفوسفاط، مكمن الحديد لغار جبيلات ومكمن الزنك والرصاص بواد أميزور).

• اللجوء إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة والرقمنة لإنشاء أنظمة وقواعد بيانات حديثة ومتطورة.

أما عن الاستراتيجية المعتمدة في إنجاز المشاريع فتتمحور حول:

• إعادة النظر في القانون المنجمي -14 05 الحالي والنصوص التطبيقية اللازمة:

يشمل هذا التعديل جوانب الأحكام التي رأينا الضرورة والعجالة لمراجعتها، والتي من شأنها السماح بالتكفل بالنقائص المسجلة في قانون المناجم الحالي وتمكن من العمل على بعث وتطوير قطاع المناجم، هذا في انتظار العمل على إطلاق مبادرة جديدة أخرى تكون ذات رؤية شاملة وأفاق بعيدة بغية صياغة قانون منجمي جديد من شأنه جعل قطاع المناجم قطاع جد حيوي يلعب الدور اللازم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتتمثل أهم الاقتراحات المدرجة في مشروع القانون هذا فيما يأتي:

• التكفل بالنقائص والصعوبات التي تم تسجيلها خلال تطبيق قانون المناجم الحالي والتي تخص لا سيما الجوانب المتعلقة بتسيير التراخيص المنجمية، وكيفيات وإجراءات منح التراخيص المنجمية والحقوق والواجبات في ممارسة نشاط البحث والاستغلال المنجميين،

• إدخال أحكام جديدة تهدف خصوصا لتشجيع الاستثمار في قطاع النشاطات المنجمية وتبسيط الأحكام التي لها ميزة إقصائية وتسهيل إجراءات منح التراخيص المنجمية مع حماية الممتلكات الجيولوجية والمعدنية،

• بالنسبة للأحكام الجبائية، تم إدخال تعديلات تهدف إلى:

• تجنيد وتخصيص كل المبالغ الموجهة لتمويل برامج المنشآت الجيولوجية والدراسات والبحوث المنجمية وإعادة تشكيل الاحتياطات المنجمية، وتتمثل في إعفاء أصحاب التراخيص المنجمية من الرسم المساحي السنوي، الذين يقومون بأشغال البحث في إطار إنجاز برامج الدراسات والبحوث المنجمية وكذا إعادة تشكيل الاحتياطات المنجية لحساب الدولة.

• إعفاء أصحاب نشاطات المنشآت الجيولوجية والتنقيب المنجمي والاستكشاف المنجمي من الرسم على القيمة المضافة الخاصة،

• إعفاء أصحاب نشاطات المنشآت الجيولوجية والتنقيب المنجمي والاستكشاف المنجمي من الحقوق والرسوم والاتاوات الجمركية على استيراد التجهيزات والمواد والمنتوجات الموجهة مباشرة وبصفة دائمة لهذه النشاطات،

• إدخال تعديلين يهدفان إلى تشجيع المستثمرين في نشاطات البحث المنجمي المعروفة بالأخطار الملازمة لها: حيث أن هذه الاخطار لا تعالجها الأحكام التشريعية المتعلقة بترقية الاستثمار، وتتمثل لا سيما في جعل سعر اقتناء ترخيص البحث المنجمي لدى الصاحب الأصلي يكون قابل للامتلاك من طرف صاحبه الجديد، ومصاريف التنقيب والاستكشاف قابلة كذلك للامتلاك في حدود النسب المبينة في الملحق لمشروع القانون التمهيدي هذا،

• مراجعة كيفيات تمويل الوكالتين المنجميتين (وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية) وبرامج المنشآت الجيولوجية وبرامج البحث المنجمي وإعادة تشكيل الاحتياطات المنجمية: وقد تم اقتراح هذه الحكم بعد أن تم إغلاق في 31 ديسمبر 2019 صندوق الأملاك المنجمية العمومية. ويتم هذا التمويل عن طريق حصص من منتوجات الأتاوى والحقوق والرسوم المنجمية.

وخلاصة فإن الأحكام المقترحة في مشروع القانون هذا تهدف لإعطاء دفعة جديدة للنشاطات المنجمية من أجل تطوير وتثمين الموارد المعدنية المتعددة لبلدنا، والسماح للقطاع المنجمي للعب دور هام في خلق الثروة ومناصب شغل.

• تطوير المنشآت الجيولوجية:

يهدف هذا الإجراء إلى تكثيف اكتساب المعارف الجيولوجية القاعدية التي تشكل الخطوة الأولى في سلسلة تطوير اكتشاف الموارد المعدنية وتطويرها وذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات جيولوجية موثوقة وأكثر دقة مع تحديث خرائط الموارد المعدنية الحالية بمعايير عالمية حديثة، تعتمد على تكنولوجيات وكفاءات عالية. التواصل بالخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال أكثر من ضروري وستكون الوكالة الوطنية للمصلحة الجيولوجية القاطرة الاولى للمساهمة الفعالة لتحقيق هذا الغرض.

• .إطلاق برنامج لدراسات وبحوث منجمية:

بالنسبة لسنة 2021، يضم البرنامج ستة وعشرين (26) مشروعا للتنقيب واستكشاف موارد معدنية بمبلغ يقدر بـ 1,8 مليار دج.

تتوزع المشاريع على 25 ولاية وهي: أدرار، باتنة، بجاية، بشار، بويرة، تمنراست، تبسة، تلمسان، تيارت، تيزى وزو، جيجل، سعيدة، سكيكدة، قالمة، قسنطينة، مستغانم، مسيلة، معسكر، البيض، اليزي، بومرداس، تندوف، تيسمسيلت، النعامة وغليزان.

هذه المشاريع تخص بشكل رئيسي البحث عن الموارد المعدنية ذات القيمة المضافة العالية، وهي كالآتي: 02 مشروعان للنحاس، 01 للمنغنيز، 05 لمتعدد الفلزات، 01 لأملاح البوتاس، 01 للمواد الأولية المنجمية المقاومة للحرارة، 01 للبنتونايت، 01 للطين الكاولييني، 01 للفلسبار، 04 للكبريت الخام، 06 للذهب، 01 لليثيوم، 01 للأحجار شبه الكريمة، 01 للكوارتزيت الحديدي.

• ترقية مكامن ومواقع المواد المعدنية:

ستشرع الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية في هذا الإطار في:

– الترقية المنجمية لمواقع ومكامن المواد المعدنية (المعادن الثمينة، الأحجار النفيسة وشبه النفيسة، المواد المعدنية الفلزية، الصناعية، النافعة.....)،

– ترقية المناجم الصغيرة، والاستغلال المنجمي الحرفي.

• الاستغلال الحرفي للذهب:

تم إطلاق عملية الاستغلال الحرفي للذهب في فيفري سنة 2021، في ولايتي تمنراست وإليزي (جانت)، وذلك بعد الانتهاء من اختيار المؤسسات الصغيرة المؤهلة لهذا النشاط وبشكل أكثر تحديدًا بعد تحديد إجراءات تأمين العملية من قبل المصالح المختصة في هذا الشأن.

وتهدف هده المبادرة لاستغلال وتثمين الذهب على مستوى 220 محيط منجمي التي تحتوي تركيزات وعروق للذهب الذي تزخر به المنطقة وذلك بالطرق الحرفية، مما سيعطي الفرصة لشباب وبطالي هذه المنطقة من ممارسة هذا النشاط الحيوي، ضمن إطار مقنن ومنظم وشفاف. كما ستسمح بخلق الثروة، إضافة إلى حمايتها من النهب والاستغلال العشوائي لها. ولقد مر المشروع بالمراحل التالية:

–تحديد مواقع التعدين الذهبي لكل منطقة التي يمكن استغلالها حرفيا، وهي العملية التي تكفلت بها الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية. مع العلم أن هذه المناطق لا تدخل في دائرة المناطق التي تستغل صناعيا كون هذه الأخير يخضع استغلالها إلى شروط وترتيبات خاصة.

– جرد هذه المناطق، تمثلت في اختيار الشباب المؤهلين لممارسة هذا النشاط وتنظيمهم في مؤسسات مصغرة. وقد جرت هذه العملية في تنظيم محكم وشفافية تامة عن طريق اللجوء إلى القرعة، وذلك بالتنسيق المشترك والمساهمة الفعالة لكل من مختلف الدوائر الوزارية والسلطات المحلية ومنتخبي المنطقة والمجتمع المدني، الذي أتقدم إليهم بهذه المناسبة بخالص تشكراتي على ما بذلوه من جهد وما قدموه لإنجاح هذه العملية.

– إتمام مجمع منال لإجراءات وضع المنضدات للذهب التي ستتكفل بجمع وشراء جميع خام الذهب الذي تنتجه هذه المؤسسات المصغرة لمعالجته، من خلال تطبيق سعر مُغر ووفقا لصيغة شراء تأخذ بعين الاعتبار العديد مَن العوامل بما في ذلك سعر الذهب، وتركيز الذهب (الغرام في الطن) الذي تم الحصول عليه من التحليل المخبري، وكمية الخام المجمعة.

– الشروع في عملية التكوين لفائدة الشباب المؤهلين لممارسة هذا النشاط سيما فيما يتعلق بتقنيات الاستغلال المنجمي الحرفي وشروط الأمن والأمان في الاستغلال والمحافظة على البيئة.

• التثمين الصناعي للموارد المنجمية:

تهدف هذه العملية إلى تطوير الصناعات المعدنية والتي ستسمح للدولة الجزائرية باستغلال ثرواتها الطبيعية والانتقال من خطوة مُصدّر بسيط للمواد الأولية نحو منتج ومُصدّر للمواد المصنعة، بتقنية أكثر تطورا وذات قيمة مضافة أكبر.

الفروع المحددة، في هذه الخطوة، تخص أساسا الأسمدة (الفوسفات)، صناعة الصلب (الحديد) والتعدين (الزنك والرصاص).

• مشاريع لاستغلال وتحويل الفوسفات :

إن الاحتياطات الجيولوجية المعتبرة للفوسفات التي تزخر بها الجزائر والتي قُدّرت الاحتياطات القابلة للاستغلال بأكثر من 3 مليار طن في مناجم بير العاتر بولاية تبسة تُشكل فرصة حقيقية من أجل تطوير صناعة تعدينية وتحويلية ذات قيمة مضافة كبيرة وفرصة حقيقية للمساهمة بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

حاليا يوجد مشروعان مهمان في هذا القطاع :

• المشروع المتكامل لاستغلال وتحويل الفوسفات،

• مشروع تصنيع منتجات الفوسفات للتغذية الحيوانية والنباتية.

• المشروع المتكامل لاستغلال وتحويل الفوسفات:

تمثل التشكيلة الجديدة لهذا المشروع بإنجاز ثلاثة مراحل خلال فترة تمتد على مدى 15 سنة:

المرحلة 1: إنتاج 3 ملايين طن من الفوسفات التجاري مع استثمار يقدر بـ 3 ملايير دولار، ما يمثل 50 من قيمة المشروع في البداية.

المرحلة 2: إنتاج 4.5 مليون طن من الفوسفات التجاري مع استثمار تكميلي يقدر ب 1.5 مليار دولار، ستسمح الفائدة الناتجة من المرحلة الأولى بتمويل هذه المرحلة.

المرحلة 3: إنتاج 5.5 مليون طن من الفوسفات التجاري مع استثمار يقدر بـ 1 مليار دولار. سوف تمول هذه المرحلة من الدخل الناتج عن المرحلة الثانية.

بالنسبة لهذا المشروع، تم الانتهاء من إعداد الوثائق التي تشكل ملف الدعوة لإبداء الرغبة للمشاركة من أجل «إنشاء شركة مساهمات لتطوير واستغلال منجم بلاد الحدبة (تبسة)، التحويل الكيميائي للفوسفات وتصنيع الأسمدة في الجزائر.» (دفتر الشروط، رسالة الدعوة ورسالة الخصوصية والسرية).

من المقرر إطلاق عملية البحث عن الشركاء قبل نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021.

• مشروع تصنيع منتجات الفوسفات للتغذية الحيوانية والنباتية:

يتعلق هذا المشروع بإعادة بعث مشروع تصنيع منتجات الفوسفات للتغذية الحيوانية والنباتية بالعوينات (تبسة) بقدرة إنتاجية تساوى 300 000 طن/سنة من حمض الفوسفوريك من أجل إنتاج:

• 150 000 طن/سنة من الفوسفات ثنائي وأحادي الكالسيوم للتغذية الحيوانية،

• 150 000 طن/سنة من ثلاثي الفوسفات من أجل التغذية النباتية.

ومن أجل تحقيق هذا الإنتاج يجب توفير 1.5 مليون طن من الفوسفات، و330 000 طن من الكبريت و3م 3 000 000 من الماء و3م 2 000 000 من الغاز الطبيعي.

وينتظر تحقيق رقم أعمال سنوي يقدر بـ 260 مليون دولار من أجل تحمل تكاليف الرأس المال الكافي للاستثمار الذي يقدر بـ 400 مليون دولار. كما سيتم خلق 1000 منصب شغل خلال مرحلة الإنجاز و200 منصب شغل خلال فترة الاستغلال. ومن المقرر أن ينطلق مشروع الإنتاج خلال سنة 2023.

Substances/Produits	Nombre de projets	Taux
OR	6	23%
MINERAUX INDUSTRIELS	5	19%
POLYMETAUX	5	19%
SOUFRE	4	15%
CUIVRE	2	8%
PIERRES SEMI PRECIEUSES	1	4%
MANGANESE	1	4%
FER	1	4%
LITHIUM	1	4%
	26	100%

وسيتم إطلاق المشروع قبل نهاية السداسي الأول من عام 2021 على أبعد تقدير.

• مشروع تثمين مكمن الحديد لغار جبيلات (تندوف):

الهدف من تحقيق هذا المشروع الهام هو ضمان وتأمين تموين بالمادة الأولية مصانع الصلب والحديد المتواجدة بالتراب الوطني.

بالنسبة لهذا المشروع، فقد قُدّرت الاحتياطات الجيولوجية بالنسبة للجزء الغربي لمكمن غار جبيلات والقابل للاستغلال من بـ 1.6 مليار طنا من خام الحديد وفقا للمعيار الدولي الأسترالي المسمى "جورك".

وعند تجسيد هذا المشروع، ستبلغ المصانع المتواجدة حاليا أو التي هي في طور الإنجاز طاقات إنتاجية من الصلب تقارب 12 مليون طن سنويا والذي يقابله توفير ما يعادل 20 مليون طن سنويا من مادة الحديد الخام.

في هذا الشأن يكتسي تأمين وتخفيف تكلفة الاستيراد لتموين مصانع الصلب والحديد أهمية ذات أولوية وطنية، ويُعد مكمن الحديد لغار جبيلات (تندوف) الوحيد القابل للاستجابة لهذه الاحتياجات، حيث تصل احتياطات خام الحديد إلى 3 مليار طن.

حاليا، الهدف هو القيام باشراك في القريب العاجل شركاء لتجسيد المراحل القادمة لإنجاز المشروع كما يأتي:

- انجاز المنشآت النموذجية،
- انجاز دراسات الجدوى،
- انجاز واستغلال الوحدات الصناعية المستقبلية.

وفي هذا الصدد فان شركة فيرال (FERAAL) تقوم حالياً باستكمال عملية التفاوض مع مجمع من شركات تكنولوجية صينية من أجل امضاء عقد شراكة قبل نهاية شهر مارس الحالي.

• مشروع استغلال مكمن الزنك – الرصاص بواد أميزور (بجاية)

بالنسبة لهذا المشروع، فقد تم إطلاق جميع الدراسات التقنية لتثمين هذا المكمن الهام لاستخراج خام الزنك والرصاص وهذا بالأخذ بعين الاعتبار كل الشروط اللازمة للأمن وحماية البيئة عند الاستغلال الباطني لهذه المادة بطريقة مُحكمة.

قُدّرت الاحتياطات الجيولوجية للجزء القابل للاستغلال (وفقا للمعيار "جورك") بـ 26 مليون طن من خام الزنك والرصاص ويهدف هذا المشروع لبلوغ انتاج ما يقارب 1.32 مليون طن سنويا من خام الزنك - الرصاص أي 300 129اطن/سنة من مركز الزنك و 000 26 طن من مركز الرصاص، لفترة زمنية قُدرت مبدئيا بـ 21 سنة. قُدر مبلغ الاستثمار بـ 570 مليون دولار أمريكي، وسيسمح بخلق 550 منصب عمل دائم.

في 2021، تقرر إنهاء المناقشات مع الشريك الأسترالي لإعادة تشكيل المساهمة في المشروع (51٪ / 49٪) وفقًا لأحكام المادتين 49 و50 من القانون رقم 07-20 المؤرخ في 04 يونيو 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام. 2020 أو البحث عن شركاء آخرين، لا سيما الشركات التكنولوجيا الصينية. ومن المتوقع قبل نهاية السداسي الأول من عام 2021، منح الرخصة المنجمية لاستغلال المكمن والدخول في مرحلة بناء وتطوير للمشروع.

تلكم هي أهم النقاط المتعلقة بخارطة الطريق لقطاع المناجم و في الأخير أتقدم بشُكري وامتناني لكم ولكل الحضور ولكل من ساهم في إعطاءنا هذه الفرصة لشرح خطة وانشغالات قطاع المناجم.

وخلال المناقشة العامة، أُثيرت العديد من القضايا المتعلقة بموضوع جلسة الاستماع،

- ضرورة إيلاء العناية الخاصة لجانب التكوين في القطاع المنجمي، ولاسيما على مستوى التعليم العالي، وإيجاد صيغ جديدة لذلك كعقد اتفاقيات توأمة مع الجامعات؛
- ضرورة التكفل بتبعات الاستغلال المنجمي ببلدية «بئر العاتر» ولاية تبسة، لما لذلك من آثار صحية وخيمة على الساكنة (تفشي أمراض الربو والسرطان والجلد) ؛
- المطالبة بتخصيص جزء من الموارد المالية المتأتية من النشاطات المنجمية لفائدة البلديات التي تحتضن هاته النشاطات؛
- معالجة مشكل التوظيف التي يعاني منها مستوى بعض المركبات المنجمية، وضرورة تكوين شباب مناطق الجنوب وتأهيلهم للحصول على مناصب الشغل لدى الشركات البترولية من أجل امتصاص البطالة ؛
- ولماذا لا يتم استغلال مقالع مادة «الماغنزيوم» في ولاية تمنراست؛
- وجوب إعادة النظر في قانون المناجم الساري المفعول لا سيما في مجال منح التراخيص المنجمية، من أجل تشجيع المتعاملين على الاستثمار في هذا القطاع؛
- ضرورة إيلاء العناية المطلوبة من أجل ترقية الصناعات التحويلية، نظرا لما تدره من قيمة مضافة للاقتصاد وكذا جلب الخبرة والمهارة التي يتمتع بها الشريك الأجنبي في هذا الميدان؛
- مدى تقدم المشاورات بشأن تجسيد مشروع استغلال الفوسفات في ولاية تبسة، والذي من شأنه توفير ما يقارب 6000 منصب عمل؛
- تزخر بلدية عين آزال بولاية سطيف بمؤهلات منجمية كبيرة، وإمكانية منح الشباب فرصة استغلالها، لاسيما من خلال مراجعة قانون المناجم الحالي؛
- مدى تقدم تجسيد مشروع «غار جبيلات» للحديد بتندوف، ولاسيما المشاورات مع الشريك الصيني؟ وإمكانية التخلي بموجب ذلك على استيراد الحديد الذي يكبد الخزينة العمومية 2 مليار دولار سنويا؛
- هل يندرج القطاع المنجمي ضمن القطاعات الاستراتيجية، المعنية بالقاعدة 49/51؟ وما طريقة مراقبة الخواص الممنوح لهم تراخيص للتنقيب عن الذهب؟
- التطرق للعراقيل التي تواجه الاستثمار في القطاع المنجمي في ولاية باتنة.

وقد تكفل السيد الوزير بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها أعضاء مجلس الأمة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلون خلال النقاش

السيد علي جرباع

السيد مومن الغالي

السيد أحمد بناي

السيد علي طالبي

السيد عبد المالك تشريفت

السيد مليك خذيري

السيد ساعد عروس

السيد عمر بلحاج

السيد بوجمعة زفان

السيد عبد القادر جديع

السيد حكيم طمراوي

السيد نورالدين تاج

السيد محمد قيساي

السيد سليمان زيان

السيد عياش جبابلية

السيد محمد سالمي

السيد مصطفى جغدالي

السيدة رفيقة قصري

السيد العيد ماضوي

السيد نورالدين بالأطرش

السيد محمد عمارة

السيد فؤاد سبوتة

أيام برلمانية

يوم برلماني حول: «**فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) بالجزائر واستراتيجية التلقيح**»

يوم برلماني حول موضوع: «**الصيرفة الإسلامية: استجابة لمطلب اجتماعي ودور في الشمول المالي**»

يوم برلماني حول موضوع: «**القناة البرلمانية: جسر بين الشعب وممثليه ورهان سياسي - إعلامي**»

يوم برلماني حول: «فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) بالجـــــزائر واستراتيجية التلقيح»

في إطار الأنشطة المتعلقة بترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية، وبتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، نظمت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، برئاسة السيد محمد أخاموك، يوم الثلاثاء 16 فبراير 2021، بمقر المجلس، يوما برلمانيا حول موضوع: «فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) بالجزائر واستراتيجية التلقيح»...

الفعالية، حضرها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، والبروفيسور عبد الرحمان بن بوزيد، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، والسيد إسماعيل مصباح، الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المستشفيات، وإطارات من قطاع الصحة، وأعضاء من مجلس الأمة.

رئيس اللجنة الصحية يشيد بالسياسة المتخذة من طرف الدولة في إدارة أزمة كورونا

الأشغال افتتحها السيد محمد أخاموك، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، بكلمة أبرز فيها أهمية الموضوع... كما أشاد بالسياسة المنتهجة من طرف الدولة التي تعاملت مع جائحة كوفيد 19- منذ ظهورها بمنطق استشرافي واستباقي من خلال التدابير والإجراءات التي تم إقرارها والتي أبانت عن اقتدار كبير وكفاءة عالية في إدارة هذه الأزمة...

وزير الصحة: إعداد مخطط استراتيجي للتلقيح للقضاء على الوباء

كما تطرق البروفيسور عبد الرحمان بن بوزيد، في البداية، إلى خارطة طريق وأهداف الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا (كوفيد – 19)، وهو الفيروس الذي تسبب في وفاة 2943 شخصاً في الجزائر – رحمهم الله – وإصابة أكثر من 110 آلاف شخص آخرين... كما ذكر السيد الوزير بمساعي الدولة للخروج من الأزمة الصحية التي تعرفها البلاد منذ ما يقارب سنة كاملة، حيث تم في هذا الصدد إعداد مخطط استراتيجي للتلقيح ضد هذا الوباء، وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية للخبراء المختصين في التطعيم واللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطورات الوباء على المستوى الوطني، التي أنشأها السيد رئيس الجمهورية شهر مارس 2020.

هذا وقد استعرض البروفيسور عبد الرحمان بن بوزيد، الإجراءات المتخذة في هذه الحملة المكلفة بمتابعة تطورات الوباء على المستوى الوطني، والتي تمثلت فيما يلي:

• اختيار اللقاحات المناسبة بعد الإطلاع على نتائج الدراسات العلمية المنجزة على مختلف اللقاحات المنتجة للوقاية من الفيروس؛

• توسيع فرص تمويل اللقاح بالدخول في مفاوضات مع عدة شركات أجنبية مصنعة للقاح ، منذ شهر أوت 2020؛

كما أشار إلى أن، هذه الإجراءات سمحت بتوقيع مذكرات تفاهم وعقود مع عدة أطراف، واقتناء الكميات الأولى من اللقاح، تكون متبوعة بكمية اللقاح المراد اقتناؤها بناءً على معدل التغطية المرغوب فيه بالنسبة للأشخاص البالغين من العمر 18 سنة فما فوق، مع الأخذ بعين الاعتبار أماكن تخزين اللقاح ومواقع التلقيح، وكذا إعداد مخططات توزيع اللقاح لفائدة مستخدمي قطاع الصحة، ووضع أرضية رقمية للتصريح بكافة الحالات التي تعرضت لأعراض جانبية بغرض مراقبتها...

الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المستشفيات يؤكد: أهمية وجود اللجنة العلمية منذ بداية تفشي الوباء

من جهته، أكد الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المستشفيات، السيد اسماعيل مصباح على أهمية وجود اللجنة العلمية منذ بداية تفشي الوباء والتي عملت على 3 محاور أساسية واستراتيجية فيما يخص التلقيح.

إلياس رحال، المدير العام لمصالح الصحة وإصلاح المستشفيات : منحى تنازلي لعدد الإصابات بكوفيد - 19

أما السيد إلياس رحال، المدير العام لمصالح الصحة وإصلاح المستشفيات؛ فقد أوضح بأن أول حالة تم تأكيد إصابتها بفيروس كورونا في الجزائر كانت أواخر شهر فبراير 2020، في ما كانت أول بؤرة في ولاية البليدة في بداية شهر مارس 2020... معرباً عن ارتياحه للمنحى التنازلي لعدد الإصابات من جراء هذا الوباء... مشيرا إلى أن الجزائر سجلت ذروة الإصابة بهذا الوباء شهري جويلية ونوفمبر...

المديرة العامة للصيدلة والتجهيزات الصحية: معايير موضوعية لاقتناء اللقاحات

فيما عرضت السيدة وهيبة حجوج، المديرة العامة للصيدلة والتجهيزات الصحية؛ في مداخلتها، السياسة المنتهجة من طرف وزارة الصحة لاقتناء اللقاح ضد وباء كوفيد- 19، موضحة بأن الوزارة حرصت على القيام بالتحريات فيما يخص عملية اقتناء اللقاح، وذلك بهدف الحصول على اللقاحات في الوقت المحدد وبالكمية الكافية، حيث وضع المجلس العلمي التابع لوزارة الصحة، جدولاً يتضمن معايير موضوعية من أجل تصنيف اللقاحات بمراعاة الجوانب الآتية: المنصة اللقاحية، الإجراءات والمعايير التنظيمية، المتطلبات لحلقة التبريد، العرض حسب عدد الجرعات لكل علبة والنظام العلاجي وسعر الجرعة الواحدة...

أما السيد فوزي درار، المدير العام لمعهد باستور الجزائر؛ فقد أكد في مداخلته، بأن الجزائر قد باشرت منذ مدة في إجراء اتصالات مع عديد المخابر التي نجحت في صناعة اللقاح، مشيداً بهذه الاستراتيجية...

المدير العام للوقاية والترقية الصحية: ..أهداف الحملة الوطنية للتلقيح

فيما أشار الدكتور جمال فورار، المدير العام للوقاية والترقية الصحية؛ الناطق الرسمي للجنة العلمية إلى أن الحملة الوطنية للتلقيح كانت قد حظيت باهتمام كبير من قبل اللجنة الوطنية للخبراء المختصين في التطعيم واللجنة العلمية المكلفة بمتابعة وتقييم الحالة الوبائية لكوفيد 19، مبرزاً بأن استراتيجية التطعيم هذه تأخذ بعين الاعتبار الوضع الوبائي السائد في البلاد وكذا الأولوية في تطعيم الفئات الأكثر عرضة للمرض... مؤكداً بأن الحملة الوطنية للتلقيح تهدف إلى ضمان جودة، سلامة وفعالية اللقاحات وعلى الحصول على اللقاحات في الوقت المناسب، على أن يتم توزيعها على كل الفئات المعنية...

وخلال المناقشة العامة، أثار السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة العديد من

القضايا المتعلقة بموضوع اليوم الدراسي وبقطاع الصحة عموماً، وخاصة ما تعلق منها بالترتيبات التي اتخذتها الجزائر لاقتناء اللقاح ضد جائحة كوفيد- 19، والكمية المقتناة من هذا اللقاح، وحول تأثير تلقي الجرعة الأولى من اللقاح من صنف والجرعة الثانية من صنف مغاير، والمخطط الاستراتيجي للحملة الوطنية للتلقيح ضد الجائحة، وسبل التكفل الصحي بالمصابين على وجه الخصوص وبالمواطنين عموماً... وكذا واقع قطاع الصحة بولايات الجنوب ومناطق الظل وغياب الأطباء الإخصائيين وأطباء الإنعاش وكذا غياب المرافق والتجهيزات الطبية... وقد تكفل السيد الوزير والسيدة والسادة المحاضرين بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها أعضاء مجلس الأمة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلون خلال النقاش

يوسف مصار

ناصر بن نبري

عبد الوهاب بن زعيم

عمارة محمد

بويكر محمد

جبّان مصطفى

عروس ساعد

شنيني عبد القادر

خذيري مليك

قريشي عبد الكريم

حنايڤ محمد

حود مويسة محمد مداني

بلهبري ضياء الدين

غرينيك الحاج عبد القادر

بلحاج عمر

جبابلية عياش

بناي أحمد

زفان بوجمعة

جغدالي مصطفى

قيساري محمود

بخشي محمد

خليفة محمد-

علي جرباع

قازي تاني عبد الحق

سبوتة فؤاد

بالأطرش نور الدين

زيان سليمان

أيام برلمانية

يوم برلماني حول موضوع: «الصيرفة الإسلامية: استجابة لمطلب اجتماعي ودور في الشمول المالي»

في إطار الأنشطة المتعلقة بترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية، وبتوجيه من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، نظمت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، برئاسة السيد محمد الطيب حمارنية، يوم الثلاثاء 16 مارس 2021، بمقر المجلس، وبحضور السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بالتشريع والعلاقات مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة، يوما برلمانيا حول موضوع: «الصيرفة الإسلامية: استجابة لمطلب اجتماعي ودور في الشمول المالي»...

الفعالية، حضرها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، والسيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية، والسيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، والسيد كمال رزيڤ، وزير التجارة، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، والسيد بو عبد الله غلام الله، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، رئيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وأعضاء الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ومسؤولي وخبراء البنوك العمومية والتأمينات، وأعضاء من مجلس الأمة.

رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية: نحو تشجيع المنتوجات الممولة بواسطة الصيرفة الاسلامية

الأشغال افتتحها السيد محمد الطيب حمارنية، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بكلمة أبرز فيها أهمية الموضوع كونه أضحى يُشكل مطلباً اجتماعياً واسعاً ومُلِّحًا، وكذا رافداً مهماً وأساسياً في قطاع الصيرفة بصفة عامة؛ باعتباره وسيلة لتحقيق الشُمول المالي للكُتلة المالية المتاحة خارج البنوك، ألا وهو موضوع «الصيرفة الإسلامية»... كما ثمّن القرارات الهامّة والتاريخية المتعلقة بالمجال المالي، والتي وجّه بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء المُنعقد يوم الأحد 22 مارس 2020، والقاضية بوجوب تشجيع المنتوجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر...

وزير المالية: نحو استراتيجية شاملة للنهوض بالصناعة المالية الاسلامية

ليُفسح بعدها المجال إلى وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، والذي قدّم عرضاً مفصلاً حول المالية الإسلامية، مبرزاً بأنها تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتعمل وفق مبادئ المساواة والعدل والإنصاف، مؤكداً بأن دائرته الوزارية وفي إطار الشمول المالي شجّعت البنوك العمومية على وجه الخصوص ومعها البنوك الخاصّة العاملة على تكثيف جهودها من أجل تحسين مستوى الخدمات المصرفية للساكنة، اعتماداً على محاور عدة أبرزها: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع إضفاء السرعة اللازمة في التكفل بالمعاملات البنكية؛ تطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛ توسيع شبكة الوكالات البنكية والموزعات والشبابيك الآلية وكذا تطوير خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية... كما تطرق إلى منتجات المالية الاسلامية واستعرض المزايا الرئيسية لها وشروط تطويرها عبر وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية والحاجة إلى وضع إطار تنظيمي يحكم جميع الأنشطة المالية الإسلامية... ليختم في الأخير السيد وزير المالية، مداخلته بسرد الاقتراحات التي تم التوافق بشأنها مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بغرض إدراجها في قانون المالية المقبل، والهادفة إلى الحفاظ على الحياد الجبائي، وكذا إخضاع الأوراق المالية الاستثمارية (الصكوك) لنفس النظام الجبائي المطبق على السندات، وتوسيع الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار قانون ترقية الاستثمار والامتيازات الأخرى لتشمل البنوك التي تسوق منتج الصيرفة الإسلامية «الإجارة»...

رئيس المجلس الاسلامي الأعلى:

نحو تشجيع الصيرفة الاسلامية واعطائها المكانة التي تستحقها للمساهمة في بناء اقتصادي قوي

أما السيد بو عبد الله غلام الله، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، رئيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، فقد أجزل شكره إلى السيد رئيس الجمهورية الذي وعد فوفى، ومن خلاله أعضاء الحكومة على الإرادة الصادقة لخدمة الاقتصاد الوطني بتشجيع الصيرفة الإسلامية وإعطائها المكانة التي تستحقها للمساهمة في بناء اقتصاد قوي... معرجاً على الدور الذي انبرى له المجلس الإسلامي الأعلى في تجسيد ومرافقة الصناعة المالية الإسلامية، وكذا مساهماته في تعديل بعض القوانين للتمكن من توطين هذه الصناعة ومن بين هذه الاقتراحات اعتماد الصكوك باعتبارها البديل الشرعي للسندات في النظام الكلاسيكي... معرباً في الأخير عن سروره لتجاوب المواطنين في توسيع المعاملات البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتشمل البنوك العمومية والخاصة، ذلك أن وتيرة فتح الحسابات البنكية والادخارية أضحت مشجعة...

وزير التجارة: التمويل الاسلامي ليس تمويلا بديلا بل تمويلا تشاركيا

في حين، أوضح الدكتور كمال رزيق، وزير التجارة، في كلمة له بالمناسبة بأن الصيرفة الإسلامية لا يمكنها أن تحقق الغاية التي أنشأت لأجلها إلا بتوفر عوامل أخرى ألا وهي التكافل الإسلامي والسوق المالية الحقيقية، موضحاً بأن التمويل الإسلامي ليس تمويلا بديلا بل تمويلا تشاركيا، مؤكداً بأن الإجراءات التي يتم اتخاذها حالياً في هذا الشأن تتوخى التمويل الشامل الذي يُعطي المكانة للتمويل التقليدي والتمويل الإسلامي من أجل الوصول إلى منظومة مالية متجانسة، مترابطة ومتوافقة...

وزير الشؤون الدينية: تجسيد الصيرفة الاسلامية.. تلبية لرغبة ومطالب الشعب الجزائري

أما السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فقد أعرب عن ارتياحه بل وأشاد بإرادة رئيس الجمهورية والتزامه من أجل تجسيد الصيرفة الاسلامية وذلك تلبية لرغبة ومطلب الشعب الجزائري، كما أبرز بأن الصيرفة الإسلامية بات منصوص عليها ولأول مرة في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والذي حظي بثقة البرلمان بغرفتيه... مجدداً سعي دائرته الوزارية للإسهام من أجل إنجاح هذا المشروع على أرض الميدان...

تلته مداخلات للسادة الخبراء، ممثلين في الدكتور محمد بوجلال، والدكتور كمال بوزيدي والدكتور عبد الرحمان سنوسي، أعضاء الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، والذي أبرزوا ضرورة التحسيس والترويج وتوضيح الصورة للمواطنات والمواطنين ومن ثمّ تشجيعهم على إيداع أموالهم المدخرة والمكتنزة، في البنوك وبالتالي إعادة توزيعها على الاستثمارات لكي تؤدي دورها في العجلة الاقتصادية والمالية...

وخلال المناقشة العامة، أثار السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة العديد من القضايا المتعلقة بموضوع اليوم الدراسي وبقطاع المالية والاقتصاد عموما، والتي تمحورت في النقاط التالية:

- ضرورة تقديم تسهيلات حين منح القروض البنكية؛
- هل بإمكان الصيرفة الإسلامية أن تكون آلية أو منفذاً من أجل تحصيل أو امتصاص الكتلة النقدية المكتنزة، والمقدرة بـ 6000 مليار دينار؛
- ما هي القيمة المضافة التي قدّمتها البنوك الإسلامية في دعم الاستثمار؛
- طبيعة مخطط العمل المنتهج من أجل تكوين اليد العاملة في مجال الصيرفة الإسلامية؛
- وجوب الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية في الجزائر ومعها الأطر القانونية التي تحكمها؛
- متى يتم تعديل قانون النقد والقرض من أجل تمكين الصيرفة الإسلامية من الأدوات القانونية لممارسة مهامها بشكل واضح وتنافسي؛
- مقترح أن تشمل الصيرفة الإسلامية تقديم القروض إلى المستفيدين من السكنات ؛
- أهمية التحسيس في مختلف ولايات الجمهورية والترويج والمرافقة الإعلامية لطبيعة دور المالية الإسلامية وعملها؛
- طبيعة الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التشاركية؛
- أسباب افتقار عاصمة ولاية النعامة لبنك الفلاحة والتنمية والريفية والقرض الشعبي الجزائري؛
- المطالبة بإخضاع الفقه المصرفي إلى الفقه الإسلامي؛
- تدعيم المشاريع الاستثمارية والاقتصادية بولاية البيّض وباقي ولايات الجمهورية؛
- الحثّ على إدراج امتيازات أخرى في مجال الصيرفة الإسلامية كإمكانية التسديد المسبق للقسط المتبقي من القرض دون انتظار كامل المدة المحددة للدفع؛
- إمكانية استفادة الجماعات المحلية من التمويل الإسلامي لإنجاز مختلف المشاريع التي حظيت بها الولاية..

وقد تكفل السيد وزير المالية والسادة الخبراء المحاضرين بتقديم شروحات وتوضيحات على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها أعضاء مجلس الأمة.

جدير بالذكر أنه، سبقت هذه الفعالية، زيارة السيد صالح فوجيل، رئيس مجلس الأمة، وأعضاء الحكومة والمشاركون، للمعرض الخاص المتعلق بخدمات الصيرفة الإسلامية للبنوك العمومية (BNA, BEA, CPA, BDL, BADR, CNEP) المنظم في أروقة المجلس والتعرف عن قرب على مختلف المنتجات المالية الاسلامية للعديد من المصارف البنكية.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلون خلال النقاش

السيد عبد الوهاب بن زعيم

السيد فؤاد سبوتة

السيد عبد القادر جديع

السيد محمد عمارة

السيد محمود قيساري

السيد أحمد بناي

السيد عبد المجيد بن قداش

السيد عبد الحق قازي ثاني

السيد عبد الكريم قريشي

السيد محمد بن طبة

السيد عياش جبابلية

السيد فريد بحري

السيد محمد بلاع

السيد العيد ماضوي

السيد حوباد بوحفص

السيد محمد راشدي

السيد الطاهر غزيل

السيد مليك خذيري

السيد ساعد عروس

السيد ضياء الدين بلهيري

السيد رشيد معلم

السيد نورالدين بالأطرش

السيد علي جرباع

يوم برلماني حول موضوع: «القناة البرلمانية: جسر بين الشعب وممثليه ورهان سياسي - إعلامي»

أشرف السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 05 أبريل 2021، بمقر المجلس، على فعاليات اليوم البرلماني الموسوم: «القناة البرلمانية: جسرٌ بين الشعب وممثليه ورهان سياسيٌ - إعلامي»... وذلك في إطار الأنشطة المتعلقة بترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية التي دأب مجس الأمة على تنظيمها وتكرست كتقليد...

الفعالية، حضرها السيد عمار بلحيمر، وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، والسيد أحمد بن صبّان، المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون، والسيد محمد لوبار، رئيس سلطة ضبط السمعي - البصري، وأساتذة جامعيين، وأعضاء من مجلس الأمة وإطارات بالمجلس الشعبي الوطني.

في مستهل الأشغال، التي افتتحها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بعدما أحال إليه رئيس الجلسة، عضو مجلس الأمة السيد فؤاد سبوتة الذي أكد بأنّ القناة البرلمانية تندرج في إطار تنفيذ تعليمات وقرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضية بإطلاق قناة برلمانية لتقريب المواطن من المؤسسة التشريعية وترقية ثقافة المواطنة والحس المدني؛ باعتبارها وسيلة للشفافية والتقييم والمشاركة المواطناتية في النشاط والحياة العامين...

لتقريب المواطنين من المؤسسة التشريعية.. رئيس مجلس الأمة يؤكد:

القناة البرلمانية ستعكس المفهوم الحقيقي لدور عضو البرلمان

ألقى السيد رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة أبرز فيها أهمية الموضوع من منطلق أن القناة البرلمانية ستكون بمثابة منبر حقيقي لعضو البرلمان لإبداء آرائه في إطار من الضوابط وتحديد المسؤوليات، الأمر الذي من شأنه دعم وتقوية التواصل بين البرلمان وجموع المواطنات والمواطنين، معتبراً بأن القناة البرلمانية ستمكن من معالجة وإعطاء فهم أكثر للديمقراطية داخل المؤسسات المنتخبة، كما تجسد المفهوم الحقيقي للرقابة على الحكومة من طرف المنتخبين، إلى جانب تسليطها الضوء على نشاط ومناقشات أعضاء البرلمان بغرفتيه بما يعكس المفهوم الحقيقي لدور عضو البرلمان، وكذا فرصة للإطلاع على العمل الذي تقوم به الدبلوماسية البرلمانية وتأثيرها على الحياة العامة... ليعرج على عديد القضايا التي تهم الشأن الوطني وإلى التحديات المنتظرة... لافتاً إلى أن الجزائر تمر بمرحلة هامة بعدما نجحت في خوض غمار الرئاسيات وتعديل الدستور، فهي تستعد لتنظيم انتخابات تشريعية تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إطار استكمال مسيرة بناء الدولة بكل مؤسساتها وتجسيد مبدأ الدولة للجميع دون اقصاء، مشدداً على أهمية الحفاظ على استقلالية القرار السياسي باعتباره انعكاسا للاستقلال الحقيقي الذي هو مفخرة الجزائر... داعياً أعضاء المجلس إلى ضرورة الاستعداد الأمثل كي يكونوا في مستوى الحدث، ليوضح في ختام مداخلته بأن الجزائر تواجه حرباً إعلامية تستدعي منا التسلح بكل الوسائل لمواجهتها، مضيفا بأن المكانة التي تحظى بها الجزائر على المستويين الاقليمي والدولي تفرض عليها ترقية وتطوير أدواتها الإعلامية لتكون سلاحاً يسمح بالتمكن أكثر من مواجهة هذه الحرب...

وزير الاتصال : القناة البرلمانية ستعزز دور الإعلام المؤسساتي وتساهم في تنشيط الحياة البرلمانية

وفي مداخلته أثناء الجلسة الافتتاحية، أوضح وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، السيد عمّار بلحيمر، في كلمته بأنّ الجزائر الجديدة عازمة على حماية حرية الصحافة والتمكن من الإعلام الجديد لاسيما في إطار العمل على التصدي لحروب الجيل الرابع وتحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية... كما اعتبر الوزير أن استحداث أول قناة برلمانية في الجزائر يعد في حد ذاته إنجازا إعلاميا هاما وإضافة كمية ونوعية للمشهد الإعلامي في البلاد، ويعكس اهتمام رئيس الجمهورية بتكريس الحق في المعلومة وترقية أداء وسائل الاتصال، مضيفا أنها تندرج في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز وتنويع عملية الاتصال بشفافية ومصداقية بين المواطنين ومختلف المؤسسات العمومية بينها التشريعية.. كما راهن السيّد بلحيمر على أن القناة البرلمانية ستعزز دور الإعلام المؤسساتي وتساهم في تنشيط الحياة البرلمانية عن طريق تقريب المواطن داخل وخارج الجزائر من المؤسسة التشريعية وإفادته بالمعلومة الصحيحة، كما أنها ستشكل منصة اعلامية لترقية الممارسة الديمقراطية والفعل السياسي وتكون أداة تفاعلية ناجعة لترسيخ ثقافة المواطنة والحس المدني.

رئيس سلطة ضبط السمعي – البصري : ضرورة تعزيز الاتصال المؤسساتي

ليأتي الدور على السيد محمد لوبار، رئيس سلطة ضبط السمعي – البصري، الذي أكد في مداخلته التي جاءت تحت عنوان: «العلاقة بين القناة البرلمانية والخدمة العمومية للسمعي البصري» على ضرورة العمل على توفير شروط الخدمة العمومية التي ترتبط دوما بإشكالية مدى التمسك بالموضوعية في بعض الأحيان، وضرورة تعزيز الاتصال المؤسساتي. كما جدّد الدعوة إلى اهمية إيلاء العناية اللازمة لقضية الضبط المحكم لاستخدامات تكنولوجيات الاعلام والاتصال والذي يتطلب تحديات كبرى تقنية واقتصادية.

مدير المدرسة الوطنية العليا لعلوم الصحافة والإعلام: القناة ستكون فضاء سياسيا يخرج من رحم البرلمان

ثي حين، تطرق الأستاذ الدكتور عبد السلام بن زاوي، أستاذ التعليم العالي ومدير المدرسة الوطنية العليا لعلوم الصحافة والإعلام، في كلمة له بالمناسبة، إلى دور الاتصال السياسي الذي يجب على القناة البرلمانية أن تلعبه، مشيرا إلى أن هذا النوع من القنوات، يكون فضاء سياسيا يخرج من رحم البرلمان.

الدكتور عبد الحميد ساحل : .. القناة البرلمانية خدمة عمومية عليها أن تلتزم الحياد فيما تبثه

أمّا الدكتور عبد الحميد ساحل، أستاذ محاضر بكلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر، فقد أوضح في مداخلة له والتي جاءت تحت عنوان «الاتصال العمومي السمعي- البصري، نموذج القنوات التلفزيونية البرلمانية (محتوى وتوجيهات)»، بأنّ هناك صنفين من القنوات البرلمانية، والتي تتعلق بمضامين البرامج التي تقترحها تلك القنوات البرلمانية... صنف يمتاز بصبغته العمومية، ولا يخضع لسلطة ضبط السمعي البصري إلا في الحملات الانتخابية،

وصنف ثاني يركز على تغطية النشاطات التشريعية وكل ما له علاقة بالهيئات البرلمانية. ليُبرز طبيعة المهام الأساسية للقناة البرلمانية والتي تتمثل في الخدمة العمومية، التزام الحيادية من خلال ما تبثه من (أشرطة وربورتاجات)، وتقديم النصوص التشريعية.

المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون : .. القناة البرلمانية ستكون قناة عامة

أما السيد أحمد بن صبّان، المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون، فقد ركّز في عرضه على الاضافة التي ستقدمها القناة للخدمة العمومية للإعلام الوطني وكذلك عن الحرب الإعلامية التي بات يشهدها العالم اليوم، والتي لم تعد خفية، مذكرا بالمناسبة بالالتزام بإطلاق قناتين (الشباب، والقناة البرلمانية) لتضافا إلى الالتزامات السابقة والتي كللت بإطلاق قناتي كل من (المعرفة، وقناة الذاكرة)... كما ذكّر بأن المؤسسة العمومية للتلفزيون تخصص حيزا للنشاط البرلماني في شبكتها البرامجية كونها تنقل على المباشر جلسات الأسئلة الشفوية على المباشر وجلسات مناقشة قوانين المالية... وبخصوص طبيعة القناة البرلمانية، فقد أوضح السيد بن صبّان بأن القناة البرلمانية ستكون قناة عامة، وبالتالي فهي بحاجة إلى الدعم الكامل للدولة خاصة وأنها ستكون محرومة من الموارد المالية التي يدرها الاشهار وحملات الرعاية...

وخلال المناقشة العامة، أثار السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة العديد من القضايا المتعلقة بموضوع اليوم البرلماني، والتي تمحورت حول النقاط التالية:

• ضرورة تقديم خدمة عمومية راقية مع جودة في البث، وكذا تغيير الصورة النمطية للبرلمان والبرلماني من خلال مضامين القناة؛
• حول إمكانية تزامن إطلاق القناة وموعد الانتخابات التشريعية ؛
• ضرورة مواكبتها للتحولات التكنولوجية؛
• تعزيز الانفتاح والتواصل الإيجابي لعمل البرلمان؛
• التأسيس لمرحلة جديدة في الإعلام المهني الصادق؛
• ضرورة جذب اهتمام المواطن العادي؛
• طبيعة الجهة التي ستوكل لها مهمة تسيير هذه القناة.

وقد تكفّل السيد المدير العام للتلفزيون بتقديم شروحات وتوضيحات على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها أعضاء مجلس الأمة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلون خلال اليوم البرلماني القناة البرلمانية

السيد ساعد عروس

السيد ناصر بن نبري

السيد محمد الطيب العسكري

السيدة نوارة جعفر سعدية

السيد عبد الوهاب بن زعيم

السيد مصطفى جبان

السيد إلياس عاشور

السيد بوجمعة زفان

السيد علي جرباع

السيد سليمان زيان

بعثات استعلامية

المدية: قطاع السكن والتعمير والتجهيز والموارد المائية تحت مجهر أعضاء مجلس الأمة

الشلف : لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة تقف على مخلفات فيضان واد مكناسة

تامنراست : أعضاء مجلس الأمّة يتفقدون واقع وآفاق التربية الوطنية

غرداية والمنيعة : وفد عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمّة يستمعون لانشغالات الفلاحين ويقفون على مشاكل وصعوبات القطاع

بشار وبني عباس.: لجنة الصحة لمجلس الأمة، في زيارة تفقدية للوقوف على واقع القطاع والاستماع لانشغالات مسئولي ومنتسبي الصحة

المدية: قطاع السكن والتعمير والتجهيز والموارد المائية تحت مجهر أعضاء مجلس الأمة

بتكليف من رئيس مجلس الأمة، و في إطار نشاطات اللجان الدائمة للمجلس، وكذا ممارسة الرقابة البرلمانية، قامت لجنة التجهيز والتنمية المحلية التابعة لمجلس الأمة، الأحد 28 فبراير 2021، ببعثة استعلامية مؤقتة، ترأسها السيد رابح بن يوب، رئيس اللجنة، إلى ولاية المدية، وذلك للوقوف على واقع المشاريع التنموية بالولاية تخص قطاعات السكن، التعمير، التجهيز، والموارد المائية، وكذا الإطلاع على المشاريع المخصصة لمناطق الظل بالولاية.

وقد تكون الوفد من السادة:

-السيد رابح بن يوب رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية،

- برحال بن عومر، نائب رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية،

- فتاح طالبي، عضو مجلس الأمة؛

- مولود مبارك فلوتي، عضو مجلس الأمة؛

- لزهر نعيمي عضو مجلس الأمة.

استهل الوفد زيارته مرفوقا فيها بالسلطات المحلية على رأسها السيد جهيد موس والي الولاية، و السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي، بمعاينة مواقع إنجاز مشاريع سكنية على غرار موقع 1200 سكن في إطار صيغة «عدل» بمنطقة حوش بايزيد بعاصمة الولاية، ومشروع إنجاز 2400 سكن عمومي إيجاري بحي 15 ديسمبر ببلدية المدية، وكذا القطب السكني بعين الجرادة ببلدية ذراع سمار، أين عاين الوفد مشروع 2332 سكن عمومي إيجاري، و مشروع 1300 سكن البيع بالإيجار عدل، حيث قدم كل من السيدات والسادة مدراء: السكن، وكالة عدل، والتعمير، والهندسة المعمارية والبناء، وكذا المدير العام للترقية والتسيير العقاري عروضا وشروحات مستفيضة حول المشاريع القطاعية المنجزة والتي هي قيد الانجاز.

كما كان للوفد أيضا، فرصة معاينة مشروع إنجاز ثانوية الشهيد اسماعين باشن، المدرجة في إطار الأحياء السكنية المدمجة، والتي سوف تستقبل ألفي تلميذ وفق ما تفرضه المعايير التربوية.

بعدها توجهت اللجنة الاستعلامية، إلى منطقة بازيز إحدى مناطق الظل بالولاية، حيث تلقت عرضا حول المشاريع التنموية ذات الصلة بشبكات الربط بالمياه الصالحة للشرب لخزان سعة 50م³ وتمديد شبكة الصرف الصحي على مسافة 500م، إلى جانب شبكة الطرقات و ربط الطرقات المعزولة.

وتوجه الوفد في آخر محطة له، في زيارته الاستعلامية إلى مركز مراقبة الأنفاق(PCC) بالطريق السيار البرواقية-شفة على طول 53 كم، حيث استمع إلى عرض مفصل حول المشروع التنموي و دوره في تحريك عجلة الاقتصاد و فك العزلة عن المناطق النائية.

وفي تصريح له على هامش الزيارة، أبدى رئيس اللجنة السيد رابح بن يوب باسم الوفد المرافق له ارتياحه لوتيرة إنجاز و توزيع المشاريع السكنية بالمدية، وكذا مشاريع مناطق الظل التي يوليها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الأهمية القصوى.

في ختام زيارتها لولاية المدية أوصت لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة، بعدة توصيات تخص تطوير القطاعات بولاية المدية، ذات الصلة باختصاص اللجنة، وذلك على النحو التالي:

ضرورة تحديد الكلفة المالية للمشاريع تفاديا لإعادة تقييمها

السكن والعمران:

وجوب احترام الآجال المحددة في إنجاز المشاريع السكنية، لتفادي إعادة تقييم المشروع ومن ثم البحث عن التمويلات الإضافية لإتمامها، ومثال ذلك مشروع إنجاز 1200 سكن عمومي بصيغة البيع بالإيجار (عدل) بمنطقة حوش بايزيد ببلدية المدية الذي يشهد تأخرا كبيرا؛

توفير مزيد من الأوعية العقارية تتناسب وحجم الطلبات المتزايدة للسكنات، بهدف تجنب استغلال الأراضي الزراعية في البناء وحماية البيئة؛ مع تكثيف الاهتمام بالمناطق الهشة، وترقية التكفل بسكانها؛

ضرورة تطهير العقارات وتسهيل إجراءات منح الدفاتر وعقود الملكية وتسريع تسليمها لأصحابها في آجال مناسبة؛

المطالبة بتوفير حصص إضافية لإعانة البناء الريفي لامتصاص الطلب المتزايد، مع تبسيط الإجراءات الإدارية للمواطن الراغب في الحصول عليه؛

إعادة النظر في التشريع الذي يؤطر برنامج توزيع قطع الأراضي في إطار التجزئات الاجتماعية ببلديات الهضاب العليا، ليشمل كل البلديات وتعميمه على المستوى الوطني.

الأشغال العمومية:

العمل أكثر على تكثيف التهيئة المستمرة للطرقات، والتجديد الدوري للعتاد بالنظر لطبيعة المنطقة، كتوفير الحصى المناسب لإنجاز الطرق وكاسحات الثلوج؛

التعجيل بتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 51-21 المؤرخ في 28 يناير 2021، الذي يحدد كيفيات مراقبة حجم مركبات نقل البضائع ووزنها وحمولتها، من أجل المحافظة على سلامة الطرق؛

فتح فروع جديدة تابعة لمديرية الأشغال العمومية [7 فروع في 64 بلدية].

الموارد المائية:

معالجة التذبذب الحاصل في تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب؛

الشروع في إنجاز مشروع سد بوكموري ببلدية عزيز، الذي تم الانتهاء من إنجاز الدراسات الخاصة به؛

ضرورة تزويد الولاية بسدود إضافية تُوجّه إلى السّقي الفلاحي، تعود بالفائدة على الفلاحين وتنعش قطاع التنمية الريفية والاقتصاد الوطني ككل؛

رفع التجميد على بعض المشاريع وخاصة منها التي تهدف إلى توفير محيطات السقي وري الأراضي الفلاحية وتوسيع المساحات المسقية، وتهيئة السهول وتطهير الوديان، وكذا تهيئة محطات تطهير المياه وتصفية المياه القذرة والصرف الصحي؛

الحاجة إلى تقييم دقيق للكلفة المالية لبعض المشاريع، من أجل تفادي إعادة التقييم التي تقوم بها المديريات في كل مرة، مما ينجم عنه تأخر في الإنجاز؛

التنويه بكثافة برامج السكن في الولاية بكافة الصيغ، وكذا دعم البناء الريفي، نفس الأمر ينسحب على برنامج توزيع قطع الأراضي في إطار التجزئات الاجتماعية...

الشلف : لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة تقف على مخلفات فيضان واد مكناسة

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وعملا بأحكام المادة 134 (الفقرة 2) من الدستور والمادتين 50 و 51 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، قامت لجنة التجهيز والتنمية المحلية للمجلس، برئاسة السيد رابح بن يوب، رئيس اللجنة، ببعثة استعلامية مؤقتة إلى ولاية الشلف يومي الأحد 21 والإثنين 22 مارس 2021، للوقوف على مخلفات فيضانات واد مكناسة وللإطلاع على واقع بعض مناطق الظل بالولاية.

وقد تشكل وفد مجلس الأمة من السادة التالية أسمائهم:

-السيد رابح بن يوب، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية، رئيس الوفد؛

- السيد حميد بوزكري ، نائب رئيس مجلس الأمة

- السيد بن عومر برحال، نائب رئيس اللجنة؛

- السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي؛

- السيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني؛

- السيد بومدين لطفي شيبان، عضو مجلس الأمة؛

- السيد حمود ناصر، عضو مجلس الأمة؛

- السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة؛

- السيد علي طالبي، عضو مجلس الأمة.

هذا، وقد حظي وفد مجلس الأمة برئاسة السيد رابح بن يوب باستقبال من طرف والي الولاية، السيد لخضر سداس، الذي وبعد أن رحب بهم وتمنى لهم التوفيق في المهمة الموكلة إليهم، قدّم لهم شروحات حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وقوع هذه الكارثة... كما تحدث عن العديد من المشاكل التي لازالت تعاني منها ولاية الشلف، مؤكداً بأنّ الولاية تبقى بحاجة إلى عمل كبير واعتمادات مالية إضافية لتحسين وتطوير التنمية خاصة في المناطق الريفية ومناطق الظل التي لا تزال تفتقد إلى أبسط متطلبات الحياة، مبرزاً بأنّ السلطات المحلية وتنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، تسعى جاهدة ولم تدّخر أيّ جهد في سبيل تحقيق مطالب سكان هذه المنطقة...

وفد مجلس الأمة، استهل زيارته بتفقد ومعاينة مكان وقوع الكارثة (واد مكناسة)، ببلدية واد سلي، والمحاذي للطريق السيار شرق - غرب والتي أدت إلى غلقه... الوفد كان مرفوقاً بالمفتش العام للولاية، ورئيس دائرة بوقادير، ومدراء الري، والتطهير، والتعمير، والأشغال العمومية بالولاية، وبعد معاينة المكان، تقرب رئيس اللجنة، السيد رابح بن يوب والوفد المرافق له، من عائلات الضحايا ومن السكان المتضررين واستمع لإنشغالاتهم، حيث قدّموا لأهاليهم التعازي باسم رئيس مجلس الأمة وكل أعضاء المجلس... داعين السكان إلى ضرورة الأخذ في الحسبان طبيعة الأراضي وخصوصيتها قبل مباشرة بناء مساكن على الطريق المحاذية للواد، وتلك الواقعة بالقرب من أسلاك كهربائية عالية الضغط، وهو ما يشكل خطراً على حياتهم وحياة عائلاتهم، بالإضافة إلى رمي النفايات والقاذورات عشوائيا ما أدى إلى انسداد الواد...

هذا وقد تعهد أعضاء اللجنة لسكان المنطقة بنقل انشغالاتهم والمساهمة في إيجاد حلول لها في القريب العاجل بإذن الله...

شهد اليوم الثاني من الزيارة تنقل البعثة الاستعلامية لبلدية سيدي عكاشة بالضبط بقعة الشعاعلة والوقوف عند واقع التنمية بها والاستماع لمطالب سكانها حيث كان في استقبال الوفد رئيس الدائرة رفقة رئيس البلدية والعديد من المسؤولين الذين قدموا الشروحات حول واقع التنمية بالبلدية التي تحتوي على كل المرافق العمومية (غاز،كهرباء وماء) إضافة إلى طريق مزود بإنارة من نوع «LED»، هذا وكان أحد المحسنين قد تبرع للبلدية بأرض صالحة للبناء تم استغلالها لانجاز مدرسة ومسجد و قاعة علاج هذه الأخيرة لا تزال في طور الانجاز وكان أعضاء اللجنة قد استحسنوا المبادرة وأكدو للسكان أن من الاهداف التي تسعى إليها الدولة الرقي بحياة المواطن ولكن على المواطن ايضا المساهمة من أجل بلوغ هذه الاهداف.

أعضاء اللجنة إنتقلوا بعد ذلك إلى بلدية بوزغاية للوقوف على وضعية متوسطة الشهيد نورة الحبيب التي يوجد بها جناح به عشرة أقسام تحتوي على مادة «الأميونت» والتي تشكل خطرا على صحة التلاميذ ومعلميهم حيث إستغرب أعضاء اللجنة بقاء مثل هذا الجناح وعدم تدخل السلطات لهدمه باعتباره منتهي الصلاحية.

بعدها توجه وفد لجنة التجهيز والتنمية المحلية إلى العيادة المتعددة الخدمات بأولاد فارس لمعاينة العديد من النقائص الموجودة بها كما إستمعوا لمشاكل الأطباء العديدة الذين أكدو لرئيس اللجنة أن المؤسسة أصبحت غير صالحة للعمل أو تقديم خدمة عمومية للمواطن.

وفي الأخير يجدر التذكير بمشاركة كل من رئيس اللجنة السيد رابح بن يوب ونائب رئيس مجلس الأمة حميد بوزكري بإذاعة الشلف في حصة تحت عنوان «المشهد» للإجابة على العديد من الأسئلة حول زيارة وفد مجلس الأمة للولاية.

بعد الوقوف على واقع التنمية بولاية الشلف، ومعاينة مخلفات الفيضانات التي شهدتها ولاية الشلف يوم السبت 6 مارس 2021... خلصت لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة، بعدة توصيات وهي على النحو التالي:

الإسراع في تهيئة وادي مكناسة

السكن والعمران:

• ضرورة ترحيل العائلات المتضررة من جراء فيضانات واد مكناسة والبالغ عددها ثمانية عشر (18) عائلة، والقاطنة بمحاذاة الطريق السيار شرق- غرب؛

• المطالبة بالإسراع في إنجاز المشاريع السكنية بعد إحصاء 4617 سكن هش، وتقدير تعداد النسمة بحوالي 1483824، بحلول العام 2025؛

• تسهيل الإجراءات والتسويات المتعلقة بالسكنات وجعلها أكثر سلاسة؛

• تلبية حاجة الولاية للسكن بجميع صيغه المسجلة كما يلي :

1. صيغة السكن الترقوي الحر (112025 :LPL وحدة؛
2. صيغة السكن الترقوي المدعم (22597 :LPA وحدة.
3. السكن الريفي: 57600 وحدة.

الأشغال العمومية والنقل:

• التعجيل بتمويل الشطر المتبقي من الطريق السريع تيسمسيلت – تنس، في شطره الأخير الرابط بين بوزغاية – تنس؛

• توسيع مطار أبوبكر بلقايد، وفتح خط جوي داخلي للربط مع ولايات ومدن الجنوب مثل بشار، حاسي مسعود، ورقلة وأدرار؛

• إعادة بعث مشروع السكة الحديدية خط الشلف - تنس.

• توسيع ميناء تنس ودفع الحركية الاقتصادية به؛

• إنجاز الطريق الاجتنابي بين تنس وسيدي عكاشة على مسافة 12 كلم، وكذا إزدواجية الطريق الوطني رقم 11 الرابط بين تيبازة ومستغانم عبر ولاية الشلف، مع تمديد إزدواجية الطريق الوطني رقم 19 وربطه بالطريق الإزدواجي رقم 04 بين سنجاس والشلف؛

• ترقية الطرق البلدية المترابطة بين البلديات الثلاث: الزبوجة، بريرة، بني حواء، إلى طريق ولائي لتسهيل الحركة بين الطريقين الوطنيين رقم 4 ورقم 11.

الموارد المائية:

• تهيئة واد مكناسة على مسافة 3 كلم، مع تجنب تغطيته؛

• إمكانية تزويد كل من بني حواء، واد قوسين، بريرة والمناطق الريفية التابعة لها بالمياه الصالحة للشرب، انطلاقا من سد كاف الدير بتيبازة؛

• إعادة الاعتبار لمنشآت التخزين بمحطات الضخ خاصة ببلديات الشلف وتنس والشطية؛

• إنجاز خزانات مائية لسد العجز في التزويد، وهذا في كل من تنس، الشطية، تلعصة وأم الدروع؛

• تخصيص حصة من مياه سد كراميس لبلديات الجهة الغربية.

• توجيه مياه سد سيدي يعقوب إلى بلدية سيدي عكاشة عبر بوزغاية وأبو الحسن إلى غاية تلعصة؛

• إنجاز شبكة مياه السقي بكل من الزبوجة وبنايرية وسيدي عكاشة، انطلاقا من سد كاف الدي؛

• الموازنة في توزيع المشاريع والبرامج التنموية بين بلديات الولاية، حيث لم تحظى بعض بلديات الولاية من حصتها في التنمية، نذكر منها :

1. بلدية بريرة، مشكل الماء والغاز والطرق؛
2. بلدية واي قوسين، التزويد بالمياه والتغطية بشبكة الغاز؛
3. بلدية بني بوعتاب، غياب التغطية بالغاز والمياه والطرقات.
4. بلدية الظهرة، مشكل التجمعات الثانوية، الربط بشبكتي الغاز والماء؛
5. بلدية بنايرية وبلدية الزبوجة، مشكل التجمعات الثانوية وغياب التغطية بالغاز والماء.

الصحة العمومية والتضامن الوطني:

• فتح كلية طب بالولاية لتجنب انتقال الطلبة للجامعات الأخرى؛

• تهيئة الإقامات الجامعية خاصة القديمة منها، وتوفير سيارات إسعاف لها؛

• دعم الولاية بجهازي سكانير وجهاز الكشف المغناطيسي، هذا بالنسبة لمستشفى الأمومة والطفولة والإخوة باج ومستشفى السرطان؛

• بناء قاعة علاج متعددة الخدمات على مستوى بلدية الحجاج؛

• إعادة النظر في الغلاف المالي المرصود لمشروع إنجاز قاعة العلاج متعددة الخدمات لبقعة الشعاعلة ببلدية سيدي عكاشة؛

• تدعيم المراكز النفسية والبيداغوجية ومؤسسات الطفولة المسعفة ودار المسنين باليد العاملة وكذا وسائل النقل؛

• رفع التجميد عن مشروع مصلحة المساعدة المتنقلة الفورية الاجتماعية بحي الزبوج (بلدية الشلف) لاستقبال المتشردين، ومشروع ديار الرحمة بنفس الحي؛

• إعادة النظر في توزيع الخريطة الصحية وفق ما يقتضيه قانون الصحة الجديد، وتخصيص غلاف مالي لإعادة إنجاز عيادة متعددة الخدمات ببلدية أولاد فارس؛

• توسعة العيادة متعددة الخدمات ببني حواء وترقيتها إلى مؤسسة استشفائية عمومية بسعة 60 سريرا؛ وكذا تعويض القاعة متعددة الخدمات بالزبوجة، ذات البناء الجاهز بمستشفى 60 سرير؛

• إنجاز مؤسسة استشفائية عمومية بسعة 60 سريرا، للتغطية الصحية على محور كل من الهرافنة – تاجنة – بوزغاية – الزبوجة؛

• إنجاز عيادات متعددة الخدمات بالبلديات التي بها عيادات ذات بناء صلب وضيق ومهترئ، وأيضا العيادات ذات البناء الجاهز؛

• ترقية المعهد شبه طبي إلى معهد عالي للصحة وهذا من أجل سد احتياجات الولاية للمناصب المهنية للصحة مثل القابلات ومشغلي جهاز الأشعة والمخبريين؛

• سدّ العجز المسجل على مستوى الأطباء الأخصائيين مثل أمراض النساء والتوليد، الأشعة، أمراض القلب والسرطان؛

• تدعيم مصالح الولادة على مستوى المؤسسات الاستشفائية بأجهزة الإكوغرافيا من أجل تكفل أحسن بالمرأة؛

• تفعيل مصالح الاستعجالات الطبية في كل من وادي الفضة، بوقادير، تنس وتوسيعها إلى مستشفيات بقدرة 40 سريرا.

الشباب والرياضة:

• إنجاز 3 ملاعب بلدية بكل من بريرة ووادي قوسين وبني بوعتاب، إضافة إلى تجهيز 18 ملعبا بلديا بالعشب الاصطناعي؛

• إنجاز مركز التحضير لألعاب القوى بالظهرة ومسالك العدو الريفي بكل من أولاد بن عبد القادر، الشطية، بوقادير، الكريمية، المرسى، سيدي عكاشة، بني راشد و أولاد فارس؛

• إنجاز مسابح بلدية على مستوى دوائر الولاية، أولاد بن عبد القادر، تاوقريت، أبو الحسن، تنس، بني حواء والمرسى؛

• رفع التجميد عن المشاريع الرياضية، مثل :إنجاز وتجهيز قاعة متخصصة ببوزغاية، وكذا دراسة وإنجاز وتجهيز قاعة متعددة النشاطات ببلدية

تامنراست :أعضاء مجلس الأمّة يتفقدون واقع وآفاق التربية الوطنية

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وعملا بأحكام المادة 134 (الفقرة2) من الدستور والمادتين 50 و51 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، قامت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية ، برئاسة السيد راشدي محمد ، رئيس اللجنة، ببعثة استعلامية مؤقتة إلى ولاية تمنراست من الاثنين 22 مارس الى غاية الخميس 25 مارس 2021،قصد معاينة واقع قطاع التربية الوطنية بالولاية وكذا الهياكل ذات الصلة بالقطاع، والإطلاع على واقع بعض مناطق الظل بالولاية.

وقد تكون وفد مجلس الأمة من السادة التالية أسمائهم:

محمد راشدي، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والشؤون الدينية،
محمد الطيب العسكري، نائب رئيس اللجنة،
رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة،
مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة،
عبد الكريم تاشريفت، عضو مجلس الأمة،
إسماعيل المكرطال، عضو مجلس الأمة،
عفيف سنوسة، عضو مجلس الأمة،

استهل الوفد اليوم الاول من زيارته بالتوجه مرفوقا بالسيد مصطفى قريش والي الولاية، الى مركز التكوين المهني «إبن رشد» ببلدية تامنغست، لتفقد مختلف ورشات التكوين المتاحة نائب رئيس الجامعة المكلف بالبيداغوجية حول حصيلة الجامعة .

-كما وقفت البعثة الإستعلامية على واقع الخدمات الجامعية بالولاية،و في هذا الاطار اجرى رئيس البعثة السيد محمد راشدي والوفد المرافق له حوارا مع عدد من الطالبات بالإقامة الجامعية حول جودة الخدمات، و تم الوقوف على عملية تقديم وجبة الغداء و زيارة عدد من الغُرف بذات الإقامة.

-وفي ختام برنامج الزيارة لليوم الثاني ، عقدت جلسة ختامية بقاعة المحاضرات لجامعة تامنغست جمعت أعضاء اللجنة والطاقم البيداغوجي للجامعة ,اللقاء سمح لأعضاء البعثة للاستماع لعروض و جملة من الإشغالات قدمها مدير الجامعة وعدد من الأساتاذة حول مستقبل هذا الهيكل البيداغوجي وتم التركيز على ضرورة إنشاء مدرسة عليا للمناجم والمعادن الثمينة نظرا لخصوصيات المنطقة.

و في ثالث و اخر يوم من الزيارة قامت البعثة الإستعلامية المؤقتة عن لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لأبناء المنطقة, حيث قدم مدير القطاع عرضا مفصلا حول التخصصات المفتوحة بالمركز والدور الذي تلعبه دار «المرافقة والإدماج» التي تم استحداثها شهر جانفي 2020 . و اختتم برنامج زيارات اليوم الأول ، بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني «المجاهد المتوفي غمامة ياليو» ببلدية تامنغست.

-اليوم الثاني للزيارة خصصته البعثة الاستعلامية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، انطلاقا من جامعة « أمين العقال الحاج موسى أق أخاموك « أين تم زيارة المكتبة المركزية للجامعة، حيث قدم مدير المكتبة عرضا حول طريقة تلبية طلبات الطلبة في إستعارة الكتب وتكنولوجيا نظام المعلومات « سنجاب « المعتمد لتسيير مُدخلات ومُخرجات المكتبة , كما زارت البعثة ، مخبري الكمياء والجيولوجيا بنفس الجامعة، أين تم الوقوف بمخبر الكمياء على تجربة إستخراج الزيت الطبيعي من نبات الشاي والذي يُستخدم لعلاج العديد من الأمراض، تم الإستماع بالمناسبة للإنشغالات التي قدمها الطلبة، إلى جانب الشروحات التي قدمها مسؤول مخبر الجيولوجيا حول الأعمال التطبيقية التي يجريها هؤلاء في المنطقة والإكتشافات الهامة التي تم التوصل اليها .

-وفي هذا الشأن عبر الطلبة والأساتذة عن حاجتهم الماسة الى مدرسة عليا للمعادن والمناجم نظرا لخصوصيات المنطقة الغنية بالمعادن الثمينة , ثم استمعت البعثة الاستعلامية لعرض قدمه لمجلس الأمة بزيارة ثانوية المجاهدة المتوفية «خمداني العافية» بقرية تيت والتي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 40 كلم، اين استمعت البعثة لعرض حول قطاع التربية بالولاية قدمته السيدة مديرة التربية كما حضرت البعثة درسا للغة الفرنسية بقسم الثالثة ثانوي إلى جانب تفقد المطعم وعملية تحضير وجبة الغداء، بنفس القرية زارت البعثة المدرسة الابتدائية «بوعزه البكاي» أين حضرت درسا في مادة الرياضيات لقسم السنة الخامسة.

و في ظهيرة نفس اليوم ، قام أعضاء اللجنة بزيارة متوسطة « عبد الحميد بن باديس» ببلدية تامنغست والتي تعتبر أقدم متوسطة في الولاية ، أين تم الوقوف على وضعية تمدرس التلاميذ خاصة في ظل الظروف الصحية الراهنة لجائحة كورونا وتم الإستماع إلى انشغالات الأساتاذة، فيما يخص نقص السكنات الوظيفية ونقص الأساتاذة المختصين في اللغات الأجنبية،كما زارالوفد المدرسة الابتدائية «الشهيد أحمد عرعار» بقرية « إزرزي» والتي تبعد عنها بحوالي 10 كلم عن مقر الولاية .

-قبل ان تتوجه البعثة الى ثانوية «آق أدغار إبراهيم» ببلدية تامنغست، وقفت دقيقة صمت ترحما على الأستاذة «الشيخي ليلة» والتي وافتها المنية قبل بضعة أيام من زيارة البعثة وهي تزاول مهامها في القسم، والتي تم تسمية أحد مخابر الثانوية بإسمها، كما حضر الوفد درسا للغة العربية لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي و إستمع الوفد إلى انشغالات التلاميذ والأساتاذة.

-و في الختام قامت البعثة الإستعلامية لمجلس الأمة بزيارة ، المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف للولاية ، أين وقف الوفد على نوعية التكوين والتخصصات المفتوحة، ثم بعدها تفقدت البعثة مسجد «جامع بدر» بوسط المدينة والذي تفوق سعته 6000 مصلي، و كذا المدرسةالقرآنية «عبد الله بن عباس « رضي الله عنهما .

- كما حل وفد البعثة الاستعلامية عن لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة ضيفا على نشرة الأخبار بالإذاعة الجهوية لتامنغست ، إضافة الى عقد لقاء صحفي مع عدد من المراسلين لمختلف وسائل الإعلام.

فتح مناصب مالية للأساتذة في التخصصات التي تعرف نقصاً

أوصت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة، في ختام زيارتها لولاية تامنراست، عدة توصيات تخص قطاعات ذات الصلة باختصاص اللجنة وهي:

في قطاع التربية:

- ضرورة توفير السكنات الوظيفية؛
- جلب الأساتذة المختصين في اللغات الأجنبية؛
- دعم القطاع بحافلات النقل المدرسي؛
- دعم القطاع بالطب المدرسي؛
- منح الأسبقية في التشغيل لأبناء المنطقة؛
- دعم الأساتذة خاصة في مجال النقل الجوي، وذلك بالنظر إلى غلاء التذاكر؛
- رفع منحة الإطعام والمقدرة بـ 24 ألف دينار جزائري كون السلع التموينية ثمنها مرتفع مقارنة بالولايات الشمالية.

التعليم العالي والبحث العلمي:

- إعادة بعث مشروع إنجاز معهد المناجم بالولاية؛ والنظر في فتح فرع في الجامعة لدراسة تخصص مناجم؛
- دعم القطاع بمناصب مالية للأساتذة في التخصصات التي تعرف نقصاً؛
- ضرورة إنشاء مخابر بحث (لتطوير البحوث والخبرات العلمية)؛
- رفع التجميد عن بعض المشاريع كـ: عملية إنجاز 2000 مقعد بيداغوجي، جناح بـ 5 مخابر، إنجاز إقامة بـ 1000 سرير؛
- تجهيز المخابر بجهاز تحليل حول التركيبة الكيميائية؛
- فتح تخصصات في الدراسات العليا كالجيولوجيا؛
- توفير السكنات للأساتذة؛
- توفير النقل للطلبة.

التكوين والتعليم المهنيين:

- رفع التجميد عن توسعة المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني «قمامة لإيلو»؛
- توفير المناصب البيداغوجية والمالية؛
- توفير السكنات الوظيفية للأساتذة ؛
- توفير العتاد والأجهزة الإلكترونية (مخبر السيسكو).

الشؤون الدينية:

- دعم المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بالتجهيزات ؛ مع توفير السكنات الوظيفية للقيّمين عليه؛
- دعم المساجد والمدارس القرآنية بالتجهيزات وخاصة الأفرشة، الإيواء؛
- إعادة ترميم المدارس القرآنية وتجهيزها حتى تكون نبراساً للعلم وحفظ القرآن.

غرداية والمنيعة:

وفد عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمّة يستمعون لإنشغالات الفلاحين ويقفون على مشاكل وصعوبات القطاع

• بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وعملا بأحكام المادة 134 (الفقرة 2) من الدستور والمادتين 50 و 51 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، قامت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة ، برئاسة السيد جبّان مصطفى، رئيس اللجنة، ببعثة استعلامية مؤقتة قادتها إلى ولايتي غرداية ، والمنيعة على التوالي، من الاثنين 29مارس الى غاية الخميس 01 أفريل 2021،بهدف معاينة واقع قطاع الفلاحة بالولايتين، والاستماع إلى إنشغالات الفلاحين والوقوف على المشاكل والصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة في القطاع.

وقد تكونت البعثة من السادة:

• مصطفى جبّان، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، رئيس الوفد؛

عبد الرزاق بن بوط، نائب رئيس اللجنة؛

محمد بن طبة، مقرر اللجنة؛

بلقاسم عبد العالي، عضو مجلس الأمة؛

محمد خليفة، عضو مجلس الأمة؛

ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة؛

عبد الرحمان مداني، عضو مجلس الأمة

استهل الوفد اليوم الاول من زيارته، بالتوجه مرفوقا بالسيد حويشيتي بدر الدين مدير المصالح الفلاحية لولاية غرداية، إلى ولاية المنيعة أين أستقبل من طرف والي الولاية السيد لنصاري بوبكر بمقر ولاية المنيعة.

وحرصا على التواصل المباشر مع الفلاحين، اجتمع الوفد برئاسة السيد جبّان مصطفى بمعية والي ولاية المنيعة، والسلطات المحلية بفلاحي الولاية، مستمعين لكافة انشغالاتهم المطروحة، وبالخصوص:

الكهرباء الريفية.

المسالك الغير مهيئة.

ضرورة إعادة النظر في الدعم الفلاحي. والتي تفاعل معها أعضاء الوفد واعدين إياهم أن تصل للسلطات العليا.

وعقب ذلك، توجه الوفد في زيارة ميدانية إلى المزرعة النموذجية حجاج محمود، ببلدية المنيعة أين تلقى أعضاء اللجنة شروحات وافية حول المحاصيل الزراعية التي تنتجها المزرعة (قمح-برسيم-ذرة-أعلاف حيوانية) فضلا عن الألبان وتربية الماشية والأغنام، و خصوصا طريقة حفظ العلف اعتمادًا على التقنيات المختلفة المستخدمة، وكذا تقديم كل من السادة مدير المصالح الفلاحية لولاية غرداية والمنيعة على التوالي، شرحا حول التكنولوجيا المعتمدة في نظام الري بالمزرعة والتي اعتبروها رائدة تكنولوجيا. كما توجه الوفد في زيارة قادته إلى المزرعة النموذجية مستثمرة أشفون، ببلدية حاسي القارة حيث وقف وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الامة، بمعية مالك المزرعة ومدراء الفلاحة لكل من ولايتي غرداية والمنيعة على مدى التطور والقدرات الانتاجية الزراعية لهذه المزرعة، ليختتم الوفد بذلك برنامج أول أيام زيارته إلى ولاية المنيعة، بالعودة إلى مقر الولاية.

ي اليوم الثاني ، قامت البعثة الاستعلامية المؤقتة بزيارة إلى المزرعة النموذجية، مستثمرة بونعامة عبد الكريم، حيث عاين أعضاؤها عن كثب طريقة انتاج الحليب وتجميعه، وكذا الطريقة المنتهجة من أجل الحفاظ على سلالات الابقار المتواجدة بالمزرعة والمقدرة بحوالي 400 رأس. كما عاين الوفد محاصيل البرسيم، وكذا محصول القمح والمزروع على مساحة قدرت بـ 60000 هكتار، بعدها توجه الوفد إلى المزرعة النموذجية الفتح خيرات بلادي، حيث قدم مديرها بطاقة تقنية للوفد يوضح فيها كميات الانتاج للمحاصيل الموجودة بالمزرعة(حبوب-ذرة-خضر وفواكه- أشجار زيتون)، فضلا عن تطلعات المزرعة إلى ولوج عالم التصدير وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومثلما كان مبرمجا لهذا اليوم الثاني من الزيارة، توجه الوفد إلى المزرعة النموذجية لحبيب لحبيب بمنطقة سبسب، بولاية غرداية، والذي أخذ الوفد من خلالها معلومات جد مهمة حول الانتاج الزراعي والحيواني الخاص بالمزرعة (خضر-فواكه-حبوب)، وكذا تربية الخيول والمحافظة على السلالات الخاصة بالجزائر (كالخيل البربري، والعربي الأصيل) من خلال بطاقة تقنية مفصلة قدمها للوفد مدير المزرعة متحدثا فيها عن آفاق المرحلة القادمة والتي ستحاول فيها المزرعة ولوج عالم الصناعة الغذائية في انتاجها، خصوصا انتاج بودرة الحليب. بعدها توجه الوفد إلى مقر ولاية غرداية لمعاينة مشاريع فلاحية أخرى.

• ثالث أيام الزيارة، زار فيها وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة ملبنة العلواني صافي، ببلدية غرداية، حيث طاف الوفد بأرجائها، بمعية السيد مدير الملبنة، والذي تكفل بتقديم شروحات حول طاقتها الاستعابية ، وكذا منتوجات الحليب ومشتقاته التي تنتجها والتي تغطي كافة ولاية غرداية، من خلال بطاقة تقنية تفصيلية، حيث تنتج يوميا حوالي 120000 لتر من الحليب، كما تنتج أنواعا عديدة من مشتقات الحليب، بعد ذلك توجه وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة إلى المزرعة النموذجية أولاد حاجو ببلدية العطف، وتحديدا بمنطقة الجاوة، أين وقف على واقع الانتاج الفلاحي بالمزرعة وعن الانتاج النباتي والحيواني المعتبر للمزرعة تتوفر المزرعة على:

• 503 شجرة حوامض،

• 40 شجرة زيتون،

• ويصل إنتاج الأعلاف بها إلى 3 هكتار،

• منها الأعلاف الخضراء التي يصل إلى 32000 قنطار/سنة،

• كما أن هذه المزرعة تنتج 300 قنطار/سنة من التمور حيث تتوفر على 700 نخلة، 500 نخلة منها مثمرة.

• للتنويه، فلقد جمع وفد ـــ البعثة الاستعلامية المؤقتة لقاءا بفلاحي المنطقة الذين طرحوا فيه جُلّ انشغالاتهم والمشاكل التي تعترض فلاحتهم. كما كان لرئيس اللجنة، السيد مصطفى جبان، لقاءا مع وسائل الإعلام تحدث فيه عن أسباب زيارة اللجنة إلى ولايتي غرداية والمنيعة اللتان تعتبران نموذجا في الفلاحة الصحراوية.

• وفي لفتة رمزية، دعى فلاحو منطقة الجاوة أعضاء وفد اللجنة الاستعلامية المؤقتة ،بغرس عدد من النخلات الصغيرة، بمناسبة زيارة اللجنة إلى منطقتهم.

• في ختام هذه الزيارة التفقدية إلى بلدية العطف، توجه الوفد إلى المركب السياحي الهدار بمنطقة سبسب.

الإسراع في إنجاز مشاريع الكهرباء الفلاحية

في ختام زيارتها الى ولايتي غرداية والمنيعة، أوصت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية لمجلس الأمة في تقريرها بتوصيات تخص تطوير قطاع الفلاحة بالولايتين ، فضلا عن الاقتراحات المعبّر عنها من طرف أصحاب المستثمرات التي شملتهم البعثة...

الانشغالات المعبّر عنها من طرف أصحاب المستثمرات بالمنطقة، تتمثل في:

العقار الفلاحي، ومنه التأخير في منح رخص استغلال الأراضي الفلاحية للمستثمرين؛
نقص ملحوظ في ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية: 80 % من الآبار تشتغل بالمولدات الكهربائية؛
إعادة النظر في كيفية منح الدعم الفلاحي والمدة التي يستغرقها الأمر لذلك؛
انعدام المسالك نحو المستثمرات، ومنه صعوبة عبور وسائل النقل والعتاد الفلاحي من وإلى المستثمرة، مما يتسبب في كل مرة في أعطاب في شاحنات نقل المنتوج سيما أثناء عملية الحصاد والدرس؛
– نقص فضاءات التخزين وخزانات الحبوب مما يتسبب في خسائر كبيرة في المحصول؛
– تجميد بعض المشاريع التنموية الممنوحة لفائدة الشباب؛
– عدم وجود مخابر التحاليل البيطرية لتشخيص بعض أمراض المواشي؛
– وجود نزاعات بين المربين والمستثمرين الفلاحيين بسبب عدم تحديد المناطق الرعوية؛

الاقتراحات المعبّر عنها من طرف المستثمرين الفلاحين، فتتمثل فيما يلي:
– ضرورة تفعيل وكالة مسح الأراضي لتفادي التداخل بين قطع الأراضي؛
– ضرورة تضمين ملف طلب الاستثمار، دراسة تقنية بيداغوجية للأرض لمعرفة نوعية التربة والمساحة القابلة للاستصلاح؛
– إلغاء شرط الفسخ للحصول على رخص حفر الآبار والحصول على القروض الفلاحية؛
– تخصيص غلاف مالي لربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء؛
– فتح المسالك الفلاحية وصيانة المسالك الموجودة وتزفيتها؛
– وضع حد لعملية حفر الآبار الفوضوية؛
– تحديد المناطق الرعوية للقضاء على الخلاف بين المربي والفلاح؛
– محاولة تقليص مساحات زرع فاكهة البطيخ الأحمر «الدلاع» بهذه المناطق حيث تستهلك هذه المادة كمية معتبرة من الماء؛
– ضرورة فتح فروع للمعاهد التقنية المتواجدة في الشمال بغية مرافقة المستثمرين (المعهد التقني للمزروعات الواسعة، المعهد الوطني للتربة والسقي وصرف المياه، المعهد التقني للمزروعات الحقلية والصناعية، المعهد الوطني لوقاية البنايات، المعهد التقني لتنمية الفلاحة الصحراوية... إلخ)؛
– السماح باقتناء عتاد لا تتجاوز فترة استعمالها 10 سنوات من بعض المصانع والشركات؛
– رفع دعم المنتجين للحليب المحلي أو تحرير أسعار الحليب بأنواعه بما في ذلك مسحوق الحليب؛
– إنشاء ديوان خاص بتربية الماعز، سيما الحلوب منها؛
– إمكانية استغلال اليد العاملة للبلدان الافريقية المجاورة، نظرا لنقص اليد العاملة المحلية في المجال الفلاحي.
– إمكانية الترخيص باستخدام الطائرات المسيرة (Drones) بالنسبة للمستثمرين لمراقبة مستثمراتهم خاصة المساحات الشاسعة.

وأما بخصوص التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة، والتي انبثقت عن هذه البعثة إلى ولايتي غرداية والمنيعة، فتتمحور حول:

ضرورة إيجاد حلول سريعة وناجعة من أجل إنجاز مشاريع الكهرباء الفلاحية، وذلك عبر إنشاء أكبر عدد من فروع شركة توزيع الكهرباء بالجنوب والإسراع في إيصال جميع المستثمرات بالطاقة الكهربائية، وذلك تطبيقا لتعليمة السيد رئيس الجمهورية حول تزويد جميع المستثمرات الفلاحية بالكهرباء على عاتق خزينة الدولة؛
إعادة النظر في القانون رقم 83 ـ 18 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية؛
إشراك شركتي سوناطراك وسونلغاز التي تحوز على عتاد متطور في مجال حفر الآبار، وذلك لمساعدة المستثمرين في حفر آبارهم بطرق علمية وتقنية؛
الإسراع في تهيئة مسالك وصول المستثمرين إلى أراضيهم؛
إنجاز بعض أماكن تخزين المنتوج الفلاحي؛
إنجاز محطة لتجفيف(Séchoir) منتوج الذرة بالمنطقة؛
تفعيل التعليمة الوزارية المشتركة (الفلاحة، الداخلية، والموارد المائية) التي تُلزم السلطات بمنح المستثمر رخصة حفر البئر في مدّة لا تتعدى 15 يوما من إيداع الطلب؛
إعادة النظر في عملية دعم استهلاك الطاقة، لكي لا يقتصر على الاستهلاك المنزلي ويوسع إلى الاستهلاك على مستوى المستثمرات؛
رفع تسعيرة المنتجات الاستراتيجية في الصحراء (الحبوب، العلف، البقوليات الخ...) نظرا لما تتطلبه من مصاريف مضاعفة.

بشار وبني عباس:

لجنة الصحة لمجلس الأمة، في زيارة تفقدية للوقوف على واقع القطاع والاستماع لانشغالات مسؤولي ومنتسبي الصحة

بتكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وعملا بأحكام المادة 134 (الفقرة 2) من الدستور والمادتين 50 و51 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، قامت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة، برئاسة السيد محمد أخاموك، رئيس اللجنة، ببعثة استعلامية مؤقتة قادتها إلى ولايتي بشار، وبني عباس تواليا، في الفترة ما بين 05 إلى 08 أفريل 2021، بهدف معاينة واقع القطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة، والاستماع إلى إنشغالات مسؤولي ومنتسبي القطاعات المعنية.

وقد تكونت هذه البعثة من السّادة:
• محمد أخاموك، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، رئيس الوفد؛
• محمد بوبكر، نائب رئيس اللجنة؛
• رشيد معلم، عضو اللجنة؛
• رفيقة قصري، عضو اللجنة.

هذا، وقد كان في استقبال وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة، لحظة وصول الطائرة إلى مطار بودغين بن علي لطفي، بولاية بشار كل من السادة: محمد بلكاتب والي ولاية بشار، وشنوف ساعد، والي ولاية بني عباس على التوالي.

في المستهل، باشر الوفد زيارته لبلدية بني ونيف، والتي تبعد عن مقر الولاية بشار بـ 110 كم، حيث تفقد مستشفى 60 سرير هناك، أين تلقى أعضاء اللجنة، برئاسة السيد محمد أخاموك، وبمعية كل من السادة الأمين العام لولاية بشار، و رئيس دائرة بني ونيف، ورئيس المجلس الشعبي البلدي لبني ونيف، ومدير الصحة بالنيابة، وكذا مدير المستشفى شروحات تفصيلية حول هذا المرفق الصحي الكبير الذي من المنتظر تدعيمه بكوادر بشرية مختصة من أطباء «جراحين، واخصائي توليد»، و قد أبدى السيد رئيس اللجنة، وأعضاء الوفد المرافق له، استحسانهم للجودة التي يوجد عليها هذا المرفق الصحي، والذي يُعد إضافة نوعية للبلدية بصفة خاصة، والولاية بصفة عامة، داعيا المسؤولين عليه على ضرورة الإسراع إلى فتح أبوابه أمام المواطنين في أقرب وقت، منوها في ذات السياق، أن هذه الزيارة الاستعلامية خصصت لنقل الانشغالات والنقائص الموجودة بالمرافق الصحية إلى السلطات العليا بكل أمانة.

أهم الانشغالات المطروحة من طرف مدير المؤسسة الاستشفائية، عدم افتتاح مصلحة الاستعجالات ومصلحة التوليد لأسباب إدارية، نقص الأطباء الجراحون والأخصائيون في التوليد، وإنعدام سيارات الإسعاف.

للتذكير،هذا المستشفى تم إنجازه بمحاذاة الطريق الوطني رقم 06 الذي يعرف العديد من حوادث المرور.

عقب ذلك، توجه وفد البعثة الإستعلامية المؤقتة إلى بلدية لحمر، والتي تبعد بحوالي 30كم عن مقر ولاية بشار، لزيارة العيادة المتعددة الخدمات (الشهيد فارسي أحمد) أين كان في الاستقبال كل من السادة: رئيس الدائرة، ورئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية لحمر،وممثلين عن المجتمع المدني، والمدير الفرعي للمصالح الصحية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية، الذي رافق أعضاء البعثة خلال تفقدهم لمختلف مصالح العيادة، وظروف العمل بها، وقد طُرح على لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، بمجلس الأمة، العديد من الانشغالات التي تعاني منها هذه العيادة أهمها:

نقص في عدد الأطباء بجميع التخصصات، حاجة العيادة لبعض المعدات والتجهيزات الطبية.

كما أكد أعضاء اللجنة على سعيهم لرفع الانشغال المتمثل في نقص الأطباء – والذي يُعدُّ مشكل مطروح على مستوى ولاية بشار– إلى الوزارة الوصية، من أجل إيجاد حلول في أقرب وقت، أما بالنسبة للنقائص المادية فقد تم التكفل بها.

وعلى هامش هذه الزيارة، كان للسيد بوبكر محمد، نائب رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لقاء مع وسائل الإعلام المتعددة، أين أدلى بتصريحاته لها وشرح أسباب وأهداف زيارة البعثة الاستعلامية لولاية بشار.

وتوجه بعد ذلك، أعضاء البعثة ، إلى بلدية القنادسة، أين كان في استقبالهم لحظة وصولهم السيد رئيس الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث عاينوا العيادة المتعددة الخدمات هناك، ووقفوا على النقائص الهيكلية المسجلة بمقر العيادة، كما عاين أشغال إعادة الترميم التي تشهدها وللمرة الثانية، في انتظار استلام مشروع العيادة الجديدة، والتي بلغت نسبة الأشغال بها 85 % بالمئة، كما وقف وفد لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية، والعمل والضمان الاجتماعي على سير مصلحة تصفية الدم بذات العيادة، والتي استحدثت مؤخرا الأمر الذي لاقى استحسانا كبيرا من طرف أعضاء اللجنة، كما اغتنم موظفي ومستخدمي القطاع الصحي بالعيادة الفرصة لطرح انشغالاتهم المتمثلة فيما يلي:

نقص في الأطباء العامون وشبه الطبيين ، نقص في بعض الأجهزة الطبية

في اليوم الثاني من الزيارة، كانت الوجهة إلى مركز مكافحة السرطان بمقر ولاية بشار، أين طاف أعضاء وفد لجنة الصحة، مرفقين بالسيد مدير المركز، بكل أقسام المركز، الذي عاينوه عن كثب؛ وتلقو شرحا مفصلا عن عمل كل المصالح، والخدمات الإستشفائية التي يقدمها للمرضى، أعضاء الوفد عبروا عن إعجابهم بهذا الصرح الصحي الذي يعد مكسبا وجب الحفاظ عليه، وإضافة لساكنة ولاية بشار، والولايات الجنوبية المجاورة لها، خاصة أنه يتوفر على أحدث الأجهزة الطبية التي تساهم في تشخيص ومعالجة العديد من الأمراض السرطانية.

الوفد إستغل زيارته بالاستماع لمسؤولي المصالح الاستشفائية الذين نقلوا جملة من الانشغالات منها:

نقص الكادر الطبي المتخصص (جراحين، أطباء فزيائيين)، أخصائي أشعة، وأخصائي تخذير، بالنسبة لمصلحة طب الأورام، والتكوين المستمر للأطباء العاملين بالمركز.

كما سجل رئيس اللجنة والوفد المرافق له ملاحظة هامة وهي افتقار هذا المرفق الصحي الضخم عن مركز لحقن الدم .

بعد ذلك توجه الوفد إلى المؤسسة الاستشفائية المتخصصة، (الأم والطفل) محمد بوضياف ببشار، أين كان في استقبالهم مدير المؤسسة، الذي رافقهم في جولتهم لتفقد مختلف الأقسام والمصالح الطبية، حيث لاحظ الوفد الضغط الكبير الموجود بمصلحة الإستعجالات نتيجة توافد عدد كبير من المرضى، علما أن المصلحة تعتبر الوحيدة التي تستقبل كل ساكنة الولاية ، كما أشاد رئيس اللجنة بالتنظيم الجيد والسير الحسن للأقسام والمصالح الأخرى.

وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة تنقل بعدها، إلى زيارة مستشفى ، ترابي بوجمعة 240 سرير ببلدية بشار، أين عقد إجتماع موسعا ضم مدير المؤسسة، وممثلي الأطباء الأخصائيين الذين نقلوا إنشغالاتهم العديدة والمتمثلة في:

فشل المسؤولين السابقين في تسيير المستشفى ما جعله يتخبط في ديون متراكمة وهو ما أثر

على الإستقرار الطبي، والإداري للمستشفى، نقص كبير في الاطباء الاخصائيين (الانعاش والتخذير وامراض القلب)، غياب أغلب المواد الصيدلانية والكواشف الطبية، نقص في تقنيي صيانة الاجهزة الطبية.

أعضاء البعثة تنقلوا إلى مقر الديوان الوطني لأعضاء المعوقين الاصطناعية ولواحقها بولاية بشار، أين وجد في إستقبالهم السيد مدير التشغيل بالولاية ومدير، وموظفو الوكالة، حيث استمع أعضاء اللجنة لمطالب موظفي الوكالة، وبعض الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المستفيدين من خدمات الديوان الوطني للأعضاء الإصطناعية، والمتمثلة أساسا بتوفير مقر جديد أو إعادة ترميم المقر الحالي، و توفير إعانة مالية من أجل تفعيل مصلحة صيانة الأعضاء على مستوى الديوان، بالإضافة إلى النظر في مشكل نقص تقنيي إصلاح الأعضاء الإصطناعية .

بعدها توجه وفد لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، برئاسة السيد محمد أخاموك إلى العيادة المتعددة الخدمات العياشي محمد، والعيادة متعددة الخدمات ميلود سبع على التوالي، ببلدية بشار الجديد، حيث سجلت البعثة إحتياجات العيادتين للتجهيزات الطبية اللازمة والضرورية لمعالجة المرضى، بالإضافة إلى نقص في عدد الأطباء العامون .

وعلى هامش الزيارة التي قادتهم الى دائرة بشار وبلدياتها، شارك وفد لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني، برئاسة السيد محمد أخاموك، في حصة بإذاعة بشار الجهوية، الحصة مدتها نصف ساعة، خصصت للحديث عن أسباب هذه الزيارة الميدانية لولايتي بشار وبني عباس، وإبراز دور اللجنة وعملها والمهام الموكلة لها في مجالات تخصصها.

وفي مساء اليوم الثاني، تنقل الوفد إلى بلدية العبادلة التي تبعد عن مقر ولاية بشار 90 كلم جنوبا، حيث وقف على مدى جاهزية مستشفى 120 سرير، وكذا نسبة تقدم الأشغال به والمقدرة بـ 90 %. حيث كان في استقبالهم السيد رئيس الدائرة والسيد رئيس المجلس الشعبي البلدي للعبادلة، ومسؤولي المؤسسات الصحية بإقليم الدائرة، المستشفى تم تسجيله سنة 2007 وتوقفت به الأشغال لتستأنف سنة 2018 ، الوفد استمع لعرض مفصل عن مختلف المصالح، والأجنحة التي يتكون منها المستشفى، والذي سوف يستفيد من خدماته ساكنة دائرة العبادلة، والمناطق المجاورة لها.

بعدها توجهت البعثة الإستعلامية المؤقتة، إلى المؤسسة الاستشفائية العمومية الشهيد بشيري بلقاسم بالعبادلة، والتي تضم وحدة الإستعجالات الطبية الجراحية، ومصلحة الولادة، وأثناء حديثها إلى الكادر الطبي للعيادة الذين أبانوا عن ظروف عملهم في العيادة والخدمات التي تقدم للساكنة، طالبوا من رئيس الجنة والوفد المرافق له، مساعدتهم من أجل توسيع هذا المرفق، حتى يتمكن من مواصلة أداء مهامه في ظروف طبيعيةأ وهنا إلتزم السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي بالموافقة على تخصيص قطعة أرضية ملاصقة بالعيادة من أجل إنجاز أشغال توسعة مصلحتي الاستعجالات والتوليد.

كما زار الوفد عيادة متعددة الخدمات الشهيد عياد بوفلجة وعيادة متعددة الخدمات عرق فراج، هذه الأخيرة التي تغطي خدماتها ساكنة ثلاث بلديات، وفي كلتا العيادتين سجل أعضاء الوفد النقص في الكادر الطبي خاصة أطباء أخصائيون وقابلات .

أما عن النقص المسجل من ناحية الوسائل المادية، فمعظم هذه العيادات بحاجة إلى دعم على غرار سيارات الإسعاف، وأجهزة إتلاف النفايات الطبية، كما هي بحاجة إلى تدعيم مخابرها بالكواشف، لتغطية الطلب المتزايد عليها، وذلك لتقليل تنقلات السكان لهذا الغرض.

ليتوجه بعدها أعضاء وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، بمجلس الأمة إلى ولاية بني عباس والتي تبعد عن مقر ولاية بشار 250 كلم جنوبا، حيث كان في إستقبالهم السيد والي ولاية بني عباس السيد شنوف ساعد، ورئيس دائرة بني عباس، ووسيط الجمهورية، وعدد من المدراء التنفيذيين للولاية.

مباشرة بعد مراسم الاستقبال والترحيب بوفد البعثة الاستعلامية، من طرف السيد والي الولاية، توجهت البعثة لمعاينة المؤسسة العمومية الاستشفائية (120 سرير)، وكذا المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بني عباس، رفقة والي الولاية، أين قاموا بجولة تفقدية لمختلف المصالح والأقسام الاستشفائية، والتي من خلالها تم تسجيل العديد من الملاحظات والمتمثلة في النقص الكبير للأطباء الأخصائيين، أخصائيو تخدير وإنعاش وأطباء جراحون، بالإضافة إلى قدم طاولات الجراحة، ونظام الإضاءة بها ،كما تم تسجيل نقص في سيارات الإسعاف مما إستدعى تدخل الوالي، الذي وعد بالتكفل بهذا الانشغال.

إستأنفت اللجنة زيارتها مرفوقة بالسيد والي الولاية بالتوجه إلى بلدية كرزاز، تحديدا المؤسسة العمومية الاستشفائية (60 سرير)، لمعاينتها والوقوف عند أهم إنشغالات المسؤولين وموظفي المؤسسة بها، حيث كان في الإستقبال كل من السادة: رئيس الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي، والسلطات الأمنية والعسكرية، ومدير المستشفى الذي طاف بهم عبر مختلف الأقسام والمصالح الإستشفائية والأجهزة الطبية العصرية، الذي تم تجهيزه بها، الأمر الذي لاقى استحسان اللجنة بالنظر للوضعية الممتازة لهذا المرفق الجديد، الذي لازال لم يدخل حيز الخدمة بعد، والذي سيقدم إضافة كبيرة لقطاع الصحة بالمنطقة.

كما طلبت اللجنة من السيد مدير الصحة تزويد المستشفى بمبردات، أربع أدراج تبريد، وتزويد المستشفى بجهاز إتلاف النفايات الطبية، وتوفير الأطباء الأخصائيين.

وفي النهاية أدلى كل من السادة والسيدات، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة، محمد أخاموك ونائب رئيس اللجنة محمد بوبكر، وكذا عضو اللجنة رفيقة قصري بتصريحاتهم إلى المؤسسة العمومية للتلفزيون، أين تحدثوا عن سبب زيارة اللجنة إلى ولايتي بشار وبني عباس والواقع الذي يعيشه القطاع الصحي.

بعدها توجه وفد اللجنة، برئاسة محمد اخاموك، مرفوقا بوالي الولاية إلى بلدية خضير لمعاينة عيادة متعددة الخدمات ، إذ وقفوا على نسبة تقدم الأشغال بها وجاهزيتها، الأمر الذي أثار حفيظة اللجنة التي طالبت بالإسراع في تسليم وافتتاح هذا المرفق الصحي، الذي ينتظره سكان البلدية، مع العلم أن العيادة جاهزة بنسبة 95 بالمئة في انتظار اتمام الاشغال بها، ليتم تجهيزها بالمعدات والأجهزة الطبية اللازمة لتدخل حيز الخدمة حسب ما أكده والي الولاية السيد ساعد شنتوف.

لتواصل اللجنة زيارتها لإحدى مناطق الظل بولاية بني عباس تحديدا قرية تيمغارين ببلدية القصابي، حيث عاينت قاعة علاج هناك، ووجدتها تعمل في ظروف جيدة، لكن ذلك لم يمنع اللجنة وبعد إستماعها لطاقم المركز، من تسجيل إنشغال هام و هو عدم وجود طبيب دائم يخفف معاناة التنقل الى البلديات المجاورة.

لتتجه بعدها اللجنة، إلى دائرة الواتة لمعاينة عيادة متعددة الخدمات، حيث سجلت الحالة السيئة التي آلت اليها العيادة، من انزلاق التربة وتشقق الجدران والأرضية التي بنيت عليها، فرغم محاولات ترميمها لعدة مرات إلا أن عمليات الصيانة لم تنجح، وهو الأمر الذي دعا أعضاء وفد اللجنة، يطالبوا والي الولاية بضرورة التدخل من أجل إيجاد حل نهائي وفي اقرب وقت.

ومواصلة لزيارتها الميدانية لمناطق الظل، قامت البعثة، رفقة السيد ساعد شنوف والي ولاية بني عباس، بتفقد المدرسة الابتدائية الشهيد عيساوي بن عيسة، الواقعة ببلدية أنماس دائرة الواتة والمصنفة كمنطقة ظل في الولاية، المدرسة فُتح بها قسم خاص للتلاميذ، الذين يعانون من إعاقات ذهنية خفيفة، حيث أكد السيد مدير النشاط الاجتماعي، أن هذا القسم هو الرابع على مستوى ولاية بني عباس، مشددا على ضرورة توفير وسيلة نقل لهؤلاء التلاميذ الذين يقطعون مسافات طويلة رفقة أوليائهم من أجل مزاولة دراستهم، وهو نفس الإنشغال الذي طرحه اولياء التلاميذ .

بعدها توجهت البعثة الى بلدية تامترت، أين عاينت رفقة والي ولاية بني عباس، قاعة علاج (الشهيدة مليكة قايد)، هذا وكان قد إجتمع رئيس لجنة الصحة السيد محمد أخاموك والوفد المرافق له بمعية والي ولاية بني عباس السيد ساعد شنوف بأعيان المنطقة وممثلي المجتمع المدني حيث استمعوا لانشغالاتهم التي تتمثل فيما يلي:

• استحداث مناصب شغل للعديد من الاختصاصات، والمجالات (أطباء،ممرضين ،قابلات التوليد ،عمال نظافة وأعوان الأمن)، إنشاء مركز لاعادة التاهيل حتى تستفيد منه البلدية بحكم موقعها بين ولايتين بشار وادرار، إنشاء مستشفى على مستوى البلدية او القيام بعملية توسعة لقاعة العلاج.

وبمناسبة هذا اللقاء، ذكر رئيس اللجنة إهتمام رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بمناطق الظل، وأنه يجب إعادة النظر فيها والاهتمام بها، كما أكد على أن اللجنة ستدون كل الانشغالات في تقريرها، الذي سيقدم لرئيس مجلس الأمة المجاهد صالح قوجيل، والذي بدوره سيرسله الى السلطات العليا للبلاد.

بعد ذلك الوجهة كانت دائرة إيقلي، التابعة لإقليم ولاية بني عباس، لمعاينة عيادة متعددة الخدمات بمقر الدائرة، وكذا قاعة علاج ببلدية مازر، والاستماع للمسؤولين و الأطباء والمواطنين وتسجيل إنشغالاتهم المتمثلة في نقص الكوادر الطبية والمواد الصيدلانية، بالاضافة لإنشاء مستشفى 60 سرير بالدائرة، نظرا لبعد الدائرة عن مقر ولايتي بني عباس وبشار، وكذا ارتفاع نسبة عدد السكان بها.

لتتجه بعدها البعثة الى دائرة تاغيت، كآخر محطة ضمن البرنامج المسطر للزيارة الاستعلامية المؤقتة للجنة، حيث عاينت العيادة المتعددة الخدمات وطافت بمختلف اقسامها ومصالحها الاستشفائية، والمرافق التابعة لها، خاصة مصلحة تصفية الدم، التي تم فيها تسجيل ضيق كبير في المساحة التي لا تسمح بالتكفل الامثل بالمرضى من جهة، وعدم الإستفادة من كامل العتاد (آلات تصفية الدم) من جهة أخرى، وهنا إلتمس رئيس اللجنة من المسؤولين، منح قطعة أرض قصد القيام بعملية توسعة، ليتدخل كل من رئيس الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي بتاغيت، ويعبرا عن موافقتهما المبدئية، على تخصيص قطعة أرض لهذا الغرض، كما سجلت اللجنة إنشغالات مسيري المؤسسة العمومية للصحة الجوارية، ومسؤولي السلطات المحلية بدائرة تاغيت، بعد جلسة إستماع، وتتمثل الانشغالات في نقص الأطباء العامون والأطباء المتخصصون.

إيجاد حلول إستعجالية إستجابة لنقص الأطباء والإختصاصيين بولايتي بشار وبني عباس

في ختام زيارتها إلى ولايتي بشار وبني عباس أوصت لجنة الصحةوالعملوالشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني لمجلس الامة في تقريرها بمجموعة من الانشغالات والتوصيات:

الإنشغالات:

• النقص الكبير في الأطباء الأخصائيين على مستوى جميع المؤسسات الاستشفائية بولاتي بشار وبني عباس ما أثر سلبا على السير الحسن لهذه المؤسسات بل امتد إلى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية في شكل النقص الكبير للفحوصات الطبية المتخصصة.

• عدم توفر السكنات الوظيفية المجهزة اللائقة والكافية للتكفل بالممارسين الاخصائيين يعتبر السبب الأول لعزوف الأطباء عن القدوم والبقاء للعمل في مناطق الجنوب وتحديدا ولايتي بشار وبني عباس.

• النقص الكبير لبعض المواد الصيدلانية على مستوى ملحقة الصيدلية المركزية للمستشفيات ببشار وكذا الكواشف الطبية بمعهد باستور بالجزائر ما تسبب في تعطيل عمل مختلف المصالح الاستشفائية ومخابر التحاليل الطبية.

• نقص سيارات الاسعاف و قِدم بعضها أدى إلى المساس بالسَير الحسن للمرافق الصحية بالولايتين خصوصا العيادات و قاعات العلاج الموجودة بالمناطق البعيدة ومناطق الظل.

•مشكل صيانة الاجهزة الاستشفائية ونقص تقنيي الصيانة، أثر على أداء العديد من المصالح والمرافق الصحية، بسبب الأعطاب التي تعانيها الكثير من الأجهزة الطبية.

التوصيات:

•فيما يخص النقطة المتعلقة بالممارسين الأخصائيين توصي اللجنة بضرورة المحافظة على الأطباء الموجودين حاليا بالمنطقة وتحفيزهم ووضعهم في أحسن الظروف لممارسة مهامهم، كما التزمت بنقل الانشغال المتمثل في النقص المسجل على مستوى الممارسين الأخصائيين إلى الوزارة الوصية و طرحه كملف يكتسي صيغة مستعجلة و أهمية كبيرة.

• من اجل التكفل الأفضل بالأطباء الاخصائيين، وقصد تجاوز مشكلة عدم تجهيز المساكن المخصصة لهم بسبب موانع قانونية، تقترح اللجنة توحيد تصنيف المناطق الجنوبية، بما يسمح لمديريات الصحة في الولايات المصنفة على انها ضمن الصحراء الوسطى بتجهيز سكنات الأخصائيين على غرار الولايات المصنفة في أقصى الجنوب.

•توصي اللجنة بتوفير كل التجهيزات و المواد الطبية الضرورية في خدمة المريض خصوصا المناطق المعزولة ومناطق الظل.

• وبخصوص نقص بعض المواد الصيدلانية والكواشف الطبية التزمت اللجنة بالتواصل مع وزارة الصناعة الصيدلانية وكذا مدير معهد باستور بالجزائر لمعرفة أسباب هذا النقص و العمل على إيجاد الحلول بصفة مستعجلة.

•توصي اللجنة بالتعامل مع مشكل صيانة الاجهزة الاستشفائية وتوفير تقنيي الصيانة كأولوية لضمان استمرار الخدمة الصحية العمومية.

• فيما يتعلق بنقص سيارات الاسعاف توصي اللجنة برفع نسبة الميزانية المخصصة لاقتناء سيارات الاسعاف ووضعها تحت تصرف الهياكل الصحية التي تعرف عجزا في هذا الجانب.

•تقترح اللجنة إيفاد لجنة تحقيق من وزارة الصحة إلى مستشفى 240 سرير ببشار للوقوف على المشاكل التي يعانيها من الجانب المالي ومن جانب التسيير بسبب تراكمات الديون المتوارثة منذ سنة 2012 إلى اليوم ما جعل هذا المستشفى يعيش حالة عدم استقرار إداري كانت نتيجته تغيير 5 مدراء خلال السنوات الماضية.

• وفيما يخص مستشفى مكافحة السرطان ببشار توصي اللجنة بإنشاء مركز لحقن الدم على مستوى المستشفى، كما تدعو لضرورة تخصيص ميزانية لتشغيل الفندق المخصص لإيواء مرافقي المرضى.

• تقترح اللجنة إنجاز مركز إعادة التأهيل (Centre de rééducation) بولاية بني عباس أو ولاية بشار، من اجل التكفل بضحايا حوادث المرور، يستفيد منه ساكنة ولاية بني عباس وبشار والولايات المجاورة، وتخفيف معاناة المرضى من التنقل الى الولايات الشمالية للتعافي.

• وفي قطاع التضامن الوطني، توصي اللجنة بتخصيص غلاف مالي لترميم (مدرسة بلغيث احميدة سابقا) واستغلالها كمركز نفسي بيداغوجي لفائدة الاطفال المعوقين ذهنيا بولاية بني عباس.

• وفي قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتامعي، توصي اللجنة بضرورة ترميم مقر ملحقة الديوان الوطني للأعضاء الاصطناعية للمعوقين بولاية بشار، والذي وصل مراحل متقدمة من التدهور.

•كما توصي بضرورة العمل على تكوين تقنيين في مجال صيانة الأعضاء الاصطناعية لفائدة ملحقة بشار.

• تدعو لفعل كل ما هو ممكن من اجل استقرار الاطقم الطبية خاصة لجهة التكفل باشغالاتهم المهنية وتحفيزهم.

• ضرورة إيلاء العناية اللازمة للتكوين المستمر للأطقم الطبية من خلال استغلال كل الوسائل المتاحة على غرار (التوأمة jumelage) أو(المرافقة parrainage) أو التعاون و تبادل الخبرات، دون إغفال الاعتماد على التقنيات الحديثة في التكوين و كذا التكوين عن بعد. • ضرورة تحسّس انشغالات المرضى والأطقم الطبيبة من اجل تحسين ظروف العمل و أنسنة الوسط الصحي بالولايتين.

صدور كتاب
«نوفمبر يعود»
باللغة الفرنسية